
الان تورين
من اجل علم الاجتماع
مدونة ابو عبدو
SCANNED BY
JAMAL HATMAL
ترجمة
تيسير شيخ الارض
مراجعة
وجيه اسعد

من اجل علم الاجتماع

صممت الغلاف : مها العاقل

آلان تورين

من أجل علم الاجتماع

ترجمة
تيسير شيخ الأرض

مراجعة
وجيه أسعد

منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي

دمشق ــ ١٩٧٩



الإهداء

الي جميع أولئك الذين اضطهدوا
لانهم كانوا علماء اجتماع

العنوان الاصلي للكتاب

Alain Touraine

Éditions du Seuil

Pour la sociologie

تنبيـــه

لقد حبرت هذه المحاولات لكي احدد مسيرة ، واشير في وقت واحد، الى العوائق التي تصادفها المعرفة السوسيولوجية ، وطبيعة هذه المعرفة وضرورتها في المجتمعات التي تكتشف بازدياد انها تنتج نفسها بنفسها . انها تدعو الى تبني موقف سوسيولوجي أقام قطيعة حرجة مع مقولات النظام الاجتماعي والايديولوجيات وضغط السلطات ، في سبيل الكشف عن الكيفية التي تتكون المجتمعات بها وتتحول .

هذه المحاولات جميعا لم تنشر بالفرنسية . فالاثنتان الاوليان والاخيرة تنشر هنا اول مرة . والثالثة والرابعة تعاودان بشيء من التعديل ، نص بحث قدم الى مؤتمر نظمته مؤسسة اوليفتي في كورميور في عام ١٩٧١ ، ونشرت اعماله في عام ١٩٧٣ بعنوان : العقلانية الاجتماعية وتكنولوجية الاعلام . أما الخامسة فقد قدمت الى مؤتمر حول الوحدة الاجتماعية ، نظمته المؤسسة السميثونية في واشنطن في عام ١٩٧١، وينبغي لنصوصها ان تنشر بعنوان : الدراما الثقافية : تفسيرات الاحتجاج والتغير .

توطئـة : حينما يكون المرء عالم اجتماع

إن مجتمعاتنا تخضع خضوعا سيئا لوجود علم الاجتماع الذي لايمكن توقيفه . فنادرا ما استقبلت المعرفة بمثل هذا الاستقبال السيء . فبعضهم يرفضها على أنها انتهاك للمقدسات . وبعضهم يطرد روحها الشريرة ويسعى الى وضعها في خدمة النظام القائم ، ولكن ، من دون ان يكون مؤمنا بها كثيرا . والاكثر تأيدا لها يستخدمونها لمحاربة التقاليد التي تزعجهم ، مالم يستودعوها فيما بعد ، في هوامش الجامعة .

فاذا ابتعدنا عن البلاد التي نشأ فيها علم الاجتماع ، اصبحت اللوحة اكثر قتامة بكثير ايضا . فقد حظر علم الاجتماع في مناطق واسعة ، او ظل مجهولا ، او استخدم استخداما قسريا وضيقا في وقت واحد معا ، مما جعله يستمر بمشقة في الحياة . وقد ضطهد في اجزاء اخرى من العالم ، ولاسيما في اميركا اللاتينية ، بعد تقدمه في غضون عشرين سنة . وانني اكتب هذه السطور ، وقد مرت بضعة اسابيع على انقلاب الشيلي الذي الغى دفعة واحدة مدارس وغالبيـة مراكز البحث السوسيولوجي في البلاد كلها .

ولو كان الامر يتعلق بالشكوى من الجامعات الواقعة في الازمة ، او بالرثاء لحال المقاومات التي يصادفها نمو نظام علمي جديد بداية الكتابة، لكنت اكتفيت بابداء بعض الملاحظات المريرة في اثناء النص ولكن هذا لا بد ان يكون اقترابا من المسألة الحقيقية ، دون مسها .

فعمل عالم الاجتماع لا يمكن تحديده من دون الاعتراف بوظيفة المعرفة

السوسيولوجية ، وبالتالي طبيعة ردود الافعال التي يقوم بها المجتمع حيال هذه المعرفة .

فالمقاومة الاكثر عمقا التي يتعرض علم الاجتماع لها ، تتأتى من التعلق الذي مازلنا نحتفظ به باعتقادنا أن الوقائع الاجتماعية يوجهها نظام اعلى ، فوق اجتماعي . وسواء أكان الامر متعلقا بتصميم العناية الالهية أو بقوانين السياسة ، أو بمعنى التاريخ ، فان مجتمعات الماضي خلقت باستمرار اقوالا نظرية تحدد ماهية النظام فوق الاجتماعي .

سيجيبني بعضهم ، ان هذه الفلسفات الاجتماعية قد ماتت ، وان الناس جميعا يعرفون اليوم جيدا ، انه يجب على علم الاجتماع ان يصبح « اختباريا » ، وان يتخلص من هذه الاعتبارات ، التي تتعلق بما كان كونت يدعوه ميتافيزيقا ، بيد أن هذه الاجابة أشد خطرا من الافكار التي تريد محاربتها .

فعلم الاجتماع يشعر بمشقة في تكوين ذاته ؛ لانه لابد له من ان يعود الى أن يأخذ على عاتقه — لا ان ينكر انكارا وضعيا خاطئا — اقوال الماضي حول مافوق الاجتماعي . انه يضيع اذا ما بقي في اطار الفلسفةالاجتماعية، ويضيع بالقدر ذاته ، اذا لم يعترف بأن المجتمع منظومة قادرة على خلق اتجاهاتها الخاصة . وعلى التأثير في ذاتها . وعلى التحول ، وعلى انتاج ذاتها ، في الوقت ذاته الذي تكون قادرة على اعادة انتاج ذاتها ؛ واذا لم يعترف بالتالي ، بأن المجتمع لا يمكنه ابدا أن يقتصر على القيام بوظائفه .

ان النظر الى المجتمع على أنه نظام ، هو الطريقة الاكثر اضرارا في رد التفسير الى ماوراء المجتمع ذاته . فبعضهم يتكلم على اجماع ، او على تكامل ، او على توازن ؛ وهذا يؤدي الى وصف ماهية المجتمع أو قيمه أو روحه ، التي ليست بدورها قائمة الا بالاضافة الى التطور ، وبالتالي الى المسير نحو الحداثة . هذه الاختبارية تفرض على المرء ان ينظر الى الامور من وجهة نظر المجتمع موضوع النظر ؛ أي أن يتقبل تحديداته

للمركزي والهامشي ، للسوي والمرضي ، للاعلى والادنى .اما انه من الممكن ان تنمو داخل هذه الحدود معارف نافعة للمشرفين على ادارة المجتمـع ، فهذا ما اقبله ؛ بيد ان المعرفة السوسيولوجية لا يمكن أن تتوحد هـي ومصالح بعض الفاعلين .

فليس في جعل علم الاجتماع يشيح عن مسائلتـه المركزية ما يقدم له يد العون . فاذا مانبذ علم الاجتماع في الاغلب وبعنف شديد ، او نظر اليه دائما تقريبا بالكثير من الحذر ؛ فهذا لانه يسعى الى ادراك اندفاع المجتمع وفهم الحركة التي يقود بها ذاته بذاته ، من دون ان يلجأ من أجل ذلك الى تفسـير فوق اجتماعي .

ان قدرة عمل المجتمع على ذاته لم تنم في خلال هذا القرن كثيرا فقط، فنحن نكتشف اكثر فاكثر ، ان هذا العمل هو اجتماعي على نحو مباشر . فقد تلقينا من المجتمع الصناعي فكرة ان الشغل الذي يحول الطبيعـه ، يحول المجتمع ايضا، ونتيجة لذلك؛ وهي فكرة يجب علينا حتما ان ننبذها، لكي ندخل الى علم الاجتماع . فمن الافضل لعلماء الاجتماع المتمرنين ان يفكروا اقل في تاريخ اوربا في القرن التاسع عشر ، واكثر في الثورات ،او في المشروعات الكبيرة للقرن الحاضر .

فمجتمعاتنا لاتعمل على ذاتها ، بكشفها عن ماهية ماهو سياسي ، او باطلاقها الطاقة المحتجزة في الارض ، بل تعمل اولا ، بتعديل الصـلات الاجتماعية ،وانماط التواصل، وباتخاذ القرارات ،وبمعايشة الصراعات.

فالتغير الاجتماعي لا يوجهه تدخل القوى التي نعدها غير اجتماعية ، سـواء أكان الامر متعلقا بالتكنولوجيا أم بالدولة ، بل انه يتوجه بذاتـه ، بالطريقة التي يعيش المجتمع بها الحركة المزدوجـة مـن كبت وطموح ، الحركة التي توجه نموه : تركيز السـلطة التي توجه التوظيف ومد معارض يطالب بتملك جماعي جديد لمصادر الثروة التي يديرها القـادة مـن اجل انفسهم .

فعلم الاجتماع لا وجود له الابتداء من اللحظة التي لاتعود المجتمعات فيها قائمة اطلاقا بالاضافة الى نظام خارج عنها ، بل تصبح مدركة في تاريخيتها ،وفي قدرتها على انتاج ذاتها .

٢ ـ اذا صادف علم الاجتماع كثيرا من المقاومة ، فهذا اولا لان جميع الذين وضعوا ايديهم على السلطة ،يسعون الى خلع المشروعية على اوضاعهم المسيطرة ، بردها الى نظام فوق اجتماعي ، مقدس . فهم يعلنون انهم ماضون في اتجاه التاريخ ، وانهم حديثون ، وانهم يدافعون عن الحضارة ضد البربرية ، وعن الحرية والتجديد ضد التقاليد . وتلكم اقوال رجال كتبها في الاعم الاغلب اناس يعتقدون انهم علماء اجتماع ، في حين انهم ليسوا سوى رجال دعاوة ورجال بلاط .

وللمقاومة التي يلقاها علم الاجتماع اسباب ابعد عمقا ايضا .والصورة التي اقدمها للتحليل السوسيولوجي ، والتي يدقق هذا الكتاب من ملامحها ، تنبذ كل نقطة ثابتة ، وتصدم على نحو لا يمكن احتماله تقريبا ، حاجتنا للانتماء والهوية . فمن حيث اننا فاعلون اجتماعيون ، نريد ان نعرف الى اي مجموع نحن منتمون ، نريد ان نعرف ما الفرنسيون او البرازيليون ، ماالطلاب او الملاكات . ما المدينة او الدين اللذين يمنحاننا دورا نقوم به . فنحن امام علم الاجتماع كاننا امام لوحة تحلل فيها الوجه الانساني ، او كاننا امام رواية كفت عن سرد تاريخ شخصية من الشخصيات .

ان المقاومة التي يصادفها علم الاجتماع شيء طبيعي ، فوجهة نظر التحليل لا يمكنها اطلاقا ان تختلط بوجهة نظر الفاعل . فعلم الاجتماع لا يمكنه أن يرضي احدا ، ولا ان يقدم اليه اطلاقا انطباعا بفهم التجربة المعاشة وايجادها من جديد .

وهذا يفرض على عالم الاجتماع نمطا خاصامن الوجود . فالخطر الذي يهدد كل معرفة اجتماعية ، يكمن في أن يوحد عالم الاجتماع بينه وبين الفاعل . أوليس مما يبعث على اليأس ، أن نرى فلسفات التاريخ تبلغ

اوجها دائما بتجربة الكاتب ، وتتوقف بتوقف حياته ، وان تكون الانشاءات النظرية شهادات حول ثقافة عصر وفئة اجتماعيــة ، اكثر منهــا ادوات معرفة ! فالمؤرخ يسعى الى الافلات من الايديولوجيا ، برحلة في الزمان ، يخضع فيها الى تماسك ثقافة غريبة عن ثقافته ، وعالم الاتنولوجيا يقوم برحلة في المكان ، ويفرض على نفسه غربة اكثر الحاحا ايضا . اما عالـم الاجتماع الذي يدرس مجتمعه ، فلا يمكنه ان يبتعد عنه في المكان ولا في الزمان . فهو يسعى اولا الى ان يظل بعيدا عن الانتماء الى اية قوة اجتماعية او سياسية قائمة على اسس راسخة ، وان يبقى حرا طليقا . وهذا وهم فقير جدا ، كما لو كان الهامش اقل تحديدا من المركز .

انه ما من وضع يرضي عالم الاجتماع ، ولكنه لا يستطيع ان يعمـل الا بالقضاء على هويته الخاصة . فالمعركة الموجهة ضد علم الاجتماع تعترف بالضبط بأن علم الاجتماع ضرب من الجنون . فعلم الاجتماع لا يقوم على شرح ضروب السلوك الاجتماعي ، بمعرفة الفاعل ، او بالوضع الذي يكون فيه ، بل يقوم على شرحها بالعلاقات الاجتماعية التي يكون منخرطا فيها . وصاحب هذه المعرفة ينبغي له هو ذاته ، ان يرد نفســه بأكبر قدر مــن الامكان ، الى الصلات الاجتماعية ، التي هو احد حدودها . وهذا ينبغي ان يكون له معنيان يجب علينا فحصهما في وقت قريب بما فيه الكفاية .

٣ ــ فاولا التمزق الشخصي ، والمرء لايمكنه ان يدرك الصراع الا اذا عاش في التناقض . والسؤال الوحيد الذي ليس للفاعل حق في طرحه على المحلل هو : ما الذي كنت تفعله لو كنت في مكاني ! فاذا كان فيه ، كـان فاعلا ، ولم يكن محللا على الاطلاق .

ان علماء الاجتماع جميعا يشكون علــى الدوام من عجزهم عــن ان يصبحوا فاعلين ، وهذه شكوى جميع المثقفين ، انه عجز لا عــلاج لــه ، يتجاوزه افضلهم بأن يعرفوا كيف يكونون فاعلين ايضا ، حينما تجبرهم النزاعات الاجتماعية على تحديد مكانهم في احد المعسكرات تحديدا واضحا ولابد من ان نكون اكثر وضوحا فعالم الاجتماع يناضل باستمرار ضــد

وضعية النظام الخاطئة وضد اقواله . انه يلقي بثقله كله الى جانب الظل جانب الممنوع ، جانب المستغلين ، جانب المستعمرين . فما من حياد ممكن بين من يسود ومن يساد . يجب الكشف عن ضياع من ينبغي له أن يتكلم لغة السادة ولغته الخاصة في وقت واحد معا ، وعن تفجره . ولكن جميع المسودين وجميع من يناضلون ضد السيادة يدعون ايضا وبطريقة اشد قسرا ، الى نظام جديد وقيم وسلطة .

فعالم الاجتماع تتمزق نفسه في تنازعها بين المناداة بما هو مسود أو منبوذ ومقاومة الايديولوجيا وارادية حركات التحرر . والدراما الاشد عمقا التي عاشها علم الاجتماع هي الستالينية . فالاعتراف بصراع الطبقات وبالحركة العمالية ، وبالتالي بصلة السيطرة والاستغلال وراء القول الوضعي للتحديث الراسمالي ، انما يقود الى الارادية المطلقة ، والى النظام المجموعي ، والى سلطة سيد الامبراطورية . وعلم الاجتماع سيجد انه دائما ماينطوي على اخطر التهديدات التي تهدد وجوده . وسيجد بعضهم هذا الموقف مثيرا للسخرية . وانا اجده مؤثرا ، ولا افهم كيف يمكن للمرء ان يضحك من مهنة تحملت الكثير من الاضطهادات الجماعية والكثير من المآسي الشخصية .

فعلم الاجتماع لا يكون متمتعا بحريته وهو على الهامش ، في معزل عن العواصف ، وانما يكون كذلك حيث يصهره الصراع بقوة شديدة تجعله يلتقط انفاسه بمشقة . وعالم الاجتماع لا يمكنه الا ان يظل عديم الرضى ، فالعاطفتان اللتان تحركانه هما الغضب والامل ، وليستا الشعور بالقوة أو المتعة في ان الناس يصغون اليه .

واذا كان علم الاجتماع مهددا بالايديولوجيا ، فهو مهدد ايضا بنقيضتها الروح العقيدية ، التي هي منظومة فكرية تحكم على المجتمع من خارجه . وسواء أكان الامر يتعلق باللجوء الملتبس الى المبادىء الكبرى ، كالعدالة والحرية والتقدم ، المحددة خارج الصلات الاجتماعية الواقعية ، أم كان متعلقا بالدفاع عن الحركة ضد النظام ، دفاع اكثر

صلابة على ما يبدو ، وعن التجديد ضد العياد (الروتين) ، او التلقائية ضد القاعـدة ؛ فان علم الاجتماع يبقى خاضعـا باستمرار لمثل هـذه التجاوزات ، التي تظهر انعزاله الخاص ، وتسعى الى خلع المشروعية عليه ؛ انعزال نظام جامعي يتعارض مع محيط اجتماعي حكم عليه بانه عدائي او مزدري . فغالبا ما يحدث أن يسجن علم الاجتماع نفسـه في عالم يعلن مع ذلك انه منفتح ، وان يعاني من ضغوط محيط محدود ، وان يتقبل « بداهات » وزواجر تحد من البحث العقلي وتعيقه .

وبين هذه العقبات كلها ، يصبح اتباع طريق علم الاجتماع صعبا . ولما كان هذا العلم مهددا من ناحية بالايديولوجيا والخضوع للفاعلين ، ومهددا من ناحية اخرى بالحرفية والهامشية ، فانه يعيش بصعوبـة ولا يعمل الا ضمن الحدود التي يكون فيها مجتمعه متسامحا ، وتكون السلطة غير موحدة ؛ وعلى نحو أدق ، حينما تكون القوى الجديدة تعتمد على التحليل النقدي لعالم الاجتماع ؛ فتتقبله او تشجعه ، في جهدها من اجل كسر الحواجز التي تقف في وجه عملها الخاص ؛ سواء أكان ذلك من جهة الطبقة القائدة ، او جهاز الدولة ، او من جهة القوى الشعبية .

٤ ــ اننا كلما دخلنا الى مجتمع ما بعد الصناعة ، الذي تسيطر عليه التنظيمات الكبيرة والقدرة على ادارتها ، اصبح علم الاجتماع مدعوا الى الاسهام في السلطة . فمن الصحيح ان هـذا الوضع ايضا ، هو الذي يتيح لعلم الاجتماع ان ينشأ ، وان يعترف به بأنه شيء مغاير للدراسة « العوامل الاجتماعية » في الحياة الاقتصادية .

ان هذا التأكيد لوجوده ، وهذا الطلب للتطبيق ، يمكـن ان يقوي احدهما الآخر بالتبادل . وانا ارى تفاوتهما بدلا من ذلك . انهم يطلبون من علم الاجتماع ان يتدخل ، او انهم ايضا يتهمون مثل هذا التدخل ؛في الحين الذي ينكرون فيه وجود علم الاجتماع .

فالجامعة في فرنسا مثلا مازالت ترى في علم الاجتماع مجالا قاصرا وسيء التحديد من مجالات المعرفة . فالامكنة التي يريد المجتمع الفرنسي

ان يكون فيها نخبته العقلية منيعة عليه . والانماط الفكرية تتهمه او تزدريه بقدر ما يتهمه الوجهاء التقليديون ويزدرونه .

وذلكم وضع هو من الازعاج بقدر ما يفهمني حقيقة من يخرجون منه مرتبطين بمصالح القوى الاجتماعية والتيارات الايديولوجية ومشروعاتها. فالامر اكثر ارضاء بكثير حينما نتوجه الى اولئك الذين نشاطرهم قيمهم ، منه حينما نتوجه الى جمهور من الطلاب محروم من منطلقات مهنية ، يعيش على هامش الحياة من دون تجربة في المسائل التي يخوض في الحديث عنها ؛ فبعضهم يتكلم على التكنوقراطيين ؛ واخرون يتكلمون على فئات سياسية ثورية . وفي كلتا الحالتين - فهم يلقون من مستمعيهم روح الجد ومعارف واهتماما ، بامكانها ان تزكي روح البحث .

ومع ذلك - فانا ارى ان البحث العقلي يضيع ، حينما يقع بين ايدي « مثقفين نظاميين » وايديولوجيين . بيد ان حرية الحركة تصبح ضيقة بين هذه الضغوط والضغوط المعاكسة بالظاهر ، التي يمارسها وسط اقتلعت جذوره وخابت آماله !

ان علم الاجتماع لايعيش في الواقع ، الا في مجتمعات تعرف كيف تمزج بين النمو الاقتصادي والنقد الاجتماعي ، واذن بين مشروع ثقافي ونزاعات اجتماعية .

ويأتي تشاؤمي في اللحظة التي اكتب فيها ، من ان فرنسا اخذت تفقد صفة المجتمع اكثر فاكثر : فالنمو الاقتصادي يمكن ان يظهر فيها مدارا ادارة جيدة بما فيه الكفاية ، بقدر مانمتنع عن أن نطرح مسألة معرفة المنتجات الواقعية ومن هم الذين يتلقونها ؛ لقد سلم امر تنظيم المجتمع الى المحافظة الاكثر بلادة ، التي يكملها ويؤيدها في ضميرها الخير بعض المحتجين الذين يريدون ان يكونوا انموذجيين اكثر منهم ناجعين .

فهل يمكن للمرء ان يكون عالم اجتماع في بلد لم يعد مجتمعا ، بلد لم يعد يبدع انماطا جديدة للتدخل في شؤون ذاته ، وليست لديه اية فكرة

عن مسائل الشغل ، او مسائل التربية ، او مسائل التمدين ؛ بلد يخفى عن ذاته وضع العمال المهاجرين ، او وضع الكهول ، او وضع المرضى العقليين ، أو وضع مدمني الخمر !

انني اعلم ان الامر يصبح اكثر تأثيرا ، اذا ربطنا علم الاجتماع بأعنف الاهواء ؛ واعترف انه لامر طبيعي ان يكون مثل هذا هو قصد غالبيه من يطلبون المعلومات منه. بيد أن اولئك الذين يخصصون له عملهم ،ويتحملون مسؤولية تنظيمه وتطويره، لا يمكنهم ان يتصرفوا على هذا النحو،ولا ينبغي لهم . وهذا يتطلب قسطا كبيرا من الشجاعة ؛ لانه انما يعني الالتزام بعدم الاستجابة الى المطالب الاكثر الحاحا للمستمعين او القراء الاكثر فعالية.

وهذا وضع ليس على الاطلاق انطواء حذرا على مهنة تصبح حرفية على وجه السرعة . انه وضع نضالي جدا يناضل ضد رهان السلطة والايديولوجيات ؛ ولكنه يفعل ذلك وهو يدافع عن المعرفة .

٥ ــ ان هذه الهشاشة التي يتصف علم الاجتماع بها ، لايمكن احتمالها الا اذا استطاع هذا العلم ان يحدد بطريقة ثابتة ممارسته العقلية فلو لم يكن الوضع الفكري لعلم الاجتماع ، ماوراء وضعه الاجتماعي ،هو الذي كان موضع الاتهام ، لما تكلم الناس منذ زمن طويل ، وبالكثير من القلق ، على ازمة هذا العلم . وتلكم ازمة مواتية ، رهانها الكشف عن الموضوع الواقعي للفعالية السوسيولوجية .

وينبغي لنا ان نكون واعين ، ان جملة فعاليتنا لاتؤلف شيئا اكثر من اعداد تمهيدي . وهذا حكم ينطوي على احترام كبير للجهود المبذولة ؛لانه من الصعب جدا ، ان يضيع المرء نفسه في وضعية عالم الاجتماع . ولكنه حكم يريد ايضا ، ان يشير الى الضرورة الملحة للممارسات الجديدة . فقد حقق علم الاجتماع في خلال عشرات السنين الاخيرة ، ضروبا عظيمة من التقدم . فقد تخلص تقريبا من اللجوء المثالي الى الماهيات ؛ وجعل الناس

يتقبلون نوعا من الشك النقدي بصدد ايديولوجية الفاعلين ؛ لاسيما حينما لاتتجلى هذه الايديولوجية ، في القول ، بل في مقولات الممارسة الاجتماعية؛ وتعلم ان ينظر الى المجتمع على انه منظومة او جملة منظومات ، وان يطرح مسائل التغير ، ابتداء من ذلك . انه يعرف ان يتكلم على ذاته على نحو مقبول تقريبا، وان يستبعد الاخطار العقليةالتي تهدده تهديدا أكثر مايكون مباشرة . والكتاب الذي سنقرؤه ، شأنه شأن **انتاج المجتمع** (١) ، الذي قدم من وقت قريب الموضوعات الرئيسية للتحليل السوسيولوجي ،على نحو اكمل واكثر تنظيما ، يريد ان يسهم في هذا التعليم التمهيدي . انه يجب اذن ، ان نشير الى شروط عمل علم الاجتماع ، حتى لو كان ذلك باختصار .

ان موضوع علم الاجتماع ، اعني العلاقات الاجتماعية ، لايقع ابدا مباشرة تحت الملاحظة . فالعلاقة تخفيها القاعدة والقول والايديولوجيا. والفاعلون ليسوا واعين ومنظمين ، ولاسيما حينما يكونون منخرطين في حقلات تتهم اتجاهات المجتمع الكبرى ونمطه في السيطرة الاجتماعية وسواء اعقلن الفاعلون عملهم ام كانوا ، على العكس ، محرومين من العمل ومضيعين ومحالين الى الانعزال او الانحراف بالظاهر ، فانهم يضعون انفسهم دائما فوق معنى عملهم أو تحته ، واعين كثيرا او ليس بمافيه الكفاية ، محمولين مع الازمة أو متصلبين في منهج ؛ فهم لايحددون انفسهم ابدا ، ولايستطيعون ان يحددوها ابدا ، بالعلاقة الاجتماعية التيينخرطون فيها .

ونتيجة لذلك ، فعالم الاجتماع لايصادف ابدا موضوعه ؛ في حين ان ما نستطيع ان ندعوه العلوم الطبيعية للانسان ، التي حققت في خلال نصف القرن الاخير ، ضروبا من التقدم الحاسمة ، سواء اكان الامرمتعلقا بعلماللغة او بعلمالنفس أو بعلم الانسان، فانهيمكنها أنتعزلمجموعاتذات تكوين قوي وتكتشف بنيتها . فعلم الاجتماع لايكتشف موضوعه ، الا اذا

---

(١) ننصح القارىء بالاطلاع على هذا الكتاب الذي نقله الى العربية « الياس بديوي » ، من منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي .

تدخل هو ذاته ، لجعله ظاهـرا ، مانحـا اياه سـندا بحيث أن العلاقـة الاجتماعية التي تفسر ضروب السـلوك التي تجب دراسـتها ، تـد־ماد او تنتقل بين الفاعل والمحلل .

فالدراسـة لا يمكن ان تنصب الا على العلاقـة بين عـالم الاجتماع وموضوعه ، ولايمكن لها ابدا ان تنصب على الموضوع وحده .

لقد نشأ علم الاجتماع الصناعي من هذا الكشف الذي يعزى الى ذكاء مهندس كان مكلفا في معمل « الكهرباء الغربية » ، بتعديل المحيط من اجل تحسـين المردود ، فأدرك ان التعديلات الملاحظة نجمت عن ادخال المجرب ولم تنجم عن التعديلات المادية لشروط العمل . وقد نقب علم النفس الاجتماعي في هذا المجال على نطاق واسع ، ولكنه رزح احيانا تحت عبء الاغراء باستخدام التدخل لكي يجعل احدى الفئات الاجتماعية متوازنة متكاملة ويعنى بها ، وهذه حيلة يحاول المجتمع بها ، ان يتخلص من علم الاجتماع ، وهي لاتختلف عن جميع الحيل التي يحاول بها التخلص مـن التحليل الفرويدي ، لصالح بحث التلاؤم .

فعلم الاجتماع لن تفتأ تدمره اضطرابات الضمير التي يفرضها عليه الموقف الغريب في المجتمع ، الا حينما يحدد طبيعة ممارسته ، كما يحاول ان يفعل في هذا الوقت بالذات .

★ ★ ★

وهذا الكتاب ينبغي ان يقرأ كما لو كان مدخلا الى هذه الممارسة الممكنة والضرورية . فعمل عالم الاجتماع ينبغي ان يكون الاداة التـي يكتشف الفاعل بفضلها ، معنى عمله وينتج على هذا النحو ضروبا من السلوك يمكن لعالم الاجتماع ان يحللها . وهذا الاخذ والعطاء يفترض ان الفاعل يستدعي المحلل ، ويعترف بضرورة تدخله ؛ انه يفترض بالتوازي ان المحلل يكف عن ان يظل في وضع الملاحظ البسيط « للواقع » ، وانه ينخرط مع الفاعل ، ولكنه يتخلص ايضا منه فيما بعد ، ضمن الحدالذي

يكشف العمل ذاته بذاته . فمن الناحية المثالية على الاقل ، ينبذ عالم الاجتماع عندئذ ، ويرفع في وقت واحد ، الى المكان الذي فيه يستعيد التفكير والملاحظة معناهما . وبنجاح هاتين المرحلتين المتعاقبتين ، التدخل والنبذ ، الانخراط والابعاد ، يتعلق نجاح التحليل السوسيولوجي . وتلكم مهمة مستحيلة بالظاهر . يتمنع فيها الفاعل ويقاوم ويرفض ان يستحيل الى علاقة اجتماعية ؛ ويثبت هويته وقيمه وحقيقته . انها مهمة صعبة في الواقع ؛ ولكنها ممكنة في الحد الذي يضطرب فيها الفاعل ، ويشعر انه مهدد بجهله أو صراعاته ، او نزاعاته الداخلية ، مهدد بمباداة الخصم غير المتوقعة ، والشكوك حول طبيعته الحقيقية . فكل فاعل يسعى الى ان يتماسك ، وان يتوطد ، وان يختفي وراء تنظيم من التنظيمات ؛ وهو ضمن هذا الحد يقاوم علم الاجتماع كما تقاومه النزعة المجموعية او البيروقراطية . بيد انه ما من عمل لا يوضع ايضا في انتاج العلاقة الاجتماعية التي تحدده . ولا يناضل من اجل ابعاد الضجيج الذي يختلط برسالته ، ولا يتمزق بتعدد اتجاهات الاحداث التاريخية كلها . ومهما يكن هذا العمل صعبا ، فان فيه ، على اي الاحوال ، تكمن الممارسة النوعية لعلم الاجتماع . اما الباقي ، سواء اكان افكارا ام حسابات ام انتقادات ، فليس ضروريا الا من اجل الاعداد لهذه الممارسة . ويجب علينا باسرع مايمكن ان ننميها ، في سبيل التخلص من ازمة علم الاجتماع وتمزقاته .

* * *

(١)

موضوع علم الاجتماع

نقد الممارسة :

ان عالم الاجتماع لا يلاحظ الواقع الاجتماعي ، بل يلاحظ **ممارسات**. فموقفه لا يختلف عن موقف المؤرخ الذي يتفحص الوثائق . فبينه وبين موضوع دراسته تقوم مجموعة تفسيرات وتدخلات . انه يحلم دائما بمواقف وحشية حيث تبدو العلاقات الاجتماعية في حالتها العارية ، من دون ان تحجبها صور مؤسسية او بلاغة قول من الاقوال . انه يحب مثلا المدن حيث يتاخم الغنى البؤس ، من دون منظورات تذكارية ، ومن دون مخلفات الماضي التي تخفي انقسام الطبقات وانواع الحياة .

بيد انه لا يستطيع ابدا ان يبلغ العلاقات الاجتماعية التي لا تراقب ولا تفسر ولا يتحكم بها . فالوهم الليبرالي لا يثبت لحظة أمام الحضور البديهي للسلطة والايديولوجيات ، سواء أكان وهم اليمين أم وهم اليسار ، وسواء اكان يرجع الى فضائل السوق أم الى فضائل التعبير التلقائي .

وانها لبداهة كبيرة جدا ، ان لا يميل علم الاجتماع كثيرا الى تقبل عدم استقلاله ، والى قراءة النظام الاجتماعي كما يبدو ، في سبيل فهمه من الداخل ، او تفسيره في مقاصده ومعناه العام .

فعلم الاجتماع لا يتكون ابتداء من انعدام اي معرفة عن المجتمع ، كما لو كان يبني نفسه حجرا حجرا . انه لا يمكنه أن يتكون الا بقيامه برد فعل تجاه مقولات التفسير ، التي تشكل جزءا من مقولات الممارسة الاجتماعية . ينبغي له ان ينتزع الوقائع **السوسيولوجية** من الوقائع **الاجتماعية** التي تتضمنها .

فاذا كان من الواجب تخيل برنامج لتمهيد سوسيولوجي ، كان لا بد من أن نستبعد اولا انشاءات تاريخ الفكر الاجتماعي . انه لا بد لنا من أن نهمل العموميات الشائعة عن المجتمع ، ومن ان ننبذ بقوة التقسيمات الخاطئة التي تؤدي بنا الى التساؤل عن طبيعة العمل ، وماهية الثقافة ، والقوانين الاقتصادية ، ومبادىء الحياة السياسية ، وشروط الاستقرار الاجتماعي . لأن في هذا عددا من الحيل عن نظام الأشياء ، في سبيل منع التحليل السوسيولوجي من الظهور ؛ ان هذه الحيل تحافظ على وهم ان المجتمع موجود ، وانه إله جديد او « انسان » جديد ، « خالق » للمعنى ومؤكد للتناسق .

ان موضوع علم الاجتماع لا يمكن الاشارة اليه بتعريف ، وانما بالعمل النقدي وبرفض تصديق جميع التفسيرات ، ابتداء من التعقيل الذي يسوغ الفاعل به افعاله ، حتى المعنى المتجسد في المقولات الادارية ، التي تبدو ابعد ما يكون عن أن تصبح محملة بالمقاصد .

فأسهل الامور هو نقد القول « الرسمي » بأن المجتمع يعتمد على ذاته . ببساطة لأن قولا من الاقوال لا وحدة له . فمن خصائص **الايديولوجيا** ، ان مضمونها يمكن ان يغير تماما ؛ شأنه شأن سكين جانو ، وحدتها الكامنة في وظيفتها الخاصة التي تحول باستمرار العلاقات الاجتماعية الى وجهة نظر للفاعل .

والاصعب من ذلك بقليل ، أن نبقى على مبعدة بالنسبة الى المقولات التي يقدم المجتمع بها تجربته ، ويحدد مكانه بالنسبة الى المجتمعات الاخرى . ان المؤرخين يعرفون ، وبخاصة من درس منهم الثورة

الفرنسية ، ان في كل عصر نظرة تقترح عن الماضي ، وهي تشكل جزءا من ضروب السلوك الاجتماعي الحاضر . وعلماء الاتنولوجيا ينقدون في هذه الايام نظرة المستعمرين التي تمضي ابعد بكثير من الاقوال الاستعمارية الخالصة ؛ ولكنها تظل قائمة على فكر متمحور على وحدة حضارية . وببساطة اكبر ، لقد تعودنا جميعا على النظر الى شكل مدننا وقراراتنا الادارية وصور سلطتنا على انها « طبيعية » ، او انها نتاج تطور تاريخي طويل ، وبالتالي انها غير ذات دلالة اجتماعية يمكن تحليلها . وفي اسوا الحالات ، اننا نحرّم التحليل مدعين تفسير الخاص بالخاص ، وصور التنظيم الاجتماعي او الثقافي بروح حضارة او بنفسية شعب .

ولا يبدو هذا البعد الضروري حيال الايديولوجيات من الصعب كثيرا اتخاذه بالاجمال . والفحص الجدي لضروب السلوك الجماعي يكذب ادعاء اي نظام قيم يسوغها . وعالم الاجتماع اذا وجب عليه ان يكون رجل هوى ، فلا يجب عليه ابدا ، ان يكون رجل معتقد .

بيد أن الشك قد يصبح سهلا - اذا لم يمض ابعد من الايديولوجيات، لان الفاعل الاجتماعي لايصبح سجين قول المجتمع عن ذاته - الا حينما يكون هناك قول ومجتمع . بيد انه ليس هناك – والحالة هذه – من الناحية العملية - مجتمع يمكن فيه لفئة اجتماعية ، حتى لوكانت اقوى الطبقات القائدة - ان تشغل المسرح الاجتماعي كله . فليس هناك فكر واحد للراسمالية الكبيرة ، كما ليس هناك فكر واحد للحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية .

لانه ما من فاعل اجتماعي يمكن تحديده تحديدا كاملا خارج علاقاته مع الاخرين ، ونحن نعلم ان في داخل الطبقة القائدة بالذات ، توترات وصراعات بين فئات ذات مصالح مختلفة ، بين انصار التقاليد وانصار الحداثة ، الخ . . .

واتهام وحدة منظومة التصورات ، وحدة الايديولوجيا ، يؤدي بالضرورة الى اتهام الهيمنة السياسية والسلطة المنظمية ، وعلى نحو اكثر تشخيصا ، سلطة الدولة .

فعالم الاجتماع نادرا مايكون ايديولوجي الطبقة القائدة .

بل اقول ، ان هذا حينما يحصل ، انما نكون قد قطعنا سلفا مرحلة من التقـدم ؟ فمن الافضل ان نتصور المجتمع من وجهة نظر طبقـة متكاملة كثيرا من أن نتصوره من وجهة نظر الدولة او المثقفين ، ذلك ان التحليل يتأثر دائما بالدولة . ويتأثر اكثر ايضا بجهـاز الاستعادة الذاتية الاجتماعية والثقافية الذي توجهه الدولة .

فما اكثر ما سمعت عرضا لقانون اجتماعي يبدأ بالصيغة : « لقد اراد المشرع ... » واذا انتبهنا الى اللهجة التي تلفظ بها هذه الكلمات ، شعرنا ان المشرع تجـاوز هنـا عـالم المصالح ، واننـا ندخـل الى عالم الشرعية ، عالم تاسيس الحياة الاجتماعية ، وانه اصبح من المسموح به ان نفكر في المجتمع الفرنسي ابتداء من اللحظة التي اصبح بامكاننا فيها، ان نتبع ، ونحن ننتقل من قانون الى قانون ، الحد المرسوم في كتلة ضروب السلوك الاجتماعية ، بين القانوني وغير القانوني ، بين السـوي والمرضي ، واكثر من ذلك ايضا ، بين ما يقبل التفسير ومالايقبله .

ومع ذلك ، فالدولة لاترضي عالم الاجتماع ارضاء تاما ، حتـى لو كانت اكثر الدول تسامحا . انها تضلله ايضا ، لانها تدبر شؤون الحرب والدبلوماسية ، وتعيش الاحداث ، ولانها خلافا لذلك لا تضمن ابدا وحدة ممارستها وقولها ضمانا تاما .

هذه الوحدة انما نجدها في الكنائس ، وفي التنظيمات المكلفة نقل النظام الاجتماعي والثقافي القائم . وغالبا ما نجدها اليوم في المدارس . وهنا نجد انفسـنا ابعد مانكون عن انتاج المجتمع بالعمل وصلات الطبقات، وعن عمل المجتمع على ذاته ، وعن قدرته على خلق اتجاهاته الخاصة . اننا نجد انفسـنا خلافا لذلك - في مجال النظام المندمج والثابت والمنقول. فكيف لايبهر عالم الاجتماع بهذه الوحدة التي تكونت ببطء ، وقد عمت باستمرار ، واقرت بالعقوبات التي تتناول من يمسها ؟! فسواء كان

الامر متعلقا بفكر مجتمع قومي او بفكر فئة صغيرة ، فهو يبدأ يصدر ، حسب الظاهر ، عن النهج ذاته الذي يصدر عنه التحليل السوسيولوجي اعني احلال بعض مبادىء التفسير البسيطة محل فوضى السلوك .

وفضلا عن ذلك ، يستطيع عالم الاجتماع الذي ليس قريبا من السيطرة الاقتصادية ولا من السلطة السياسية في اغلب الحالات ، ان يشعر انه اكثر اهمية واكثر تاثيرا ، حينما يمارس فعاليته المهنية في التنظيمات ذات الاهداف النوعية ، والمستقلة عن المال والسلطة ، والتي تقوم بدور الدمج الاجتماعي غير الموضوع مباشرة في خدمة المصالح الخاصة . ان جهاز تجديد انتاج المجتمع لا يختلط ابدا اختلاطا تاما بجهاز الانتاج او جهاز الادارة . انه لا يحدد فقط مصالح الطبقة القائدة بل يوفر اكبر دمج اجتماعي ممكن ، وبالتالي ايضا ، اقوى نبذ ممكن ، ضمن اطار مصالح مجموعة مركبة من الطبقات او اجزاء الطبقات القائدة، القديمة والجديدة ، وضمن الحدود التي رسمها النظام السياسي .

فليس لما هو منقول اية وحدة ، ولا يمكن له ان يبدو على انه قول ، الا اذا بدا انه من خلق علماء البلاغة . ان المدرسة او التلفزيون لاتنقل ايديولوجيا تكونت خارجهما ، بل انهما جهازا دمج ونبذ ، وهذا يخلع عليهما وحدة واقعية ، في حين ان مجموع الرسالات التي ينشرانها ليس له اية وحدة .

ولسنا هنا في مجال الايديولوجيا ، بل في مجال **القول التفسيري** الذي يحاول فرض نفسه على مجمع جماعة من الجماعات ، بفضل حماية الدولة ، وفي حدود حددتها سيطرة الطبقة .

لقد كان علم الاجتماع يغريه دائما هذا الدور الخاص بالطبقات الوسطى ، والذي هو دور الدمج الاجتماعي والثقافي . فاذا انفجر المجتمع وفرقته المصالح والصراعات والازمات ، او ليس من رسالة عالم الاجتماع ان يوجد روحه من جديد ، وان يمنحه وحدته ، وان يظهر له ان له مبادىء وافكارا ، عواطف وعادات ، وانه شخص ؟

فالكشف عن موضوع علم الاجتماع لا يكون ممكنا الا بعد رفض هذه الادوار الاجتماعية لعالم الاجتماع . فاذا كان صاحب ايديولوجيا ، أو مستشارا للامير ، او مكونا للوجدان الاجتماعي ، أمكن أن يكون شخصا خطيرا وان يسهم في خلق الحدث ؛ وبذلك فهو يدير ظهره للتحليل . لانه ما من شيء اكثر بعدا عن المعرفة السيولوجية من الصور التي يرسمها مجتمع او فئة اجتماعية او جماعة او فاعل عن انفسهم ، مباشرة او بتوسط المقولات التي تنظم ممارساتهم .

ومن الممكن لنا ان نتخيل مدرسة سوسيولوجية ، لابد لكل مستمعيها ان يتلقوا صدمة كهربائية مؤلمة ، كلما لفظ مفهوم " تفسيري " للمجتمع . وعلى نحو ادق ، يمكننا ان ندفع التلاميذ الى عدم استعمال بعض الكلمات ، مثل ، حديث ، تقليدي ، وجدان جماعي ، قيم ، روح ، قصد ، عادي ، هامشي ، وجميع الكلمات التي يصف الفاعل ويحدد بها موقفه وعمله .

وقد قام الفكر الماركسي بدور ايجابي في الفعالية السوسيولوجية، لانه فرض القطيعة على التقبل الساذج لمقولات الممارسة الاجتماعيه ، واجبر على الخروج من وجدان الفاعلين ، والبحث في مستوى اخر عن مبدأ تفسير للممارسة . وايجاد الصراعات والتوترات ما وراء قوى الدمج واضفاء المؤسسة والجمعنة التي تحاول بديهيا ، ان تشغل مقدمة المسرح الاجتماعي .

العلاقات الاجتماعية :

لا تريد هذه الانتقادات ان تخلص عالم الاجتماع من الادوار التي يقوم بها في المجتمع ، بل من الدور الذي يميل النظام الاجتماعي الى اسناده اليه ، كما يسنده الى فئات اخرى من المثقفين . ولاتكفي هذه الانتقادات لانتاج علم الاجتماع . واذن ، يجب علينا ان نعود الى السؤال الملح : ماموضوع علم الاجتماع ؟

الجواب : **العلاقات الاجتماعية** . فهل هذا شيء مبتذل ؟ انني لااعتقد

انه مضاد ايضا للجواب الاكثر شيوعا : فهم المجتمع ؛ الذي هو اشد جميع الاجوبة خطرا لانه يضع عالم الاجتماع امام عرش الالوهية ،مفسرا وحيه او منفذا طقوس عبادته . فالمجتمع كلمة فارغة في نظر عالم الاجتماع مثلما يمكن ان تكون كلمة حياة فارغة في نظر عالم الحياة . ومن وجهه النظر ذاتها ، اذا لم يكن موضوع علم الاجتماع هو المجتمع ، فليس موضوعه ايضا اجزاء المجتمع،كالسياسة والدين والاسرة والعمل والمدينة وجميع التجريدات التي تحتاجها الممارسة الاجتماعية ، والتي تضاعف الايديولوجيات تصوراتها ، ولكنها لا تفعل شيئا سوى نسخ التنظيم الاجتماعي بدلا من تفسيره .

ان موضوعه العلاقات الاجتماعية ، بل كل العلاقات الاجتماعية ، مهما اختلف بعضها عن بعض ؛ لان موضوع علم الاجتماع ليس شيئا ، بل عملية : انه اظهار العلاقات وراء المواقف . ولا يهم كثيرا هنا ، ان يكون الامر متعلقا بصلات طبقية ، او بعلاقات تأثير ، او بتغاير وظيفي ، او بعلاقات تراتب ، او بعلاقات حرب . فكل مقولة كبيرة للعلاقات الاجتماعية تحدد مجالا من مجالات التحليل السوسيولوجي .

بيد ان الجوهري ليس في التمييز والتصنيف . فتحليل العلاقات يعني أن المفهومات لا تبني مواقف ولا ضروبا من السلوك ؛ وان في هذا علة وجود علم الاجتماع . ويجب علينا أن نضيف ،انه مامن موقف ولامن سلوك ملاحظ يمكن ان يتوحد توحدا تاما هو والعلاقة الاجتماعية ؛حتى ان المسافة بين الاجتماعي والسوسيولوجي تظل كبيرة دائما . فدراسات المجتمع غالبا ماتقوم على تفسير ضروب السلوك ، ابتداء من مواقف ؛ او انها على نحو اكثر تواضعا ، تقوم على ربطها في علاقة فيما بينها ، وتلكم خطوة سليمة ؛ بشرط دفعها الى حدها الاخير ، الى الحد الذي لا يعود هناك سلوك ولا موقف ، بل سير منظومة من العلاقات .

وهي خطوة خطرة خلافا لذلك ، اذا ماتساءلنا عن العلاقات بين **الذاتي والموضوعي** ،بين القاعدة المادية والانشاءات الايديولوجية ، او كل

التعبيرات الاخرى التي هي **خالية من المعنى خلواً تاماً** ، في نظر عالم الاجتماع .

هناك دون ريب فاعلون يتصفون بأن لهم مقاصد وتصورات :وهناك ايضا وقائع تفلت في العمل الاجتماعي من ارادة الفاعلين : شأنها شأن سير ادمغتهم ، وشأن قوانين الوراثة ، وشأن جميع القوانين الطبيعية .

ولكن ، اذا كان من الفائدة الكبيرة ان ينظر الى علاقات المجال السوسيولوجي بالمجال البيولوجي مثلا . فان هذا يفترض أن تكون قد حددنا اولا المجال السوسيولوجي ذاته .

فعلم الاجتماع بما هو دراسة العلاقات الاجتماعية ، انما هو تحديد وضعي اقل مما هو اثبات نقدي :**فليس هناك علم اجتماع للفاعلين** .ان كتابة ملحمة البرجوازية او ملحمة الطبقة العمالية ، ملحمة الامة او ملحمة البيروقراطية ، ليست من شأن علم الاجتماع اكثر مما هو من شأنهتعداد العمال المؤهلين او الاجهاضات او تحديد الترابط بين المتغيرات الاقتصادية في موقف اجتماعي معين .

وعلى نحو ابسط بكثير ، لابد لنص هذا التحديد من أن يمنع من استعمال بعض التعابير ، التي اخطارها اكبر مما يبدو في الوهلة الاولى. الم نتعود على ان نتكلم على وقائع اجتماعية ، نضعها في عمود ، الى جانب وقائع اقتصادية ، أو سياسية ، او ثقافية ، تشغل على نحو حكيم اعمدة مجاورة ؟

اولسنا نرى غالبا ، ان بعضهم يضع التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في مقابل التاريخ السياسي وتاريخ الافكار ؟ وفي الحين الذي يجب علينا ان نعترف بأننا لا نربح شيئا من الالحاح على هذه الفئة او تلك من الوقائع ، يكون المهم ان نقفز خارج « الوقائع » . وان نحلل العلاقات ، وهذا يجعل تقسيم المجتمع الى قطاعات اقتصادية وسياسية واجتماعية

عديم الجدوى تماما . فالوقائع الاقتصادية او السياسية يمكن ان تتعلق بتحليل انموذجات مختلفة من العلاقات الاجتماعية ؛ بيد انــه ما مــن انموذجات علاقات تتطابق حدا بحد ، مع فئات الوقائــع : فالوقائــع الاقتصادية لا تخفي علاقات اقتصادية ، بل علاقات طبقات ،او علاقات تأثير ،او علاقات سلطة ، او علاقات سوق .

ان علم اجتماع النمو هو الذي يعاني علــى الخصوص ، من هــذا الخضوع ، خضوع الوقائع الاجتماعية الى فئة الوقائع الاقتصادية ، فئة حكم بأنها اساسية اكثر من غيرها . انهم يتكلمون ايضا في الاعــم الاغلب ، على نتائج اجتماعية لوضع اقتصادي ؛ وهذه مــسألة يحق لعالم الاقتصاد طرحها ، ولكنه ليس بامكانه تحديد مهمة عالم الاجتماع .وعلى نحو من الكسل ،يعتقد بعضهم انه فسر هذا الانموذج او ذاك من ضروب السلوك الاجتماعي ، بالراسمالية ، او باي تحديد آخر لنمط الانتــاج موضوع النظر .

انا لا نريد مناقشه هذا الفصل بين نظامين يردان علم الاجتماع الى تحديد متغيرات تابعة ، من دون ان تسمح له بالوصول الى معنى العلاقات القائمة بين الظواهر الاجتماعية . فعلم الاجتماع كله يشهد بوجوده ذاته ، على امكان رفض ذلك ، والتخلص مرة وللابد ، من مــسألة معرفة ما اذا كانت الوقائع الاقتصادية اكثر اساسية او اقل من الوقائع الاخرى ؛ لان عالم الاجتماع لا يعترف بغير العلاقات الاجتماعية ، سواء اكانت ذات مضمون اقتصادي ام لم تكن .

واخيرا ، ان اللجوء الى العلاقات الاجتماعية يسجن عالم الاجتماع في ضرورة تفســير **الاجتماعي بالاجتماعي** ،وتفسير اجزاء المجموع بعضها ببعض ، او بالاحرى بوضع بعضها بالنسبة الى بعض . وهذا يوجــب استبعاد صورتين من التفكير سابقتين على التفكير السوسيولوجي . فلنبدا اولا باكثرهما سذاجة ، تلك التي تحكم على الوقائع الاجتماعية الملاحظة، بالنسبة الى **معيــار** حدد تحديدا غير اجتماعي ، او بالنــسبة الى مبــدا

خارج عن العلاقات الاجتماعية . سواء أكان الامر يتعلق بالله أم بالانسان ام بالليبدو .وعلم الاجتماع لايكتب عندئذ بالاحرف الكبيرة .وننتقل بعدئذ الى اغناهما ؛ اعني التحليل **المقارن** الذي يضع الوقائع الملاحظة الى جانب وقائع اخرى ، بعيدة عنها في الزمان او المكان ، شبيهة بها ومختلفة عنها في وقت واحد . وهذه ايضا محاولة للهرب من التحليل السوسيولوجي ، والبقاء في مستوى الوقائع ذاتها ، مع التفكير بأن عمل المعرفة هو اعادة تركيب عناصر الموضوع .

فالتحليل السوسيولوجي مهدد باستمرار ، بالفصل بين دائرتين ؛ دائرة **المنظومة** ودائرة **العمل** . فاذا حللنا منظومة اقتصادية او سياسية من دون ادخال سلوك الفاعلين ، فكيف نفسر هذا السلوك ؟ اننا اما أن نعود الى فلسفة اجتماعية مبهمة تقول بأن الناس يبحثون عن العدالة ، او الحرية ، او السعادة ؛ او اننا لن نعرف في سلوكهم الا نتائج ازمات ، او تناقضات ، او نمو المنظومة ؛ وهذا يفترض ان معنى السلوك هو معنى التاريخ ، وهو يؤدي بنا الى فلسفة التاريخ ، التي نعرف الى حد بعيد ، انها تنتمي مباشرة ، الى وضع تاريخي خاص ، مثل الوقائع التي تزعم انها تفسرها من الخارج . فوراء هذه الاساطير السابقة على السوسيولوجيا ، يكون الجمع بين المنظومة وضروب السلوك مقترحا او مفروضا من فاعل سياسي على العموم .

وذاكم هو الاغراء القديم **للملك الفيلسوف** : اعني ان الممارسة التاريخية والفكرة تتطابقان . هذا الاغراء يتخذ اليوم صورة جديدة : فلم يعد نظام القيم هو الذي يوحد التعبير ويهبه معناه ؛ بل ان السلطة الايديولوجية ، فكر لينين او فكر ماركس ، او ايضا الحضارة الغربية او الاستقلال القومي لهذا البلد او ذاك ، هي التي تخلع معنى على موقف من المواقف أو بعض ضروب السلوك . ان المثقفين « النظاميين » يظهرون احد المعاني وينشرونه في الوقت ذاته . انهم دعاة التاريخ الذين يدعون الى الحرب المقدسة واقامة عالم حر سعيد وديموقراطي .

ولكن ، كيف يمكن لحامل السلطة ان يوحد ما هو منفصل ، ان لم يكن ذلك بمرسوم ؟ انه يعلن ان ضروب السلوك تجل للموقف ، وان الموقف تجل لارادة السلطة ، وبالتالي لارادة الشعب . فهل بامكاننا ان نعتقد لحظة ، ان معرفة المجتمع تتاح لها اقل فرصة في سبيل البقاء في عالم توجهه النزعة النبوية ؟

يجب على علم الاجتماع ان يعلن بوضوح عن صلاته بالسلطة السياسية . فهو ما ان يتخذ وظيفة الكشف عن العلاقات الاجتماعية ونتائج السيطرة ، وراء النظام والايديولوجيات ؛ وهذا العمل المعرفي نقدي ومحرر ؛ ولكنه يصدم الفاعلين الذين يمارسون السلطة او يتطلعون الى ممارستها ؛ او يحاول خلافا لذلك ، ان يكون نافعا ، وان يرتبط بقوة اجتماعية ، او بحزب من الاحزاب . انه يزداد نفوذا بذلك؛ ويمكنه ايضا ، ان يجذب اليه كثيرا من العقول الممتازة . بيد انه يوقع على هذا النحو ، قرار موته ؛ فهو يصبح ايديولوجيا ، ويجد نفسه بسرعة حائرا بين الطبقات والوظائف ، حتى يفقد كل دور من ادوار المعرفة وكل مستقبل .

فعلم الاجتماع يظل دائما في وضع ملتبس حيال الحركات الاجتماعية انه يتعرف فيها التعبير عن الصلات الاجتماعية الاساسية اكثر من سواها ، الصلات التي لا يمكنه من دون هذه الحركات ان يكتشفها . بيد ان الحركة الاجتماعية هي في وقت واحد معارضة وقيام ضد السلطة ، قطيعة ومشاركة .

وعلم الاجتماع بحاجة لاحد هذين الوجهين المتعارضين والمتتامين ؛ والآخر يسحقه . من اجل هذا ، فهو يجد نفسه دائما ، في وضع درامي في المكان الذي ترتد فيه الحركة على ذاتها ، وحيث يصبح النقد اثباتا ، وحيث تصبح الحركة حزبا او دولة . ومن هنا ايضا ، كان انجذابه نحو ما يوجهه من دون ان يخنقه ، نحو الاحتجاجات اليائسة ، او الحركات الناشئة ، او خلافا لذلك ، نحو المفاوضة والمناظرة .

منظومات العمل : ما العلاقات الاجتماعية اذن ؟ انها لا يمكن أن تكون استراتيجية الفاعل حيال الاخرين ؛ فالعلاقة الاجتماعية تفلت من الفاعل ، لانها تسهم في تحديد دوره . فهي لا يمكنها ان تنعزل عن منظومة هي جزء منها ؛ وبتحديد أكبر ، عن منظومة يحددها تدخل معين تقوم به جماعة تجاه نفسها .

فلكي تكون هناك علاقة اجتماعية بين فاعلين أو أكثر ، يجب أن ينتموا الى المجموعة نفسها . صحيح انه يمكن ان تقوم علاقات بين المجتمعات بين « الاجانب » ؛ ولكنها تكون من طبيعة خاصة ، حتى انه يكون من الحكمة ان نفرد لها مجالا خاصا ، هو مجال العلم السياسي ، الذي تكون دراسته للعلاقات الدولية الوجه الاكثر نوعية والاكثر استقلالا من وجوه علم الاجتماع . فهل يمكننا ان نتكلم على علاقة الاب والابن ، من دون ان نتكلم على الاسرة ؛ او على علاقة المعلم والتلميذ ، من دون ان نتكلم على المدرسة ؛ أو على علاقة رب العمل والاجير ، من دون ان نتكلم على المشروع ؟ ولكن ؛ يجب علينا ان نتجاوز هذه الملاحظات حالا .

فلننظر اولا الى **علاقات الادوار** . انها لاتحيلنا الى التنظيم في كل وجوهه ، بل الى بعض الاتجاهات ، الى اهداف ومعايير . فعلى هذا النحو تحيل العلاقات المتراتبة الى السلطة ، ويفترض كل تنضيد سلما ، وبالتالي اختيار مبدأ للتصنيف .

وسواء اكان الامر متعلقا بتنظيم خاص ، كالمشروع أو الادارة او المستشفى ، ام متعلقا بالتنظيم الاجتماعي لجماعة سياسية ، كالدولة او الدين أو المدينة ، فان هذا الانموذج من منظومة العمل يعمل في داخل اهداف محددة من سلطة اكتسبت الشرعية . ولهذا السبب تبدو العلاقات الاجتماعية قادرة على أن تتحدد فيها ، من دون الرجوع الى هذه الاهداف وهذه السلطة ، مثلا في حدود انعدام النظام ، او الحرمان النسبي او التنضيد والحركية . وفي الوقت ذاته ، فان هذه العلاقات ليست مباشرة قط ؛ لان الفاعلين لايتواصلون الا بطريق القواعد المنظمية . ففئة من العاملين

لايمكن ان تتوجه مباشرة الى من تعده متميزا بالنسبة اليهـا ؛ اذ يجب عليها ان توجه مطلبها الى الطغمة . ومن ناحية اخرى ، تبدو العلاقات بين الفاعلـين كذلك محـددة بضروب قـسر خارجيـة ــ التكنولوجيـا ، والضغوط التي يمارسها فاعلون غرباء عن التنظيم ــ او بضروب قسر داخلية ــ ترابط عناصر المجمـوع وضرورة المحافظـة على التوازنـات الاساسية .

وعلى هذا النحو ، تكون العلاقات الاجتماعية اقل فعالية ، بقدر ماتزداد فعالية التنظيم . فالبيروقراطية هي تنظيم لايتوجب عليه ان يحدد اهدافا ويحافظ عليها ؛ تنظيم مقتصر على حياته الداخلية . وهي لانهـا لاتعمل ، فاننا نرى اي العلاقات الاجتماعية . والتحالفات او الصراعات، وقواعد التنظيم غير الشكلية تبرعم فيها .

من اجل هذا ، يحملنا الاغراء الى التكلم على التنظيم وعلى علاقاته الاجتماعية في حدود مختلفة ، اقتصادية بالنسبة الى الاولى ، **ونفسيـة سوسيولوجية** بالنسبة الى الثانية ؛ الامر الذي لايصح الا في حالة صبـغ الامور بالبيروقراطية الى حد بعيد . ولكنه من الصحيح أن تحيلنا علاقات الادوار في وقت واحد ، الى صلات سلطة والى منظومات تقنية لايمكـن فصل بعضها عن بعض ، وهي مختلفة مع ذلك في طبيعتها .

واذن ، فعلاقات الادوار ليس لها وحدة خاصة ؛ فهـي ليست الا وسائل لادارة التوتر الذي لايمكن تجنبه بين صلات السلطة والعلاقـات التقنية . وعلم الاجتماع الذي يكتفي بوصف النظام القائم ، وفهم روحه، يعلق اهمية اساسية على علاقات الادوار . وهي خلافا لذلك اكثر العلاقات الاجتماعية اختلاطا ، واكثرها تقلبا ، واقلها مباشرة . كذلك فالتنظيمات التي يبدو انها تفرض نفسها على الملاحظة ، هي منظومات اجتماعية ترتبط بمنظومات التقرير ومنظومات الطبقات التي يجب الارتقاء اليهـا الآن والخضوع لها .

ومنظومات التقرير تحدد انموذجا خاصا من العلاقات الاجتماعية ،هي

علاقات **التأثير** التي يمكن ان تمضي من المنافسة الى الهيمنة . وما يفصلها عن العلاقات السابقة ، انه لاوجود هنا اطلاقا لمعايير مقررة تحميها ضروب المراقبة الاجتماعية فالمعايير ليست سابقة اطلاقا على العلاقات الاجتماعية؛ فهي أولى ان تكون نتيجة لها ، نتاج مساومات ومجابهات وبالتالي قابلة للتحول ، مؤقتة وتتمتع بشرعية الاتفاق اكثر مما تتمتع بشرعية المبدأ . فالقرارات تدير تغيرات الجماعة ، وتلاؤمها مع التبدلات الطارئة فيمحيطها او في الوسط منها .

وهذه العلاقات اكثر تقابلا مما هو الامر في التنظيم ؛ لان التأثير هو القدرة على تعديل سلوك الآخر . ولكن حقلها محدود ؛ لانه ليس هناك منظومة سياسية مطلقة تماما . فهذه المنظومة لاتوجد الا في داخل الصلات الطبقية ، حتى لو امكن لها ان تسهم في تعديل هذه الصلات ، وفي داخل ما ادعوه منظومة العمل التاريخي ؛ اعني منظومة مجموعة الاتجاهات الثقافية والاجتماعية التي تحدد انموذجات من الانتاج ، ومن التنظيم ، ومن التوزيع ، ومن الاستهلاك .

ومن هنا كانت التبعية النسبية للعلاقات السياسية وهشاشتها . انها تكون حقل السياسة ، ولكنها تتجاوزه في الوقت ذاته ، شأنها شأن الاضراب الذي هو اداة مساومة ؛ ولكنه ايضا تعبير عن معارضة طبقة لاتقبل المساومة .

فالمنظومة السياسية يمكن ان تنفتح الى الحد الذي تضمن فيه الحد الاقصى من الدمج الممكن في وضع معين ؛ ويمكنها خلافا لذلك ، ان تخضع لهيمنة طبقة مسيطرة تسعى الى التمسك بامتيازاتها .

انها على كل حال عامل ايجابي او سلبي في التغير وفي التعلم **بالتغذية الراجعة** الايجابية .

واخيرا ، يرتبط انموذج ثالث من العلاقات الاجتماعية بالعمل الذي يمارسه المجتمع على ذاته بفعل التوظيف والمعرفة والتصور التي يكونها لنفسه عن قوة الخلق ؛ وبكلمة مختصرة ، بفعل ما اسميه **تاريخيته** .

ان المجتمع لايمكن رده الى عضوية تسير وظائفيا بحسب منظومة من القوانين ، وتعيد انتاج ذاتها في صورة شبيهة بذاتها ، الا اذا حدث تغير فجائي يمكن لآثاره ان تتراكم الى درجة يصبح لها قدرة احسن على الانتفاع بالمحيط . بل انه لايمكن له ان يتحدد بامتزاج مثل هذه المنظومة بمنظومة سياسية قادرة على تعديل معايير التنظيم الاجتماعي .

ان المجتمع قادر ايضا على انتاج جزء من موارده ، وعلى رفع هذه الموارد من الاستهلاك ، في سبيل توظيفها في خدمة مايراه مبدأ الابداعية؛ الله في بعض الحالات ، او العلم والنمو في حالات اخرى . فهذا البعد الذي يبتعد به المجتمع عن ذاته ، لايخلق عالما من الاحلام او التصورات ؛ ولكنه ينتج اتجاهات ، ومنظومة من العمل التاريخي ، تتشكل ابتداء منها بعض الممارسات الاجتماعية .

انه ليس بالامكان قط ، ان نقول انه يجب على المجتمع ان يتلاءم مع محيطه ؛ لان جميع المجتمعات لها قدرة معينة على انتاج علاقتها بمحيطها، الذي لا وجود له اذن ، مستقلا عن العمل الذي تمارسه المجتمعات الانسانية بمعرفتها وشغلها .

ان هذه التاريخية هي التي تفسر لنا أن للمجتمعات تاريخا ؛ لان الانموذج الثقافي ، حتى حينما يكون تابعا ، لايكون ابدا صورة خالصةعن النظام الكوني ؛ فهو ينطوي دائما على تفسير للصيرورة ؛ لان البعد بين انتاج المجتمع واعادة انتاجه يحطم التزامن الخالص ، ويخلع على الزمان معنى ، ويجبر على التمييز بين اليوم والغد .

ان هذا البعد الذي يبتعد به المجتمع عن ذاته ، وهذا النفوذ الذي يسيطر به على ذاته ، لايمكن فصلهما عن انقسامه الى **طبقات** . فالمجتمع بما هو جماعة ، لا يمكنه ان يوجه هذا الانتزاع ؛ وهذا النفوذ ليس نفوذ الكل على ذاته . ومن هنا كان التعارض بين الطبقة القائدة التي توجه التاريخية ، والتي تنسبها الى ذاتها ايضا ، والطبقة الشعبية التي تدافع

عن نفسها ضد هذه السيطرة ، والتي تلجأ ايضا الى التاريخية ، في معارضة المصالح الخاصة التي تستأثر بها .

هنا نجد ان الصلات الاجتماعية واتجاهات منظومة العمل التاريخي لايمكن فصل بعضهما عن بعض ، ولايمكن تحديد بعضهما من دون بعض. ان العلاقات المنظمة تقوم في داخل الاهداف والمعايير : فالعلاقات السياسية لايمكنها ان تحدد تحديدا كاملا موضوع تنافسها ؛ بل على العكس ، ان انقسام المجتمع ما بين تاريخيته وسيره الوظائفي ، وانقسامه الى طبقات ، هما وجها انتاج المجتمع لذاته بذاته .

واننا كلما تقدمنا من التنظيم الاجتماعي ، بدت دراسة العلاقات الاجتماعية ملحقة وغير أكيدة . وخلافا لذلك ، اننا حينما نكتشف ان المجتمع هو تاريخية اولا ، يمكننا ان نقول باكبر قوة ، ان موضوع علم الاجتماع هو دراسة العلاقات الاجتماعية ، في حين اننا نعتقد في الاغلب، متأثرين بالوظائفية ، ان دراسة العلاقات الاجتماعية تسجننا في النظام القائم . فكيف لانرى خلافا لذلك ، **ان النظام والعلاقات هما امران متعارضان ؟**

ان جميع منظومات العمل تفترض شركاء ووحدة . بيد ان الوحدة في الحالة الاولى ، هي وحدة المعايير التي تتحدد في داخلها وبها الادوار والانظمة ؛ في حين ان الشركاء الاجتماعيين في الحالة الثانية ، يتنازعون الرهان ؛ ولكنهم يرضون ايضا بالخضوع في داخل بعض المؤسسات ؛ وفي الحالة الاخيرة في النهاية ، لاتكون الوحدة الا رهان صراع بين طبقات تتصارع في سبيل توجيه انتاج المجتمع لذاته بذاته .

واذن ، يجب ان تعاد صياغة موضوع علم الاجتماع على هذا النحو : **انه دراسة منظومات العمل ، اي دراسة العلاقات الاجتماعية المحددة ابتداء من نمط معين من تدخل الجماعة في امر انتاج ذاتها . واذن ،** لايمكن تحديد اية وحدة اجتماعية ، بانها شبكة من التبادلات، سواء اتعلق الامر بمعمل أم بشركة طوعية أم بجماعة قومية ام بما يمكن أن ندعوه نمط

انتاج او منظومة عمل تاريخي . فالعلاقات الاجتماعية تتحدد دائما **ابتداء من تدخل ما ، وبالتالي ابتداء من سلطة ما** . فحينما نقول عن مجتمع بانه يؤثر في ذاته ، أو ينظم ذاته ، او يتلاءم أو ينمو ، يمكن أن نلجأ الى تعبير مبهم وخطر : فمن يؤثر ؟

ليس المركب هو الذي يختار طريقه ، حتى لو كان يوجهه بحار اوتوماتيكي ؛ بل هي شركة الملاحة . فالمنظومة السياسية لم تكن قط مجرد سوق . مهما تعدد اشخاصها ؛ والسلطة السياسية لم يكن من الممكن قط فصلها فصلا تاماً عن استخدام القوة استخداماً مشروعاً . والنمو الاقتصادي توجهه نخبة قائدة ، قومية او اجنبية ، متحدرة من طبقة قائدة معينة او من طبقة شعبية ، ولكنها لايمكن ردها اطلاقاً ، الى تعبير اجماعي .

ومن هنا كانت الخطورة الاساسية للعلاقات الطبقية وتعبيرها السياسي والمنظمي في التحليل السوسيولوجي .

ان كل العلاقات الاجتماعية متراتبة ، سواء أكانت علاقات سلطة ام نفوذ او سيطرة .

والمجتمع المتمايز وغير المتراتب لابدان يصبح سوقاً ، ولايمكن ان تقوم فيه الا علاقات مابين اجتماعية ؛ ولايمكن أن تتكون فيه الاستراتيجيات ، فنحن لانستطيع أن نحلل الا احداثا . وليس على علم الاجتماع أن لا يعرف عنه شيئاً .

وتحديد المجتمع على انه جملة من منظومات العلاقات ، انما هو رفض النظر اليه على انه نتاج فكرة ، او نتاج قصد ، او نتاج قيم . وانه لرفض اكبر ايضا ، لاقامة فجوة بين الداخل والخارج ، بين التقنية والطبيعة . فالمجتمع يمارس على ذاته عملا يزداد عمقاً ؛ وتاريخيته لاتكف عن النمو . بيد انه لايجب أن نستنتج ، انه ينتقل من التقاليد والحتميات الى حرية خلاقة خالية من كل قسر . والتاريخية لايمكنها ابداً ، أن تنفصل عن الموارد التي تمارس عملها عليها ، ولاعن مقاومتها . ومنظومة العمل

التاريخي هي سيطرة اتجاهات التاريخية على هذه الموارد ؛ وهي سيطرة ليست خلقاً حراً ، بل علاقة وتوتر . ففي المجتمعات ذات التاريخية الضعيفة ، تصطدم هذه المجتمعات بالبنى الاولية للحياة الاجتماعية ، وبقواعد التبادل ، وبشروط الاستمرار في الحياة . وقد هدمتها اليوم ، ولكن برزت في الوقت ذاته ، مقاومات اخرى وضروب اخرى من القسر : مثل تلك التي تتعلق بالطبيعة في الانسان وخارجه ؛ وتلك التي تتعلق بالانظمة البيولوجية التي ينتمي الانسان اليها ؛ وتلك التي تتعلق ب « الطبيعة البشرية » ، من دماغ ووراثه ولغة وجنسية . ومن هنا كان تقدم العلوم الطبيعية للانسان ، التي تقاوم المثالية الانتاجية ، والتي تهدم الحاجز الذي كان يفصل بين الانسان وسائر الطبيعة .

بيد انه يجب علينا أن لا نقع في خطأ معاكس لخطأ الارادية . فالانسان ومجتمعه يتميزان بين مجموع الطبيعة ، بقدرتهما على تحويل علاقتهما بمحيطهما وضبطها . و س موسكوفيتشي أو أ . موران يبدوان لي وكأنهما يقومان برد فعل نافع ضد نزعة طبيعية جديدة ، حينما يذكراننا بان محيط الانسان لا يمكن تحديده خارج فعاليته ، وخارج عمله .

فعلم اجتماع العمل يتعارض تعارضاً مطلقاً مع علم الاجتماع المثالي للقيم ؛ فهو لا يتعارض مع النزعة الطبيعية ، الا من أجل أن يكشف من جديد ، على نحو افضل ، طبيعة العمل الانساني ، المتد بين اتجاهاته وموارده ؛ وهذا عود للشغل على ذاته ؛ وليس فكرة او مصيراً .

قطع العلاقات الاجتماعية :

بعد أن استدعينا سريعا انموذجات منظومات العمل وانموذجات العلاقات الاجتماعية ، اصبح من الضروري أن نتساءل عما اذا كان المجموع الذي وصفناه على هذا النحو ، يغطي مجموع الممارسات الاجتماعية التي تمكن ملاحظتها .

وانه لواضح مباشرة أن لا ؛ وان مقولتين كبيرتين من الوقائع الاجتماعية تفلتان مما وحدته مع ذلك ، مع الحياة الاجتماعية ذاتها .

اما المقولة الاولى فقد ناقشها علماء الاجتماع في الغالب ؛ فمنظومة العلاقات الاجتماعية يمكن أن تكون في ازمة ، وان تنحلّ ؛ ويمكن للفاعل ذاته ان يخرج من اطار العلاقات التي كان فيها ، في سبيل متابعة مصالحه الفردية ؛ مثل ربح كمية اكبر من النقود ، او تغيير مهنته ، او سكنه ؛ الامر الذي لا يمكن على وجه اليقين ان نعبر عنه تعبيرا كاملا ، بلغة العلاقات الاجتماعية ، على الرغم من الاستخدام النافع لبعض المفهومات ؛ مثل مفهوم الفئة الاجتماعية ، او مفهوم مجموعة الاحالة ، او مفهوم الجمعنة الاستباقية .

ان أوضاع الازمة تؤدي في كل مجتمع الى ضروب من السلوك يمكن عدها مرضية . فالعاطل عن العمل يرى قدرته على اقامة العلاقات المنظمية تضعف ؛ والفوضى السياسية تبعث على تدخل القوة ، وبالتالي على قطع علاقات النفوذ .

فمن موضوع الفوضى الى موضوع الانحطاط ، كان علم الاجتماع مفتونا دائما **باختلال** الحياة الاجتماعية ، اي **باختلال** العلاقات القائمة بين الفاعلين الاجتماعيين ؛ وهو اختلال بلغ حد الصراع كما بلغ الدمج . ويمكنه أن يقوم على كل من المستويات الثلاثة التي ميزت بينها . ومع ذلك ، فالصحيح ان العقول المحافظة هي المهتمة في الغالب اكبر اهتمام بهذا الانموذج من الظواهر ،الذي يدفعنا الاغراء الى معارضته بسير وظائفي متناسق للحركة الاجتماعية .

اما المجال الثاني لمرضية العلاقات الاجتماعية فهو **السلطة** ، اعني انقطاع احدى العلاقات الاجتماعية، بالتوحيد بين أحد الفاعلين والمنظومة التي تكون فيها العلاقة . فالسلطة هي القدرة التي يتمتع بها عضو في جماعة ، في فرض اتجاهاته او نمط ادارته او نمط سيره الوظائفي على مجموع هذه الجماعة . والصفحات السابقة يمكن اختصارها على هذا النحو : ان « معنى » المنظومة الاجتماعية لايمكن تحديده خارج العلاقات الاجتماعية التي تكون المنظومة . وهذا يصدق ايضاً بالنسبة الى رؤية نقابية للمجتمع ، حيث يقوم كل فرد بوظيفة نوعية ، كما يصدق بالنسبة

الى موضوع صراع الطبقات ، الذي يرفض الاعتراف بقيم مستقلة عن مصالح الصراع القائمة . اما السلطة فتطالب خلافا لذلك بالمعنى لمصلحة من يمسك بها. انها لاتميز قطعا الا بين من يشاركون في السلطة بتفويضهم بسلطة خاصة ، او بمجرد الطاعة ، وبين من ينبذون في اللامعنى ويستخدمون على انهم كائنات غير اجتماعية .

بيد انه والحالة هذه ، ليس هناك مجتمع من دون سلطة ؛ حتى لو قامت منظومات سياسية من دون دولة . واذن ، فكل مجتمع يدمر واقعه الاجتماعي ويفصل في علاقاته الاجتماعية ؛ ويشوه المجتمع الآخر ، ويجرده من الصفة الاجتماعية بالحكم المسبق او العداء او القمع او الاستغلال .

والسلطة تتشح **بالوضعية** ، وضعية الدولة او وضعية الايديولوجيا. وهذا يعود بنا الى نقطة البداية . فما يصادفه عالم الاجتماع اولاً ، ليس « الواقع » الاجتماعي ، بل السلطة . فهو لا يستطيع ان يبلغ موضوعه ، الا اذا **نقد السلطة** ، والا اذا عرفها كما هي ، قلبا للعلاقات الاجتماعية ؛ والا اذا تعلم ايضاً ، فك رموز ردود الافعال على السلطة ، اعني نفي النفي الذي لا يمكنه ان يصبح مناقشه او رفضا او صراعا ، بل هو يصبح فقط ، هربا او عنفاً ، صمتاً او رفضاً للعلاقة الفاسدة ؛ وذاكم اصعب ما في مهنته .

ان ماموري المراقبة الاجتماعية يحبون تصنيف الافراد في فئات من المنحرفين . وهذا يجد تسويغه ضمن الحد الذي يتعرفون فيه شذوذاً في السلوك لم يتحدد اجتماعيا : وهو شذوذ متأت عن الوراثه او المرض العضوى الخ ...

بيد انهم يطبقون في الاغلب ، نمطاً من الحكم الاجتماعي الخالص : فالمنحرفون هم الذين لا يسلكون بحسب المعايير السائدة ، او على نحو اهم ، الذين يخلقون الاضطراب ، ويهددون التنظيم الاجتماعي . وذاكم تحديدغير **مقبول** في نظر عالم الاجتماع . لقد كان دوركهايم يفكر تفكيرا انموذجيا ، حينما جعل من انعدام النظام حالة من حالات المنظومة

الاجتماعية . وعلى النحو ذاته ، ولكن مع النظر الى منظومات عمل اخرى، يجب ان تدعى جميــع صور الاستغــلال والهيمنــة صورا مرضيــة ، وتؤدي الى ضروب من السلوك سوية ضمن الحد الذي تكون فيه مرضية، اي متلائمة مع الموقف الذي فرض عليها **فالضياع** هو تفجر شخصيــة يجب عليها ان تعيش على نحوين متناقضين : بحسب منطق الوضــع الاجتماعي الذي تشغله ، وبحسب المنطق الذي يفرضه في هذا الوضع ، السيد الذي يحطم هذه العلاقات الاجتماعية او يحرمها .

من اجل هذا كان مجال علم الاجتماع الاكثر صعوبة على الكشف ، هو مجال الاستجابات للسلطة . فكيف نفهم معنى السلوك ، حينما يغيب هذا المعنى ،اي العلاقات الاجتماعية التي تحدد الفاعل ،وحينما لايكشف الفاعل عن نفســه ، بل يخضع ، ويختبيء ويقاوم ؟

اننا لانكاد نعلم كيف نخرج الى النور من استكانوا في العتمة والسكون.

علمــاء الاجتمــاع :

يمكننا ان نصنف علماء الاجتماع ،بحسب انموذج المنظومة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية الذي يكونون اشد احساسا به ؛فهناك علماء اجتماع التنظيمات ، او علماء اجتماع المؤسسات السياسية ، او علماء اجتمــاع التاريخية والطبقات الاجتماعية ، وبتعبير آخر ، علماء اجتماع ســير الادارة وظائفيا ، او علماء اجتماع انتاج المجتمع . بيد انه من الممكن لنا، ان نحس على نحو افضل ، بثلاثة امزجة لدى علماء الاجتماع . فبعضهم يحب الذهاب الى قلب الحياة الاجتماعية، حيث تكون **العلاقات والصراعات** ان هؤلاء يحملون الى المعرفة ماهو اشد لزوما لها . ومهما يكن اتجاههم الخاص ، فهم يفكون رموز شبكة التفاعلات الاجتماعية ، ويجدون بنيــة المجتمع . وبعضهم الاخر اكثر دخولا في المنازعات الكلامية ، فهم يشقون الطريق امام بناة علم الاجتماع، بمحاربتهم **السلطة** وقولها ومقولاتها وقمعها وضروب نبذها ، حربا لا تنقطع . ومن الصعب ان يكونوا قادرين على

العمل طويلا على هذا النحو، من دون أن يحركهم غضب مقدس، وبالتالي، من دون ان يكونوا هم انفسهم محملين بالايدلوجيا ، او حاملين لمصالح جماعة محددة . بيد ان بناة المعرفة يتعرضون دائما ، من دون وجود ذلك ، الى ان يستسلموا الى ميول المثقفين للسلطة .

واخيرا ، فبعضهم ايضا علماء اجتماع الليل ، فهم يصغون الى الذين لا يتكلمون ابدا ، وينظرون مع الذين فقئت عيونهم ، انهم ، بوصفهم مكتشفي اراضي فيما وراء أسوار « الحضارة » ، يتحرون عن عالم **الاستبعاد** الواسع . واليوم وقد اخترقت مسلطات الانوار الظلام ، يعلمنا عالم الاجتماع النظر الى من يقيمون بيننا ، ولكن الدولة والتنظيم الاجتماعي والثقافي كما افواههم . فهو يسال من بعدهم النظام القائم مسوخا او هامشيين . وعالم الاجتماع الكامل لا بد له ان يتحلى بروح النقد التي يتمتع بها الاولون ، والغضب الذي يظهره الثانون ، والحنان الذي يبديه الاخيرون . بيد أنه ما من عالم اجتماع كامل ، وما من تاليف متوازن بين الكثير من الضرورات المتعارضة ، وما من قرار للعين الإلهية التي تتأمل الخلق . فكون المرء عالم اجتماع ، وهذا ليس واقع من هذه مهنتهم فقط – واقول بيسر اكبر : ان كون المرء فاعلا اجتماعيا – انما يعني في وقت واحد ، النضال ضد المظاهر التي تتقنع بها السلطة ، والخضوع للضرورة الرئيسية للمعرفة السوسيولوجية : اعني ان نعترف بان معنى العمل لا يقدمه وجدان الفاعل على نحو تام اطلاقا . وهذا يمنع كل توحيد بينهما . فنقد السلطة لا يوجه من اجل سلطة مضادة ، والمعرفة لا تمهد الى نظام الغد .

هل هذا يعني ، أن عالم الاجتماع يلاحظ من قارعة الطريق ، القافلة التي تمر ، من دون ان يشارك في آمال من يعملون ومن يعانون وآلامهم ؟ انها صورة فقيرة تماما ومخيبة تماما ، لانه ما من قارعة طريق ، وصورة القافلة ذاتها ، وهي غير حيادية ، تجعل من المجتمع مشروعا ليس الا .

انه كلما نقد السلطة وقواعدها ومزاعمها ، لم يعد المجتمع في نظره آلة تسير بحسب الاوامر ؛ وتعلم بالحركة ذاتها ، ان يتعرف خاصية الحياة الاجتماعية وطبيعة المنظومة التي تنتج معناها ، متخذا بازاء ذاته مسافة معينة ، هي المسافة التي تفصل بين التفكير والتوظيف في وقت واحد .

فالمجتمع لا يمكنه ان يعيش الا بالتوتر الناشىء بين البعد الذي يتخذه من ذاته والسيطرة التي يزاولها على ممارسته ، والتي تنشأ السلطة منها ايضا . وذاكم هو مد التجديد وصراع الطبقات والعلاقات ، والجزر نحو الاندماج والجماعة والسلطة والنصر .

فمأساة عالم الاجتماع تنحصر في انه لا يمكنه ابدا ، ان يتذوق افراح **الجماعة** . وكيف لا ينجذب غالبا الى ما هو ممنوع عليه ، ولكنه يرتبط بجزء من نفسه . وهو السلطة والنصر في نظر بعضهم ، والزمالة او النظام في نظر الآخرين . انه ينبغي له ان يناضل دون انقطاع ضد اولئك الذين هو اقرب ما يكون منهم ، والذين تعرض ايديولوجيتهم حكمه للخطأ . فهل يعني هذا ، ان المعرفة السوسيولوجية ، وقد تنازعتها الضرورات المتناقضة ، تصبح مستحيلة ؟ لا ؛ فشرط وجودها هو نفسه شرط وجود **الحرية** . لأنه ما من علم اجتماع ممكن ، في مجتمع لا حرية فيه . والحرية ليست جملة من الاجراءات الوقائية ، او انموذجا من المؤسسات السياسية ؛ انها ما يربط المطالبة الشعبية التي يمكن أن تصبح دكتاتورية او رعبا ، بنقد السلطة التي يمكن ان تصبح دفاعا عن امتيازات . فاذا شك عالم الاجتماع بأهمية عمله ، فليقل لنفسه على الاقل بأن وجوده علامة على الحرية ، وانه يجب عليه ان يناضل في سبيلها ، حتى لو لم يكن على يقين من استحقاقه لها .

فلماذا لا نعترف بالمفارقة التي تنطوي عليها الفعالية السوسيولوجية؟ انها تنمو في المجتمعات الليبرالية ، وعلى نطاق واسع ، في المجتمعات التي يوجد فيها تفاوت معين بين السلطة الاقتصادية والهيمنة السياسية والمراقبة الثقافية . واذا تراكبت هذه المجالات الثلاثة من مجالات السيطرة بعضها فوق بعض ، فان تحليل المجتمع تحليلا نقديا لا يصبح

مرتبطا اطلاقا الا بالارادة الطيبة للملك الفيلسوف ، الامر الذي يكاد يحرم هذا التحليل من كل فرصة في الوجود .

وهذا يثقل علم الاجتماع بضغوط كبيرة : فهو مغرى باستمرار بأن يتماثل مع المجتمعات التي ينمو فيها أحسن النماء ، ومع القوى او القيم التي تسود هذه المجتمعات . بيد انه ما من جبرية اطلاقا في ذلك . فهذا الموقف يفرض فقط جهدا دائما في استبقاء عالم الاجتماع على مبعدة بالنسبة الى المكان الذي يتكلم منه . فانا اشك أن يكون بامكان المرء ان يصبح عالم اجتماع ، من دون أن يكون اكتسب تجربة مباشرة للمجتمعات والاوساط الاجتماعية البعيدة عن الاوساط الاجتماعية التي يعيش عادة فيها . وزيادة على هذا التكوين المهني ، يجب أيضا ، أن يتيح الموقف لعالم الاجتماع ، مقاومة الضغوط الثقافية والاجتماعية التي تمارس عليه . فالمعرفة السوسيولوجية لا يمكن ان تنمو الا في وسط لا ينتج ضروب التفاوت الاجتماعي ؛ ولكنه يسعى الى تقليصها . فهل بامكاننا ان نتخيل مراكز أبحاث اجتماعية في البلاد المسيطرة لا يسمع فيها صوت الامم المسيطر عليها دائما وبقوة ؟ وهل يمكننا تقبل وجود معسكرات ومدن محظورة ينشأ فيها اعضاء النخبة المقبلة وخدمهم المقربون ؟

ان الامر لا يتعلق بحصر علماء الاجتماع في مراكز للاقامة الجبرية ، التي تكون العزلة الظاهرية فيها مناسبة جدا للنظام الاجتماعي السائد . انهم يسجنون الفكر النقدي كما يسجنون المجانين والجانحين ، وللاسباب ذاتها ، التي لها علاقة بالنظام . بيد أنه لا بد من التذكير مرة أخرى ، بأن عمل عالم الاجتماع يفترض جهدا دائما من اجل ازاحة النظام ، الذي يغطي كما يغطي البلاط ، بنية العلاقات الاجتماعية ، ومن اجل القيام بالتحليل النقدي لمقولات الممارسة الاجتماعية ومعاييرها واقوالها .

خطوات علم الاجتماع :

لا يمكن لموضوع علم الاجتماع ان يتحدد ، من دون رسم علاقة عالم الاجتماع بموضوعه ايضا . وهذه الخطوة المزدوجة ينبغي لها ، او لا بد ان ينبغي لها ، من ان تؤدي الى تحديد طريقة علم الاجتماع او طرائقه ، على ان نفهم هذه الكلمة بمعناها الاكثر تواضعا : كيف نظهر موضوع علم الاجتماع ؟ ان علم الاجتماع تعيقه الطرائق التي تقدم اليه . وهذا يقوم على نوع من الاختلاط . فمن العبث مناقشة الملاءمة النسبية للتحليل الكيفي او التحليل الكمي . فعلم الاجتماع لا يستلزم اجابة عن هذا السؤال . وبالمقابل ، انه يهمه الى اقصى درجات الاهتمام ، ان يتطلب ان تمارس معالجة المعلومات ، على وقائع **سوسيولوجية** انشأها عالم الاجتماع ، لا ان تمارس على وقائع اجتماعية مقطعة كما تقطع شرائح الحياة في الممارسة الاجتماعية . بيد ان التحليل الاحصائي او الرياضي لا يتحمل مسؤولية فقدان الطريقة التي ليست حيادية اجتماعيا ، والتي تسهم في فرض النظام الاجتماعي . فلنميز اذن بين الخطوة السوسيولوجية التي ينبغي لها ان تضمن الانتقال من الاجتماعي الى السوسيولوجي ، والطرائق التي يمكن تطبيقها على علم الاجتماع ، والتي لا يمكن لها ان تكون نوعية تماما ، والتي لا ينبغي ان يحكم عليها الا من خلال خصوبتها . فعمل عالم الاجتماع هو **صنع** علم الاجتماع ، واظهار موضوع علم الاجتماع في ما وراء معايير التنظيم الاجتماعي ومقولاته ومراقباته . والنهج لا يمكن ان يظل هو ذاته ، بحسب نوع العلاقات الاجتماعية ، ونوع المنظومة الاجتماعية ، موضوع النظر .

١ ـ ان الحالة التي تبدو اكثر بساطة هي حالة **العلاقات المنظمية** . الا يتطابق هنا موضوع علم الاجتماع مع الموضوع الاجتماعي ؛ لان الامر يتعلق بدراسة السير الوظائفي للتنظيم او لجماعة اقليمية ؟ الواقع ، ان الموقف اقل بساطة ؛ وهنا انما نجد بعض جولات التحليل السوسيولوجي الاكثر انتصارا . فاين تكمن الصعوبة ؟ في **اختلاط السير الوظائفي والنظام.** ففي المشروع مثلا ، نجد علاقات حددها ترابط عناصر متمايزة مهنيا

وتراتبيا . وهذه العلاقات يمكن ان تتأثر بالصور النوعية لاختلال النظام. وتلكم هي الحالة ، حينما تكون ملاءمة القوانين ضعيفة ؛ مثل ان يوضع احد الفاعلين على نحو مخالف جداً ، على سلم المؤهلات وعلى سلم المكافآت . بيد أن هذا النوع من تنظيم العمل هو أيضا صياغة للسلطة ؛ وبالتالي صياغة لجهاز تحطيم العلاقات الاجتماعية . فما من أحد فكر بجد مطلقا ، بأن علاقات السلطة بين العامل ورئيس العمال ، يمكن تفسيرها بالطبيعة المهنية للعمل ، أو ايضا بالمعايير الثقافية العامة فقط . فالصلات الطبقية تنفذ الى الورشة والى مركز العمل . واذا لم يكن الامر كذلك ، لم تكن هذه الصلات الا موضوعا ايديولوجيا .

ومن هنا كانت ضرورة ملاحظة السلوك ، وكانت الاهمية الانموذجية للدراسات الاميركية الكبرى الاولى في علم الاجتماع الصناعي ، في « الكهرباء الغربية » على وجه الخصوص . فعلم الاجتماع الصناعي نشأ من معرفة **الكبح** ، اي معرفة التفاوت بين الثنائي : التحريض المالي — الكبح وبين العلاقات المنظمية . وبكلمات أعم ، ان علم الاجتماع يقيم موضوعه ، حينما يزعزع من مفهوم الدور . فالدور هو جملة ضروب السلوك التي ينتظرها شركاء الفاعل منه انتظارا مشروعا . وضروب الانتظار المشروعة هذه هي تطبيق للمعايير الاجتماعية التي تعتمد هي ذاتها على قيم ثقافية. وهذه المجموعة من التحديدات لا يمكن رفضها في ذاتها . ولكن ، هل تتطابق هذه العلاقات الاجتماعية مع هذا الانموذج ؟ وهل يقوم الفاعلون بأدوارهم ؟ انهم نادرا ما يفعلون ، وعلى نحو محدود جدا . والعلاقات المنظمية تغطيها في كل تنظيم مشخص ، العلاقات السياسية ، وأكثر منها ايضا ، علاقات السلطة ، وبالتالي ضروب سلوك الطبقة ، التي تبدو صورتها الاولى ، في الدفاع والانسحاب ورفض القيام بأحد الادوار الذي ، هو في الواقع ، وضع في العلاقات الاجتماعية ، أقل منه مكانة مفروضة في جهاز استراتيجي .

وصورة الجيش التي تبدو على شكل واحد هي صورة ملائمة بسبب كونها صورة كاريكاتورية : اننا نضحك الجمهور بما نسرد عليه من خيبة

امل الجندي ، الذي يبذل جهده في التواصل ، والذي لا يدرك في سذاجته نظام السلطة ولا آليات الدفاع التي تقابله بها فئة الجنود .

تلكم هي الخطوة الاولى الخاصة بعالم الاجتماع : انه « سيرى بها » . فالنقد والتحذيرات الايديولوجية لا تفيد شيئا ، لانها يمكن أن تنقل ايديولوجيات اخرى ، وان تخدم سلطات اخرى ، اذا لم تمهد لوصف الممارسة المنظمية ، وما يجري في المصنع أو المدرسة أو السجن ، وهو يختلف اختلافا كبيرا عن التصور الذي يقدمه عنه القابضون على السلطة. فالحاكمون الآخذون بالتحديث ، يشجعون احيانا في استراتيجيتهم التي يتخذونها في محاربة القوى السائدة القديمة ـ على مثل هذه الملاحظة النقدية ، وهذا ليس الا لاحلال نوع من المراقبة الاجتماعية اكثر نجوعا من مراقبة اخرى اصبحت غير ملائمة جدا . وكذلك الحركات الاجتماعية الناشئة تستدعي هذا الانموذج من الملاحظات . وانا لا افهم لماذا لا تكون المرحلة الاولى من تكوين عالم الاجتماع ، منظمة حول مثل هذه الملاحظة المباشرة لقطاع من قطاعات التنظيم الاجتماعي .

٢ ـ والخطوة الثانية التي يمكن الشروع بها ، بعد الاولى ، تتطابق مع اكتشاف **العلاقات السياسية** . فمنذ عشرين سنة ، كانت التجديدات الاكثر عددا انما تحدث هنا ، مثلا في علم الاجتماع المدني . فكيف اتخذ مثل هذا القرار في الاعداد المدني او في البناء ؟ ان الدراسة الوثائقية ، والتحقيقات الاجتماعية مع الفاعلين انفسهم ـ تمهدان الطريق لتدخل بعض الطرائق الاكثر تعقيدا ، كطريقة تحليل الاعمال المدنية وطريقة المحاكاة في آليات التقرير .

فعالم الاجتماع ليس ملاحظا . وبحثه يصبح بالقوة **تدخلا** ، حتى لو نبذ ، والغيت نتائجه . فالمعلومات المجمعة ترد بعد معالجتها الى من قدمها . وافضل نجاح يحوزه البحث ، هو أن يتوصل عالم الاجتماع الى توقع تعديلات السلوك التي يقوم بها مقدم المعلومات اليه ، تعديلات ناشئة من نقل المعلومات المتعلقة بسلوكه الخاص .

ان التحليل ينصب هنا على جمل من العلاقات أقوى تكوينا مما كانت في الحالة الاولى ؛ فلم يعد بالامكان في مستوى السياسة ، الفصل بين دراسة التنظيم ودراسة ضروب السلوك ؛ وبما أن وضع الفاعلين أصبح اقل تجريدا ، فانه لم يعد بالامكان تحديده بالنسبة الى سلالم تنصيد بالنسبة الى المسافة بين فئة الانتماء وفئة الاسناد ، الخ .. ويجب ان يعبر عنه مباشرة بحدود تأثير الفاعل في القرار الذي يمسه . ويتبع ملاحظة تنظيم العلاقات الاجتماعية « المجردة » ، البحث العمل عن آليات التقرير . ان حقل الدراسة يصبح اضيق حدودا ؛ ولكن العلاقات المدروسة تصبح اسهل تحديدا ؛ لان الفاعل يتحدد مباشرة بالنسبة الى فاعلين آخرين ، ولا يتحدد بالنسبة الى قواعد او بالنسبة الى سلالم . ويتلمس علم الاجتماع الآن طريقه في هذا المجال الجديد بالنسبة اليه ، والذي يقطع علاقاته مع صورة مجتمع يسير بحسب قواعد مقننة تثبتها الجزاءات .

٣ ـ بيد انه يشعر بأنه يكتشف اراضي بكرا ، حينما يتساءل عن الخطوة التي تتطلبها دراسة التاريخية والصلات الطبقية .

ومع ذلك ، فما من شيء كلاسيكي اكثر من ذلك في الظاهر . أو لم يضاعف المؤرخون منذ بداية القرن التاسع عشر خصوصا ، دراسات التاريخ الاجتماعي التي تطابق اهداف الماكروسوسيولوجيا هذه ؟ وعلماء الاقتصاد الم يعزلوا من جانبهم الصلات الطبقية ، وصور السيطرة الاقتصادية ؟ ان الاسهام المزدوج جوهري في الواقع ، وما كان لعلم اجتماع التاريخية ان يوجد من دونه ؛ ولكنه لا يعفي عالم الاجتماع من ان يقدم جهدا خاصا .

والمؤرخ يكون قريبا من عالم الاجتماع بقدر مايكون قد شرع منذ وقت طويل ، بالتخلص من الاحداث ومقاصد الفاعلين ، في سبيل اقامة مجموعات اقتصادية او ثقافية .

ولكنهما يفترقان فيما بينهما بفارقين يتعلق احدهما بعمليهما ، والاخر بانموذجات المجتمعات التي يدرسانها . فاذا اراد المؤرخ الذي يعمل في وثائق ، ان يقدم صورة منهجية لاحد المجتمعات ، لم يدرك في الواقع غير النظام والسيطرة والسلطة وادوات مراقبتها الاجتماعية او ضامني النظام الاجتماعي العاملين فوق المجتمع . فلكي يظهر كل مانبذه النظام أو قمعه او استغله ، يجب عليه ان يدرس التغير . اليس هذا مجاله بامتياز ؟ بيد أن تحليله ليس غنيا الا لانه تاليفي ، ولانه يدرك الترابط في سيرورة التغير بين مستويات التحليل جميعا. اوليست دراسة الازمات والافتجاءات هي التي كانت دائما امكنة أكبر الاعمال التاريخية ؟ ان هذه الصعوبة التي يصادفها المؤرخ في سبيل بلوغ الصلات الاجتماعية، تزداد كلما درس مجتمعات تكون المشاركة في الحياة الاجتماعية فيها ، وبالتالي المشاركة في انتاج الوثائق التاريخية ، ضيقة جدا . لقد وسع المؤرخون كثيرا من مجالهم، بدراستهم للحياة المادية واتنوغرافيا المجتمعات الماضية ؛ ولكن هل يمكنهم ابدا ان يعرفوا فلاحي الماضي ، كما يمكننا ان تعرف عمال اليوم ، الذين يروي الشهود اضراباتهم ، والذين يسالون عن آرائهم ومشاركتهم في الحياة النقابية والسياسية ؟ انه يمكننا ان نلاحظ العلاقات الاجتماعية ؛ وسرعان ما يقرر تغييرها . فالمؤرخ يرقى من الموضوعات والقوانين والتنظيم الاقتصادي او النصوص ، الى العلاقات الاجتماعية والاتجاهات الثقافية. ويمكننا ان نحاول ان نبلغ هذه العلاقات والاتجاهات مباشرة ، وان نهبط ابتداء منهما ، الى صياغة الآليات السياسية . والى صور التنظيم الاجتماعي . انه لايمكن ان يقوم حاجز يفصل دراسة المجتمعات الحاضرة عن دراسة المجتمعات الماضية ؛ بيد انه من الطبيعي ، ان تفرض شتى انموذجات المجتمعات المدروسة خطوات بحث مختلفة .

اما فيما يتعلق بالتحليل الاقتصادي ، فقد امكن لبعضهم ان يعتقد في عصر ما ، ان النظام الاجتماعي كان يخضع لقوانين اقتصادية ؛ كما امكن لبعضهم ان يعتقد في عصور اخرى ، ان المجتمع كان يخضع لقواعد الحق واوامر العناية الالهية . اما اليوم ، فمجتمعاتنا المصنعة تبدو مباشرة

وكانها نتيجة علاقات اجتماعية ، اونتيجة آليات تقرير وصور تنظيم . وهذا يعطي الحساب والتحليل الاقتصادي حقلا واسعا ، ولكنه يستبعد تفسير الوقائع الاجتماعية بالوقائع الاقتصادية .

يجب علينا ان نعود الى التحديد الاول لموضوع علم الاجتماع . اذا كان موضوعه هو العلاقات الاجتماعية ، فان هذه العلاقات بالتأكيد هي التي تجب ملاحظتها. انها حقيقة بديهية، ولكن ما أصعب تطبيقها بل تفسيرها. فما معنى دراسة الصلات الطبقية ؟ انها تعني اولا النظر الى ضروب السلوك الجماعي ، وعزل بعض ضروب سلوك الصراع التي تنتهي الى توجيه المجتمع وتوجيه قدرته على تحديد غاياته ؛ وهي ضروب سلوك تدعى **بالحركات الاجتماعية** . ان التحقيقات الاجتماعية مع الافراد ، وفحص المساومات والمجابهات السياسية ، كفحص العمل النقابي مثلا ، يمكنهما ان يقدما كثيرا من المعلومات ؛ ولكنه لا يمكنهما ان يشغلا هنا المكانة الرئيسيه . فكيف ندرس اذن الحركة الاجتماعية ؟

ما من سلوك جماعي هو حركة اجتماعية ؛ قد يكون دلالة لها ؛ ولكنه يفسر ايضا ، وفي الوقت ذاته ، على انه ضغط سياسي ، او على انه مطالبة منظمية . وهذه الصعوبة الاولى يمكن تجاوزها . فالعلاقات بين الشركاء وصلاتهم المشتركة في رهان علاقاتهم تختلف اختلافا كبيرا بحسب النظر الى ضروب السلوك المنظمية وضروب السلوك السياسية وضروب سلوك التاريخية . واذن ، يمكننا ان نحدد في كل حالة مشخصة، العلاقات القائمة بين هذه الانواع المختلفة جدا ، من ضروب السلوك الجماعي .

اما الصعوبات الرئيسية فهي في مكان آخر : فاولا ، يكون السلوك الطبقي في وقت واحد ، حاملا الصراع الاجتماعي ، ومحددا بعلاقة ايجابية او سلبية بالسلطة . فالصدت الطبقية منسوجة في وقت واحد، بالصراعات والتناقضات . ونضال العمال موجه الى انموذج مضاد لمجتمع صناعي ، غالبا ماندعوه اشتراكيا ؛ ولكنه موجه ايضا نحو اطراح سلطة رب العمل، واطراح جملة الوضع العمالي الذي اقامته هذه السلطة .

هناك نضال وتمرد تعصف علاقاتهما في فضاء الثورة ، كما تعصف في فضاء الاصلاح . ثم ان اي حركة اجتماعيه هي في وقت واحد ، رفض وسلطة مضادة ، تحرير وتنظيم معركة .

فلا بد ان يكون امرا ينطوي على التناقض ، ان نريد بلوغ الحركة الاجتماعية وكانها تنظيم مهني ؛ وان نحدد اولا اهدافها ، ثم وسائلها . فهل نرضى بدراسة الحياة الدينية دراسة تقتصر على تنظيم الكنيسة وعملها ؟

وعلى هذا النحو ، ان عالم الاجتماع لا يوضع امام حركة اجتماعية قائمة ، كما يقف المشاهد امام لوحة . انه ماخوذ في وسط عناصر منفصل بعضها عن بعض ، يجذب بعضها بعضا ، وينبذ بعضها بعضا ، على نحو منظومي : فهناك مطالب القاعدة وعمل الحكام ، الجمهور والحزب ، الصراع ضد السلطة والصراع من اجل السلطة ، الاستغلال والضياع . مما ابعدنا عن صور طبقة « واعية ومنظمة » ، وعن صورة شعب مكبل ماديا وحر اخلاقيا ، شعب دنس ولكنه نقي ويحمل القيم الاخلاقية للانسانية جمعاء ! ان هذه الصورة المشعة بالاخلاقية قد اقامت تقريبا عددا من العوائق في وجه معرفة الحركات الاجتماعية ، بقدر ما اقامت الصورة البوليسية للمؤامرات النجسة التي يحوكها في الظلام قادة غرباء متعطشون الى السلطة ، او مهوسون بالتدمير .

فعالم الاجتماع ليس ملزما بملاحظة وجود الحركات الاجتماعية . ولا يجب عليه هنا اكثر منه في مكان آخر ، ان يتوحد مع الفاعل . فالحركة الاجتماعية لا تتحدد بمثل هذا . فهي تستعصي عموما ايضا ، على التحليل على هذا النحو . لانها تريد ان تعتقد انها تناهض الامتياز والخرافة والمصلحة الخاصة ، باسم المساواة والحرية والجماعة . فالحركة الاجتماعية ملتزمة بخوض المعركة حتى الموت ، حتى لو كان ينبغي لنهاية هذه المعركة ان تكون موضوع مساومة . انه لا يمكنها ان تعترف ، بأن انتاج المجتمع ذاته بذاته ، يمر بالتمزق وصراع الطبقات . فكل طبقة تعلن عن قيمها ، وتتوحد مع رهان العلاقة الاجتماعية ، وتريد ان ترجع

جدل العلاقات الاجتماعية ، الى حالة اجتماعية وضعية وطبيعية واندماجية .

فدراسة الحركة الاجتماعية ليست ممكنة اذن ، الا اذا استطاع عالم الاجتماع أن يجد وحدة العناصر المنفصلة ، هذه الوحدة التي هي منطق العمل الممزق بين الاثبات والرفض ، بين التلقائية والتعبئة .

اما العمل الذي يفرض نفسه باكبر إلحاح على علماء الاجتماع ، فهو ابداع اجهزة تظهر الصلات الاجتماعية الأبعد عمقا والأكثر خفاء بفعل وضعية السلطة والايديولوجيات . فعلم الاجتماع يشبه في الأعم الأغلب مسرح الجادة . ففيه يتقبل الناس جميع الاطر الاجتماعية والثقافية للمبادلات الاجتماعية على انها معطيات ، قبل مشاهدة الممثلين في تفاعلاتهم ، والاصغاء اليهم . هذه الواقعية أطلقت على نفسها اسم سوسيولوجيا ، هو دراسة المؤسسات . فجميع معطيات الفعالية الاجتماعية قد نظمت بحسب قواعد ، ولها قوانينها . ويجب علينا أن نبتعد عن علم الاجتماع هذا ، الذي هو سلبي الى حد بعيد ، ويحترم النظام القائم احتراما كبيرا . كما يجب أن نجد من جديد ، الصلات الاجتماعية التي تضمرها ضروب السلوك ، وأن نكتشف السلطة أو النفوذ أو التناسق أو الصراع ، وراء الفاعلين .

انه لا يمكننا ان نقول ابدا ، أن عالم اجتماع يلاحظ حركة اجتماعية؛ لأن الحركة الاجتماعية ، بما هي مفهوم لا ممارسة ، لا يمكن تكوينها تكوينا تاما من دون تدخل عالم الاجتماع . ولكن هذا لا يعني ، انه يجب على عالم الاجتماع ان يبدع كما يبدع الساحر ، موضوع دراسته ؛ الذي لا يمكن أن يكون الانتاج خياله . وتلكم نسخة ساخرة للحاكم المجموعي .

بيد أن البحث يجب ان ينزع الى ان يصبح تدخلا ؛ فمن دون ذلك يصبح سجين مقولات سائدة للممارسة .

ولكي يحدث ذلك هل يجب على عالم الاجتماع إن ينخرط في الحركة التي يدرسها ؟ **ينخرط في الحركة** ، نعم ؛ ولكن يجب عليه ايضا ان **يتخلص من تنظيمها** . ينخرط لأن الحركة الاجتماعية تمزيق للنظام ولمظهره الوضعي . فعلم الاجتماع لا يمكنه ان يقوم ان لم يكن هناك حركات اجتماعية . ويجب عليه أن يعترف بالتوازي بين النقد الاجتماعي والمعرفة السوسيولوجية . فمن لا تحمله موجة الحركات الاجتماعية معها ، يظل سجين مواضعات النظام الاجتماعي . انه يمكنه ان يدرس دراسة نافعة العلاقات فوق الاجتماعية ، وعمل السلطة ، وصورة الايديولوجيات . لكنه لا يمكنه أن يبلغ العلاقات الاجتماعية . اذا لم يتقبل سماع صيحة من نبذوا وضيعوا ، او سماع صمتهم . ولكن ، يجب عليه ان يتخلص أيضا من كل « رابطة ارادية » ؛ لأن الحركة الاجتماعية لا يمكن فصلها اطلاقا عن السياسة وعن التنظيم ؛ فالتوحد في رابطة معناه قبولنا أن نمزج في العمل مستويات يجب على التحليل ان يميزها .

لهذا كان عالم الاجتماع أكثر ارتياحا في دراسة الحركات ذات الدمج الضعيف ، التي لا تكون سلطتها مراقبة تماما من ادارة مسلحة بالعصمة . فهو يفهم الاحتجاج أفضل مما يفهم الاستراتيجية . وهذا ما ينبغي ان يذكره بحدود مملكته والاهتمام الذي ينبغي أن يوجهه الى عمل جاره عالم السياسة ، الذي يعرف على نحو أفضل ، الدولة والاستراتيجيات والحروب .

لقد اصبح من الممكن اليوم تحديد موضوع علم الاجتماع . لقد قضيت مثل غيري عددا كبيرا من السنوات ، وأنا انظم بعض الافكار البسيطة ، في سبيل أن اكون عن المجتمع صورة سوسيولوجية خالصة . بيد انه لا يجب علينا أن نتأخر كثيرا في تحديد المقولات تحديدا دقيقا . فهدفنا الذي نسعى اليه هو انشاء نظرية سوسيولوجية . والمرحلة الاولى كانت تقوم على تحديد وجهة نظر علم الاجتماع ، والشروط الضرورية للمعرفة السوسيولوجية . والمرحلة الثانية ، وهي لا تنفصل عن الاولى ،

هي اتخاذ موقف سوسيولوجي ؛ اي تبني نظرة نقدية للنظام الاجتماعي . والمرحلة الثالثة هي تحديد الخطوات وتوجيه التدخلات السوسيولوجية توجيهـا حسـنا . فعلى هـذا النحو لا تصـاغ شيئا فشيئا عنـاصر التحليل اطلاقا ، بل قضـايا دقيقة حول الآليات الاجتماعية .

واليوم ، وبعد ان القيت ، لحسـن الحظ ، ظلال الشك على سذاجات انصار الوضعية ، التي كانت ترى في عـالم الاجتماع مشـاهدا للواقع الاجتماعي ، يجب علينا أن نتجنب ان يقتصر عمل علم الاجتماع ، على قول في علم الاجتماع ، وأن نتجنب ان لا يتجاوز علم الاجتماع الوجدان السيء ، أو خيبة الأمل . وهذا ليـس ممكنا ، الا اذا عرف عالم الاجتماع كيف يظهر وراء البعد النقدي الذي ينبغي له اتخاذه حيال الممارسات الاجتماعيـة ، الصلات والصراعات والازمـات ، حتى حينما لا تكون مخطوطة في وجدان الفاعلين ، وعلى نحو خاص .

فعالم الاجتماع لا ينظر الى ممثلين يقومون بعرض تمثيلية ؛ انه يسهم في الكشف عن التمثيلية التي ستكتب في يوم من الايام ، لانها مثلت من قبل . وافضل من ذلك أيضا ، فهو يعمل مع الممثلين ، من اجل أن يتعلم معهم تعرف ما يدور حوله التمثيل .

★ ★ ★

(٢)

عشرة افكار من اجل علم الاجتماع

لقد كان على معرفة المجتمع اولا ، ان تتجاوز البحث عن المبادىء و العوامل الموضوعية خارج الحقل الاجتماعي . وقد تعلمت تعرف الاوضاع الاجتماعية وتحليلها ؛ ثم حاولت وهي تبتعد عن تحديد موضوعاتها في الزمان والمكان ، ان تعزل الوظائف او الآليات . وقد ادى هذا التقدم الى تخصص متزايد في الدراسات ، فلم يشك احد بأن من الواجب ان تحل محل علم اجتماع عام هو مزيج من التاريخ المقارن والفلسفة الاجتماعية ، مباحث تجري على حقول محددة تماما ، وتسعى الى استخلاص قضايا ذات « مدى متوسط » . ولكن بدا في الوقت ذاته الذي تنوعت فيه هذه المباحث ، بصورة واضحة بازدياد ، انه لايمكنها ان تجري بصورة حسنة ، الا اذا اسهمت في اقامة معرفة للمجتمع ينبغي أن تكون بسيطة ومتماسكة بقدر الامكان . فمن دون ذلك ، تصبحالمباحث معلقة في الفراغ ، أو تعود بالاحرى عودا ضمنيا الى اللجوء المشؤوم الى الماهيات او الايديولوجيات . والافكار العشرة التي سنقدمها ، تحاول التعبير صراحة عن أحد تصورات المجتمع ، ودمج التحليلات الخاصة التي خصصت لكل عنصر من عناصره . انها لا تصف المجتمع ؛ فهي لا تتكلم على الاقتصاد أو السياسة أو الدين أو التربية . بل تريد أن تقيم مجموعة من المفهومات ، ولغة سوسيولوجية ؛ ولا تريد ان تقيم تصميما انموذجيا للحياة الاجتماعية .

١ ـ علم الاجتماع هو دراسة العلاقات الاجتماعية :

يجب ان تفسر ضروب السلوك الاجتماعي بالعلاقات الاجتماعية التي تكون فيها . ولا يمكن تفسيرها بفهم المعنى الذي يخلعه الفاعل على سلوكه. ولا يمكن تفسيرها أكثر من ذلك ، بدمجها في مجموعة يفترض بأنها تحمل المعنى ، سواء كان الامر يتعلق ١) بمجموعة مشخصة ، كالحضارة او العصر او الامة ؛ او ٢) بفئة من الوقائع ، كانموذج الدولة او انموذج المدينة او انموذج الاسرة او انموذج الاعلام ؛ ٣) بمبدا مجرد ، كالطبيعة الانسانية ، او جوهر السياسة ، او الحاجات الاساسية للانسان ، او معنى التاريخ .

فكل علاقة اجتماعية هي ممارسة فاعلي منظومة اجتماعية ؛ وتتحدد بنوع من الرهان هو مبدا وحدة هذه المنظومة .

فموضوع علم الاجتماع ليس مجموعة من المواقف الموضوعية ولا استعدادات ذاتية ، بل علاقات اجتماعية تحرك عمل المنظومات الاجتماعية، اعني آليات تكوين الممارسات الاجتماعية .

٢ ـ الانتاج والملاءمة والتنظيم الاجتماعي :

ان المجتمع ينتج ذاته ويتلاءم مع ذاته ، ويعمل وظيفيا . فهو تراتب منظومات .

ـ فتاريخية المجتمع هي قدرته على انتاج اتجاهاته الاجتماعية والثقافية ، ابتداء من فعاليته ، وعلى خلع « معنى » على ممارساته .

ـ والمؤسسات السياسية تلائم قواعد المجتمع تبعا للتغيرات الطارئة في داخل جماعة سياسية ، وفي خارجها .

ـ والتنظيمات تحافظ على توازنها الداخلي والخارجي تبعا لأهدافها بواسطة معاييرها .

ـ والتاريخية تحدد شروط العمل السياسي الذي ينتج هو ذاته القواعد ، التي تعمل المنظمات في داخلها . بيد أن المؤسسات والتنظيمات مستقلة ذاتيا ؛ لأن قاعدتها التاريخية معقدة ، ولأن قراراتها وعملهـا يتأثران بعدد من القوى الاجتماعية .

٣ ـ التاريخية والطبقات الاجتماعية :

كل مجتمع سحب جزء من انتاجه من الاستهلاك وروكم ، يسوده صراع الطبقات . فليس من الممكن أن يوجد مجتمع من دون طبقات ، ما عدا الحالة التي يتطابق فيها الانتاج والاستهلاك مباشرة وتماما .

فطبيعة الصلات الطبقيـة تتحدد في وقت واحد بطبيعـة التراكم وطبيعة الانموذج الثقافي ، اي بطبيعة الصورة التي يكونها المجتمع عن قدرته على التأثير في ذاته .

ان الصلات الطبقية تتوضع بـين الاتجاهات المرتبطـة بالتاريخيـة والآليات المؤسسية والمنظمية . فالمجتمع لاتوجهه قيم تنشأ منها المعايير مباشرة ؛ ولكن صراع الطبقات ينتمي الى حالة من حالات التاريخية .

٤ ـ الصراع والسيطرة :

ان الطبقة القائدة توجه التاريخية، ولكنها توحد بينها وبين مصالحها الخاصة ايضا . وطبقة الشعب تحمي نفسها من هذه السيطرة ، ولكنها تلجأ ايضا الى التاريخية وهي تعارض تملك الطبقة القائدة لها .

والصلات الطبقية هي في وقت واحد صلاتمنفتحة محملة بالصراعات بين الطبقات المناضلة في سبيل ادارة العمل الذي يمارسه المجتمع على ذاته ، ومغلقة بسيطرة سلطة تستخدم الايديولوجيا وجهاز الدولة ، من اجل اعادة انتاج النظام والسيطرة القائمين .

٥ ـ منظومة العمل التاريخي :

توجه سيطرة الطبقة المنظومة السياسية التي توجه ممارسة السلطة في التنظيمات .

وموازاة لذلك ، توجه التاريخية المؤسسات السياسية والتنظيم الاجتماعي والثقافي ، بواسطة منظومة العمل التاريخي . وهذه المنظومة هي مجموعة الانموذجات التي توجه ممارسات العمل : الانتاج والتنظيم والتوزيع والاستهلاك ؛ فهي سيطرة التاريخية على الموارد التي تستخدمها وتعبئها . وعناصرها مرتبطة بالتعارضات القائمة بينها . وهي ليست روح الحضارة ، او وضعا على خط التطور العام ؛ بل حقل الصلات الطبقية ورهانها .

٦ ـ المجتمع والدولة :

تربط الدولة في جماعة مشخصة ، حقل التاريخية (منظومة العمل التاريخي والصلات الطبقية)مع المنظومةالمؤسسية والتنظيم الاجتماعي.

وتعتمد سلطتها في وقت واحد ، علىالشرعية المؤسسية وعلى القوة. وتوجه علاقاتها مع الدول الاخرى .

وتكون الدولة ضعيفة بقدر ماتكون خاضعة لمراقبة مباشرة من الطبقة التي توجه فعلا ، الفعالية الاقتصادية الرئيسية . وتصبح اكثر استقلالا ذاتيا ، اما حينما تصبح فاعلا لاعادة انتاج سيطرة اجتماعية ، او حينما تصبح اداة تدخل قوى اجتماعية ليست داخلة في المنظومة السياسية . ويبدو دورها اكثر خطورة بقدر مانحاول تحليل التغير الاجتماعي ، على نحو اكثر مباشرة .

فالممارسة الاجتماعية تميل الى وضع الدولة في مركز تصورها المجتمع . اما تحليل المنظومات الاجتماعية فيخضع تحليل الدولة ، خلافاً لذلك ، لتحليل المجتمع ، وقبل كل شيء لتحليل تاريخيته،ويخضع بالتالي تحليل ضروب النضال من اجل سلطة الدولة ، لتحليل الحركات الاجتماعية .

٧ ـ ضروب السلوك الجماعي :

تتعلق ضروب السلوك الجماعي بانموذج او عدة انموذجات ، يطابق كل منها منظومة من العلاقات الاجتماعية .

ـ ردود الافعال الملائمة او غير الملائمة لمعايير أحد التنظيمات وعمله . فهي تسعى الى اعادة اقامة توازن ما ، أو خلق توازن جديد .

ـ الضغوط السياسية التي تمارس على منظومة التقرير .

ـ الحركات الاجتماعية التي تخرج الصلات الطبقية الى الفعل ، والتي يقوم عملها على مراقبة التاريخية .

فضروب السلوك الطبقي لا يمكنها أن تنمو الا بدمج ضروب السلوك المؤسسي والمنظمي وتجاوزها .

ان ضروب السلوك الاجتماعي هذه يمكنها ان ترتبط اما بضروب سلوك التاريخية ، التي تلائم او تعادي تغير التاريخية ومنظومة العمل التاريخي ، واما باستراتيجيات عدوان ، او منافسة او دفاع ، حيال فاعلين لا ينتمون لاية منظومة اجتماعية من المنظومات التي يشارك فيها الفاعل ذاته .

٨ ـ البنية والتغير :

يجب أن نميز بين التحليل التزامني للمجتمع والتحليل التزمني للتغير . فتطور المجتمع وتجاوز احد انموذجاته ليسا متضمنين في بيئته . والخلط بين نظامي التحليل يحدد فلسفة التاريخ .

اننا لانستطيع ان نتكلم على تحويل انموذج مجتمعي ، وانما على انتقال جماعة من احد حقول التاريخية الى الاخر ، او من احدى حالات المنظومة المؤسسية الى الاخرى ، او من احد الاعمال المنظمية الى الآخر .

فالنمو هو انتقال المجتمع من احد حقول التاريخية الى الاخر . انه لا يرجع أبدا الى التحديث والانماء ، والطريق التي يتبعها ، تتعلق بالصلات الطبقية والآليات السياسية والعمل المنظمي في المجتمع موضوع النظر ، وبعلاقات السيطرة او التبعية التي تقوم بينه وبين المجتمعات الاخرى .

٩ ــ اليمين والوسط واليسار في علم الاجتماع :

يضع علم الاجتماع نفســه في خدمة الدولة والطبقات المسيطرة، حينما يتقبل مقولات الفلسفة الاجتماعية ، من دون ان يبحث عن علة وجودها ؛ وحينما ينظر الى المجتمع على انه مجموعة من الوسائل التقنية الموضوعة في خدمة بعض المبادىء والقيم .

وحينما يسند دورا اساسيا او مستقلا الى القرارات والى توجيه التغير ، يكون اكثر ارتباطا بنزعات التحديث والاصلاح .

وحينما يكشف أن المجتمع هو نتاج عملــه الخاص ، وانه يخلق اتجاهاته ، ويحدد على هذا النحو ممارسته من خلال صراعات الطبقات، فانه يقوم بدور الناقد للايديولوجيات ولعمل الدمج والاضطهاد الذي تقوم به الطبقة القائدة والدولة . وهذا الدور الناقد الذي يلتزم علــم الاجتماع به ، يتيــح له ان يدرك الصلات الاجتماعية التــي تخفيهــا السيطرة . فالتحليل السوسيولوجي لا يمكنه ابدا ، ان ينطابق مــع قول السلطة .

١٠ ــ ميلاد علم الاجتمــاع :

ما كان من الممكن لعلم الاجتماع أن يقوم قبل ان يكون بالامكان التفكير بأن ثمة مجتمعات هي نتاج عملها . ان تكوينه يضع حدا لالحاق الوقائع الاجتماعية ، بانظمة اخرى من التحليل ، انظمة دينية او حقوقيــة او اقتصادية . فعلم الاجتماع وهو تعسير المنظومات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية ، يحل على هذا النحو ، محل التفسيرات التي كانت المجتمعات السابقة تقدمها عن تنظيمها وعن تطورها .وتقدمه يرتبط بمعرفةالمجتمعات لتاريخيتها وصلاتها الاجتماعية . انه يصبح بهذا أداة تجديد وتحرير .

الشــروح

١ ــ ان من يشارك في الحياة الاجتماعية يجد نفسه أمام بعض صور التنظيم والتدخل الاجتماعية . انه يعمل في مكتب او معمل ، ويقــوم بمسعى لدى ادارات عامة ، ويرسل أطفاله الى المدارس ، ويصغي الــى برامج التلفزيون ويتفرج عليها ، ويستخدم الشوارع أو عربات المترو في احدى المدن ، الخ ...

ومن هنا كانت الحركة التلقائيه التي تسعى الى التساؤل بطريقــه متعمقة في كثير او قليل ، عن العمل والدولة والتربية وتواصلاتالجماهير والمدنية ، والى البحث عن طبيعة الاقتصاد ، او السلطة ، او الثقافة ، او الاعلام ، او علم البيئة المدني ، او قوانينها . اما علم الاجتماع فيتبع الطريق المعاكس: فهو يحطم نوعيةالمقولات والوقائع التي اقامتها الممارسات وضروب البلاغة التي انشاها مديرو كل قطاع من قطاعــات الفعاليــة الاجتماعية ؛ لان هذه النوعية تخفي تحت قناعها الاليات العامة للمجتمع . الذلك ، فهو يفكك الوحــدات التاريخية ، ولا يستخدم اي استخدام مفهومات مثل الحضارة الاغريقية ، أو روح الإحياء ، او المنظومةالسياسية الانكليزية ، ار الاقتصاد الاميركي .

انه ينبذ بوضوح اكبر ايضا ، كل حكم يتعلق بوضع أجتماعي يعتمــد على الموازنة بينه وبين معيار او حالة « طبيعية » .

قد يكون من السائغ الحكم على وضع اجتماعي ، بارجاعه الى حــالــة سوية محددة في نظام آخر من الوقائع ، مثل البيولوجيا ؛ بيد ان هــذا لا يمكن الخلط بينه وبين تحليل سوسيولوجي . فاذا قلنا ان العمل الرتيب او الحياة في مراكز المدن الكبيرة شيء غير انساني ، امكننا ان نعرف بمسالة اجتماعية ؛ ولكننا نترك طبيعة هذه المسالة غير معينة . **فالاخلاقية** غالبــا ماتكون ايضا دفاعا ضد تحليل سوسيولوجي يضــع بالضرورة العلاقات الاجتماعية موضع الاتهام ، ولا سيما علاقات الطبقات وعلاقات السلطة .

٢ ـ يجب علينا ان نطرح بالقوة ذاتها علم اجتماع **القصد**. فالآراء تبدو افضل صياغة ، كلما وضعنا انفسنا بترو اكبر في داخل التنظيم الاجتماعي، وكلما قلبنا بالتالي النظام العادي للتحليل . فالديموقراطية ليست تسجيلا للاراء في داخل نظام اجتماعي او مؤسسات سياسية ، ولا تدوينا لعادات اعتبرت مكتسبة . فهي تعتمد على قدرة اكبر عدد من المواطنين على العمل تبعا للعلاقات الاجتماعية ، حيث هم قائمون بالفعل ، وليس ابتداء من مجموعة من الموضوعات والمقولات والقواعد المعتبرة على انها مقررة خارج كل تدخل اجتماعي .

٣ ـ من السهل الغاء علم الاجتماع . ويكفي ان نبحث عن تفسير اجابات الفاعلين في مواقفهم المحددة بحدود مغايرة لحدود العلاقات الاجتماعية ؛ مثل الوضع في الزمان والمكان ، والظروف الاقتصادية ، وحالة التكنولوجيا ، والانتماء الديني ، الخ .. فالدخول الى علم الاجتماع يكون بالاعتراف بفئة من الوقائع التي لا يمكن دعوتها موضوعية او ذاتية ، والتي هي العلاقات الاجتماعية . ومجالات التحليل السوسيولوجي تتحدد بمقولات العلاقات الاجتماعية التي نميزها ؛ فالصلات الطبقية ، وضروب النفوذ السياسي ، والادوار المنظمية والعلاقات ما بين الاجتماعية ، هي المقولات الرئيسية للعلاقات الاجتماعية .

والربط بين الموقف والسلوك لا يسهم في التحليل السوسيولوجي إلا بقدر ما يمكن للموقف والسلوك أن يرتسما في نسيج العلاقات الاجتماعية .

٤ ـ ان الباتولوجيا الاجتماعية هي المجال الذي يفرض مبدأ التحليل هذا ، نفسه فيه ، باكبر قوة . اننا نتكلم باستمرار على الانحراف او الهامشية ، على الجنون او الجريمة ، اي على عدم الانسجام مع قاعدة او عادة او فئة اجتماعية . وخلافا لذلك ، يجب علينا ان نحدد ضروب سلوك الازمة ، بانقطاع علاقة اجتماعية ، وبالتالي بتفكك منظومة اجتماعية . فضروب السلوك يمكن ربطها بعزلة الفاعل، أو تنافر المعايير والتوجيهات . ويمكن لها أن تستجيب لفقدان نفوذ الفاعل على القرارات التي تتعلق به ، ولاختناق الصلات الطبقية وراء السيطرة والضياع ؛ كما يمكن لها اخيرا ،

ان تستجيب الى التفاوتات الثقافية التي تحطم العلاقة القائمة بين المطامح والتوقعات .

٥ ــ والعلاقات الاجتماعية لا تكون مجابهات وجها لوجه الا في الحروب . وليس هناك اي واقعة اجتماعية يمكن ان نفسرها تفسيرا تاما بالمبادلات التي تنشأ بين الفاعلين او الاستراتيجيات ، او بين مقاصد كل منهم .

فالفاعل تحدده العلاقة، والعلاقة لا تقوم بين فاعلين وضعوا بالاستقلال عنها . وتحليل العلاقات الاجتماعية لا يمكنه اذن ، ان ينفصل عن القوانين للمنظومة ، واللجوء الى حاجات الفاعلين ، أو ارادتهم ، أو دلالتهم يتحدد الفاعلون بمنظومة السلطة الخاصة ، او منظومة التنضيد ومجموعة من المعايير . وفي المنظومة السياسية يتحدد الفاعلون بادوارهم في صياغة القرارات ؛ واما في المستوى الاعلى ، فتكون الطبقات الاجتماعية في صراع من اجل تملك العمل الذي يمارسه المجتمع على ذاته ، وعلى المعنى الذي يخلعه على ممارساته .

فمن المستحيل اذن ، فصل المنظومات عن الفاعلين . فاذا قمنا بهذا الفصل ، تعرضنا لخطر تفجير علم الاجتماع بين البحث عن القوانين الطبيعية للمنظومة، واللجوء الى حاجات الفاعلين، او ارادتهم، او دلالتهم التاريخية . فهل يظل هناك علم اجتماع للمجتمعات الصناعية ، اذا فصلنا بين تحليل الراسمالية وتحليل الحركة العمالية ؟

شرح الفكرة الثانية :

١ ــ يقوم التفسير العلمي دائما ، على اقامة علاقات ، وحذف كل لجوء الى الماهيات او المقاصد . فكيف نحترم هذا المبدأ ، حينما يكون موضوع الدراسة هو السلوك الاجتماعي ، اي سلوك توجهه الاهداف والمعايير ؟ فمن اين يأتي « معنى » السلوك الاجتماعي ؟ فاذا استبعدنا كل لجوء الى الغائية، سواء اتخذت اسم العناية الالهية أو اسم معنى التاريخ ، وجب علينا ان نعترف بأن المجتمع هو بالضبط منظومة علاقات بين العناصر ، ولكنها

من انموذج خاص جدا . فالمجتمع لم ينظم حول مجموعة من القوانين وآليات المحافظة على التوازن الداخلي والخارجي ؛ او ان هذا الانموذج من المنظومة لا يمثل بالاحرى ، الا مستوى من مستويات عمل المجتمع ، مستوى يكون استقلاله الذاتي اضعف كلما اقتربنا اكثر من المجتمعات التي تمتلك قدرة كبيرة على التغيير . فالمجتمعات الانسانية لديها في الواقع ، القدرة على تغيير معاييرها ؛ وتجربة التوازن الداخلي او الخارجي لا تؤدي دائما الى تدخل غايته رد السلوك الملاحظ الى سلوك منتظر ، يتوقعه المعيار ، وانما يمكن ان تؤدي الى تعلم ضروب سلوك جديدة .

واللغة السوسيولوجية تدعو سياسة ما يدعوه علم النفس تعلما .

بيد ان وراء هذا التلاؤم مع التغير ، الذي يحل محل المعايير بالعقود، والمواثيق ، قدرة للمجتمعات الانسانية على انتاج اتجاهاتها ، وعلى ان تصبح معيارية . انها تخضع ممارساتها لتدخل ارادي في ذاتها ، ادعوه تاريخية .

ان هذا التدخل يعتمد على شروط هي في وقت واحد ، تقنية واقتصادية وثقافية . فالمجتمع يعمل على ذاته اولا ، لانه لا يتطابق مع ذاته : فلديه قدرة رمزية ، وقدرة معرفة ؛ اي قدرة على تنظيم علاقته بمحيطه تبعا لهويته . فالمجتمع الانساني هو بالتأكيد ، جزء من الطبيعة؛ بيد أنه لا يندرج في نظام . فهو يعدل من هذا النظام ، ابتداء من عمله . ومن ناحية أخرى ، ان هذا البعد الذي يقيمه حيال ذاته ، يصبح عملا واقعيا ؛لان جزءا من الانتاج القابل للاستهلاك لم يستهلك . فقدر يتراكم ووظف على نحو يوجه التنظيم الاقتصادي . واخيرا ، ان هذه القدرة على العمل على ذاته بالمعرفة والمراكمة ، هي ادراك للذات ، وهي موضوع تصور . وعلى هذا النحو ، يبدو « المعنى » الذي ادعوه انموذجا ثقافيا ؛ فالمجتمع يعمل على ذاته تبعا للصورة التي لديه عن هذه القدرة الخلاقة ؛ وتبعا لادراك هذه القدرة الخلاقة على انها ممارسة علمية او تقنية ، او على انها ماهية فوق اجتماعية ، خلافا لذلك ، تجد الممارسة الاجتماعية

نفسها ولديها معلومات قدمها لها انموذج النمو الاقتصادي ؛ او انموذج التعالي ، خلافا لذلك .

٢ ــ ان انتاج المجتمع لذاته بذاته، وتلاؤمه ، وتنظيمه ، هي المستويات الثلاثة لقيام المجتمع بوظائفه . بيد ان هذه المستويات يتصل بعضها ببعض . فالتاريخية تزاول سيطرتها على الممارسة ؛ ومنظومة العمل التاريخي هي التي تفرض انموذجا ثقافيا ، ونمطا لتعبئة الموارد الاجتماعية، ومبدأ للتراتب ، وتحديدا للحاجات ؛ أي المقولات التي توجه مجالات الممارسة التي يحددها العمل؛ مثل الانتاج والتنظيم والتوزيع والاستهلاك.

٣ ــ بيد ان منظومة العمل التاريخي ليست مجموعة اجتماعية مشخصة ، كما ان نمط الانتاج ليس واحدا هو والمجتمع القومي . فالامر يتعلق بمجموعة اكثر تجريدا . وبالمقابل ، تتطابق المنظومةالسياسية بالضرورة مع جماعة مشخصة محددة بحدود، وتؤخذ في داخلها القرارات التي يمكن لتطبيقها وحده ، أن يلجأ لجوءا شرعيا الى استخدام القوة . واذن ، فتلاؤم المجتمع مع التغير هو موضوع تحليل ينصب على مجموعة معقدة ، تقع في منتصف الطريق بين الانموذج السوسيولوجي والوحدة التاريخية . والتنظيم هو وحدة محددة في الزمان وفي المكان ، سواء أتعلق الامر بمشروع أم مدنية أم مجتمع قومي . انه يتمتع بمعايير وجهاز سلطة ؛ ولكنه لا يعمل الا في داخل منظومة سياسية وضمن قوانينها ؛ كما ان هذه المنظومة لا تعمل الا في داخل منظومة عمل تاريخي . فالتنظيم اذن هو المحل الذي يمتزج فيه انتاج المجتمع وتلاؤمه وادارته ، على نحو متراتب .

٤ ــ وتراتب هذه المنظومات لا ينبغي بحال من الاحوال ، ان يختلط بتراتب فئات الوقائع الاجتماعية ، كما لو كانت الوقائع الاقتصادية مثلا ، توجه الوقائع السياسية ، التي تسيطر هي ذاتها على الايديولوجيات او الممارسات الثقافية . فانتاج المجتمع ذاته بذاته ليس واقعة اجتماعية ولا نتيجة فكرة او قصد . وتاريخية المجتمع ليست منفصلة عن فعاليته ؛ اي عما يمكننا ان ندعوه قوى الانتاج ؛ ولكنها تخلق ايضا معنى الفعالية

بالمعرفة والمراكمة وتصور الابداعية . فالتاريخية عمل . وكذلك التنظيم الاجتماعي فهو تقنية ومعيار ، سلطة وتوازن ، في وقت واحد .

والاستقلال الذاتي للمنظومة السياسية والتنظيم الاجتماعي ، بالنسبة الى منظومة العمل التاريخي ، يرتبط اولا بحقيقة أن هاتين المنظومتين لا تتعلقان بالوحدات الواقعية ذاتها . فهو يظهر الاستقلال الذاتي لكل وحدة تاريخية ، بالنسبة الى مجموعة محددة سوسيولوجيا .

٥ ـ وعلم الاجتماع يحلل كل منظومات العلاقات الاجتماعية ، التي يعمل المجتمع على ذاته من خلالها . انه لا يمكنه ان يتوحد مع مجموعة العلوم الاجتماعية . لان هذا العمل يمارس على طبيعة وبوسائل مادية . فالتاريخية تنطلق من فعالية اجتماعية وتعود اليها خالعة معنى عليها . انها تنتزع ذاتها منها ، وتفرض سيطرتها عليها ؛ فهي لا تخلقها . واذن : فمعرفة كل المجتمعات تتوزع بين علم الاجتماع وعلم الانسان : الذي هو العلم الطبيعي للحياة الاجتماعية : ويدرك منظومات لا يتدخل فيها معنى السلوك .

شرح الفكرة الثالثة :

١ ـ ان مفهوم الطبقات الاجتماعية لا بد منه للدراسات التاريخية ؛ فهو ليس أدداة تحليل سوسيولوجي . وهذا الدور ينتمي الى مفهوم الصلات الطبقية . فالاغراء يظل دائما كبيرا في ان نقرا التاريخ وكأنه ارتقاء الشعب ، أو ارتقاء الطبقة العمالية ، التي تصبح على هذا النحو ، نوعا من الكائن « الطبيعي » يتخلص من الحيل والحواجز التي ترفعها الطبقات المسيطرة . والفاعل لا ينبغي له ان يتحدد الا بمكانه في العلاقة الاجتماعية ، وبالتالي في نمط من انماط عمل المجتمع على ذاته ؛ سواء اكان الامر يتعلق بالطبقة أم بأية فئة اخرى .

فالصلات الطبقية تحرك عمل انتاج المجتمع ذاته بذاته ؛ والطبقات هي فاعلة الصراع في التاريخية . بيد ان اللغة الدارجة تستخدم الطبقات بمعنى الفئات . واذن ، يجب علينا أن نميز :

ـ الانظمة أو على نحو افضل الفئات الاجتماعية المهنية المحددةبمكانها النسبي في تنظيم اجتماعي متمايز ومتراتب ؛

ـ فئات المصالح المحددة بتأثيرها في منظومة التقرير ، وعلى نحو أوسع ، في الدولة . فحينما نتكلم على طبقات وسطى ، نشير في الاعم الاغلب الى فئات تتحدد في هذا المستوى ، وتمتلك نفوذا سياسيا معينا . فالمهن المنظمة والمديرون وبعض فئات المنتجين يدخلون في هذه الحالة ؛

ـ الطبقات الاجتماعية ذاتها . فمن المفهوم تماما ، ان الفرد الواحد او الفئة الاجتماعية الواحدة ، يمكن ان تنتمي في وقت واحد ، الى فئة اجتماعية مهنية ؛ والى فئات اجتماعية ذات مصالح ، والى طبقة . بيد ان هذه الاوضاع تكون مهمة في كثير أو قليل، بحسب الفئة الاجتماعية، وبحسب الموقف موضوع النظر .

٢ ـ ان الصلات الطبقية لا تنفصل عن التاريخية ؛ لان تعارض الطبقات هو عامل البعد الذي يتخذه المجتمع حيال ذاته ، وفاعل الفعل الذي يمارسه على ذاته .

٣ ـ ان الصلات الطبقية تظل دائما محددة اولا ، بحدود اقتصادية . فالطبقة العليا هي الطبقة التي توجه التراكم ، والتي تقتطعه من الانتاج القابل للاستهلاك ، وبالتالي من جمهور المنتجين .

وسواء كان لها هي ذاتها دور مباشر في الانتاج ، أو تحددت بوظائفها الدينية او العسكرية أو الدولية ، فهي ليست طبقة قائدة ، ان لم توجه التراكم ، وبالتالي نمط الانتاج .

بيد أن هذه الطبقة تأخذ على عاتقها التاريخية بأكملها ، ولا تأخذ التراكم فقط . واذن ، فهي تتحدد ايضا بانموذج ثقافي ونمط معرفة تحاول تملكهما ، ولكنهما لا يرتدان الى ايديولوجيتها مطلقا .

فمن العبث وضع الوجوه الاقتصادية لطبقة من الطبقات ، في مقابل وجوهها الاجتماعية الاقتصادية . فحقل الصلات الطبقية ليس اقتصاديا

ولا سياسيا ولا ثقافيا ؛ فهو حقل التاريخية ، وبالتالي حقل عمل معين ـ متجسد في وقت واحد في الفعالية الاقتصادية وموجه ثقافيا ـ من اعمال المجتمع على ذاته .

وينتج عن ذلك ، أن الطبقات المتصارعة تنتمي الى الحقل ذاته ، حقل التاريخية . والطبقة المسودة لا تعقب الطبقة السائدة ابدا . فهي تختفي او تصبح على الهامش معها . فالنضال التاريخي للطبقات لا يحل بقلب السيادة ، بل بتغير التاريخية .

٤ ـ واذن ، فالصلات الطبقية تشكل جدلا مزدوجا . والتاريخية ، هي تكون معنى السلوك ، هي ما تجر الطبقة العليا المجتمع نحوه ، من حيث هي الطبقة القائدة . بيد أن المجتمع ليس هو الذي يعمل على ذاته؛ فالمجتمع لا يمكن له أن يكون في وقت واحد ذاته وغير ذاته ، انتاجه لذاته واعادة انتاجه لذاته. والطبقة القائدة ليست اذن الوجدان الكلي للمجتمع، بل فئة اجتماعية خاصة لها مصالح خاصة ؛ وتتحدد بالسيطرة التي تفرضها على مجموع المجتمع . والطبقة العليا ، بما هي الطبقة السائدة ، توحد بين التاريخية ومصالحها ، فتشيؤها ، وتحول الانتاج بالتالي الى ميراث ، والعمل المجدِّد الى مصالح مكتسبة . فالطبقة السائدة تنزع على هذا النحو الى الذوبان في كتلة المصالح السائدة ، حيث تختلط الطبقات القديمة والجديدة وفاعلوهما السياسيون وايديولوجيوهم ورجال الدولة فيهما .

اما الطبقة الشعبية فتتكون من جميع الذين لا يديرون تراكم جزء من انتاج عملهم ، او الذين هم على هذا النحو خاضعون لمقولات الممارسة الاجتماعية ، ولانماط من التقرير ، ولسيادة مباشرة ، تديرها الطبقة المضادة .

ولكن الطبقة الشعبية تحمي نفسها من هذه السيادة التي تتكلم باسم التاريخية ، والتي تمارس من اجل المصالح الخاصة ، بانطوائها بالمحافظة على صورها الخاصة في الحياة الاجتماعية والثقافية . وانطواؤها

هذا هو انطواء على المحيط ، او الجوار ، او النسب ، او اللغة ، او العرق، او الجنس ، او الجيل ، الخ ... بحسب المواقف .

ولكنها ترفض هذا التملك الخاص ، وتناضل في سبيل استعادة تملك التاريخية تملكا جماعيا .

والصلات الطبقية وعمل الطبقات لهما وجهان . فأوتوبيا الطبقة هي توحد الطبقة مع التاريخية، وهي تحيل الخصم الى لا معنى. اما الايديولوجيا فهي قصر التاريخية ، على الفاعل، وبالتالي جعل الخصم مناهضا للتاريخية، ومبدأ للشر . فكل عمل من اعمال الطبقة هو صلة بالتاريخية والخصم في وقت واحد . والاوتوبيا تعطي مكانة ممتازة للصلة الاولى من هاتين الصلتين ، في حين ان الايديولوجيا تذيب الصلة الاولى في الثانية .

٥ — ويؤدي الربط الكلي الذي يوحد بين التاريخية والطبقات الاجتماعية ، الى اطراح مفهوم القيمة ، على الاقل بالمعنى الذي خلعه عليه التحليل السوسيولوجي في الاغلب . فالقيمة الاجتماعية هي مبدأ فصل بين ضروب السلوك التي حكم عليها بالصلاح ، وضروب السلوك التي حكم عليها بالطلاح ، في جماعة معينة . واذن ، فمن يضعون مفهوم القيمة في مركز التحليل يثبتون تتابع الحركة التي تؤدي ، بالتمايز المتدرج ، بالقيم الثقافية الى المعايير الاجتماعية ، وبعدئذ الى الإدوار ، اي الى ضروب السلوك التي يتوقعها شركاء الفاعل منه توقعا طبيعيا . بيد ان هذا التتابع يجب اطراحه . فالاتجاهات الثقافية لا تصبح معايير بالتمايز؛ فبين الاتجاهات والمعايير تتوضع صلات الطبقات بحيث ان المعايير تظهر سيادة احدى الطبقات او هيمنتها المؤسسية او سلطتها المنظمية ، في الوقت ذاته الذي تظهر فيه اتجاهات منظومة العمل التاريخي . فنحن لا نتكلم على قيم الا بقدر ما نتبنى ايديولوجيا الطبقة السائدة ، التي توحد وجودها ومصالحها مع التاريخية ، وتوحدهما بالتالي مع مجموع المجتمع .

٦ — ان الصلات الطبقية مفهوم ينتمي الى التحليل التزامني للمجتمع، والى معرفة ما يدعى عادة بالبنية الاجتماعية . كذلك فالملاحظة

التاريخية لا تظهر مباشرة وجود طبقة عليا او طبقة شعبية ، بل تظهر بالاحرى مجموعات محددة بالدور الذي تقوم به في سيرورة التغير الاجتماعي ، وبخاصة في سيرورة النمو ، اي سيرورة الانتقال من انموذج من انموذجات المجتمع الى آخر .

فلندع النخبة القائدة الفئة الاجتماعية التي تقود النمو ، والجماهير مجموع من يحملهم هذا النمو معه . ان هاتين الفئتين لا تختلطان ابدا مع الطبقات اختلافا تاما . ويكاد التطابق ان يكون تاما بينهما حينما يتكون انموذج اجتماعي بعد استنفاد قوى الانموذج الذي سبقه . وخلافا لذلك ، يكون البعد بينهما كبيرا ، حينما يفترض النمو قلب النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السابق ، الذي يقاوم تحويله . بيد أن النخبة القائدة ، التي يمكن ان تتكون حول اجزاء صغيرة من الطبقة القائدة القديمة ، او الدولة ، او احد الاحزاب الشعبية الثورية ، فانها تأخذ على عاتقها ايضا ، القيام بدور طبقة قائدة وسائدة في المجتمع الذي تعمل على نشوئه .

شرح الفكرة الرابعة :

١ ـ للصلات الطبقية مظهران ؛ لان كل طبقة تكون في وقت واحد ، متعارضة مع الاخرى ، ومتجهة نحو منظومة عمل تاريخي .

وهذا يستبعد تصورين متطرفين وبسيطين الى حد بعيد : فبالنسبة الى التصور الاول ، ان منظومة العمل التاريخي هي مجموع القيم التي تتنازع الفئات الاجتماعية المتعارضة مراقبتها ؛ وبالنسبة الى التصور الثاني ، ليس المجتمع الا مجموع الوسائل السياسية والايديولوجية التي تضمن الحفاظ على سيادة طبقة محددة بمصالحها الخاصة ، او بآلياتها الاقتصادية وتضمن اعادة انتاجها .

ان التصور الاول يجبرنا على حذف مفهوم الطبقة ، وعلى اعتبار ان هناك حقلا ثقافيا محددا بالاستقلال عن الصلات القائمة بين الفاعلين الاجتماعيين ، ولا يمكن تفسيره الا بمستواه الخاص ، بمكانه في تطور

القيم ، في تاريخ الانسانية . تعلى هذا النحو ، انما اربك علم الاجتماع برسوم تخطيطية تطورية تصف الانتقال من الجماعة الى المجتمع ، ومن التضامن الآلي الى التضامن العضوي ، ومن الثقافة الشعبية الى الثقافة المدنية ، ومن الخصوصية الى الكلية . ان مثل فلسفات التاريخ هذه، المتمحورة حول وحدة حضارية دائما ، ليست الا عوائق في وجه التحليل.

وعلى العكس من ذلك ، اذا حددنا السيادة الاجتماعية والصلات الطبقية ، بحدود غير اجتماعية ، اي من دون اللجوء الى اتجاهات العمل، وجدنا انفسنا مجبرين على معارضة المصلحة الخاصة بحاجات الانسان الاساسية ، وبطبيعة انسانية تفلت افلاتا تاما ايضا ، من التحليل السوسيولوجي ، كما يفلت منه وجود الله . واكثر من ذلك ايضا ، اننا نمنع كل تواصل بين دراسة منظومة محددة من دون الرجوع الى ضروب السلوك ، وبين دراسة ضروب سلوك محددة بالرجوع الى هذه الطبيعة .

٢ ـ ان منظومة الصلات الطبقية توجه ضروب سلوك الفاعلين الطبقيين ؛ ولكن هذه المنظومة ذاتها يجب ان تتحدد بأنها منظومة عمل . فالصلات الطبقية هي اثارة الصراع (لا التناقض) في التاريخية ، وفي اثارة انتاج المجتمع ذاته بذاته . بيد ان هذه الصلات الطبقية يهدمها باستمرار النظام السائد ، ويبقى الصراع دون انقطاع يكتبه التناقض .

فهل ترانا نتكلم على طبقة قائدة او سائدة ، اذا كانت الطبقات القائمة خصوما تناضل متساوية مثل مصارع وقزم ؟ لا . فاختيار الاسلحة يخص الطبقة العليا . فهي تمتلك المركبات والمدافع الرشاشة ، وتترك لخصمها بلاط الشارع .

انه ما من طبقة عليا لا تمتلك هيمنة سياسية معينة ، وسلطة منظمية معينة ، اي ليست لديها قدرة معينة على تحديد قواعد اللعب ومعايير الجماعة . نضمن هذا الحد تتحطم الصراعات ، ويحل محل علاقة الخصومة - التعارض بين المنتمي والمستبعد . ويعلن التناقض : ان مثل هذا السلوك يهدد المجتمع ، وهو مرفوض ، ويجب كبحه ، وهو شائن .

ـ ان المهمة الاولى لعلم الاجتماع كانت دائما ، وستظل ابدا ، رفض هذه « الوضعية » في النظام الاجتماعي ، ورفض الفصل بين السوي والمرضي ، بين المشروع وغير المشروع . فعلم الاجتماع يجد وراء المقولات « التقنية » أو « الطبيعية » ، ضروبا من السياسة ، وضروبا من الاختيار والمصالح الاجتماعية . انه لا يقبل ابدا ، ان يتكلم احد الفاعلين باسم المجتمع ، من دون تحديد صلاته بالفاعلين الآخرين . بيد اننا نترك مجال علم الاجتماع ، وندخل الى مجال الايديولوجيا ، اذا قلنا ان الممارسة الاجتماعية ليست شيئا آخر غير ايديولوجية الطبقة السائدة .

فالممارسة الاجتماعية ليست اطلاقا قول فاعل ، كما انها ليست قول القيم . اولا ، لان الممارسة الاجتماعية تظل دائما ممارسة وحدة تاريخية ليس لها وحدة سوسيولوجية .

ـ وفي المقام الثاني ، لانها تمزج بين الصلات الطبقية والعلاقات السياسية والعلاقات المنظمية التي لا يطابق بعضها بعضا ابدا ، الا اذا كانت جميعا ذائبة في دولة مجموعية ، لا يمكننا في مثل حالها ان نتكلم على طبقة سائدة .

ـ وفي المقام الثالث ، لان الطبقة المسودة لا تستكين الى الصمت ابدا . فالاقوال الرسمية ومؤرخو الملوك الرسميون بامكانهم ان يمنعوا سماع صوتها . ولكن واجب عالم الاجتماع الاول ، وواجب المؤرخ الاول ، وواجب الاتنولوجي الاول ، هو اسماع صوت أولئك الذين لا يصلون الى وسائل الاعلام .

ـ وفي المقام الاخير ، وهذا هو الجوهري ، لأن صراع الطبقات لا يوجد الا لان هناك رهانا ، ولأن الخصوم يتكلمون لغة واحدة ، وينتمون الى منظومة واحدة للعمل التاريخي . فالليبرالية والاشتراكية هما تمثيلان طبقيان ، وبالتالي صراعان ، للتقدم ، الانموذج الثقافي للصنيع . والدولة والامة هما الصورتان المتعارضتان للانموذج الثقافي للسيادة الخاصة بالمجتمعات التجارية . واليوم بالذات ، ان الذين ينادون بالاستهلاك ، ومن ينبذونه

باسم ثورة ثقافية ضرورية ، يتجاوزون متوجهين وجهة واحدة ، ثقافة العصر الصناعي ، ويقيمون في مجتمع أصبحت الثقافة فيه مجالا للسيادة الاجتماعية ، ومكانا للرفض .

٣ ـ تتخذ الصلات الطبقية صورا مختلفة ، بحسب ما يكون الدور القائد للطبقة العليا ، او دورها السائد اكثر بروزا ، وبحسب ما تكون الطبقة الشعبية اكثر دفاعية او اكثر معارضة . وكلما كانت الغلبة للثنائي قائد ـ معارض ، تعلق الصراع مباشرة بالتاريخية . وخلافا لذلك ، كلما كانت الغلبة للثنائي سائد ـ دفاعي ، كان صراع الطبقات ماخوذا في نضال اكثر تعقيدا من اجل النظام القائم أو ضده ، وكانت اعادة انتاج هذا النظام انتاجا ذاتيا موضع اتهام ايضا ، في الحين الذي يتفكك فيه انتاج المجتمع في التصور وسلوك الفاعلين .

وكلما قام صراع الطبقات مباشرة في مستوى منظومة العمل التاريخي، بدا « عمليـا » واقتصاديا ، ولكنه امكن له ان يتحول اكثر ايضـا الى مـساومات .

واذا بدا على الخصوص في مستوى محددي طبقة المنظومةالقصدية، المنظومة المؤسسية ، بدا سياسيا أكثر ، واختلط بسهولة بسلوك الفئات الاجتماعية ذات المصالح والتكتلات السياسية .

واذا لم يبدُ اخيرا ، الا في مستوى التنظيم الاجتماعي ، فانه يقوم برد فعل ضد المظهر « الوضعي » ، هذا التنظيم ، اذ ينتقل الى مستوى الايديولوجيا . ولكنه يمكن له ، ان يختلط بعدم التلاؤم .

ان صور العمل الطبقي هذه ، التي تنعكس في وجدانات الفاعلين ، لا تسمح ابدا لعالم الاجتماع بالاعتقاد ، بأن هناك مستويات اقتصادية وسياسية وايديولوجية للمجتمع . ينفصل بعضها عن بعض . بيد ان الصلات الطبقية شأنها شان العلاقات السياسية ، يمكنها ان تبرز مباشرة، او تبرز فقط من خلال مستوى اكثر « تشخيصا » للواقع الاجتماعي .

٤ — واذن ، فلضروب السلوك الطبقي ، الذي تشكل الحركات التاريخية صورته الاكثر نوعية ، مظهران متكاملان . فمن ناحية : هناك النضال ضد الطبقة المعارضة والرجوع الى الاتجاهات الاجتماعية والثقافية التي هي موضوع رهان هذا النضال . ومن ناحية اخرى ، هناك اقامة النظام الاجتماعي أو رفضه ، هذا النظام الذي لا يبدو انه عمل فاعل طبقي ، وانما مجموعة من ضروب القسر التي تفرض على جميع الفاعلين ، والتي تحيل العمال على هـذا النحو ، احالة اكثر كمالا ، الى التبعية والضياع .

وانـا ادعو حركات اجتماعية ، اولى هاتين الصورتين مـن صور المعارضة ، كما ادعو الثانية عملا نقديا . والحركة التاريخية لا يمكنها الفصل بينهما . فاذا كانت الحركة تعمل في وضع مغلق تماما ، فانها تصطدم كلية بسيادة الطبقة ، وبسد مؤسسي ، وبأزمة منظمية ، وبرواسب قديمة عامة ، ولا بد لعملها من ان يصبح غير محدد تماما ، بسبب قوة الرفض التي لا يمكنها الا ان تكون اداة تستخدمها طبقة جديدة أو نخبة قائدة جديدة .

وخلافا لذلك ، اذا كان الصراع مفتوحا تماما ، فهذا يعني أن الطبقة القائدة لم تكن تمارس اية سيطرة على النظام الاجتماعي ، وان الصراع بالتالي سيكون صراعا اضفيت عليه الصفة المؤسسية على نحو تام . ومثل هذا الوضع لا يمكن ان يطابق الا فقدانا تاما للتاريخية ، والا مجتمعا يشغله التوزيع لا الانتاج ، مجتمعا مال الى التدهور والتحلل . فالحركات الاجتماعية تكون اكثر خطورة في المجتمعات الاكثر تناسقا ، اي في المجتمعات التي تدخل في منظومة العمل التاريخي ، محطمة المنظومات السابقة . اما اعمال النقد فلها خلافا لذلك ، دور مركزي بقدر ما يكون المجتمع اكثر تنافرا ، وبقدر ما تخص السلطة فيه ، بازدياد ، كتلة من الطبقات السائدة ، سواء اكانت قومية ام اجنبية .

شرح الفكرة الخامسة :

ا ــ ليست تاريخية المجتمع مجموعة من التصورات ، ولا « مثالا اعلى » ؛ بل عمل المجتمع على ذاته . انها تمارس سيطرة على الممارسات الاجتماعية : اولا ، على المؤسسات ، اي على آليات صياغة القرارات التي تعتبر مشروعة ؛ ثم على التنظيمات ، اي على وحدات انتاج السلع ، او الخدمات ، التي تحدد اهدافها ومعاييرها ، وتراقب مبادلاتها مع المحيط، وضروب توازنها الداخلي .

فالتاريخية تصبح معنى الممارسات،بواسطة منظومة العمل التاريخي؛ هذه المنظومة التي يسودها التعارض بين ما يوجه وما يكون موجها . وحتى المجتمع الذي يتمتع باكبر قدرة على العمل على ذاته ، ليس صانعا. فهو يلاقي « طبيعة » وبالتالي نظاما لا يخضع للارادة . وكلما احال الانموذج الثقافي الى صورة فوق اجتماعية للابداعية ، ازداد ارتباطه ايضا بالبنى الاولية للجماعة . وكلما بدا هذا الانموذج عمل المعرفة العلمية على الممارسات : ازداد ارتباطه وتعارضه في وقت واحد ، مع مقاومة الوسائل الانسانية وغير الانسانية ، من تكنولوجيا ولغة وجسد ، ولا سيما الدماغ والمحيط .

فمنظومة العمل التاريخي تربط النظام والحركة برباط واحد . والانموذج الثقافي يجب ان يتحول وفقا لمبدأ المراتبية الاجتماعية ولتحديد الحاجات الثقافية .

واخيرا ، فهي في وقت واحد اجتماعية وثقافية ، وحقل صلات احدى الجماعات بشروط فعاليتها ، وحقل العلاقات القائمة بين اعضاء الجماعة.

ان ثنائيات المعارضة الثلاثة هذه : اتجاهات ــ موارد ، وحركة ــ نظام ، وثقافة ــ مجتمع ، تمتزج فيما بينها من اجل صياغة منظومة العمل التاريخي ، التي تظهر توتراتها حقل العمل التاريخي ، وتاثير التاريخية على الممارسات التي تفلت منها في الوقت ذاته .

٢ ــ وعلى هــذا النحو سواءا نظرنــا الى الاتجاهات الاجتماعية الثقافية ، امالى الصلات الطبقية ، فان المجتمع لا تسوده منظومة مــن القيم ولا التناقضات ؛ بل يسوده عمله على ذاته ؛ عمل هو بعد بالنسبة الى الفعالية ، وتأثير على الممارسة ، وصراعات طبقية ، وليــس حشدا جماعيا .

فالحياة الاجتماعية والسيادة الاجتماعية تنزعان الى فرض صورة لمجتمع توجهه الدولة أو فئة اوليغارشية ، بالمبادىء أو المصالح. ذاكم هو في الواقــع النظام الاجتماعي ، الذي هــو صورة « متاقلمة » للتنظيم الاجتماعي . انه يجب ان تستبعد هذا السراب الخادع ، وان تكشف انتــاج المجتمع لذاته بذاته ، وعــدم تطابقــه مع عملــه ، والتوترات الخاصة بمنظومة العمل التاريخي ، والجدل المزدوج للطبقات الاجتماعية. فالتحليل السوسيولوجي لا يمكنه ابدا ، حينما يتجاوز وصف النظام الاجتماعي وصفا محافظا ساذجا ، ان يمثل فاعلا او واقعة اجتماعية بنقطة . فليس الفاعل ولا الواقعة الاجتماعية من الممكن تفسيرهما الا بحركة مزدوجة ؛ هي تباعد التاريخية بالسبة الى الفعالية ، وهبوطها من جديد نحو الممارسات التي توجهها .

٣ ــ فمما يثير الاغراء ، ان نعتقد ان مجتمعا « حديثا » تماما . قادرا على هدم الضامنين فوق الاجتماعيين للنظام ، وعلى تعرف الابداع على انه قدرته الذاتية على التحول وتحديد وضعه على انتاج عمله ، يمكنه ان يفلت من التحليل الذي ذكرناه ، ولا يعود يسوده توتر النظام والحركة. ولا يعود يسوده اطلاقا صراع الطبقات . اولا يصبح تنظيما يدير علاقاته بمحيطه عمليا ، خطوة خطوة ، وهو يسعى الى تصغير تكاليفه ، وتحسين قراراته تبعا لتعدد التأثيرات التي تمارس عليه ؟

ان هذا التصور يستعيد الايديولوجيا الليبرالية ، وهو يتوسع بها . وهو مثلها اداة الطبقة القائدة ، اكثر بكثير من كونه تحليل المجتمع . ففي اللحظة التي يتكون فيها انموذج جديد للمجتمع ، يكون من الطبيعي ان تصاغ اولا ، من جهة أولى ، ايديولوجية الطبقة القائدة ؛ ومن جهة اخرى،

تمرد على الثقافة والصلات الاجتماعية التي اصبحت قديمة . فالايديولوجيا والتمرد يدعوان الى الحداثة ؛ « وينسيان » وجود الصلات الاجتماعية والتوترات الثقافية التي لا يمكن تخمينها بعد ، بوضوح كاف.

بيد انه ما من شيء ينبغي له ان ينسينا ، ان كل مجتمع يعمل على ذاته ، من اجل تحوله . هو مجتمع منقسم على ذاته . فنمو المجتمع وتغيره لا يتحققان عمليا ، ولا بطريقة « متناسقة » . فالتاريخ شأنه شأن تكون الشخصية ، يظل ينطوي دائما على مأساة . وقوة الاجهزة : والتهديدات المجموعية ، ومجابهة العلم والقوة ؛ وظهور الحركات الاجتماعية الجديدة ؛ لابد لها جميعا ان تخلق القناعة بضرورة البحث عن الصورة الجديدة لانتاج المجتمع ذاته بذاته .

ويجب علينا ان لا نستسلم للاوهام « الواقعية » خطأ ، اوهام صوره يتبدى المجتمع فيها سوقا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، ولا للاوتوبيا التقهقرية لانسانية تعود الى الدخول الى خدعة البيئة — المنظومة ، وتتأمل فيها من جديد ؛ نظام الاشياء المقدس .

شرح الفكرة السادسة :

ا — يبدو ان الدولة تشخص المجتمع . فهي تقرر وتنظم وتدمج وتنبذ . ولذلك فان معرفة المجتمع تبدأ بالشك في سيادة الدولة والبحث عن العلاقات الاجتماعية لكل الانظمة التي يقوم عليها المجتمع ؛ والتي تتدخل فيها الدولة . والدولة ليست مستوى من مستويات المجتمع ، او قطاعا من قطاعاته . فهي تحول المجتمع الى فاعل تاريخي . ولهذا فلا يمكنها ان تستحيل ابدا الى منظومة علاقات اجتماعية ، ولا سيما الى منظومة سياسية . فالدولة ليس لها وجود الا بقدر ما تربط بعملها حقل التاريخية ومؤسسات المجتمع وتنظيمه . والعلاقات الوحيدة التي تحدد فعالية الدولة تحديدا خالصا هي العلاقات ما بين الاجتماعية : فالدولة هي التي تقوم بالحرب وتوجه الدبلوماسية . انها ليست حد اية علاقة اجتماعية .

٢ ــ والطبقة القائدة في مجتمع متناسق ، اي مجتمع هدم ماضيه تماما ، يمكنها أن تفرض سيطرتها دون اللجوء الى الدولة . فالدولة قد تذوي ، لا سيما اذا كانت المنظومة السياسية هي من الانفتاح بحيث تتيح اضفاء الصفة المؤسسية اضفاء واسعا على صراع الطبقات . ذاكم هو الحلم الليبرالي . واذن ، فالقول بأن الدولة هي أداة طبقة قائدة هو تعبير مختلط ويكاد يكون عديم الجدوى . فالدولة تعمل في حقل التاريخية ، على نحو لا تكون معه بالفعل ذات سيادة مطلقة ، وتكون خاضعة للطبقة القائدة . ولكنها ذات استقلال ذاتي ، لان الطبقة القائدة لا تشغل المسرح كله . اولا ، لان هذه الطبقة القائدة هي سائدة أيضا ، ومرتبطة بما هي كذلك بتراث الماضي ، وبالتالي مرتبطة أيضا بطبقات سائدة قديمة . فالاستبداد القيصري ليس اداة البرجوازية ، بل هو بالاحرى عامل دفاع عن الصور القديمة الخاصة بالسيادة الاجتماعية . فالطبقات القائدة القديمة يمكنها على عكس ذلك ، ان تصبح النخبة التي توجه التغير الاجتماعي ؛ فهي ما زالت تؤدي هنا دورا أساسيا للدولة . وثانيا لأن الدولة يمكنها ان تكون عامل تدخل اجتماعي يتجاوز حدود المنظومة السياسية ، ويحشد القوى الشعبية أو يستخدمها . فالتأثير على الدولة يكون أكثر خطورة بالنسبة الى الحركات الشعبية ، بقدر ما تصطدم اكثر بالنظام الاجتماعي المغلق والمتأزم في وقت واحد . وعندئذ ، تتكلم الحركة الشعبية على الاستيلاء على سلطة الدولة ، بدلا من ان تتكلم على قلب سيادة الطبقة . وكلما كانت الحركة الشعبية اقوى ، خلقت دولة اقوى قادرة حتى على سحق مجموعة منظومات العلاقات الاجتماعية بسلطتها . بالدولة تكون أقل قوة ، حينما تكون الطبقة القائدة قائمة على الهيمنة ؛ وهي تقوى بقدر ما ترتبط اما بالطبقات السائدة القديمة ، أو بالطبقات المعارضة .

٣ ــ والدولة تأخذ على عاتقها وظائف اخرى ، في مجتمعات معينة . ففي المجتمعات التجارية تكون خالقة انموذج ثقافي هو الحاكم المطلق ، او الامير الذي ينظم المبادلات والتوزيع ويدير الخزينة . وبعض البلدان المصنعة ، مثل فرنسا ، تجد مشقة كبيرة في التخلص من هذه الدولة المقدسة فوق

الاجتماعية ، التي لا تتطابق مع المجتمع الصناعي . واذن ، فالمجتمعات التجارية هي المجتمعات التي عرفت الدولة فيها ، بما هي مبدأ توحيد ، انتصارها ، والتي كان المستشارون القانونيون فيها اصحاب الامتيازات الكبرى بين المثقفين . بيد ان الحاكم المطلق لا يمكنه ابدا ان يختلط اختلاطا تاما بالدولة . فالحاكم المطلق هو فاعل المقدس ؛ والدولة هي موجهة الادارة .

اما في المجتمعات الاكثر تصنيعا ، فاننا نرى الدولة خلافا لذلك ، تصبح بازدياد المشرفة على ادارة التنظيمات والمشروعات الصناعية ، واحيانا على المستشفيات ومراكز البحث في كل مكان تقريبا ، وعلى الاجهزة العلمية العسكرية ، حيثما وجدت . فالدولة تعمل عمل الطبقة القائدة . بيد أن هذه الوظيفة حينما تصبح هي الغالبة ، فان الدولة تذوب في الواقع ، لصالح طبقة تكنوقراطية . وهذه الطبقة التكنوقراطية هي طبقة قائدة ، وليست صورة من صور الدولة . فالدولة لا يمكنها ان تقتصر على الحاكم المطلق في المجتمعات التجارية ، او على الطبقة التكنوقراطية في المجتمعات ما بعد الصناعية . فهناك في كل المجتمعات مجموعة من الروابط القائمة بين المنظومات التي تشكل المجتمع ، وبالتالي فاعل خطير للتغير الاجتماعي .

٤ .. وما من شيء أبعد عن الحركة الاجتماعية من الدولة ، من حيث هي فاعلة التغير الاجتماعي والعلاقات القصدية .

ونجد هذا التعارض في صوره المختلفة في كل انموذجات المجتمعات . ان واضعي استراتيجية الدولة يريدون ان يكونوا واقعيين ؛ فغايتهم هي الدفاع عن الدولة القومية بالنسبة الى الدول الاخرى ، والمحافظة على وحدتها وتكاملها ؛ وهذا قد يؤدي الى تحدثيها أو معارضة تحديثها ، خلافا لذلك . والحركة الاجتماعية تتكلم مباشرة باسم احدى الطبقات ، وفي داخل انموذج مجتمعي . وعملها لا تحدده جماعة اقليمية وعلاقاتها ما بين الاجتماعية . بل تحدده منظومة العمل التاريخي والصلات

الطبقية . ومع ذلك ، فالحركات الاجتماعية الشعبية والدولة القوية ؛ اذا هما تعارضا في التحليل السوسيولوجي ؛ فانهما تتجاوران في الممارسة التاريخية . فالحركة الاجتماعية التي تقوم فقط في « المجتمع المدني » تكون قابلة للاتصاف بالمؤسسية تماما ؛ ويكون الصراع قابلا للمساومة . وعلى عكس ذلك ، فالدولة ليست اكثر قوة قط ؛ الا حينما تخلق مجتمعا جديدا ؛ في حين ان الطبقة القائدة الجديدة لا يمكنها ان تتكون بذاتها .

فمنذ الثورة الفرنسية ، كانت فكرة الامة هي التي تأتي فيها الحركة الشعبية والدولة ، فتتمازجان ، او تتعارضان ، او تتعاقبان . فجنود « الثورة » اصبحوا جنود « الامبراطور » ، مع بقائهم جنود الامة . والحركات الاشتراكية تصبح « الدولة » الاشتراكية ، من دون أن تضعف ارادة الاستقلال والنمو القومي .

فالحركات الاجتماعية التي تحارب السيطرة الاجتماعية، تتطلع دائما الى ايجاد وحدة الجماعة وتطابق الفاعل الثوري ومجموع الشعب . انه لا يمكن لها أن تتحدد فقط بخصمها ؛ بل يجب عليها أن ترفع علما ينبغي للشعب ان يلتف حوله . فالمناضل الثوري قريب من النصر ، ومن التوسع ، ومن كبرياء الدولة الشعبية .

بيد ان المسافة بين الحركة الاجتماعية والدولة ، اذا كانت قصيرة غالبا في الزمان ، فهي دائما واسعة اجتماعيا ؛ وكثير من الثوار والمناضلين والمثقفين ابتلعتهم الفرجة التي تفصل بينهما . وهنا يجب على علم الاجتماع اكثر من اي مكان آخر ، ان يرفض الوضعية في الوصف وفي التصنيف . فالحركات الاجتماعية والدولة ليستا قطع لعبة يجب تركيبها . فهما لا تتحدان الا بحركتهما المزدوجة من الجذب والنبذ المتبادلين . فمد الحركات الاجتماعية هو الذي يغطي الدولة ؛ قبل ان يعود الجزر الى الكشف عن الصخور المحاطة بالفضلات . والحركة الاجتماعية شأنها شأن التاريخية ذاتها ، هي في وقت واحد ، نقد وتوجيه لعمل الدولة .

شرح الفكرة السابعة :

هناك ثلاث مقولات عامة لضروب السلوك الجماعي .

١ ـ ان ضروب سلوك التاريخية تتحدد بالتجديد او المحافظة . فهي تبدع نمطا جديدا من المعرفة ، وصورا جديدة من التراكم ، وانموذجا جديدا من الثقافة ؛ او انها خلافا لذلك ، تدافع عن تراث ثقافي . وعلى هـذا النحو ، فهي تقوم في مستوى منظومـة العمل التاريخي ، او في مستوى الكشف عن صور جديدة للتعبئة والمراتبة الاجتماعيتين ، او تحديد الحاجات الثقافية . انها في مبدئها مستقلة عن ضروب السلوك الطبقي ، ولكنها غالبا ما تختلط بها . وارادة التحديث يمكن ان ترتبط بدخول طبقة قائدة جديدة الى المسرح ، او خلافا لذلك ، بنضال القوى المعارضة ضد المحافظة على نظام اجتماعي تقليدي يبقي على الصور القديمة للسيطرة الطبقية .

وكلما ازداد تسارع ايقاع التغيرات ، ازدادت خطورة اتهام السلطة . فهذا الايقاع لايمكنه ابدا ان يتوحد توحدا تاماً مع عمل طبقي . ويجب ان لا ندعو بالحركات الاجتماعية جميع الفعاليات الجماعية التي ترافق تغير التاريخية .

٢ ـ وضروب السلوك مابين الاجتماعي لاتوجد فقط في العلاقات بين الاممية ، وانما توجد في كل مكان حيث لايرتبط الفاعلون الا بعلاقات القوة والمنافسة ، من دون أن ينتموا الى مجموع اجتماعي واحد . فالمنافسة بين المشروعات أو الاضراب لهما وجوه مابين اجتماعية ، ويمكن تحليلهما في حدود استراتيجية ، مع ان مثل هذا التحليل قد يكون غير قادر على ادراك الوجوه الاساسية لضروب السلوك هذه ، التي تستخدم الصلات الطبقيـة .

٣ ـ وضروب السلوك الاجتماعي الخالص تتحدد بانتمائها الى منظومة الفاعلين ، التي يمكن أن تكون منظومة الطبقات الاجتماعية ، او منظومة القوى السياسية ، أو منظومة الادوار المنظمية .

وتتعلق الممارسات الاجتماعية ، بحسب جميع الامتزاجات الممكنة : بخليط من هذه الانموذجات الثلاثة لضروب السلوك . فضروب السلوك المنظمية تتحدد بالنسبة الى المعايير والسلطة . وهي تقوم بردود افعالها على الوضع المتعلق الفاعل ايجابا أو سلبا . فتتازم اذا اصبحت منظومة المعايير مشوشة ، واصبحت تستعمل استعمالا جزافيا ، أو تذوب في معاملات غير ثابتة .

وضروب السلوك المؤسسية قد تتقبل أو تنبذ نمط صياغة القرارات الشرعية ، بحسب النفوذ الذي يتمتع به الفاعل ، أو بامل بالتمتع به على هذه الصياغة .

وضروب السلوك الطبقي المنظمة هي الحركات الاجتماعية . فلا يمكن ان توجد الا حركة اجتماعية للطبقة القائدة او الطبقة الشعبية ، في انموذج مجتمعي معين ؛ بيد أن هذه الحركة تنحرف بصورة عامة ، لانها لاتبلغ موضوعها الخاص ، الا من خلال مطالبات منظمية وضغوط على المنظومة السياسية .

فالحركة الاجتماعية التي تقوم كلية ومباشرة على مستوى الصلات الطبقية لايمكن ان تكون الا ايديولوجيا طبقية . انها لاتتكون ولا تدوم الا اذا الحقت بها المطالبات والضغوط ، مع تجاوزها لها . فليس هناك حركة عمالية من دون مطالبات من اجل الاجور وشروط العمل ، ومن دون ضغوط للتدخل في القرارات التي تؤثر في العمال .

٤ ــ ان الحركات الاجتماعية هي ضروب السلوك الجماعية الاكبر خطورة . فكلما ازدادت قوة الضامنين فوق الاجتماعيين للنظام الاجتماعي، ازدادت أعاقتهم عن الظهور ، ووجب البحث عنهم في ثقافة المسودين المضادة . وهذه ايضا حال المجتمعات المستعمرة .

انها تتحدد دائما في وقت واحد بصلة مع الخصم ، وصلة مع منظومة العمل التاريخي . فمستوى مشروعها هو درجة دمجها هاتين الصلتين فيما بينهما .

ففي حقل التاريخية ، لايمكن للحركة الاجتماعية ابدا ان تصبح متصفة بالمؤسسية تماما . فالصراع الطبقي الذي لم يصبح بعد رئيسيا في الوحدة التاريخية ، أو الذي كف عن ان يكون كذلك ، لايمكنه ان يولد حركة اجتماعية ذات مستوى مرتفع ، انه يؤدي الى الاوتوبيا الممتزجة بردود الافعال على الازمات الاجتماعية ، او الى ضغط مؤسسي ، أو الى مجرد ذاتية طبقية . فما من فئة اجتماعية هي حاملة متميزة للحركات الاجتماعية ، في خلال التاريخ . فالحركات الاجتماعية لايمكن فصلها عن الصلات الطبقية واتجاهات منظومة العمل التاريخي .

٥ ـ وكما توجد ضروب سلوك أزمة منظمية ، توجد ضروب سلوك يمكن تفسيرها بانقطاع آليات التقرير او الصلات الطبقية ، أو باختلالها . ففي الاحوال جميعا ، تكون ضروب سلوك الازمة ، التي يمكن ان تؤدي الى تصرفات توصف بانها مرضية ، يسيطر عليها فقدان التواصل مع الخصم او المنافس ، وفقدان للتحديد الاجتماعي . انها تحول الاستبعاد أو التهميش الاجتماعي الى مسائل « سيكولوجية » ، والى انطواء على ضروب من السلوك تعد منحرفة ، والى شعور بالذنب ، والى عدوانية ، دون موضوع نوعي . ان هذه الضروب من سلوك القطيعة مع المجتمع ، تتخذ اهمية متزايدة في المجتمعات المصنعة ، حيث تحدد الطبقات تحددا مباشرا بصلاتها ، بدلا من أن تتحدد بصفاتها من حيث هي فئات اجتماعية واقعية وثابتة ، وحيث أن القرارات التي تؤثر في الفرد تتخذ في خلال مدة طويلة وبالوسائل التي تفلت من استعلام الغالبية . انها تظهر صعوبة المناقشة في منظومات تقنية بيروقراطية ، والعوائق التي تحول دون العمل الطبقي في مجتمع ذي اجهزة وتغيرات .

٦ ـ والضياع ينتج عن التناقض القائم بين ضروب السلوك الخاصة بالفاعل من الطبقة الشعبية ، وضروب السلوك التي تفرضها عليه السيطرة الاجتماعية ، بين المشاركة الصراعية والمشاركة التابعة ويمكن لهذه التبعية أن تكون مباشرة ، مثل الخضوع لمصالح الفئة الاجتماعية المسيطرة ، او غير مباشرة ، مثل الخضوع لممارسات مؤسسية او منظمية تحجب بقناعها صلات الهيمنة او السلطة .

شرح الفكرة الثامنــة :

١ ــ اذا تصورنا المجتمع تنظيما تتحكم به مجموعة من المعايير ، فالتغير لا يمكن تفسيره الا من حيث هو تراكم انحرافات حافظ عليهـا وقواهـا احسن تلاؤم مع المحيط ، أو العنف . فجميع الفاعلـين ، ليسوا علـى الخصوص مجمعين على نحو يجعلهم يسهمون في اعـادة انتـاج الحـالـة السابقـة التي كـان عليهـا المجتمع مـن قبـل ، فشخصيتهم الفردية ، وتاريخ حياتهم ، والظروف المحيطة بهم ، يمكنها ان تؤدي ببعضهم ، الى خلق حدث ما ، وتعديل التنظيم الاجتماعي ، وهذا يكون اسهل بقدر ما تكون ادوات المراقبة الاجتماعية اضعف واقل توحيدا . وعندئذ ، يبدو التغير ذا اصل خارجي ، وبالمقابل ، يصبح غير محدود ، لانه مامن شيء بامكانه ان يثبت الحدود ، التي ينبغي للتغير ان ينحصر ضمنها .

فالمنظومة السياسية تتغير بالتعلم متلائمة مع التعديلات التي تطرأ على المحيط ، ومع تحولاته الداخلية ، جاهدة في رفع قدرتها على الدمج الى حدها الاقصى . ان هذا التغير لايمكن ان يقال عنه ، انه من اصل خارجي ولا من اصل داخلي ، فهو محدود ، لان المنظومة السياسية تعمل في داخل اتجاهات ثقافية ، وسيطرة طبقية ، لايمكنهما ان تتغـيرا في جوهرهما بآليات التلاؤم .

ان حقلا من حقول التاريخية يمكن ان يعرف تغيرات داخلية ، مثل النمو الاقتصادي . انه من الممكن له أن يتوجه نحو التغير ، ضمن الحد الذي يكون الصراع فيه بين الطبقة القائدة والطبقة المعارضة ، اقوى من التعارض بين كتلة من الطبقات المسيطرة والطبقة الشعبية التي هي في حالة الدفاع ، ولكنه لايمكنه ان يتحول الى حقل آخر . فالتاريخ ينقطع في هذا المستوى .

٢ ــ فكيف نفسر اذن النمو ، أي الانتقـال من حقل مـن حقـول التاريخية الى الاخر ؟ ان هذا لايمكن الا اذا نظرنا الى مجتمع مشخص ،

اي الا اذا نظرنا الى نتائج التفاوت التي تقوم بالضرورة ، بين مستويات العمل المختلفة . ويجب أن نضع ثلاث حالات رئيسية بعضها مقابل بعض .

ففي الحالة الاولى ، تصطدم قوى الانتاج الجديدة التي تكونت على هوامش المجتمع ، او ادخلها الاجنبي ، بسد المنظومة المؤسسة ، او بالازمة ، او بتصلب التنظيم الاجتماعي ، او بهيمنة الطبقات السائدة القديمة ، او بجهاز الدولة القمعي . وعندئذ ، تكون الافعال الحرجة التي تقودها الطبقات الشعبية ، او عناصر من الطبقات القائدة ذات الصلة بالدولة ، هي التي تقلب الحواجز التي تعارض التغير ، وتزيد من القدرة على التوظيف او الحشد الشعبي ، وتنتج تغييرا قائما على الارادة . فالحركات التاريخية ذات القاعدة الشعبية يمكن ان تتخذ هنا صورة التحولات الثورية .

وفي الحالة الثانية التي توافق المجتمعات الاكثر تناسقا ، حيث تكون قيمة الصور الاجتماعية القديمة اضعف ، يؤدي التحديث الداخلي الى اصلاحات مؤسسية وتجديدات ثقافية ، على نحو يمكن فيه أن يحدث الانتقال دون انقطاع . ومع ذلك ، فمن الصعب التفكير بأن مثل هذه السيرورة يمكن ان تتحقق من دون صراع . فالحركات التاريخية تتحدد فيها مباشرة بالصراع الطبقي وبشروطه المؤسسية .

اما الحالة الثالثة فهي حالة المجتمعات غير المستقلة والمستعمرة . في مجتمعات يسودها تفكك القوى الاقتصادية القائدة والعلاقات الاجتماعية ؛ اي يسوددها تعلق الحديث بالتقليدي ، وضعف الوحدة القومية . فالحركات الاجتماعية التي ينبغي لها أن تربط الشعور الطبقي والتحديث الثقافي والنضال من اجل الاستقلال القومي ، تتكون بصعوبة، وتخضع لتدخل الدولة ، التي يمكن ان تمارس عملها اما لصالح تقوية الطبقة القائدة المرتبطة بالاجنبي ، او لصالح دمج وحشد قومي اعظم كبرا.

٣ ــ فاذا حددنا مجتمعا بعمله ، لم يكن بامكاننا أن نحلل التغيرات المتقطعة التي يتميز بها المجتمع ، سواء أكان هذا العمل يتخذ صورة عضوية ام آلية . فكل منظومة اجتماعية ، سواء أكانت تنظيما ام مؤسسة أو حقل تاريخية ، تتمتع بدحدة معينة ؛ ولا يمكنها نتيجة لذلك ، ان تتحول تحولا متواصلا خالصا . فغالبية الوقائع الاجتماعية يمكنها وهي منعزلة ، ان توضع على خطوط التطور ؛ فيمكن اتباع تزايد موارد الطاقة مثلما يمكن اتباع عدد المجندين ، او عدد من يذهبون الى القداس . بيد ان هذه الوقائع ، ممثلة على هذا النحو ، لا يمكن ابدا تفسيرها تفسيرا سوسيولوجيا . فهذا التفسير لا يصبح ممكنا الا حينما ندخل « الوقائع » من جديد ، في منظومات اجتماعية .

فمن غير المجدي أن نناقش النمو الاقتصادي . ومن الحكمة ان نتساءل عن حدود المجتمع الصناعي ، وعن صور ظهور مجتمعمابعد الصناعة .

بيد أنه من باب الاستسلام الى ضروب سهولة التاريخ المقارن ، أن ننشىء انموذجات كلية تتطابق مباشرة مع الوحدات التاريخية . فاذا انتم انشأتم مثل هذه الانموذجات ، وجدتم انفسكم مسجونين فيها . فيصبح التغير لا يمكن تفسيره .

وخلافا لذلك ، يمكن تفسيره ، منذ ان نتذكر ، أن انموذجا مالايتغير ، وانما المجتمع هو الذي ينتقل من انموذج الى آخر ؛ لان فيه دائما بعدا قائما بين البنية الاجتماعية والواقع التاريخي .

٤ ــ ان هذا الفصل بين التحليل التزامني والتحليل التزمني ،يتعارض مع شعور الفاعلين . فالحركات الشعبية تسعى الى مستقبل مختلف ؛ والدولة تريد ان تخلق مجتمعا جديدا ، والطبقة القائدة تعلن انها تقود المجتمع نحو الوفرة . والواقع ، ان الصلات الاجتماعية ، وضروبالسلوك والايدلوجيات الاجتماعية ، تكون مجموعة مغلقة ، حينما نحددها بمستوى معين من مستويات الواقع الاجتماعي . فالصراع الطبقي والايديوجيات

في المجتمع يموتان بموته . فكل شيء يتغير من مجتمع الى آخر :الاتجاهات الثقافية ، ومنظومة المعارف ، وآلية التراكم ، وصورة تنظيم العمل ، ومبدأ المراتبة ، وتحديد الحاجات ، والفاعلون ، وحقل الصلات الطبقية ورهانها .

فالفكر الاجتماعي يحاول في اكبر مدة ممكنة ، ان يصب الخمرة الجديدة ، في الجرار القديمة ؛ ولكن هذا الجهد يظل عديم الجدوى دائما، وهو اليوم عديم الجدوى اكثر من اي وقت مضى ، في حين انالاقتجاعات تتراكم في جميع المجالات ، ولابد لها ان تقنعنا ، بأن ميلاد انموذجمجتمعي جديد يتحقق امام اعيننا .

٥ ــ ان النمو ، وهو انتقال من حقل من حقول التاريخية الى حقل آخر ، ينتج في وقت واحد ، عن عوامل « سلبية » ــ كالضعف في المراقبة الاجتماعية والسياسية والثقافية في النظام القديم ، و « انفتاح » المجتمع على مخيط جديد انفتاحا اقتصاديا او استراتيجيا ــ وعن عوامل « ايجابية » ــ لتكوين نخبة قائدة يمكن أن تكون طبقة اجتماعية قديمة او جديدة او قوة سياسية ، وحشد شعبي ، اي تعبر عن توقعات لا يمكن ارضاؤها في النظام الاجتماعي القديم . والاهمية النسبية لمزج هذه العوامل فيما بينها ، تتعلق بكل وجوه عمل المجتمع وظيفيا . انه يجب نبذ الفكرة القائلة بأن المجتمعات تتابع على خط تطور واحد ، ويمكن لها بالتالي ، ان تتحدد بالمكان الذي تحتله على محور التقليد ــ الحداثة .

وهذا لا يعني ، انه ينبغي لنا ، أن نرفض كل معنى للتصوراتالتطورية فهنا كما هو الامر في كل مكان آخر ، يقوم الخطأ الاساسي على التوحيد بين مجموعة تاريخية ومستوى من مستويات التحليل السوسيولوجي ؛ وهو أمر يتعلق بفلسفات التاريخ . فبامكاننا أن نحدد خط التطور اذا ماوضعنا بعض الظواهر الاجتماعية علىسلم ذي مراتب . فمن المشروع ان نتكلم على تمايز كبير في كثير او قليل ، او على زيادة الانتاجية اوالدخل

بالنسبة الى الفرد ، او على توسع المراقبة الاجتماعية ، او على المشاركة السياسية ، او على ضروب التواصل . بيد ان هذا لا يسمح لنا بأن نرد جميع الظواهر الاجتماعية الى هذا الانموذج ، ولا بأن ننظر الى ان التطور يحدث بالميل نحو تمايز ما ، وانتاجية ما ، ومشاركة متزايدة ما .

شرح الفكرة التاسعة :

١ ـ لا يمكن لعلم الاجتماع ابدا ، ان يتوحد هو والفاعل ، او ان يرى ان هذا الفاعل يحمل معنى عمله .

انه ينبغي له ان ينفي كل تصور ملحمي للتاريخ ، يجعل منه معركة النور ضد الظلام ، وصعود التطور الاجتماعي نحو نقطة نهائية . فما من فاعل تاريخي يتطابق تطابقا تاما ومباشرا مع احد عناصر التحليل .

٢ ـ ان الدولة وكل القابضين على السلطة هم الذين يسعون الى اقامة مثل هذه المطابقة بين الواقعية والمعيار . فهم يكافئون ويعاقبون ؛ ويقررون برامج فعالية ما ، ويوزعون الحقوق والواجبات .

فكلما ازداد تبني اعضاء المجتمع لمثل هذه المقولات ، قلت الفرص امام علم الاجتماع في النمو . فهو لا يمكنه ان يعيش في دولة مجموعية .

٣ ـ وعالم الاجتماع ليس قائما في مقابل واقع اجتماعي لا بد له من وصفه . فهو يلاحظ اولا ممارسات اجتماعية ، انشأتها فئات ترتبط في وقت واحد ، بمجال ثقافي وبصلة اجتماعية . بيد ان هذه الخطوةتصبح ايديولوجية خالصة ، منذ ان تتقبل قراءة ماوضع في النور ، وجهل ماظل خافيا . فقراءة « النص » الاجتماعي ينبغي ان لا ينتهي الا الى تحليل نقدي يظهر ان النص لم يكتبه كاتب واحد ، وانه جملة مشروعات واجيال واصول مختلفة ، ويغطي باستمراره الظاهري توترات ثقافية وصراعات اجتماعية . فمن الصحيح ان علم الاجتماع يمكنه ان يرى في المجتمع جملة متماسكةمن الممارسات،غير انها توجهها سلطة أو سيطرة،ولا توجهها

وظائف او قيم . والواقع ، ان المسافة بين هذين الموقفين المتعارضين في الظاهر ، هي مسافة قصيرة بما فيه الكفاية .

وموضوع التنضيد الاجتماعي يمكن ان ترافقه مفهومات محافظة او رافضة ؛ ولكنه لا يصبح بذلك اقل محافظة من الناحية الاساسية . فمن المهم ان نعرف ما اذا كان عالم الاجتماع يشعر بانه مرتبط بهذه القوة السياسية او تلك ؛ بهذه الطبقة الاجتماعية او تلك . فعلم الاجتماع المحافظ يتحدد باثبات ان الممارسة الاجتماعية هي جملة متماسكة ومتكاملة .

٤ ــ ويعارض الفكر الليبرالي هذه النزعة اولا ؛ فهي تمنح امتيازا المؤسسات بوصفها مستوى تحليل ؛ ولا سيما حينما تبدو انها العامل الرئيسي في التغير الاجتماعي . وعلم الاجتماع الليبرالي اصلاحي ايضا . فمن مميزاته الكبيرة ، في المجتمعات التي تكون تغيراتها سريعة ، انه يهتم بسيرورة التقرير وبصياغة السياسات . اوليس تقدما عقليا كبيرا ، ان يتساءل المرء عن كيفية انتاج القرارات التي تشكل المدن ، بدلا من ان يتساءل عن وظائف المدن ؟ بيد ان النهج الذي نجد صورته الاكثر نضجا في علم الاجتماع السياسي ، والذي جدد تجديدا عميقا ايضا ، علم اجتماع المنظمات ، يطرح على نحو لا يمكن تقبله ، ان المؤسسة تقرر تبعا للطلبات التي تأتي من المحيط الاجتماعي ، وبحسب مقاييس اختيار داخلية بالنسبة اليه ؛ مثل اضعاف التوترات ، والسعي وراء ضروب جديدة من التوازن والدمج الاجتماعي الخ .. وهذا انما ينفي ان تكون الصلات الاجتماعية ، شأنها شأن اتجاهات منظومة العمل التاريخي ، تنفذ الى المنظومة السياسية ، بتحديدها الحدود ، وضمن حد كبير في كثير او قليل ، بتحديدها الاتجاهات العامة .

وفضلا عن ذلك ، ان مثل هذه المقاربة تميل الى ان تتوحد مع متخذي القرارات ، لان لهم استراتيجيات اكثر تعقيدا ، ولانهم يساومون اكثر ، ولان لديهم معلومات وقدرات أكبر على التواصل . وقد يصل بعضهم

غالبا الى النظر الى ان القادة ، مسلحين بالنموذجات التصنع والمعارف التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، هم اولئك الذين يكونون لانفسهم النظرة الاكثر نضجا والاكثر صحة ، عن مسائل المجتمع وتطلعاته . ويكفي ان نعتقد بالشعور الذي يشعرون به حيال مسؤولياتهم ، وباهتمامهم بالخير المشترك . ان واجب عالم الاجتماع الاول هو — كما هو بديهي — ان لا يصدق ذلك ، لا حذرا من القادة ، انما اطراحا لتعابير ايديولوجية خالصة ، مثل : ضمير او خير مشترك .

٥ — اما علم الاجتماع « النقدي » أو اليساري فهو علم الاجتماع الذي يبتعد اكثر ما يكون عن قول المجتمع والايديولوجيات ، في سبيل ادراك الصلات الاجتماعية ، وبالتالي ، في سبيل تحطيم وحدات الملاحظة التي تقدمها الممارسة الاجتماعية . فمن يبدأ بالالحاح على خصوصيات الوضع في هنغاريا او الارجنتين ، يدير ظهره لعلم الاجتماع النقدي ؛ لأن هذا العلم يعطي امتيازا لتحليل منظومة العمل التاريخي والصلات الطبقية ، اللتين لا يمكن تحديدهما في اطار اقليمي .

انه مهدد باستمرار بأن لا يعارض ايديولوجيا الطبقة السائدة ، الا من اجل التوحد مع الايديولوجيا المعادية ؛ الامر الذي يهيئه لان يصبح محافظا ، في اليوم الذي تقلب فيه احدى الطبقات ، او احدى النخبات ، خصومها .

بيد انه ينبغي له مع ذلك ، ان يلقي بكل قواه لمحاربة ايديولوجيا الطبقة السائدة ، وعلى الخصوص ، لمحاربة الجهد الذي تبذله في سبيل حجب صلات السيطرة ، خلف قناع المقولات « الوضعية » والتقنية و « الطبيعية » . فعلم الاجتماع قراءة نقدية للممارسة الاجتماعية ؛ انه لا يصف استهلاك المعايير والادوار ؛ بل يحلل انتاج الممارسات ، ابتداء من الاتجاهات الثقافية والصلات الاجتماعية .

وعلم الاجتماع هذا لا يمكن ان يخلقه الا اولئك الذي يتوحدون

توحدا قويا ، مع تاريخية المجتمع ، ومع اتجاهاته الثقافية الكبيرة ، في الوقت ذاته الذي يعارضون فيه طبقته السائدة وسلطة الدولة لديه . على هذا النحو يجب أن يكون دور الجامعة ! ان تكون في وقت واحد ، في خدمة الخلق العلمي والنقد السياسي ، بدلا من ان تنقل التراث ، وان تجمعن الشبيبة .

٦ ـ ان كلا من هذه « المدارس » تتخلف ، ان لم تحدد موقعها بالضبط بالنسبة الى المدارس الاخرى ، كما ينبغي ان نتعرف كل مستوى من مستويات الواقع الاجتماعي في تبعيته التراتبية وفي استقلاله الذاتي. فعلم الاجتماع النقدي يهدم نفسه بنفسه ، اذا لم يعترف بالمسافة التي تفصل الصلات الطبقية والقرارات السياسية والعمل المنظمي . انه يصبح عندئذ خلاف ذاته ، يصبح ايديولوجيا وضعت في خدمة نخبة قائدة جديدة ، وسلطة جديدة للدولة . بيد أن علم الاجتماع ليس بحاجة لمزيج معتدل جدا ، وانتقائي ، من المدارس المختلفة . فعلم اجتماع العمل وحده ، الذي لا يمكن الا أن يكون نقديا ، هو الذي يمكنه ان ينظم جملة الحقل السوسيولوجي . بيد أن دوره الرئيسي لا يمكن القيام به ، الا اذا اصبح نقديا لمستويات التحليل الاخرى ، فاصلا بين ما يخضع له ، وما له استقلاله الذاتي ، وما يحيل دائما الى التاريخ .

٧ ـ ان واجب علم الاجتماع الاول ، هو النظر الى ما هو خاف ، وقول ما سكت عنه ، واظهار عيب القول ، والمسافة التي تفصل بين الكلام والعمل .

٨ ـ وينبغي لعلم الاجتماع أن يمارس النقد حيال ذاته . فالمثقف ليس فوق المجتمع . انه يعبر عن البلاغة الاستاذية والجامعية ؛ وهو خالق للمعرفة . انه يسير بين هوتين : فهو اما يضع نفسه ، باسم الوضعية ، في خدمة النظام القائم ، او يسجن نفسه خلافا لذلك ، ضمن خداع مرايا ، خوفا من أن يقع في شراك النظام الاجتماعي . انه يعتقد بأنه

حر ، في حين انه مسجون فقط في العالم ، من دون قسر ، ومن دون تعدم في البلاغة وفي اعادة الانتاج .

شرح الفكرة العاشرة :

ان علم الاجتماع لا يمكنه أن يسمع صوته ، الا حينما يضعف الصوتان اللذان يحاولان الطغيان على صوته .

ا ـ وقبل كل شيء ، صوت الايديولوجيا السائدة . فاذا كانت هذه الايديولوجيا هي التي تتكلمها الدولة ذاتها المرتبطة بالطبقة القائدة على نحو اصبح المجتمع معه كتلة واحدة ، او نتاج قول ، أصبح علم الاجتماع منفيا ومضطهدا ومرفوضا . وعندئذ ، لا يمكن لتحليل المجتمع أن يكون الا شرحا للتفسير الرسمي .

وكلما ازداد توجيه الدولة المباشر لعمل المجتمع ، تناقصت قدرة المجتمع على انتاج معرفته لذاته ، التي تبتعد عن ارادة الدولة . وفي المجتمعات الليبرالية ، اي تلك التي تكون فيها السيطرة الطبقية والادارة السياسية والسلطة المنظمية اكثر استقلالا ذاتيا بعضها عن بعض ، ما زال علم الاجتماع يصطدم بمقولات تفسيرية اخرى . فبعضهم « يخلعون الصفة الطبيعية » على النظام الاجتماعي ، المحدد فقط ب « حداثته » أو تمايزه « الداخلي » ؛ وبعضهم يلجؤون الى الماهيات ، في سبيل حجب الصلات الاجتماعية .

ان تقدم علم الاجتماع يفترض كقاعدة عامة ، في وقت واحد ، ازمة في النظام الاجتماعي ووجود الحركات الاجتماعية التي تهدر من تحت المؤسسات او من تحت فئات الممارسة الاجتماعية ، وتهدد بتفجيرها . فحينما لا تعود التفسيرات التي ينتجها النظام الاجتماعي تتوصل الى أن تحلل ضروب السلوك الاجتماعي التي تبدو « متوحشة » ، وعندما يرفض الرقباء تدهور الاخلاق ودور المثقفين الضار ، وعندما يعلنون بأن تهديدات مميتة تثقل الحضارة ، وان مجتمعنا يرفض مبادئه الاساسية ،

عندئذ تشرق شمس علم الاجتماع . فعلم الاجتماع لا يمكنه أن يكون ملاحظة مبددة للاوهام في مجرى الشؤون الانسانية ، قائمة على « الحس السليم » ، ولا اداة دمج اجتماعي ؛ انه يصبح مرتبطا بكل الجهود التي تكشف من جديد ، ان المجتمع هو نتاج الاعمال والصلات الاجتماعية . فالفكر الاجتماعي يفسر التنظيم الاجتماعي والثقافي ، ويسعى الى فهم مقاصد الدولة ؛ في حين ان علم الاجتماع يفكك قولا وضعيا ، ويبتعد عن الراي ، ويسعى الى اكتشاف الصلات الاجتماعية وتحولاتها .

٢ ــ وبقدر ما يبقى التفكير في المجتمع سجين مقولات الممارسة الاجتماعية والثقافية ، فهو ينزع الى التوحد مع الانموذج الثقافي والضامنين فوق الاجتماعيين للنظام الاجتماعي ، والى أن يصبح فلسفة اجتماعية . فالفكر الاجتماعي ، بما هو بحث عن نظام العناية الالهية ، وعن القوانين الطبيعية للنظام الاجتماعي ، وعن معنى التاريخ ، يمجد عالما من الخلق المنفصل عن الاعمال الانسانية التي يوجهها . بيد انه كما اننا لا نستطيع أن نزعم اننا نتكلم على الناس ، حينما نكون لا نتكلم الا على الآلهة ، يكون الفكر الاجتماعي ممزقا بالتناقض ؛ بين مبدأ يوجه المجتمع وطبيعة انسانية تظل دونه . وقد عيش هذا التناقض في صورته لأكثر حداثة ، كما عيشت صورة التقدم ، هذه الريح القوية التي هبت على الارض ، وصورة الحاجات الطبيعية الاساسية ، التي قاوم البشر بها الحركة التي يدفعها التطور ، وروح المشروع ، والفائدة ، والكشوف. انه تناقض حاولت فلسفته الاجتماعية التجاوز الى ما وراء التاريخ ، أو الى ما دونه ؛ الامر الذي جعل علم الاجتماع ، بكل الطرائق ، مستحيلا.

فعلم الاجتماع لا يمكنه ان يظهر الا حينما يكتشف المجتمع :

انه محدود ولا يشارك في نظام فوق اجتماعي ؛ فعلم الاجتماع لا يولد الا بعد موت الآلهة ، ولا سيما موت آخرها ، أعني « الانسان » ؛

انه جزء من الطبيعة ، وليس المحل الذي يتلاقى فيه الروح والجسد،

يتلاقى فيه العفو والخطيئة ؛ ويمكنه بالتالي ان يعبر كما تفسر المنظومة ؛

ان وجود المجتمع هو عمله ، اي قدرته على انتاج اتجاهات ممارسته الخاصة ؛ وان مستقبله ليس الا نتيجة قرارات الحاضر ؛ اي نتيجة حقل من حقول التاريخية – وهي اتجاهات ثقافية وصلات طبقية .

٣ – بيد ان ظهور مجتمعات من انموذج جديد ، لا يخفي مخاطر الفلسفة الاجتماعية . فالتفسير المسجون في القول الاجتماعي أصبح أكثر خطرا مما كان من قبل ؛ لان قدرة عمل المجتمع على ذاته لا تكف عن النمو؛ وهذا يمكن ان يؤدي الى تكون دولة مجموعية تمنع الاشتغال بعلم الاجتماع ، في اللحظة ذاتها التي يمكنه ان ينمو فيها .

فرفض الاعتراف بالمجتمع على انه شبكة من الاعمال والعلاقات الاجتماعية ، يتخذ اشكالا جديدة . فمن جديد ، يوضع المبدا فوق الاجتماعي ، والنمو ، وضغط الطلب ، في مقابل طبيعة تفرض نظامها على الاعمال الانسانية ، التي لا يمكنها ان تتحرك الا في داخل كونها .

ان الجدة الوحيدة هي ان الشيطان هو الذي يخلق ، وان الملاك هو الطبيعة ، في هذه المرة . ففي الاثناء التي نترك فيها انفسنا تهوّم من هذه القصة الجديدة من قصص الجن ، تتشكل صور جديدة من السيطرة والاستغلال ، ومن السلطة والايديولوجيا ، من دون ان يفكر احد حتى بتسميتها .

٤ – والمهمة الحاضرة لعلم الاجتماع هي اعادة المجتمعات الى معرفة عملها . انها تشغل في المجتمع المبرمج مكانا مركزيا ، شأنها شأن الاقتصاد في المجتمع الصناعي ، أو الفلسفة السياسية في المجتمعات التجارية .

(٣)

المنظومات والصراعات

مدخـل :

ما الدور الذي تقوم به التكنولوجيا ؟ انهـا اما تبدو عالما مستقلا ذاتيا ، وجملة من ضروب القسر يتلاءم معها المجتمع من حيث هو ذات ، او يقاومها ، او يرزح تحت وطأتها ؛ واما تصبح هي ذاتها تعبيرا عن اراده غازية ؛ وفي هذه الحال ، لا يكون استخدام التكنولوجيا ونموها بالذات ، الا نتيجة الجملة المعقدة جدا ، من العناصر التي تسهم في تكوين هذه الارادة ، وبالتالي في تكوين السياسة . وعلى هذا النحو ، يصوّر الناس بالتناوب تقدم التكنولوجيا على انه اما قوة ، اي مبدأ مكون للواقع الاجتماعي ؛ وفي هذه الحال ، لا نعود نفهم تنوع صور التنظيم الاجتماعي التي تتطابق مع حالة معينة من حالات التكنولوجيا ؛ واما اداة تزداد نجوعا ، وضعت في خدمة المقاصد الاجتماعية ؛ ولا يعود لها عندئذٍ دور في التحليل الاجتماعي ، لانها لا تتعلق الا بالوسائل ، ولا يمكنها أن تحدد القرار ، وبالتالي التنظيم الاجتماعي .

انه لا يمكننا الا ان نطرح مثل هذه التناوبات . كذلك يجب علينا ان نطرح في الوقت ذاته ، الفروض المسبقة التي ادت الى نشوئها .

انها لا تبدو في الواقع ، الا لاننا نعد المجتمع جملة ، وربما كان من الواجب علينا ان نقول منظومة ، ان نقول منظومة تعمل . ونلاحظ عندئذٍ، ان كل مجتمع يمتلك في وقت واحد ، تقنيات وقيما ؛ ويمكننا أن نفك رموز المجتمع ، بالانطلاق من التقنيات في سبيل الوصول الى القيم .

كما يمكننا بالقدر ذاته ، أن نسير في الاتجاه المعاكس . بيد أننا في كلتا الحالتين ، نصطدم بالتناقضات : فمن ناحية اولى ، لماذا يمكن للقيم ان تتعارض مع التقنيات ؟ ولماذا تتعارض الحكمة مع القوة ؟ وها نحن اولاء نجد انفسنا محصورين في تعارض الروح والجسد . ومن ناحية اخرى ، لماذا تقاوم التقنيات القيم ؟ ولماذا لا يمكن للمجتمع ان يفعل ما يريد ؟ ولماذا تكون للتغيرات التقنية نتائج اجتماعية قسرية بما فيه الكفاية ، حتى تبدو القيم في الغالب وكأنها ايديولوجيات ؟

فاذا اردنا ان ندرك المجتمع على انه منظومة ، وجدنا انفسنا محالين بالضرورة من احادية المنطلق الى مثنويته ؛ فالتقنية تحدد المجتمع ؛ ولكن المجتمع يحدد التقنية ايضا .

١ ــ تنوع المنظومات وتراتبها

التاريخية :

ان المجتمعات لا تتحدد بعملها ، بل بقدرتها على التحول . ومنظومتها الاقتصادية لا تتحدد بالتوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وانما بعدم توازنهما ، وباقتطاع جزء من الانتاج يرفع من الاستهلاك ، من اجل التراكم والتوظيف . فالتكنولوجيا وسيلة عمل ؛ وهي ايضا اداة لتحويل العمل ، وهذا التمييز لن يكف عن ان يقوى ، كلما اصبحت المجتمعات مجتمعات استهلاك اقل فأقل ، ومجتمعات توظيف وتنمية اكثر فأكثر ؛ وكلما شغلت خيرات التجهيز وخيرات راس المال ، جانبا متزايدا في جملة الانتاج .

فلندعُ بالتاريخية هذا الشغل على الشغل ، هذا العمل في تحويل المجتمع ذاته بذاته .

انه من المستحيل تحديدها بالتكنولوجيا ، اي باستخدام الادوات . فالامر يتعلق بعمل اجتماعي ينبغي تحديده اذن بمعناه واتجاهه ، وتحديده في الوقت ذاته بتقنياته .

وتتحدد هذه الابداعية بترابط ثلاثة مكونات لا اهمية بالتالي لترتيب تقديمها .

١ ــ نمط التراكم . ان هذا العنصر هو الذي يتحدد بسهولة أكبر ؛ لأنه يمكن تحديده ابتداء من تحليل عام للفعالية الاقتصادية . فهناك متوالية من صور التراكم . فتراكم المكونات البسيطة للفعالية الاقتصادية يأتي أولا . فالوحدة الاقتصادية تراكم حبوبا في اهراءاتها ، او تراكم قوة العمل في صورة اطفال أو اهل ، او عبيد ، او تراكم الارض وادوات العمل .

وبعدئذ يأتي تراكم وسائل التبادل من عملات ومعادن ثمينة ، اي ادوات التوزيع . وبعد ذلك يأتي تراكم راس المال بتنظيم العمل ، كما يتحقق في ورش العمل والمصانع والمعامل . وأخيرا ، تراكم المجتمعات الاكثر تقدما من الناحية الاقتصادية ، القدرة على الخلق ، أي المعرفة العلمية والتكنولوجية .

وانموذج التراكم يحدد مباشرة انموذج الصلات الطبقية ، وهو موضوع سنعود اليه عودة عميقة ، فيما بعد .

٢ ــ ان هذه القدرة على المراكمة ، وبالتالي القدرة على الشغل ، لا يمكن فصلها عن النوع الانساني المزود بقدرة رمزية وبادراك وبتصور للابداعية . فحينما يقل الشغل على الشغل ، وتقتصر المراكمة على العناصر البسيطة للفعالية الاقتصادية ، وتصبح تاريخية المجتمع ضعيفة ، فالابداعية لا يمكن ادراكها وكأنها « عملية » ، وانما فقط وكأنها « نظرية » . ان مثل هذا المجتمع يطرح وجود نظام من الخلق يتصف بكونه فوق اجتماعي ، في الوقت ذاته الذي يوجه فيه النظام الاجتماعي . فالضامنون فوق الاجتماعيين للنظام الاجتماعي يضعفون كلما نمت الابداعية العملية . والعالم الديني ينحدر الى نظام سياسي ، ثم الى نظام اقتصادي ، قبل فرض ادراك عملي للابداعية ، يدعى النمو . ان ادراك هذه الابداعية ، الذي ادعوه انموذجا ثقافيا ، ليس منظومة قيم

ولا ايديولوجيا . فهو يكوّن حقلا ثقافيا ؛ ولا يحـدد ضروب السلوك الصالح او الطالح ، وبالتالي المعايير الاجتماعية .

فليس النمو في انموذج مجتمعنا اذا حالة الاشياء ، اي انموذجا من العمل تحدده الوفرة وسرعة المبادلات ، ودرجة عالية من تقسيم العمل وتمايز الادوار الاجتماعية ؛ بل هو انموذج ثقافي وجملة من الاهداف . وليس مجتمعنا اكثر قابلية للتحديد بعبارة بمجرد العمل أكثر من اي مجتمع آخر له تاريخيته . فهو يتخلص من المسائل والصراعات المرتبطة بعمله على ذاته . واذا انا قدمت هذا الاثبات منذ البداية ، فمن اجل الاشارة الى الفكر الموجهة لهذا النوع من التفكير ، ومن اجل أن ابتعد دفعة واحدة ، عن كل نظرة وظيفية ، سواء ابدت هذه النظرة في صورها التقليدية ، التي ما زالت موسومة بالغائية ، أم بدت في صورها الاكثر حداثة .

٣ ــ واخيرا ، فالتراكم والانموذج الثقافي لا يمكن فصلهما عن انموذج المعرفة ، او اذا شئنا أن نستعيد تعبير س. موسكوفيتشي ، عن « حالة طبيعية » ، اي عن التكوين الثقافي في العلاقة بين الانسان والمادة . فالمجتمع الانساني قادر على اقامة منظومة رمزية تقوم بين الاثارة والاستجابة ، وعلى استخدامها . ومن المحتمل أن لا يكون هناك اي انقطاع في هذا المجال ، بين عالم الحيوان وعالم الانسان ؛ بيد أن من خصائص المجتمعات الانسانية ، أن هذه الفعالية الرمزية اكثر نموا بكثير واشد ارتباطا بفعالية تحول البيئة ، سواء أكان الامر متعلقا بالصيد ام الزراعة ام الصناعة .

فالخطوة ذات النزعة الآلية مرتبطة بتراكم وسائل التبادل ، وبالتالي ايضا ، بقوة النظام السياسي ، نظام المدينة او الدولة ؛ في حين ان الخطوة ذات النزعة التاريخية تطابق تراكم راس المال والانموذج الثقافي « الاقتصادي » . فتراكم الابداعية والانموذج الثقافي للنمو ، لا يمكن فصلهما عن حالة طبيعة يمكننا أن ندعوها منهجية . فالثقافة التي تمارس قدرة عمل على ذاتها غير محدودة مبدئيا ، لا يمكنها ان تتصور ذاتها وأن تحللها على نحو غير نحو ترابط عناصرها ، وبالتالي وكأنها

منظومة ، بدلا من أن تلجأ الى ماهيات أو الى قوى حيوية في تفسيراتها .

وابعاد التاريخية الثلاثة تحدد خصائص المجتمعات الانسانية : فلها القدرة على انتاج معناها . فاذا كانت منظومات ، ومجموعات من العناصر المترابطة ، فانها ليست محددة بمجموعة من القوانين أو بضرورات البقاء والتوازن .

فالمنظومات الاجتماعية ليست مغلقة بل مفتوحة ، انها لا تستعيد ذاتها ؛ ولكنها تتلاءم وتفلت من مبدأ انحطاط الطاقة الذي يتحكم بالمنظومات الفيزيائية ؛ وتتجاوز التنظيم ذي الانضباط الذاتي للمنظومات الحية ، وتكون لها قدرة تخليقية . والتعارض بين انغلاق المنظومة وقوة التحول ، اذا تصورناه في نمطه الحيوي ، كان لا بد له من أن يفسح مكانا امام نظرة تكاملية ، هي النظرة الى منظومة متنامية ، دفعت الى الامام بتغذيات راجعة ايجابية ، لا سلبية فقط .

ان هذا التصور ما زال غامضا الى حد بعيد أيضا . ومن يجهدون في تقديم نظرية عامة عن المنظومات ، يخلعون معنى يتزايد دقة على هذه الآليات التي تتجاوز تجديد الانتاج ، ويؤكدون انتاج المجتمع ذاته بذاته .

بيد انه يجب ايضا ، ان يتقدم التفكير ابتداء من التحليل السوسيولوجي؛ فمن دون ذلك ، نتعرض لخطر تصور المجتمع وكأنه مفتوح تماما ، اي وكأنه سيرورة تغير خالصة ، بتعميمنا صورة السوق ، وبنسياننا كل ما يخلق غنى الحياة الاجتماعية وخشونتها . انه يجب علينا ان لا نتكلم على المجتمع عموما ؛ بل أن نميز بين مستويات مختلفة لسيره العملي . وعلى الخصوص ، يجب علينا ان لا ننسى ابدا ، وجود ما يمكننا ان ندعوه اما انماط انتاج ، أو منظومات عمل تاريخي ، وان ندخل من جديد مبدأ فوق اجتماعي للتغير وللحركة ، في صورة مجتمع صاحب مشروع يتوحد مع نخبته القائدة .

وخلافـا لذلك ، لقد انتهينا الى التفكير بالمجتمع على انـه تراتب منظومات . والمنظومة العليا هي منظومة التاريخية ، اي تحويل المجتمع ذاته بذاته . وهي لم تعد تدرك على انها انجراف المجتمع نحو نظـام متعال ، نظام إلهي ، او نظام حاكم مطلق ، او نظام « الانسـان » ؛ بل على انها جدل الانخراط والتجاوز ، جدل الطبيعة والثقافة . وفي الوقت ذاته ، فهي تبدو وكأنها منظومة اجتماعية تتحدد بصراع النخبة القائدة والمقودين ، أعني الطبقة الشعبية .

وجدل التاريخيـة هـذا ، يتحكم بمستويات أخـرى من الواقع الاجتماعي ، تؤلف منظومات ذات طبيعة اخرى ؛ مثل منظومة التقرير السـياسي التي تحددها صلات النفوذ القائمة بين شركاء يسـهمون في صياغة القرارات التي يمكن تطبيقها على وحدة اجتماعية مشخصة ؛ ومنظومة العمل المنظمي ، التي تتحـدد بتفاعـل بعض العنـاصر ، التي تكون حركاتها تابعا بعضها لبعض . ان هذه المنظومات يتحكم عاليها بسافلها ؛ ولكن كلا منها تتمتع ايضا ببعض الاستقلال الذاتي . وما من شيء يسـمح لنا بردها الى الوحدة ، وبإزاء التوازن والحركة ، والصراع والدمج ، في دينامية عامة ، تنهج بالمصالحة والتعلم ، دون حدود بنيوية . ويبدو لي ان السبب اذا في اننا لا نسـتطيع ان نتصور المجتمع على انه سيرورة تعديـلات تراكمية خالصة ، بـل ان علينـا ان نستبعد كل لجوء الى ما يفلت من التحليل في حدود المنظومة ، وكل لجوء الى الماهيات ، سواء أكانت هذه تدعى الله أم التغير . فلنجهد الآن اذن ، بوصف هذهالمنظومات المتنوعـة ، بادئين بمنظومـة العمل المنظمي ؛ لانهـا بحسب فرضيتنا التي بدأنا منها ، هي التي ينعكس عليها ايضا ، عمل المنظومات العليا .

التنظيم :

لننظر على الفور الى المجتمعات ما بعد الصناعية ، داعين بهذا الاسم المجتمعات التي تحددت بتراكم انتاجيتها ، وبانموذجها الثقافي في النمو ، وبأنموذجها المنظومي في المعرفة ؛ والتي تتميز بالتالي ، من المجتمعات الصناعية المتميزة بتراكم راس مالها ، وبالاعتراف بنظـام اقتصادي

وبانموذج في المعرفة ذي نزعة تاريخية . فمن المجتمع الصناعي الى المجتمع ما بعد الصناعي يتسع مجال التنظيم . ففي نهاية القرن التاسع عشر ، بدأ الناس يتكلمون على تنظيم العمل والمصانع ، ثم دخل ما يدعى احيانا بالتعقيل الى مجال ادارة المشروعات والمنشآت ذات الانواع المختلفة . ومنذ الحرب العالمية الثانية ، دخل الى مجال التقرير ؛ وقد قدم الامثلة الاولى عن هذا التقدم ، تطبيق البحث الاجرائي على المسائل العسكرية في بريطانيا والولايات المتحدة .

ويدل هذا التقدم في التعقيل ، على تحول عميق في صور الانتاج . فالعمل التقليدي يمكن عدُّه انتاج طاقة ، اما بالمحرك الانساني ، أو بالآلات التي تستخدم الموارد الطبيعية للطاقة ، استخداما مباشرا ، أو بعد تحويلها . وعندئذ ، فالعامل يمتلك ما دعوناه استقلالا مهنيا ذاتيا ، من جراء مراقبته لاستخدام قواه الجسدية ، ولمهارته ، ولحرفته . وهو في الوقت ذاته ، يخضع مباشرة الى سيطرة اجتماعية ، تتخذ صورة استغلال لقوة عمله ، صورة مباشرة على وجه التقريب .

وقد استخلص التحليل الماركسي استخلاصا واضحا طبيعة هذه الصلة . فرب العمل يستحوذ على قوة العامل ، بحجة انه يشتري عمله .

ولم يغير تقدم المكننة من هذه العلاقة تغييرا اساسيا ؛ فقد عدل من صورة الاستغلال ، حلولُ « الايقاعات الجهنمية » للمصانع التي تنتج انتاجا كبيرا ، محلَّ أيام العمل الطويلة ؛ ولكنه لم يحول طبيعة العمل ذاتها . ويمكننا على الاكثر ، أن نتكلم على تحلل تدريجي للعمل المهني ، لم يبلغ حده الاقصى في سلاسل الانتاج الكلاسيكي ، وانما في بعض الاعمال التي تسير سيرا آليا محضا ، والتي يقوم العامل فيها ، بدور « اغلاق ثقب الحركة الآلية » ، وفقا لتعبير جورج فريدمان .

بيد أن هذا الخط التطوري ، وهذا التفكك لمنظومة العمل القديمة ، يغطيهما بالتدريج تطور آخر يؤدي الى تصور الانتاج وكأنه مد من المعلومات ، بحسب بعض اقنية التواصل . فقد حل محل مفهوم المهنة

مفهوم الدور المهني . فلم يعد هناك من علاقة بين الطاقة المنفقة والانتاج المصنوع ، يمكن عزلها ؛ ومركز العمل يحدد بمكانه في شبكة العلاقات . وهذا ما تبديه في داخل السياسات التي شرع بها ، طرائق **تقويم العمل ،** التي حلت محل سلالم التأهيل القديمة ، او ايضا ، رابطة الاجر بالمقاييس العامة لتسيير المشروع ، بدلا من رابطة الاجر بمردود الفرد او الفئة . فهذه التحولات تنغ بالتدريج جميع انموذجات الاعمال ، ولا سيما المهمات الادارية .

والبيروقراطي يرى نفسه بدوره ، مجردا من استقلالة الذاتي ، او « تقنياته » ، او مهنته ، لكي يتحدد بمكانه في دارة من الدارات .

وفي قمة التنظيم ، يتحدد المدير منظورا اليه في دوره المهني ، وعلى الخصوص منذ برنار ، وكأنه صانع التآزر في المجموعة ، بدلا من أن يتحدد بانه من يأتي بمصدر للطاقة قوي على نحو خاص . وهذا التطور يؤدي الى نتيجتين رئيسيتين ، يمكن أن تبدوا متعارضتين في الوهلة الاولى .

١ ــ فقبل كل شيء ، ان مجموعة الانتاج التي تشكل شبكة اتصالات تصبح ، بوضوح متزايد ، منظومة يجب أن تدار على نحو كلي ، ويجب ان تكون مزودة بآليات ضبط ، تتيح المحافظة على كل انتاج خاص ، ضمن حدود تتلاءم مع عمل المجموعة وتوازنها ، على النحو ذاته ، الذي يجب فيه أن ينظم سيل السيارات عند احد المنعطفات بطريقة يصبح معها متآزرا مع مجموعة السيارات السائرة في مجموعة مدنية ، او مجموعة فرعية مدنية . فكلما ازداد هذا التآزر ، ازداد خطر تعرض كل مجموعة لكسب بعض التصلب . فيجب اذن ، أن يصبح التآزر اكبر ما يمكن ، وان ينظر على نحو خاص ، الى المبادلات لا في داخل الوحدة موضوع النظر فقط ، بل بينها وبين محيطها ايضا . لقد ولى الزمان الذي كان بامكان المنشأة فيه ، أن تنتج اولا ، وان تبيع ثانيا ؛ وقد اصبح التسويق اداة لمعرفة السوق ، اقل مما هو وسيلة تآزر بين العرض والطلب .

فاذا اخذنا نتكلم اليوم على التنظيمات بازدياد ، فهذا من أجـل الاشارة الى انه ينبغي لهـا ان تعمل عمـل منظومات ، وان تستجيب للضرورات العامة للتوازن الداخلي والخارجي ، كائنة ما تكون طبيعتها الاقتصادية ، سواء أكان الامر متعلقا بالمشروعات ام لم يكن .

من اجل هذا ، تلقى مفهوم الانضباط الذاتي ، الذي ادخله كنون في البيولوجيا ، حقلا للتطبيق يزداد اتساعا في مجال التنظيم الاجتماعي . والمنظومة الاجتماعية ، كما تصورها ت. بارسون ، هي تنظيم قادر في وقت واحد ، على التلاؤم مع محيطه ، وعلى ادارة توتراته الداخلية ؛ وبالتالي ، على المحافظة على انضباطه الذاتي .

فكلمـا زاد خضوع احـد التنظيمات ، لتغيرات بعض عنـاصر عملـه ، او عناصر محيطـه ، ازداد ترابط اجزائـه ، وازدادت آثار تعديل احد العناصر على المجموعة وضوحا . وهـذا يؤدي الى حذف تحديد « مهني » لمراكز العمـل ، حذفا أكمل ما يمكن ؛ ويؤدي نتيجة لذلك ، الى تصغير قدرات الدفـاع أو قدرات التأثير ، لدى أعضـاء التنظيم . ومن الضروري في الوقت ذاته تحديد الوظائف ، ليس بمضمون ثابت ، او بعمليات معينة ، وانما بحـدود تغير ، تتيح تلاؤما جيدا . والواقع ، ان التغير المحلي ينبغي له ان يكون قادرا على ان يؤدي الى اعادة التلاؤم ، والى البحث عن التوازن في فترة محددة . ففن التنظيم يقوم قبل كل شيء ، على اقامة توافق جيد قدر الامكان ، بين طبيعـة الاضطرابات وآليـات اعادة التوازن . والعكس يحدث في المنظومـة البيروقراطية ، حيث يؤثر الاضطراب المحلي في المجموعة ، بقدر ما يؤثر تحول عميق ، حتى انه في حال فقدان كل تنخيل ، تعالج اصغر المسائل ، من السلطات ذاتها ، بقدر من العناية مساو للقدر الذي تعالج به اخطر المسائل . فتكامل احدى المنظومات لا يعني اطلاقا تصلبها ، ولكنه لا يعني اكثر من ذلك ، استقلالا ذاتيا أكبر لعناصره .

واذن ، فالانضباط الذاتي لاحد التنظيمات ، هو من خصائص المنظومة المنفتحة ، في حين ان البيروقراطية هي منظومة مغلقة ، يحدث في داخلها ، انحطاط الطاقة ، وفقدان التنوع ، وابتراد الحرارة التي اثارتها مبادأة داخلية ، او تعديل للمحيط . وعلى الارجح ، انه ليس هناك تنظيم غير بيروقراطي تماما ؛ لا ينطوي على بعض العطالة ؛ بيد انه لا بد ان يكون امرا جزافيا ، ان نتصور عمل التنظيمات وظيفيا وكانه تلاقٍ وحشي بين مبادأة وبيروقراطية . فلنتقبل بدلا من ذلك ، ان هناك تحت انموذجات المنظومات الثلاث ، التي نجهد في تحديد ترابطها التراتبي ، منظومة اخرى اقرب الى المنظومات الطبيعية ، ولا يمكن الخلط بينها وبين احد التنظيمات الاكثر انفتاحا ، والاكثر قدرة على الانضباط الذاتي .

٢ — ان عمل المنظومة هو عمل يخضع لقرارات تثبت الاهداف . فالتوازن لا يمكن تحديده بالاستقلال عن المعايير التي حددتها هيئة المراقبة ، والتي يعمل التنظيم ابتداء منها **بالتغذية الراجعة** . فالتعقيل ينتهي الى ملاءمة جملة التنظيم لقرارات السلطة ، وليس الى خلق جملة عقلية مستقلة عن كل ارادة اجتماعية و « شفافة » . وحيثما يختفي الاستقلال المهني الذاتي ، تتحدد الفعاليات تحديدا ضيقا متزايدا ، بطبيعة الاهداف الاجتماعية التي هي وسائل تحقيقها . فكيف يمتزج هذا الارتباط بالتوازن الداخلي لمنظومة العمل ؟ يمكننا ان نقول ان ادارة التنظيم ليست شيئا آخر الا هيئة المراقبة والتوازن . بيد ان هذا الجواب يمكن ان يرضي بصعوبة . فهو لا يتفق مع الوضع الذي بدانا منه ، نعني ان انموذج مجتمعنا يسوده انموذج تراكم يعتمد بالضبط على التنظيمات الكبيرة . فالنمو يعني في وقت واحد التجديد والقوة ؛ ولا يعني التلاؤم فقط . وهذا يجبر القادة على ممارسة ضغوط دائمة على التنظيم ، وعلى وضعه في حالة عدم توازن ، في وقت واحد ، تبعا للمبادآت التي يجب اتخاذها ، والتي تفترض آجالا طويلة من اجل ان تجد مجموعة التنظيم نفسها في مستوى التغيرات الطارئة على جزء من اجزائها ؛ وتبعا لتراكم قوة تعطي التنظيم ، الذي هو اداة الطبقة القائدة

هنا ، القدرة على فرض مصالحـه ، على « محيط » يمكن أن نحركه الدعاوة ، أو الاعلان ، او تقنيات اخرى . وعلى العكس من ذلك ، ليس من الممكن وصف التنظيم على أنه مجموعة مرنه باطـلاق ، شأنه شأن القفاز في يد الـسلطة .

يجب اذن ان نتقبل ان التنظيم ليس مجموعة متكاملة ، بل تلاقيا بين توازن منظمي خالص، واسقاط تاثيرات السلطة على المستوى المنظمي.

فالمنظومة الاجتماعية هي بالتأكيد شبكة من الادوار ، نظمت على نحو تتطابق معه الادوار وتوقع الادوار ، وعلى نحو يتكلم معه الفاعلون لغة واحدة .

بيد ان الملاحظات الاكثر كلاسيكية لعلم اجتماع التنظيمات ، وتعرف التنظيم غير الشكلي قبل كل شيء ، قد اظهرا اظهارا كبيرا ، ان الواقع لا يقتصر ، وهيهات أن يقتصر ، على اتفاق الادوار هذا . فما من احد يقوم بدوره كاملا . فالعناصر الجوهرية في كل تنظيم لا يمكن تفسيرها بلغـة عمـل شبكـة من الوظـائف أو مـن التواصـلات . فضروب القطيعة لا تتعلق فقط بالمحافظة على المخلفات القديمة أو على التصلبات البيروقراطية . انها تتعلق بممارسة السلطة ، في وقت واحد من حيث ان السلطة هي تحمل اعباء النمو ، ومن حيث انهـا استحواذ خاص لأدوات النمو ومنتجاتها . أما اولئك الذين لا يقبضون على الـسلطة ، فينجرفون اذن في ضروب من السلوك الدفاعي (وفي ضروب من السلوك الهجومي سوف نتكلم عليها فيما بعد) تمضي من الانسحاب الى المقاومة الفعالة ، وتهدم بدورها التوازن .

ولا ينبغي لنا أن نخلط بين التنظيم المحدد بوصفه وحدة انتاج او توزيع خـيرات أو خدمـات ، وواحـد من مستوياته ، نعني مستوى العمل المنظمي .

بيد ان تفكك المستويات المختلفة ، ولا سيما مستوى التنظيم ومستوى السلطة ، هو الذي يؤدي الى تقبل وجود منظومـة عمـل ، متجهـة

نحو توازنها ومنظمة . ويجب علينا هنا ايضا ، أن نوضح نقطة جوهرية تبتعد عن التصور الوظيفي .

ان توازن عناصر المجموعة ، وبالتالي تنسيق الفاعلين في التنظيم ـ اي في مستوى العمل المنظمي ـ هو امر تقني خالص . انه لا يتضمن اطلاقا ان تكون الادوار حشدا اجتماعيا للمعايير ، التي لا بد ان تصبح هي ذاتها تخصيصات من القيم . فتوازن التنظيم هو توازن هيئة « طبيعية » لا اجتماعية . ومن يريدون أيضا تحليل هذا العمل بلغة السلوك والاتجاهات ، ينتهون في الاعم الاغلب ، الى العودة الى موضوع الانسان الاقتصادي ؛ وهذا يتيح تحديد المبادلات الاجتماعية وشروط توازنها ، تحديدا متناسقا . ويمكننا ضمن نظرة مخالفة بعض الشيء ، ان نضع مكان فرضية اقتصادية خالصة : هي موضوع المكافآت المالية ، فرضيات اخرى ، مثل البحث عن قانون منظمي احسن ، او عن أمن اكبر . وعلى كل حال ، ان مثل هذه التركيبات خطرة اكثر منها نافعة ، وتصطدم بتكذيبات التجربة . فالسلوك الاجتماعي لا يمكن ان يقتصر على ضروب السلوك في السوق ، مهما كانت الطريقة التي تتصور بها السوق .

وتوازن المجموعة ليس بأي حاجة لأن يفهم بلغة سلوك الفاعلين فهو لا يمكن تصوره ايضا ، الا ضمن الحد الذي يوجد فيه « تجريد » قوي « لشخصية » الفاعلين ، حيث تتحدد الادوار بالنسبة الى شروط توازن المجموعة ، لا بلغة المعايير التي اضيفت عليها الصفة الداخلية . وهذا لا يعني بداهة ، ان الفاعلين قد جردوا من شخصياتهم فعلا ؛ وانما ان هناك تفككا تاما من حيث المبدأ ، بين ادوارهم وتوقعاتهم . ان هذا التفكك في المستوى المنظمي ، واقعة اجتماعية ذات اهمية وجدة كبيرتين .

والواقع ، ان كل منظومة اجتماعية تتمتع ببعض التوازن وبالآليات التي تحافظ على هذا التوازن . فخصوصية تنظيمات المجتمع ما بعد الصناعي ، أن يضمن هذه الآليات ، ترابط مركز التقرير والجهاز الذي

يمكن النظر اليه على انه جملة طبيعية ، اي على انه عضوية ؛ في حين أن التنظيم في المجتمعات السابقة كان يستخدم المعايير والقيم التي أضيفت عليها الصفة الداخلية . فكلما ازداد ضعف تاريخية المجتمع ، ازداد ضمان توازنه بهذه الآليات ، التي نجد أن مثالها المتطرف الذى حلله على الخصوص ليفي اشتراوس ، هو مثال تحريم غشيان المحارم ، الذي هو شرط المحافظة على جماعة متمايزة ، لأنه يفرض تبادل النساء وينظم هذا التبادل . وعلى النحو ذاته فالتوازن السكاني لأحد الشعوب في فترة طويلة ، كما يحلله أ. لورالادوري مثلا ، ليس ظاهرة بيولوجية خالصة، ولكنه يجند كل انظمة السلوك ، وكل المعتقدات الدينيه للحساب الاقتصادي . والتوازن المنظمي في انموذج مجتمعنا يصبح خلافا لذلك ، تقنيا بازدياد ، أي موجها بازدياد ، بفضل مجموعة كبيرة من المعلومات ومعالجتها ، وبفضل معالجتها بوسائل سريعة جدا ، وبفضل اقامه حسابات من انموذج اقتصادي متري . فضروب سلوك عناصر التنظيم يتبع بعضها بعضا ؛ بيد أن هذا الحد يمكن أن يفهم هنا بمعناه الرياضي ، فلا يتضمن اي لجوء الى الفرضيات الوظيفية .

فلنكن اكثر وضوحا . ان تحليل التنظيم يصدر دائما في ثلاث مراحل. فقبل كل شيء ، يجب علينا ان نوحد بين المنظومة ، وبالتالي بين ما هو خارجها ، اعني محيطها . ان هذا التوحيد يبدو حاصلا بذاته في الغالب ؛ لأن المتخصص في الابحاث الاجرائية او في ادارة المنظومات ، يستدعيه للاشارة مركز التقرير الذي يكافئه على خدماته . فالتحليل يوضع دفعة واحدة في داخل المشروع او في داخل الوزارة ، او في داخل المستشفى ، الخ . . . ومع ذلك ، فاختيار وحدة الدراسة امر اساسي ؛ لأن المنظومة لا يمكن ان تتحدد بالاستقلال عن تقبل بعض الاهداف في البداية .

فليس أمرا عديم الاهمية ، ان نتخذ أحد المستشفيات وحدة تحليل، وأن نحاول أن نحسن عمله ، او ان نتخذ المنظومة الصحية وحدة لمثل هذا التحليل . فمن وجهة نظر المستشفى ، ان تكوين طلاب

الطب ، وتجديد تدريب الاطباء الممارسين ، وعلاقات المريض بأسرته او بمحيطه الاجتماعي ، كلها صعوبات او اعباء ؛ وهي لا تتعلق بمنظومة اهدافه . فتحسين العمل الى الحد الاقصى يؤدي احتمالا ، الى اغلاق معين لمنظومة المستشفى . وخلافا لذلك ، اذا نظرنا الى المنظومة الصحية في مجموعها ، امكننا أن ننتهي الى أن نعطي كثيرا من الاهمية ، الى بعض الفعاليات المصابة باضطراب وظيفي من وجهة نظر المستشفى . وعلى النحو ذاته ، ان البحث الطبي وضروب العناية المستشفوية يمثلان وحدتين مختلفتين . فتحديد المنظومة ليس اذن تعرفا لمجموعة طبيعية ، بل هو تركيب اجتماعي وثقافي ، يغطي الوجوه الاكثر اساسية ، للتاريخية والاتجاهات الثقافية الاجتماعية وصلات السيطرة في المجتمع .

وفي المقام الثاني ، يجب تحديد مكونات المنظومة ، اي العناصر التي يوجد بينها بعض العلاقات التي يبذل الجهد في حسابها . فالمكونات ليست هي ذاتها ايضا ، معطيات طبيعية . فاحدى المكونات لا يمكن تعرفها ، الا اذا كانت قوام مركز تأثير . وبالتأكيد ، ان تحديد المكونات يتحدد جزئيا باختيار المجموعة . ولكنه عملية مستقلة ذاتيا ، ايضا . ولكي نستعيد مثال المستشفى ، فالعلاقات بين مصلحة الرعاية والمخبر ، لا يمكن أن تكون واحدة ، اذا كان المسؤولون عن المخبر ذوي تكوين مهني في البيولوجيا ، يختلف جامعيا عن التكوين الطبي ؛ او اذا كان تكوين السريريين والبيولوجيين أكثر توحيدا ، خلافا لذلك . ودور عالم النفس يختلف بحسب ما يعد الطب العقلي اختصاصا طبيا ، او يكوّن مهنة خاصة يتضمن التكوين فيها ، جانبا هاما من علم النفس .

فدراسة عمل المنظومة وظيفيا ، والعلاقات القائمة بين المكونات في داخل المجموعة ، هي دراسة محددة مسبقا اذن ، تحديدا مزدوجا . فليس بامكاننا ان نتكلم على توازن تنظيم في ذاته ؛ وانما بامكاننا فقط ، ان نتكلم على توازن تكيف بعض الفئات الاجتماعية ، تبعا لاهداف سلطة من السلطات .

فوظيفية السلوك ليست اسهامه في استمرار المجموعة ، هذه الصيغة التي لا يمكن تطبيقها الا على المواقف الثابتة ، حيث يكون هدف تجديد الانتاج متغلبا على هدف التغير او النمو . فهذه الوظيفية ليست الا الاندماج الامثل في الاهداف ، من خلال تقسيم معين للعمل . انها ارادية التنظيمات التي تسمح بتحديد المنظومة المنظمية بأنها مجموع العلاقات التي تتيح اكبر نجوع ، لشبكة من الوسائل الادوية . فالتوازن ليس الا التلاؤم المتبادل بين عناصر المجموعة ، التي تتحدد هي ذاتها بهدفها .

من اجل هذا ، يستبعد التحليل الاجرائي كل لجوء الى المطلقات من الانموذج التيلوري ، كالتعقيل في ذاته ، او الطريقة الفضلى الوحيدة ، او تقليل التكاليف ، او التوازن الذي يؤدي الى توازن من شأنه تجديد المنظومة . كذلك فمن الخطر ان تعد ان ضروب السلوك يندمج بعضها في بعض ، بفضل اضفاء الصفة الذاتية على المعايير التي تتيح اقامة توازن بين الادوار وتوقعات الادوار .

وقبل أن نتابع ، يجب علينا اذن ، أن نبدد الاختلاطات التي تخفيها وراءها كلمة تنظيم . فالتنظيم هو قبل كل شيء ، هذه الوحدة المتمايزة والمتفاعلة مع المحيط الذي نتكلم عليه هنا . ولكنه أيضا الجملة الاكبر بكثير ، اي المجتمع الصغير ، حيث تتحكم بالعمل المنظمي منظومة تقرير ، خاضعة هي ذاتها لصلات طبقية ولمنظومة عمل تاريخي . فادارة التنظيم هي نقطة اصطدام المنظومات العليا بالمنظومة التي دعوناها العمل المنظمي ونقطة تأثيرها فيها . فبالاختيار الايديولوجي الخالص ، نخلط غالبا بين هذه المستويات المختلفة من التحليل ، التي من المناسب خلافا لذلك ، أن نذكر دائما بانفصالها ، ولا سيما بعلاقاتها المتراتبة . فمفهوم التنظيم مفهوم ضروري ؛ لأنه يتيح ادراك هذه العلاقات وهذا الانفصال الذي يصبح اكثر وضوحا ، بقدر ما نقترب اكثر من المجتمع ما بعد الصناعي .

التقرير :

لا يمكن للتنظيم أن يرتد من ناحية الى شبكة وظيفية من العلاقات ، ولا ان يرتد من ناحية اخرى ، الى مركز للسلطة والصراعات التي يجرها وجودها . وليس كافيا ايضا ، ان نضيف انه يجب ان تقوم بينهما على نحو وطيد في كثير او قليل ، منظومة متوسطة ، حيث تدار التوترات القائمة بين هذين المستويين . ويجب الاعتراف باستقلال ذاتي أكبر بكثير ، لما يمكننا ان ندعوه المنظومة السياسية للتنظيم ، اي لمجموعة الآليات التي تتكون بها القرارات التي تقوم فيما بعد بدور الاهداف في العمل المنظمي . فالتقرير لا يمكنه أن يختلط بالسلطة ولا بالعمل ، على الاقل في انموذج المجتمعات الذي ننظر فيه هنا . فبامكاننا ان نتكلم على وجود منظومة سياسية ، حينما نلاحظ أن أكثرية من الفاعلين المتمتعين بدرجة معينة من النفوذ ، والقائمين ضمن حدود حددتها من قبل ثقافة معينة ومنظومة معينة من السيطرة الاجتماعية ، يتدخلون في صياغة القرارات في داخل بلد معين ، فتصبح فيه مشروعة وقابلة التنفيذ . فاذا كانت بعض المشروعات مرتبطة فعلا بالسوق ، أصبح من الصعب علينا ، ان نتصور انه بامكانها أن تصبح جزءا من المنظومة السياسية ، ما دامت لا يرتبط بعضها ببعض ، الا بعلاقات منافسة يحكمها السوق . وعلى العكس من ذلك ، فاذا نظرنا الى تنظيم من الانموذج الاداري ، تتحكم به القواعد البيروقراطية ، ويطبق قرارات اتخذت خارجه ، فمن البداهة ان لا يكون بامكانه ان ينتمي هو ذاته ، الى منظومة سياسية ، وأن يكون بامكانه ، أن يمتلك بصعوبة ، منظومة سياسية داخلية .

انما بابتعادنا عن هذين الانموذجين الاقصيين للادارة والمشروع التنافسيين الخالصين ، نجد أن التنظيمات الكبيرة تصبح بازدياد ، عناصر في المنظومة السياسية ، ونرى لزوما لذلك ، كيف تنمو المنظومات السياسية في قلبها .

وبكل بساطة ، فان المجتمعات التي تقوم التنظيمات الكبيرة فيها بدور رئيسي ، هي المجتمعات التي تكون فيها هذه التنظيمات منظومات فاعلين ، وقائمة في منظومات فاعلين ، وفي منظومات تقرير . وهناك حد يلخص هذا الوضع ، وهو التخطيط . فمركز التقرير لا يتحدد بصلاته بالسوق ، بل بمراكز تقرير اخرى ، سواء اكانت عامة أم خاصة .

ولكن ، اليس في هذا وجه جوهري من وجوه منظومات التوازن التي حللناها في الصفحات السابقة ؟ افلا يدخل الفاعلون في علاقة من اجل المحافظة على التوازن ؟ لا . فمنظومة التقرير ليست من طبيعة واحدة هي والمنظومة المنظمية . فهناك فارقان جوهريان يفصلان بينهما .

ففي المقام الاول ، اذا أمكن لنا أن نتكلم على صلات التنظيم بمحيطه. فان هذا التعبير لا يعود له معنى بالنسبة الى منظومة التقرير . فبين الفاعلين مجموعة علاقات تشكل حقلا سياسيا . وليس بامكاننا أن نقول، ان العمل النقابي يشكل جزءا من محيط المشروع ؛ فهو عنصر من عناصر منظومته التقريرية . والدولة ذاتها ليست فقط معطى لا بد للمشروع أن يدخله في حسابه ؛ فثمة مساومات ذات صور كثيرة التنوع بين الدولة والمشروع أو اي انموذج آخر من التنظيم العام او الخاص .

وفي المقام الثاني ، فتوازن المنظومة لا يندرج في اطار الاهداف التي قررتها الادارة . فالتقرير هو نتاج لعبة ضروب النفوذ . ان كل فاعل يساوم اذن الآخرين ؛ بيد انه ما من مبدأ يدمج الفاعلين ، الذين يبقى كل منهم لاعبا ، فيبرم العقود ، ويعقد المحالفات ، ويدخل في الخصومات. ولكنه لا يمكنه أبدا ، أن يتحدد تحددا تاما بالمكان الذي يشغله في الشبكة؛ على الاقل ، ضمن الحد الذي يكون لمنظومة التقرير فيه ، استقلال ذاتي واقعي ، وليست سيرا من سيور نقل السيطرة الاجتماعيه . ولهذا السبب ، فان تحليل منظومات الفاعلين هذه ، هو من طبيعة اخرى غير طبيعة المنظومات المنظمية . فتفاعل الاستراتيجيات لا ينتهي الى التوازن، بل الى تسويات ونتائج خاصة تدعى قرارات ، ولا تكوّن اطلاقا هدفا

قادرا على ضبط التفاعلات اللاحقة . فكل قرار ليس يشهد على التوازن القائم بين ضروب النفوذ التي يمارسها اللاعبون بعضهم على بعض ؛ بل على التوافق القائم بين استراتيجيات ليست منخرطة اطلاقا ، الا جزئيا ، في المساومات الجارية . وتحليل المساومات أو الصراعات يلبث بالضرورة، في مستوى التبادل ، مقررا المناطق التي تمتزج فيها امكانات الربح أو الخسارة ، بصور متنوعة .

ان مثل هذه المنظومة من التقرير اخذت تظهر بازدياد في داخل التنظيمات بالذات. اننا نجد من ناحية كثره في الاهداف والتقنيات ، أو الموارد المستخدمة . ومن ناحية اخرى . ضرورة القرارات ذات الآجال الطويلة المتزايدة ، وهما يمتزجان من اجل تنمية هذه المنظومات الداخلية للتقرير ؛ لأن كل تنظيم بحاجة لاستقرار معين ، من أجل ضمان وجودد وصياغة برامجه .

وقد اظهرت دراسات حديثة كثيرة الى النور ، اهمية التسويات في كل تنظيم . والى اي حد تكون صورة منظومة الادوار المنسقة تنسيقا جيدا ، صنعية . فحينما درس ن. غروس دور مدير المدرسة ، وحلل ا. اشتراوس الصلات بين فئات الاشخاص المتنوعة في احد المستشفيات، واصلين حبل الافكار الأعم التي قدمها ر. ترنر او و. غود على وجه الخصوص ، بينا ان الادوار تبنى كما تبنى الاختيارات المتخذة في داخل « تنوع » مجموعة من المجموعات ، وكما تبنى نتيجة التسوية .

بيد أن منظومة القرارات ليست شبكة من الاستراتيجيات فقط . فهي لا توجد الا لأنها تخضع لمبداي توحيد .

فأولا ، هي تدير وحدة منظمية ، وقراراتها يمكن تطبيعها على بلد معين . وبهذا المعنى ، لم يكن من الممكن عدّ منظومة الصلات الدولية منظومة سياسية ؛ حتى لو تتابعت فيها الصراعات والمساومات . فقرارات المنظومة السياسية لها قوة تأسيسية ، وهي تخضع بالتالي

الى ضروب القسر الآلية من المنظومة المنظمية ، التي تفرض أداة «تقنية»، وتلجأ الى عناصر غير استراتيجية في التقرير .

وبعدئذ ، فمنظومة التقرير ليست مطلقة قط . فهي تقوم في مجتمع، لا في وحدة سياسية ، وانما في منظومة انتاج وقوى وصلات اجتماعية للانتاج ، او بحسب التعبير الذي استخدمه أنا ذاتي ، في منظومة حقل التاريخية ، التي تقدم الصلات الطبقية عنصرا جوهريا من عناصرها . فالقرارات السياسية يمكن أن تندرج في سيرورة من سيرورات التغير الاجتماعي ، قادرة على تحويل هذا التأطير ؛ وتظل سيرورة التغير الاجتماعي في الوقت ذاته توجه دائما صلات الطبقات .

هذا التذكير نافع ؛ لأن نمو التنظيمات الكبيرة والتخطيط في كل صوره ، يمكن ان يحملنا على التفكير ، بان المجتمع يتحدد في اتجاهاته ، بنتائج اللعبة السياسية . وعندئذ تتوحد السلطة والنفوذ ، القرار والسيطرة . البنية الاجتماعية وسيرورة التغير .

والواقع ، ان منظومة التقرير تتمتع باستقلال ذاتي واقعي ، بالنسبة الى منظومة العمل التاريخي ؛ وان لم يكن هذا الا لأنها ينبغي لها ايضا ، أن تحسب حساب ضروب القسر المنظمي ، بيد أن الفاعلين يظلون فيها دائما اكثر من ذواتهم ؛ فاستراتيجيتهم ليست الا جزءا من سلوكهم ، حتى لو نظرنا اليها في جملتها ؛ لأن الكل لا يمكن المساومة عليه ابدا ؛ ولأن التسويات تتقرر ابتداء من بعض المصالح ، التي لا يمكن تحديدها تحديدا تاما ، بالمكان المشغول في منظومة التقرير . لقد ولى الزمان الذي كان فيه قادة المشروع محدودين في فعلهم ، بسلطة المساهمين ، أو ممثليهم ؛ وقد اشار بيرل بحق منذ السنوات الثلاثين ، الى ان المشروع كان قبل كل شيء ، وحدة سياسية ؛ ولكننا حتى لو تبعنا تحليل غالبريث، فان للمشروع مصالح ـ استمراره ونموه ، وبالتالي قوته ـ تتحكم بالعمل لمنظومة فاعليه ؛ كما يسود المجتمع الصناعي المتقدم انموذج نموه والصراعات الطبقية التي تنظم من حوله .

وهذه المصالح العليا تتدخل مباشرة وبواسطة ايديولوجيا الفاعلين الذين يمثلونها ، في منظومات التقرير ، وتثير الاضطراب فيها ، كما رأينا انها تتداخل مع الدمج المنظمي .

بيد أن هذا التذكير بهذه الضروب من القسر وبهذه التداخلات ، لا ينبغي له أن ينتهي الى الاقلال من قيمة اهمية منظومات التقرير السياسي ، واستقلالها الذاتي . فكلما ازداد تقدم « التعبئة » ، بالمعنى الذي أعطاه ر. دويتش و غ. جيرمني لهذه الكلمة ، ازدادت فعالية المبادلات ، وازداد تحول الفاعلين الى مراكز تقرير ونفوذ .

وغالبا ما أسيء تفسير نمو فئات الضغط او فئات المصالح . فهي تبدو وكأنها ضروب نفوذ تفسد اللعبة التي ندعوها باللعبة الديموقراطية والتي تتوحد مع التمثيل البرلماني .

ولكنه ينبغي لنا أن نعترف ، بأن اهميتها المتزايدة هي أكثر مما كانت بكثير ، علامة على الانتقال من السوق السياسي ، الى منظومةالتقرير الاجتماعي السياسي . ويفقد التعارض القائم بين المصالح الخاصة والمجال العام ، كل معناه بالتدريج ، بقدر ما يتزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتكف بالتالي عن أن تبدو على أنها مجال المبادىء والاقوال والخير العام ، لكي تصبح أولا — ولكن ليس فقط — محل المساومات القائمة بين القوى الاجتماعية . لقد كانت النقابات العمالية هي التي فجرت اولا ، النظام السياسي القديم ؛ ولكننا نرى فئات المصالح السياسية تتعدد في جميع المجتمعات الصناعية المتقدمة في صورها الاكثر تنوعا ، مثل الفئات المهنية أو الاقليمية ، وفئات الاجيال والاجناس ، الخ ... فما يدعوه علماء السياسة الشعب المعبأ سياسيا ، يميل الى تغطية جزء كبير من السكان ، في الوقت ذاته الذي تصبح فيه الصلات القائمة بين فئات المصالح ، أكثر تعقيدا .

لقد سيطرت على القرن التاسع عشر المسألة الاجتماعية ، أي المسألة العمالية ، وبالتالي ، الضغط الذي مورس كليا او جزئيا ، من خارج

منظومة التقرير السياسي ، على هذه المنظومة . ان هذا الوضع ينتمي الى الماضي ، سواء اكانت المصالح العمالية مرتبطة مباشرة بالسلطة السياسية ، ام كانت تقوم خلافا لذلك على قوة معارضة اجتماعية .

فالمنظومة السياسية ترتد الى قسمة ثنائية ؛ وعدد الفاعلين يزداد في الوقت ذاته الذي تزداد فيه مرونة استراتيجياتهم ؛ وهذا لا يعني على الاطلاق ، ان صراع الطبقات قد امتصته شبكة ضروب النفوذ السياسي .

التاريخية والطبقات الاجتماعية :

يجب علينا في الواقع ، أن نذكر دائما بوجود أنموذج ثالث للمنظومة يتطابق مع مستوى آخر من الواقع الاجتماعي ، ومختلف أيضا عن المستويين السابقين ، بقدر ما تختلف منظومة العمل المنظمي عن منظومة القرارات السياسية . فما يقوم فوق المنظومتين الاوليين ، ليس ارادة اجتماعية ، ولا شعورا مطلقا ، ولا البحث عن الخير العام ؛ ولا جملة من القيم والمعايير تحدد الاطار الاجتماعي والثقافي ، الذي يدخل فيه تقسيم متزايد للعمل ، وتمايز وانقسام اجتماعيان يتفاقمان ، ضرورة التسويات في المقام الاول ، وفي المقام الثاني ، ضروب قسر التوازنات المنظمية . فمثل هذا التصور يمزج على نحو غريب بين عناصر مأخوذة من مجتمعات مختلفة جدا . لأننا لا نصادف مثل وحدة الاتجاه هذه ، الا حينما تتجسد هذه الوحدة في حاكم مطلق يفرضها على المنظومة السياسية وعلى كل التنظيم الاجتماعي ؛ وهذا يمكن أن يكون الحال في التيوقراطية او في الدولة الاستبدادية ؛ ولكن لا يمكن تصوره في مجتمع اصبح انموذج نموه مجردا من دعم الضامنين ما فوق الاجتماعيين ، حيث مات الله فيه .

انه ما من مجتمع يتحلى بالتاريخية يمكنه ان يتحدد بمنظومة من القيم . فالمركزية الاجتماعية الساذجة وحدها يمكنها ان تجعل معاصرينا

يعتقدون ، انهم يعيشون في مجتمع كلي يتعارض مع تجزيء المجتمعات الاقل تقدما من الناحية الاقتصادية .

فكل مجموعة اجتماعية تتحلى بالتاريخية ، أي كل مجتمع يتحلى بالقدرة على الخضوع لانموذج ثقافي ، توجهه منظومة للعمل التاريخي ، يمكن تحديدها تحديدا أكثر ما يكون أولية ، بانها منظومة من العلاقات القائمة بين نظام ما وحركة ما ، ومنظومة من الاتجاهات والوسائل ، ومنظومة من مبادىء العمل الثقافي ، ومنظومة من مبادىء التنظيم الاجتماعي . فكل مجتمع يسيطر عليه الارتباط والتوتر في وجوده وتجاوز وجوده وانموذجه الثقافي والموارد التي يستخدمها . فمنظومة العمل التاريخي هي سيطرة التاريخية على قيام المجتمع بوظائفه . ومن هنا كانت توتراتها الداخلية : فهي تجاوز وتجسد في وقت واحد . انها تفرض اتجاهات تحدد الحقل الاعم للممارسة الاجتماعية . وعنصرها الاول هو انموذجها الثقافي ، انموذج الحركة الذي يرتبط به مبدا التراتب ، الذي يحول هذه الحركة الى نظام اجتماعي . والى هذه المجموعة الفرعية من الاتجاهات ، تنضاف مجموعة فرعية من الموارد وتتعارض معها : فمن ناحية أولى ، يتجسد الانموذج الثقافي في صورة تعبئة ، يكوّن تقسيم عملها الوجه الاكثر عملية ؛ ومن ناحية أخرى ، ان الانموذج الثقافي والمراتبة يثيران حاجات تقاوم اتجاهاتها في الوقت ذاته . فمنظومة العمل التاريخي لأي مجتمع لا يمكنها ان تقتصر على تنظيم الموارد وصور التنظيم والحاجات ، حتى حينما يكون الامر متعلقا بمجتمعات تمارس على ذاتها عملاً ضعيفا جدا . وعلى العكس من ذلك ، ليست المجتمعات الاكثر تقدما من الناحية الاقتصادية ، سيدة ذاتها تماما ابدا ؛ فهي تصادف دائما المقاومة « الطبيعية » لصور التنظيم وللحاجات أيضا . من اجل هذا ، كانت جميع المجتمعات محيّرة بين اتجاهات متعارضة ، وليست موجهة بمجموعة مركزية من القيم .

فمجتمع ما بعد الصناعة يوجهه انموذج ثقافي كنا دعوناه النمو ، ولكنه يوجهه أيضا ، انموذج « حاجات » يمكن ان ندعوه المتعه او البحث

عن الهوية . ان المقام هنا لا يسمح لنا بالتوسع بمثل هـذا التحليل ؛ فليكفنا اذن . ان نلجا الى اللغة الاكثر شيوعا ، وان نذكر بان مجتمع انمو هذا هو ايضا مجتمع استهلاك ، وان هذا المجتمع المتجه نحو التغير، وبالتالي نحو زوال الانظمـة الموروثة ، يخلق ايضا منظومـة مراتبه ، وبالتالي منظومة عوائق اجتماعية من انموذج جديد ، عوائق قائمة على اساس التثقيف ، اكثر مما هي قائمة على اساس المحتد او حتى على اساس المال .

فمثل هذه المنظومة لا يمكن تصورها وكأنها تفاعل العلاقات بين فاعل ومحيطه ؛ ولا يمكن تصورها اكثر من ذلك ، وكأنها مجموعة تسويات بين من يشاركون في القرارات ، ممارسين على شركائهم نفوذا معينا .

انها ليست منظومة فاعلين ، بل منظومة اتجاهات ، منظومة حددتها شبكة من التعارض قائمة بين هذه العناصر . فمنظومة العمل التاريخي ليست روح المجتمع ، بل الدراما التي يمثلها مع ذاته ، من جراء ان قدرة الانسان الرمزية ، تتيح له ان يعمل على ذاته ، وان يعمل على عمله وعلى وجوده .

ان مثل هذه المنظومة ليست مغلقة كالمنظومة الطبيعية ، ولا مفتوحة كالمنظومة التلاؤمية . فهي في وقت واحد مغلقة ومفتوحة ؛ مغلقة لانها تشكل جزئي تتحدد حدوده بانموذج ثقافي ، هو انموذج مراكمة وانموذج معرفة ؛ ومفتوحة ، لانها دينامية ، لانها لا تنطوي على اي مبدا توازن ؛ ولانه ما من هيئة مراقبة عليا تجمع على عناصرها او تدمجها في مجموعة من القيم .

ومن ناحية اخرى ، وعلى الخصوص ، فان هذه المنظومة من العمل التاريخي ، لا يمكن فصلها ابدا عن المنظومة الطبقية ؛ لارتباطها بالتراكم . فالتعارض بين العمل والعمل على العمل ، بين عمل منظومـة الانتاج الاستهلاك والتراكم ، تمكن ترجمته بالتعارض بين الطبقات الاجتماعية .

انها ليست جماعة يمكنها ان تنتزع ذاتها من ذاتها ، وان تحول ذ تها . فالتراكم والانموذج الثقافي ، وهما سيطرة المجتمع على ذاته ، لا يمكنهما مطلقا ان يدارا من مجموع المجتمع . فالأوتوبيا الاكثر ثباتا ، هي الرغبة في التحكم بالهوية في التغير ؛ على نحو يصبح فيه الشيء ذاته هو غيره ، من دون ان يكف عن ان يكون ذاته ، كما اراد ذلك مثلا الشعبيون الروس، او كما تمناه انصار « النمو المتناسق » اللاتكيون . فعودة المجتمع على ذاته ، اي تاريخينه - لا يمكن تصورها من دون انقسام المجتمع على ذاته، وعلى نحو خاص ، من دون قدرة مركزة للتراكم .

فالطبقة العليا هي فاعل الانموذج الثقافي والتوظيف . انها الطبقة القائدة بهذا الدور المحرك ، والطبقة المسيطرة من حيث انها توحد بين هذه الاتجاهات العامة ومصالحها الخاصة ، وتفرض سيطرتها على مجموع المجتمع . وفي مقابلها ، تقف الطبقة الدنيا في وقت واحد ، موقف الدفاع ، من حيث انها تدافع عن مصالحها الخاصة في وجه السيطرة التي تريد أن تكون عامة ؛ وموقف الهجوم ، لانها تلجأ بذلك الى الانموذج الثقافي والتراكم وانموذج المعرفة ، في وجه المصالح الخاصة للطبقة القائدة . وجملة هذه العلاقات تشكل جدلا مزدوجا للطبقات الاجتماعية. فكل من الطبقات المتنافسة تعارض الاخرى ؛ ولكنها في الوقت ذاته ، تلجأ في ذلك،الى منظومة العمل التاريخي،الذي هو رهان الصراع الاجتماعي. ان هذه الاشارات ، تسمح لنا ، مهما كانت مختزلة ، بأن ندرك وجود منظومة معقدة من الاتجاهات الاجتماعية والثقافية ، والعلاقات الطبقية، سندعوها حقل التاريخية .

فاذا فرضنا وجود مجموعة من القيم ، امكننا ان نقول انه ما من انفصال بين نظام القيم ونظام السياسة ونظام التنظيم . فالمجتمع لا بد أن يصبح وكأنه جماعة ، تتخصص القيم لديها في معايير ، وتتخصص المعايير في ادوار . بيد ان مثل هذا المبدا الاساسي في توجيه الثقافة والمجتمع لا وجود له . ففي القمة ليست هناك طبقة مطلقة السيادة وانما منظومة توترات قائمة بين عناصر منظومة العمل التاريخي والصراع

الطبقي . وهذا يسمح بأن نفهم في وقت واحد ، السيطرة التي تمارسها هذه المنظومة العليا ، على المنظومات الملحقة ، والقدرة التي تتمتع بها هذه المنظومات ، على ممارسة عمل راجع على المستويات العليا .

وما يضع حقل التاريخية في مقابل مستويات المجتمع الاخرى ، ينحصر في انه ما من انفصال في هذا المستوى ، بين العناصر المتفاعلة ومبدأ وحدة المنظومة . فالتوازن في التنظيم لا يمكن تحديده الا بالاضافة الى اهداف محددة من الخارج . ووحدة منظومة القرارات السياسية لا يمكن ارجاعها الى مصالحات بين الفاعلين ؛ وهي تاتي في وقت واحد ، من الحدود التي تفرضها في البداية المنظومة التاريخية ووجود وحدة سياسية ، في داخلها ينبغي ان تتخذ القرارات ، وان يمكن تطبيقها .

وخلافا لذلك ، فالصلات بين الطبقات الاجتماعية ليس لها مبدأ وحدة آخر غير ذاتها ؛ انها صلات مفتوحة لا تعرف حدودا مشخصة للحقل السياسي او التنظيم . فالعلاقات بين السادة والاقنان تكوّن المجتمع السيادي ، الذي دعي خطأ بالمجتمع الاقطاعي في بعض الاحيان ؛ وهو وحدة لا يمكننا ان نخلط بينها وبين المملكة الانكليزية او الفرنسية ، اللتين كانتا وحدتين سياسيتين ، او مع عمل الاقتصاد الحكومي .

انه ما من شيء ، ولا من ارادة مطلقة تحفظ التوازن بين الطبقات . وبالمقابل ، فالصلات بين الطبقات ليست فقط صلات تفاعل او حتى تاثير . بل هي صلات سيطرة ، وبالتالي صلات عدم توازن ، ولا يمكنها ان تتماوج من حول دولة «طبيعية » .

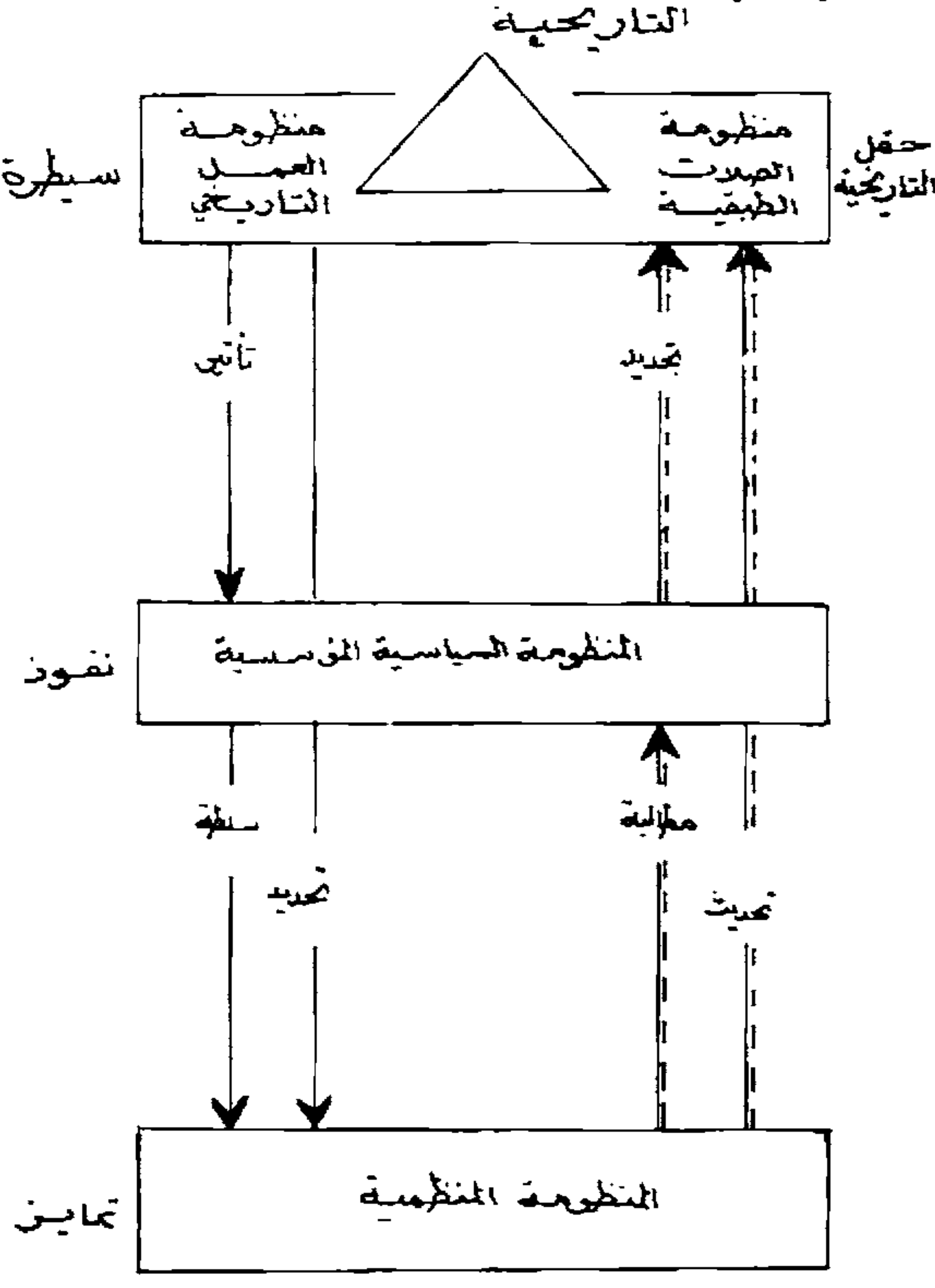
فالمنظومة الطبقية تختلف اختلافا خاصا عن المنظومات الاخرى ، من حيث انها تمتلك دينامية داخلية ، بل على نحو اصح ، تاريخا طبيعيا . والواقع ، ان ظهور طبقة عليا ، مرتبطة بانموذج ثقافي جديد ،

وبصورة تراكم جديدة ، وبأنموذج معرفة جديد ، يتميز بالضرورة ، كما اشار الى ذلك جورج لوكاتش ، بغلبة الدور القيادي لهذه الطبقة ، الذي يتوحد مع الانموذج الثقافي ، ولا يتوحد مع مجموع النظام الاجتماعي الذي تسوده الطبقات العليا القديمة ، او يكون في حالة تحلل وازمة . فالطبقات الشعبية تتكون ، من حيث كونها فاعلين تاريخيين بصورة ابطأ ؛ لأن الطبقة العليا متقدمة عليها . فالطبقة الشعبية لا تعي ذاتهـا الا في مرحلة ثانية فقط ، من جراء تعميم الهيمنة التي تمارسها منظومة جديدة للعمل التاريخي وصلات الانتاج الجديدة . واخيرا ، فالطبقة القائدة تصبح في المرحلة الاخيرة على الخصوص ، الطبقة المسيطرة ، ضمن الحدود التي تنمو فيها قوى انتاج جديدة ، وتؤدي شيئا فشيئا الى تحويل كيفي لمنظومة العمل التاريخي . فهناك شباب ونضج وكهولة للطبقات الاجتماعية ولمنظومة العمل التاريخي . بيد ان هـذا التاريخ الطبيعي لا يمكن توحيده مع جملة تطور المجتمع؛ وسيرورة التغير الاجتماعي تتعلق بما يجري في المستويات الاخرى من الواقع الاجتماعي ، في مستوى منظومة القرارات السياسية ، كما في مستوى التنظيم . اننا نجد هنا من جديد ، الموضوع الذي طرحه ل. فان برتالانفي ، على الخصوص : فمنظومة المستوى الاعلى قابلة للنمو والتطور ؛ وهذا لا يؤدي اطلاقا الى العودة الى نظرة تطورية ؛ لان هذا التاريخ الطبيعي هو تاريخ منظومة ، وليس تاريخ نمو متصل لبعض المتغيرات .

وخلافا لذلك ، فعلى مستوى التنظيم يتاح لنا الكلام على التطور . فالعمل الذي تمارسه عليه السلطة التي تحدد الاهداف ، يؤدي الى تعديلات ، وزيادة في الانتاجية ، وبكلمة واحدة ، يؤدي الى التحديث ، الذي وان كان من الممكن تحليله في المستويات العليا ، بلغة الصلات الطبقية والنفوذ ، يمكن تحديده ايضا في مستوى التنظيم ذاته ، بلغة التقدم ــ او التراجع عند الاقتضاء ــ وتقسيم العمل ، وتعديل العلاقات الاجتماعية ، مثلا بلغة تمايز الادوار . وقد اشرنا من قبل ، الى انه كان من الممكن ايضا ، في المستوى المتوسط ، ان نمضي من تطور انماط تصور المصالح ؛ بيد أن الاتصال والانفصال يتمازجان هنا تمازجا صميميا .

العلاقات بين المنظومات :

يبدو المجتمع على هذا النحو ، وكأنه تراتب منظومات ذات طبيعة مختلفة ، لا كأنه منظومة كلية تمتلك منظومة عامة للضبط . فكل منظومة تتمتع ببعض الاستقلال الذاتي ، في الوقت ذاته الذي تكون فيه موجهة بالمنظومات العليا ، وتمثل بالنسبة اليها ضربا من القسر . والرسم التخطيطي التالي يلخص هذه الافكار :



طبيعة العلاقات الاجتماعية

فلنذكر باختصار ، ان حقل التاريخية هو في الواقع اسقاط الجدل المزدوج للطبقات الاجتماعية ، على منظومة العمل التاريخي ؛ انه في وقت واحد ، منظومة فاعلين ومنظومة اتجاهات .

ان المنظومة السياسية ذات استقلال ذاتي ؛ لأنها تتحدد بجماعة سياسية ، أي بوحدة اجتماعية مشخصة لا تطابق مباشرة منظومة التاريخية : فالتكون الاجتماعي ليس نمط انتاج . بيد أنها خاضعة للتاريخية ، اي خاضعة في وقت واحد لحدود منظومة عمل تاريخي ؛ ولنمط سيطرة تمارسه الطبقة القائدة .

كذلك ، فالتنظيم ــ او المجتمع المحلي او القومي من حيث هو تنظيم ــ يتمتع ببعض الاستقلال الذاتي ، الذي هو استقلال مجموعة ، اجزاؤها مترابطة فيما بينها ، ولكنها خاضعة للسلطة . فالسلطة هي اسقاط السيطرة الاجتماعية على هذه الوحدة المشخصة ، وهي توجه صلات السلطة الخاصة . والتنظيم يخضع هو ايضا الى قرارات المنظومة السياسية ، وهي قرارات تؤثر ايضا على السلطة الخاصة في التنظيم .

والى هذه الاشارات المختصرة ، يجب علينا ان نضيف على الاقل موضوعا جوهريا ضروريا بخاصة من أجل البدء بنوع من التفكير حول الصراعات أو حول التغير الاجتماعي . لأن الرسم التخطيطي الذي نظرنا اليه منذ قليل رسم مغلق . فالمستويات المختلفة يؤثر بعضها في بعض ، على نحو يبدو معه أن هناك توازنا كليا . ان هذا التوازن يوجد فعلا ، وكل مجتمع يتمتع بوحدة معينة ، ويكون منظومة من المنظومات ، بدلا من ان يكون فقط تقاطعا صنعيا لمجموعة من المنحنيات التي تصف تطور عدد معين من المؤشرات او المتغيرات . بيد ان هذا التوازن جزئي ، وعمل المجتمع ينتج ايضا ظواهر تحول المجتمع ذاته .

والواقع ، ان الانتقال من منظومة ذات مستوى معين ، الى منظومه ذات مستوى أدنى ، يؤدي في الوقت ذاته الى التجسيد السياسي والمنظمي للتاريخية ، والى استبعاد جزء من مضمون المستويات الأعلى ؛ لانه انتقال من منظومة أكثر انفتاحا ، الى منظومة اكثر اغلاقا ، ومن الصلات الطبقية في مجموع مثل المجتمع الراسمالي او المجتمع السيادي ؛ الى صلات سلطة خاصة في تنظيم ما .

فالمنظومة السياسية تنتج قرارات مشروعة مثالها الكلاسيكي هو القانون . فالقانون يقوم على ثلاثة انحاء بالنسبة الى الصلات الطبقية . انه يتعلق بها . فالثورة بامكانها ان تصنع القوانين ؛ ولا يمكن صنع الثورة بالقوانين . وفي المقام الثاني ، فالقانون يمكنه أن يقوم بدور الاصلاحات : فالظروف السياسية على وجه الدقة ، اعني لعبة الصلات السياسية ، يمكنها أن تعدل من حالة الصلات الطبقية ، ومن حقلها ، ومن طبيعتها . وفي المقام الثالث والاخير ، ان القانون يستبعد عددا معينا من ضروب السلوك . فهو يحد أو يمنع بعض صور السيطرة الاجتماعية ؛ انه يمنع على نحو أكثر ترددا واكثر الزاما ، بعض صور معارضة الطبقة المسيطرة، أو بعض ضروب السلوك المتنافرة مع اتجاهات منظومة العمل التاريخي .

فالانتقال من التاريخيـة الى السياسة ، اي تحول الاتجاهات الاجتماعية الثقافية ومصالح الطبقة الى قرارات سياسية ، وهو أحد معاني اضفاء المؤسسية ، له بمثابة نتاج فرعي خلق منطقة من اللامشروعية هاجمتها القوانين الجزائية كثيرا او قليلا ، ولكنها لم تلغ قط . فالطبقة القائدة والطبقة الشعبية تتجاوزان دائما مجال القانون او العقود الموقعة . وضروب السلوك غير الشرعية هذه ، هي اذن في وقت واحد ، اذا نظرنا اليها بالنسبة الى المنظومة السياسية ، ضروب سلوك منحرف ، وضروب سلوك ما فوق شرعي ، ضمن الحد الذي تستدعي فيه تأثير التاريخية على السلطة السياسية ، وضروب سلوك مجدد اخيرا ، لانه لا يمكنها أن تحيل تماما الى منظومة التاريخية موضوع النظر ، وتستبق حالة جديدة من التاريخية . وتتدخل الآليات ذاتها في المستوى المنظمي ، بوضوح اكبر بكثير ايضا . فالسلطة ليست فقط ما يراقب تنظيما ويديره ويبعث الحركة فيه . انها تبطل السلوك – اذا شئنا استخدام كلمة الطب العقلي المناقض – وتكبته .

فالسلوك يمكن أن يعد انحرافا من قبل التنظيم : فالعامل الذى يغيب ، والذي يرتكب الاخطاء ، والذي يقطع سيل الاتصالات ، هو منحرف منظمي . بيد ان سلوكا من هذا النوع ، يمكن ان ينعكس تأثيره

ايضا ، على المنظومات ذات المستويات الاعلى ، التي يجب أن تتلاءم معه بطريق الاصلاح . واخيرا وعلى الخصوص ، يمكن لهذه الضروب من السلوك التي حكم عليها بالبطلان أن تصبح قوى في تحويل المجتمع تعارض مراقبته الاجتماعية وسلطته . فالكبح العمالي مثلا ، يمكنه ان يخلق قوة سياسية غير شرعية ، ويمكنه ان يصبح قاعدة لحركة اجتماعية ليست فقط تعبيرا عن صراع الطبقات في مجتمع معين ، بل عنصر تكوين لمجتمع جديد . وعلى النحو ذاته ، ان التاجر او الصانع الذي لا يحترم قواعد التنظيم التعاوني ، يمكن ان يصبح عاملا في تكوين الراسمالية .

فالمنظومة التي كونتها جملة المنظومات الجزئية ، ليست منظومة مغلقة ولا تمتص ولا تراقب جميع ضروب السلوك التي تنتجها . انها تخلق ايضا الممنوع الذي يتحول اما الى انحراف ، او الى تغير اجتماعي. فكل سلوك باطل وممنوع ، هو في وقت واحد ينبوع انحراف واصلاحات وتحول وحشي ، اي ينبوع معارضة .

ان كل مجتمع يكبت ، وما كبت يمكن أن يرقى الى معارضة الصلات الطبقية ، وبالتالي الى استدعاء حالة جديدة من التاريخية . وهذا طلب للتغير هو في وقت واحد ، تقدمي وتقهقري ، متجه نحو مستقبل غير محدد نسبيا ، أو نحو ماض أعيد تركيبه . وموازاة لذلك ، ان اتجاهات المجتمع التي تشكل منظومة عمله التاريخي ، تتحول الى فعالية تراقبها السلطة . وهذه السلطة تسعى الى ان تزداد قوة ، وبالتالي الى أن تنمي الفعالية التي تغذيها . ومن هنا كان تقدم قوى الانتاج ، معبرا عنه بحدود ايجابية من الانتاجية ومن تقسيم العمل . فليست هناك اية منظومة توازن أو دمج ، تقوم بين هذه السلطة وهذه القوى من الانتاج . فقوى الانتاج تتقدم كميا ، في حين أن السلطة مرتبطة بالمنظومة العليا ، منظومة الطبقات الاجتماعية والعمل التاريخي .

وعلى هذا النحو ، يجد المجتمع نفسه وقد تجووز في وقت واحد من اعلى – بنبذ القمع – ومن اسفل – بتقدم قوى الانتاج . وضمن الحد الذي تعود فيه هاتان القوتان الى الاجتماع معا ، بآليات متنوعة ، يقوم

فيها « المثقفون » بدور جوهري - يتحقق افتجاء اجتماعي ، بالقطيعة او بالتطور .

انما لم نقدم هنا هذه الاشارات السريعة الى مسألة التغير الاجتماعي، الا لكي نبرز انفصال التحليل التزامني للمجتمع عن تحليله التزمني ، والاولية التي ينبغي الاعتراف بها للاول منهما .

وهذا ينتهي الى عدم الرضى عن التحليل الذي يوحد بين المنظومة والسيرورة ، ويمثل المجتمع وكأنه حركة لا تنقطع . فالمبادلات والتسويات لا تكوّن نسيج المجتمع التلاؤمي ؛ لانها تقوم هي ذاتها في داخل انموذج من المجتمع ، وداخل انموذج معرفة ، وداخل انموذج ثقافي وداخل انموذج تراكم . ويمكننا أن نبين كيف تتعلق ضروب سلوك الفاعلين في وقت واحد ، بالتزامني والتزمني ، حيث يظل الحاضر والمستقبل ممتطيين صهوة الماضي دون انقطاع . بيد أن فائدة مثل هذه الملاحظة لا تتيح لنا على الاطلاق ، أن نبقي في ذلك ، عند نظرة ترى في المجتمع سوقا اجتماعيا ، ومكان تلاؤمات وتسويات وتغيرات مستمرة ؛ اذ يجب علينا ، خلافا لذلك ، أن نمضي دائما من اطر المجتمع البنيوية ، التي تحدد حقلا ثقافيا أو صلات طبقية ، في سبيل فهم عمل الوحدات الاجتماعية المشخصة .

والواقع ، فمما يدعو الى الاغراء ، أن نقلل من شأن دور الاطر البنيوية ، في المجتمعات التي يحدد فيها انفتاح التنظيم الاجتماعي ومنظومات التمثيل السياسي ، تطورا متدرجا للمجتمع ، ولا يحددان انقطاعات . وخلافا لذلك ، فأزمة التنظيم الاجتماعي وانغلاق المؤسسات، في بعض المجتمعات الاخرى ، يدفعان الى تصور التغير الاجتماعي ، وكأنه انتقال من مجتمع فجرته تناقضاته ، الى آخر . وفي كلتا الحالتين ، تزيف دراسة التغير الاجتماعي تزييفا خطيرا . ففي الحالة الاولى ، يجهل المجتمع المفتوح حدوده البنيوية ؛ وفي الحالة الثانية ، يجهل المجتمع المغلق أن التغير ينتج ايضا من داخل المجتمع . والسؤال الرئيسي المطروح على كل تحليل للتغير الاجتماعي ، ينحصر في فهم الكيفية التي يمكن فيها

للتغير ، ان يكون في وقت واحد اتصالا وانفصالا ؛ والكيفية التي يمكن فيها للمستقبل أن يتكون في الحاضر ، وهو ينفيه .

فتصور المجتمع وكأنه مركز تقرير ، يفترض بالضرورة ، أن وجهة نظر البنية تخضع لوجهة نظر السيرورة ؛ وان تحليل التغير يوجه تحليل العمل . ولانني اقوم باختيار معاكس ، يبدو لي من الضرورة بمكان ، أن افجر وحدة المنظومة الاجتماعية . ان التمييز بين المنظومات المختلفة وتراتبها في المجموع الاجتماعي ، هما وحدهما اللذان يسمحان بأن لا نكون سجناء السكونية التي حكم بها التحليل الوظيفي ، وبأن لا نرد المجتمع اكثر من ذلك ، الى حركته .

اولا تبدو وحدة المنظومة في الواقع ، حينما ننظر من وجهة نظر المقرر ، اي وجهة نظر السلطة ؟ ان وجهة النظر هذه هي مركز تأثير المنظومتين العليين ، منظومة العمل التاريخي ومنظومة القرارات السياسية ، على التنظيم . فالحقل الثقافي والصلات الطبقية والتسويات السياسية هي بالنسبة الى « رب العمل » – الفردي أو الجماعي – ضروب من القسر . والمحيط يمثل انموذجا آخر من ضروب القسر . وضروب القسر هذه أو تلك هي انموذجات مختلفة ؛ لأن الاولى تحمل في ذاتها عدم التوازن ؛ ولأن الثانية تفرض التوازن . ومن هنا كان الوجه المزدوج لرب العمل . فهو في وقت واحد مجدد ومراكم موارد ومدير اعمال ، اي من يدير ضروب التوازن غير الثابتة مع المحيط .

فاذا نظرنا اذن من وجهة نظره ، بدا لنا عمل التنظيم وكأنه ارتباط بين استباق استراتيجي وتلاؤم اجرائي . ومتخصصو التنظيم يلحون باستمرار على هذين الدورين المرتبطين والمختلفين من ادوار الادارة .

وعلى هذا النحو ، يمكننا ونحن نلاحظ الوحدات المنظمية المشخصة فقط ، ان نرد مجموعة المستويات العليا للتحليل ، الى دفع نيجر نتروبي، وعلى نحو ابسط ، الى دينامية تنظيم . وعندئذ فمن السهل علينا ان

نرى ان كل شيء يجري في مستوى البحث عن الوسائل الاكثر نجوعا في بلوغ الاهداف ؛ اذ ان هذه الاهداف تتحدد على نحو نفسي في كثير او قليل ؛ مثل المباداة ، وارادة الانتفاع او القوة ، او اي نحو آخر ، ولكنها دائما بمثابة قوة تطوير تعمل في سلسلة من التفاعلات بين التنظيم والمحيط . ومثل هذا التصور يمكن أن يناسب فهم الاجراءات المتحققة ، لا ادراك معناها . لانه ليس صحيحا أن يكون بالامكان وصف الوضع وصفا تاما بلغة التفاعل بين الفاعل ومحيطه . فضمن الحد الذي يمارس فيه احد المشروعات او انموذج آخر من التنظيم ، نوعا من السلطة ، فما ندعوه محيطهما هو ايضا الحقل الاجتماعي الذي حددته سلطته واقامته.

ويتحلل مفهوم المحيط منذ ان نبدأ بامتحانه : فهو سوق ؛ وهو ايضا منظومة تقرير ؛ وهو ايضا حقل للسيطرة .

واذن ، ففي اللحظة التي نعتقد فيها اننا نحدد تفاعلا ما ، نحذف وقائع النفوذ والسيطرة ؛ وهذا أمر جزافي بقدر ما لو منحنا امتيازا نقصره على هذا او ذاك من مستويات التحليل الاخرى ، وما لو نظرنا مثلا ، الى ارادة مركزية على انها توجه المجتمع توجيها تسلطيا ، من دون ان يقاوم مخططها شيء .

وقد ابرزت دراسة التنظيمات الكبيرة ابرازا حسنا الى النور ، قصور التحليل الموجه توجيها كليا بلغة التفاعل مع المحيط . لان المشروع الكبير يحدد السوق بقدر ما يكون متحددا به ؛ وتصاغ سياسته بشبكة من المساومات والاتفاقات ، التي تسمح له ببرمجة مستقبله . واذن ، فمن المفارقات ان نمثل المجتمع بسوق المبادلات ، في الحين الذي تجعل فيه سيطرة الاجهزة الكبيرة ، التصور الليبرالي للمجتمع ، تصورا باليا .

ومن الضرورة بمكان ، ان ندلي بملاحظة اخيرة ، قبل تطبيق هذه المفهومات ، على دراسة الصراعات الاجتماعية : في المجتمعات الاكثر تقدما من الناحية الاقتصادية .

فمن خصائص المجتمعات التي يمكننا ان ندعوها مؤقتا ما بعد

الصناعية ، ايجاد تمايز اكثر وضوحا ؛ بين المنظومات والآليات الاجتماعية المختلفة ، التي اوردناها منذ قليل . فاذا كان الانموذج الثقافي من انموذج **اللوغوس** بدلا من ان يكون من انموذج **البراكسيس** ، وكان مضمونه هو الدين بدلا من العلم والنمو ، كانت المنظومة السياسية شأنها شأن التنظيمات ، متمايزة من التاريخية تمايزا ضعيفا . فالتاريخية تبدو في الحد الاقصى وكأنها منظومة تغرير ، وكأنها تنظيم ما ، في حالة المجتمع التيوقراطي . من اجل هذا نقد استعمل علم اجتماع الماضي ، مفهوم المؤسسة ، استعمالا شائعا الى حد بعيد ، وهو استعمال لا يمكن قبوله اليوم . لانهم كانوا يفهمون بالمؤسسة تنظيمات خلقها القانون او نظمها ، وكانت مكلفة بممارسة وظيفة اجتماعية مشروعة وذات قيمة. فالمؤسسات الدينية او المدرسية تبدو على هذا النحو ، وكأنها تحقيق للقيم الثقافية. وكذلك هو شأن الجيش ، بقدر ما يعد المجتمع ذاته مقدسا .

ويجب علينا هنا ، ان نتقبل فكرة التطور الاجتماعي ، التي تنزع الى ايجاد تمايز بين هذه المستويات ، وتنزع بالتالي الى هدم ما ندعوه مؤسسات . فالكثير من الاعتراضات في زماننا ، ليست حركات اجتماعية، بل بالاحرى ضروبا من الهجوم على المؤسسات ذات الانموذج القديم . ويجب ان نستخدم هذه الكلمة الآن ، بمعنى اكثر ضيقا ، يطابق بالاحرى المعجمية السياسية ، في سبيل الدلالة على اجهزة اتخاذ القرارات المشروعة . من اجل هذا ، فانا اتكلم دون تمييز على منظومة سياسية او مؤسسية ؛ الامر الذي يمكن ان يزعج اولئك الذين يبقون متعلقين ، بحكم العادة ، الاستعمال الذي يستعمل به علم الاجتماع الوظيفي مفهوم المؤسسة .

بيد ان اضفاء الاستقلال الذاتي على المنظومة السياسية والتنظيمات، يرافقه في الوقت ذاته نمو للسيطرة والسلطة اللتين تمارسهما القوى القائدة ، التي تحرك على نحو اكثر كمالا ، تنظيمات اصبحت اجهزة تقنية للجماعات ، لا منظومات اجتماعية ثقافية لها . فتقدم التقنية يرتبط ارتباطا وثيقا باتساع المراقبة الاجتماعية وبالجهاز المركزي للجمعنة ،

اللذين تؤلف التربية والدعاوة عناصر جوهريـة فيهما . فالمجتمع ذو المستوى التقني المرتفع ، يمكنه وحده ان يكون مجموعيا . لقد كانت سلطة فرعون المطلقـة محدودة جـدا بمنظومات القرابة ، والطقوس والتنظيم الاجتماعي للقرى ؛ على حين أن الهدف غير الشخصي للنمو الاقتصادي يؤدي الى معالجة اكثر عمقا ، لضروب السلوك ، والعلاقات الاجتماعية ، والصور الشخصية .

٢ ــ اتوبيات التوحيد

يشغل مفهوم المنظومة منذ وقت طويل ، مكانة هامـة في تشييد التحليل السوسيولوجي . وينبغي لنا فقط ، ان نعترف بأن التقدم في هذا المجال كان ابطأ بكثير مما كان في غالبية المجالات الاخرى. فالانموذجات القديمة للمعرفة تقاوم بقوة اكبر في علم الاجتماع ؛ لأن هذا العلم يدرس ضروب سلوك متجهة توجها معياريا ، بحسب تحديد فيبر ؛ ولان كل جهد من اجل استخلاص موضوع علم الاجتماع الخاص ، اي العلاقات الاجتماعية ، يصطدم بمقاومة التحليل ذي النزعة الذاتية الذي يتجلى في وقت واحد ، بالبحث عن ايديوغرافيات المقـاصد ، وباللجوء الى أقانيم الذاتية المتنوعة أو العناية الإلهية ، او الطبيعة البشرية . وفضلا عن ذلك ، فقد شهد علم الاجتماع في تاريخه القصير ، تقريبا في وقت واحد ، نمو انموذج من المعرفة الميكانيكية ، تشكل السلوكية تعبيرا من اهم تعبيراتها ، ونمو انموذج من المعرفة ذات النزعة التاريخية انتصرت بانتصـار التطورية الاسبنسرية ، ونجدها لدى بارسونس ؛ في الحين الذي كان يقوم في موازاة ذلك ، تحليل له لغة المنظومات ، رسمت مراحلـه الهامة ، أعمال ماركس ، ثم اعمال دوركهايم واخلافه الوظيفيين ، في صور متعارضة .

ولكن ، بقدر ما هو من الوضعية ، ان يتخذ علم الاجتماع مكانا في انموذج المعرفة الذي هو انموذج عصره ، يكون من الواجب مقاومة النزعة التي تؤدي كل مرة ، الى تصور المجتمع على غرار الظواهر الطبيعية التي هي في مركز الانشاء العلمي . ان مثل هذه الارجاعية لا تفضي الا الى

تفجير العلم الاجتماعي ، واثارة عودة مذهب الذاتية بالقوة . فعلى هذا النحو ، رافق انتصار التاريخية منذ كونت وفي الصور الاكثر تنوعا ، تماليّة جديدة انتهى التطور التاريخي من اجلهـا ، الى ما بعد التاريخ الذي لا يمكن تحديده من دون اللجوء الى مفهوم « الانسان » ، الذى اعاد الماهية من جديد ؛ وافسد التحليل العلمي . والامر هو على هذا النحو في هذه الايام ، ضمن الحد الذي نتصور فيه المجتمع وكأنه منظومة، بدلا من تعرفه ، كما حاولنا ان نفعـل ، على انه تراتب منظومات ذات طبائع مختلفة .

فكل انشاء لأنموذج « طبيعي » للانسان او للمجتمع يمثل اولا ، نوعاً من الهجوم على التفسير المثالي . انه يزيل الماهيات التي يلجأ اليها علم اجتماع ما زال يختلط مع مفهوم المعاش . فهو اذن الاداة الرئيسية في تقدم علم الاجتماع . ولكن ، بقـدر ما هو جوهري ان نحترم القاعـدة الذهبية الدوركهيمية ــ لا تفسر الاجتماعي بغير الاجتماعي ــ وان نحدد بالتالي الواقعة الاجتماعية بالعلاقات التي تكون فيها ، لا بشعور الفاعل ، يمكن للتعرف الضروري للصفات الخاصة بالمنظومات الانسـانيـة ، ان ترافق ، وهي ترافق بالفعل ، تفكك التحليل السوسيولوجي المنقسم بين اللجـوء الى التفسير العقـلي المحاكي لصورة التفسير الذي يلائم انموذجات اخرى من المنظومات الطبيعية ، وبين استدعاء البواقي التي تدخل من جديد ، ادخالا غير شرعي ، ماهيات او مفهومات غير عقلية ، تنتسب الى المذهب الحيوي قليـلا او كثـيرا . ان تفجـر التحليـل السوسيولوجي هذا ، ليس عيبا يمكن تصحيحه بقوة عقلية اكبر . فهو مرتبط بطبيعة التاريخية ذاتها ، مرتبط في وقت واحد ، بطبيعة منظومة العمل التاريخي ، والطبقات الاجتماعية . فحقل التجربة الثقافية الذي اشادته التاريخية ، اصبح اليوم في سيطرة التوتر القائم بين الانموذج الثقافي المتجه نحو النمو والدفـاع عن الهوية . ولهذا فان التحليـل الاجتماعي ما فتيء دائما يتقاذفه هذان القطبان ، قطب التفاؤل الارادي لتنمية المعقولية ، وقطب الاضطراب او القلق اللذين يعبران عن مقاومة الاشخاص والفئات الاجتماعية ، لا للتقدم ، بل للسيطرة الاجتماعية التي

تستحوذ على هذا التقدم . ان الطبقة القائدة هي « تحديثية » ، وهي عقلانية شأنها شأن البرجوازية الصاعدة في زمن ڤولتير أو الموسوعيين . وفي الوقت ذاته ، انه لا يمكنها أن تطبع مصالحها الخاصة بخاتم المعقولية والكلية ، الا باخراجها من جديد ، صورة للانسان أو صورة « للحياة الداخلية » تحميها ضد « البرابرة » . أما الطبقة الشعبية من جانبها ، فهي مرتبطة دفاعيا ، بالوجود ؛ مرتبطة بوحدة الفئة الاجتماعية وبوحدة الشخص ، بقدر ما هي مرتبطة بعوالم التعبير والخيالي ؛ ولكنها تلجأ الى العلم وماديته ايضا ، في سبيل تحطيم الاقنعة الايديولوجية للسيطرة التي تمارسها الطبقة القائدة . والاتوبيات الطبيعية المعاصرة تمزج هذه الاتجاهات الثقافية والاجتماعية على انحاء مختلفة ؛ ولكنها فيما هو جوهري ، تظل قريبة على الخصوص ، من الطبقة القائدة ، اذ تمجد في وقت واحد ، ومعقولية عملياتها والدور الخلاق لمقرر التنظيم ولقائده . وعلى العموم ، فهذه الاوتوبيات تنهج نهج ارجاع المجموع الاجتماعي الى مستوى من مستوياته . وهناك أوتوبيات اخرى أجود صياغة تسعى الى دمج جميع المستويات في وحدة أوسع منها . وكل هذه العمليات الارجاعية ترافقها العودة من جديد الى مبادىء تفسير خارجية بالنسبة الى المنظومات التي اعيد تشييدها . وأريد أن أبين ذلك ، بالنظر بالتتابع، الى انموذجات مختلفة من الاوتوبيات الخاصة بالمجتمعات ما بعد الصناعية .

الاوتوبيا المنظمية :

ان الصورة الاكثر طوبائية هي الصورة التي تصور المجتمع وكأنه جهاز تقني خالص ، قادر على استعادة توازنه ، في سبيل التلاؤم مع كل التعديلات الطارئة في واحد من اجزائه ايا كان . وعندئذ ، يمكن تصور مجتمع من دون سلطة ، يستطيع فيه كل فرد أو كل فئة اجتماعية ، ان تتصرف طبقا لحاجاتها او طبقا لرغباتها . فالمعالجة الاعلامية يمكنها ان تتلقى كل هذه الطلبات ، وتحسب امتزاجاتها الممكنة ، على نحو يحسن من عمل المجموع وظيفيا . فممارسة السلطة الاتوقراطية كان

يرافقها اعلام ضعيف ، ولم تكن تحصل الا على مردود ضعيف الى حد بعيد ، من الجهاز الاجتماعي . وانتصار الناظمة الآلية هو ايضا انتصار الديموقراطية ، لانه لم يعد عليها ، وقد قامت في مستوى الوسائل وحده، ان تخضع الى ارادة خاصة ، وامكن لها أن تحقق تراكيب أكثر تعقيدا واكثر تغيرا ، وان تقدم الى كل فرد عددا من الامكانات اكبر بكثير . فكلما ازدادت الوسائل تعقيلا ، اصبح من غير المجدي بازدياد ، وضع منظومة ثابتة من الغايات . أو ليس التنظيم الكبير الحديث يتحدد بالتغير، أو لم يكتشف بازدياد انه ما من **طريق واحد هو الاحسن**؛ وانما هناك خلافا لذلك ، عدد كبير من السبل تفضي الى النقطة ذاتها ؟ وأكثر من ذلك ايضا ، أفلا ينبغي ان تتحدد النقطة التي يجب بلوغها بالحد الاقصى من الحرية والمبادأة والرضى ، بالنسبة الى كل عنصر من عناصر المجموع ؟ فكلما ازدادت المعلومات عن السوق ، اصبح كل فاعل بازدياد قادرا على تحديد أهدافه الخاصة . ان اللامركزية يمكن دفعها بالتدريج حتى حدها النهائي ؛ في سبيل الانتهاء الى الفوضى الوضعية ، التي تزيد من الاتصالات داخل المنظومة ، وبالتالي من كمية المعلومات المعالجة ، وبالتالي من نجوع المجموع وابداعيته . تلكم على سبيل المثال ، الصورة التي رسمها ن. شوفر عن المدينة السبريائية .

والشعور الاعم الذي يغطيه مثل هذه الاوتوبيا ، هو اننا اذا تصورنا كليا المجتمع وكأنه منظومة من المبادلات والتوازنات ، تخلصنا أخيرا من ضروب قسر التراكم ، وبالتالي من ضروب قسر السلطة . وهذا ما يحدد مجتمع الاستهلاك المتجه نحو توازنه ، لا نحو نموه . ويمكن لمثل هذا المجتمع بازدياد ، ان يستبدل بالقسر التسلطي الممارس باسم التوظيف ، تقدما متصلا لامكانات العمل والتعبير لكل فرد ؛ ما دامت وسائل العمل التكنولوجي للمجتمع قد وضعت في خدمة السعادة ، وليس اطلاقا في خدمة التدمير الخلاق أو الخلق المدمر ، الذي هو الصناعة .

هذه الاوتوبيا امتداد لاوتوبيا القرن التاسع عشر . فالتقدم الصناعي والوفرة قد يتيحان استبدال ادارة الاشياء بحكم الرجال . والمجتمع تم

بعد له من هدف آخر غير نشر الابداعية ، وخلق التآزر بين التجديدات والرغبات ، بدلا من ان يفرض الجزاءات ، وأن يلجأ الى تركيز القدرة على التوظيف والمباداة ، الذي يخلق السلطة المطلقة ، وليس الا صورة بدائية لتنظيم التغير .

وما يستجيب احسن استجابة الى مثل هذه الاوتوبيا ، هو الاوتوبيا المعاكسة ، التي هي قاتمة بقدر ما السابقة مفرحة . أو ليس هذا التفتح الحر لكل فرد هو الاندماج المطلق للجميع ، الذي ربما لم يصبح في خدمة سيد على الاطلاق ، بل في خدمة المنظومة ذاتها ، وقد تحولت الى تنظيم مجموعي ؟ فالانظمة المجموعية كانت دائما تطالب في الواقع ، بالقدرة على اتاحة الفرصة لمشاركة كل فرد ؛ ولكن ، بعد التأكد من أن هذه المباداة الحرة محددة تحديدا مسبقا بتجمعن دفع الى حده الاخير ، وباستبعاد المواطنين السيئين أو غير الانقياء .

ان هذا الانموذج الاجتماعي ذا النزعة الطبيعية ترافقه دائما ارادية متطرفة واقامة للسلطة المطلقة . فالاحلام التي رافقت فكرة اللامركزية الضرورية للقرارات في التنظيمات الكبيرة ، لم تقاوم التذكير الذي قدمته التنظيمات ، بأن اللامركزية تتضمن مراتبة واندماجا أكبر مما عرف حتى الآن . فسلطة الاجهزة لا يمكن أن تختفي من تلقاء ذاتها ؛ انه من الممكن لها أن تهاجم أو تعارض باسم التسيير الذاتي ؛ ولا تتحول طبيعيا ، باسم نجوع متزايد ، الى تسيير ذاتي . وعلى نحو اشد بساطة أيضا ، فمن المستحيل علينا ان نعتقد ، أن مجتمعنا بلغ حده الاقصى من العمل الممكن على ذاته . انه ما كاد يباشر العمل على المنظومات الحية ؛ وهو يكتشف أن باستطاعته أن يعمل على الانسان وعلى المنظومات الاجتماعية . وقد ادت هذه التقوية غير المحددة لقدرته على العمل على ذاته ، بالضرورة ، الى تقوية السلطة واجهزتها ، على الرغم من أنها اثارت صورة جديدة من المعارضة . فعمل التنظيمات وظيفيا لا يؤدي بذاته من « الناحية التقنية » ، الى المجموعية او الفوضوية . انه يفرض فقط ، صورا جديدة من الصراعات الاجتماعية .

اوتوبيا التخطيط :

وهذا ما يحيلنا الى اوتوبيا معاكسة للسابقة .

فهنا لم بعد ينظر الى المجتمع على انه منظومة متوازنة ، بل على انه خلافا لذلك ، اداة طيعة في خدمة الارادة .

فاحسن مجتمع ممكن هو المجتمع الذي يضع وسائله الناجعة في خدمة النجوع ، اي في خدمة النمو ، في خدمة التنمية .

فكل تنظيم كبير ، عام او خاص ، ينبغي له أن يخطط قراراته ، وان يبرمج استراتيجياته . فبامكانه ان يصبح سيد مستقبله ، أي ان يمارس على مستقبله اكبر سيطرة ممكنة ، باسم قيمه .

بيد أن هذه القيم لا يمكن أن تكون اختيارات اخلاقية خالصة قد تصبح بعدئذٍ متعددة . فالمجتمع الذي يتمتع بوسائل مرنة وموجهة نحو أهداف متعددة ومتغيرة ومتناقضة ، لن يكون عندئذٍ وحدة . وسيكون شبيها بمحطة للبث التلفزيوني يستخدم كل فرد منها الفنوات الجاهزة في آن واحد ، في سبيل بث برنامجه الخاص ؛ وهذا ليس له معنى الا اذا كان كل فاعل يشكل بذاته دارة مغلقة باثة ومستقبلة ، وتلكم روبنسونيه من نوع جديد .

فلكي نتجنب كل تشويش ، يجب علينا اذن ، ان نتقبل أن تكوّن قيم المنظومة الاجتماعية ، على الاقل بالنسبة الى ما هو جوهري ، جملة متناسقة أكيدة من المشاركة الواسعة . وتلكم فرضية وظيفية تنطبق اسوأ انطباق على المجتمعات المتمايزة ، المتغيرة والتقنية ، التي نجد فيها الادوات الحديثة في التسيير .

فمن يلحون على الدور المركزي للتخطيط ، يكونون في بعض الاحيان متسلطين ، وفي بعض الاحيان ليبراليين ، وفقا لتقبلهم استقلالا ذاتيا كبيرا في كثير او قليل ، للمؤسسات السياسية ، في داخل نمط من

السيطرة الاجتماعية . بيد ان هذه السيطرة موجودة . ويمكنها ان تتطور الى الحد الذي يكون بامكان الطبقة القائدة ، ان تغير بالتدريج من طبيعتها، بتأثير التغيرات المنظمية والمؤسسية ؛ بيد انه ما من مجتمع توظيف من دون طبقة قائدة ، على الرغم من ان اختلافات واسعة يمكن أن تفصل الطبقات القائدة للمجتمعات المختلفة . وسيطرتها ليست مفروضة فقط؛ بل هي تعتمد على وسائل المراقبة الاجتماعية والتجمهر ، ويفوبها الضياع الذي ينشر المشاركة التابعة ويفجر المعارضة . فاذا قلنا ان المجتمع يختار مستقبله ، عنينا انه يمنح الاولية لاختيارات مطابقة لمصالح الطبقة القائدة - المنفتحة او المغلقة في كثير او قليل ؛ والخاضعة لضروب القسر المؤسسي في كثير او قليل . ان هذه الطبقة هي التي تحدد الاختيارات الاساسية ؛ باسم التقدم العام وباسم مصالحها الخاصة ، في وقت واحد.

فالجمهورية لا يديرها العلماء مطلقا ؛ بل ان هؤلاء اكثر من المواطنين الآخرين ايضا ، موزعون بين ادوارهم من حيث هم مساعدون فنيون للطبقة القائدة ، وبين معارضتهم للسلطة باسم انموذج من المعرفة ، وباسم انموذج ثقافي تستولي عليهما هذه السلطة .

الاوتوبيا السياسية :

ان اختلاط كل من هاتين الاوتوبيين المتطرفين يؤدي الى اهتمام اكبر تصورة ثالثة من صور المجتمع ؛ لتميز على الاقل بأنها تريد ان تتجاوز تناقض الصورتين الآخريين . وهذه الصورة تقصر المجتمع على منظومته السياسية . فهي من ناحية تجعلنا نلاحظ؛ ان تنظيما ما يكون اقل توحيدا وهرمية بقدر ما يعالج عددا اكبر من المعلومات ، وبقدر ما يكون عليه ان يتلاءم مع محيط اكثر تغيرا . وخلافا لاحدى الصور غير الدقيقة الى حد بعيد ، في الواقع ، تشير هذه الصورة الى ان كل تنظيم كبير هو تجمع مراكز تقرير ونفوذ خاصة ، يتغير وضعها النسبي باستمرار ، حتى انه يصبح من العبث وضع رسوم تنظيمية ، وخطوط توجيه ثابتة ، وتحديد باطني للوظائف . كما كان يريد ذلك ، الانموذج الذي وضعه فيبر

البيروقراطية . فبدلا من ان يكون التنظيم تحقيقا للقرارات المتخذة خارجه ، كما هو الحال في احدى الادارات ؛ يصبح من المستحيل التمييز بين تنظيم ومنظومة تقرير .

وبحسب علم الاجتماع « السياسي » هذا ، لا يعود للمجتمع المحدد بتغيره ، من مكان بالنسبة الى المطلق ، ولا سيما في صورة المبادىء والقيم . فالمجتمع لا يتوجه اليوم ، نحو انموذج مثالي ، أو نحو ما يتجاوزه ، بل نحو مستقبل ، أي نحو تغيره الذاتي الذي لا يمكن تحديده على نحو آخر ، غير التعديلات المستمرة في منظومة التقرير والنفوذ للفاعلين المختلفين .

فوسائل معالجة المعلومات تسمح بتحديد المتغيرات ، ولكنها تسمح ايضا بتحطيم اوهام المعقولية المطلقة ، وبزيادة القدرة الاستراتيجية لعدد اكبر من الفاعلين .

وكان لهذا التصور الفضل الاكبر في انه بين فائدة الاستقلال الذاتي لمنظومات التقرير في المجتمعات الاكثر تعقيدا من الناحية الاقتصادية ، وعلى الخصوص ، طبيعة اجراءات التخطيط . فاللجوء الى التقنيات الايقونومترية والى تشييد الانموذجات السياسية الاقتصادية ليس منفصلا عن نمو المساومات والاستشارات والتسويات . ففي داخل تنظيم كبير بالذات ، تكون صورة رب العمل الذي يتخذ في نهاية الامر ، القرارات الاساسية ، خاطئة في جزء كبير منها ، كما اشار الى ذلك غالبريث . فالقرار ينتج من خلال سلسلة من المساومات ؛ وهو يعبر عن بنية منظومة من ضروب النفوذ ، ليست صلبة ولا ثابتة .

ولكن ، لقد قيل ذلك من قبل : اذا لم ننظر الا الى مجال القرارات ، نسينا ان المصالح العليا تحده وتحدده تحديدا مسبقا ، في جزء كبير منه . وغالبريث نفسه يذكرنا بالضبط بحدود عملية التقرير ، ملحا على ان المقررين هم مشاركون في بنية تقنية لها متطلباها الخاصان ، وهما

السلطة والنمو ، اي القوة ؛ وهذا يدل على نمط جديد من انماط السيطرة الاجتماعية .

ان هذه السيطرة تعبر عن ذاتها ايضا ، بصورة السلطة في التنظيمات؛ وهي سلطة تعبر عن ذاتها في سلطة خاصة لا تذوب ابدا في تفاعل ضروب النفوذ ؛ بل ان الامر على خلاف ذلك تماما ؛ فسعة نفوذ الفاعل ، وامكانيات استراتيجيته تحددهما قبل كل شيء ، سلطته الخاصة ، وبالتالي مشاركته في السلطة (العامة) .

واخيرا ، فعمل المقررين تحدده ايضا ضروب قسر التوازن المنظمي ، التي تنحو باستمرار نحو اضعاف نفوذ من يرون انفسهم ، وهم يقومون بمهمة تنفيذية ، يتعارضون باستمرار مع متطلبات المجموع ، ومع ضرورة المشاركة في العمل المشترك .

انه ما من قطاع من قطاعات البحث السوسيولوجي عرف حديثا فعالية تمكن موازنتها بفعالية دراسة القرارات ، وهذا لحسن الحظ ؛ لأن مجالات من الحياة الاجتماعية ما زالت تزداد اتساعا ، اصبحت موضوع القرارات ؛ ولأن اللجوء الى توازنات السوق اصبح قبولها يقل من حيث هي مبدأ سياسي . فاتساع برامج البحث او التسليح والتخطيط المدني ، وضرورة تنظيم التعليم للاستجابة الى حاجات ذات مواصفات جديدة وتكوين جديد ، قد ضاعفا من اجهزة التقرير ؛ وأن احدى الصفات الاكثر بداهة للمجتمع ما بعد انصناعي ، هو صفته بأنه « مجتمع لجان ». وقد بينت دراسات شهيرة الاستقلال الذاتي الواقعي لمنظومات التقرير هذه ، وما اشد الخطر في أن يخلط المرء قبليا بين السيطرة الكمونية للطبقة القائدة ، ونفوذها الفعلي في اتخاذ قرار خاص .

بيد انه لخطأ اكبر ايضا ، ان نعتقد ان الاختيارات التي يقوم بها المجتمع ، هي نتيجة مساومات وقرارات مكشوفة تماما . فالواقعة الجوهرية هي ان غالبية الاختيارات الكبيرة لا تناقش ، وهي حتى ضمن حد واسع لا تقرر . فهل بامكاننا ان نقول ان الشكل الحالي لنيويورك

او لوس انجلس قد تقرر ؟ وأن المكان الذي تشغله السيارة في مجتمعاتنا ، وطبيعة الصلات القائمة بين التعليم والبحث ، بل حتى بعض الحروب التي تقررت كانت نتيجة مواجهة وتسويات ؟ ان قوة الطبقة القائدة لا تاتي من انها تفرض قراراتها ، وانما من أن مصالحها تحدد القرارات تحديدا مسبقا أو تتجنبها . فكون الطبقة القائدة لم تعد تختبيء وراء السوق ، وانها قائمة في التنظيمات الكبيرة ، لا يغير شيئا من هذه الحقيقة . فمن حيث هي طبقة قائدة ، هي تحلل وتحسب وتناقش . ومن حيث هي طبقة مسيطرة ، يعدل وجدانها وايديولوجيتها من تنظيم المجتمع . وهذا لا يمنع المنظومات السياسية من أن تكون غالبا ، ذات استقلال ذاتي واقعي ؛ بيد أنه كلما كنا بصدد طبقة قائدة صاعدة ، ضعف اضفاء المؤسسية على الاختيارات والصراعات ، واصبح التاريخ اقل من أي شيء آخر ، مصنوعا من القرارات .

الاوتوبيا التكنوقراطية :

لقد كانت صور المجتمع الثلاث التي اتينا على ذكرها ، جزئية الى حد يجعلها أكثر اهمية بالنسبة الى تاريخ الافكار ، منها بالنسبة الى معرفة الممارسة الاجتماعية . فحينما يعترف احد الفاعلين بوجود مستويات بينها التحليل الذي قمت به ، وبوجود استقلال ذاتي لها ، انما يستطيع فقط ان يوجه عمل المجتمع توجيها واقعيا .

وبتعبير آخر ، ان الطبقة الاجتماعية ، وهي فاعل تاريخي جوهري ، تضع نصب عينيها دائما انموذجا معينا لدمج هذه المستويات المختلفة .

وههنا يتخذ تحليل غالبريث كل اهميته ؛ لانه يبرز بوضوح كبير ، ايديولوجية التنظيمات الكبيرة ، التي يمكن لنا أن نتساءل عما اذا كانت لا توحد فيها . فالمنظومة الصناعية التي يتكلم عليها ، تتحدد في وقت واحد ، وكأنها جملة من الاتجاهات ، وانموذج من السيروره السياسية ، ومنظومة عمل ، يواكب بعضها بعضا اطلاقا ، ويقوى بعضها بعضا بالتبادل . فهدف كل منظومة هو نموها الذاتي ، وهو ايضا هدف كل تنظيم كبير ، منظور اليه وكأنه منظومة صناعية صغيرة .

والمساومات السياسية تنحصر وظيفتها في اقامة اتفاقات تخلق نوعا من امكان التوقع ضروريا للبرمجة ؛ وليس توازن التنظيم الا شرط استمراره، وشرط قدرته على التلاؤم مع تغيرات المحيط . فالمنظومة الصناعية شبيهة بمركب يحافظ على توازنه فوق سطح البحر المائج ، فيخلق التآزر في عمل النوتية ، ويجهد في اتباع طريقه باسرع ما يمكن ، وباكبر اقتصاد ممكن .

تلكم هي النظرة التكنوقراطية التي يكوّن التنظيم مفهومها المركزي. ونجاح هذه الكلمة ينطوي على شيء من الايحاء . فهو يتحدد بتوحيد معناها الايجابي ومعناها السلبي : فالتنظيم هو في وقت واحد هيئة ومشروع ، ارادة وتوازن . ورمزه هو الناظمة الآلية التي تستجيب لبعض الاهداف ، وتستخدم بعض البرامج ، وتظهر بنية المجموع . فوحدة المنظومة هي وحدة مشخصة ، وحدة عمل وظيفي . والمجتمع ينبغي له ان يكون على صورة مشروع كبير ، يدار كما يدار مشروع جنرال موتورز، غير المركزي ، الحساس بتغيرات الطلب . وسياسته تصاغ في وقت واحد، بفضل اتفاقات ضمنية او صريحة بين اقليات احتكارية ، وبفضل مساومات تجرى مع النقابات ، التي يجب عليها أن تتيح توقع كلفة اليد العاملة في خلال مدة طويلة نسبيا ، وبفضل روابط مع الدولة التي تأخذ على عاتقها ، بعض التوظيفات ذات الاجل الطويل جدا ، والتي تكون مردوديتها صفرا او تنطوي على مجازفة كبيرة .

وفي نهاية التحليل ، ان عمل المنظومة الصناعية وظيفيا يندرج في منظومة معينة من القيم ، وهي تعبير يسمح عدم تماسكه بكل التفسيرات ، وله مع ذلك معنى دقيق : فالمجتمع الحديث يعلن انه توجهه منظومة من القيم ، ضمن الحد الذى تكون فيه منظومة تقريره السياسي يراقبها نمط من السيطرة الاجتماعية مراقبة قوية ، في اطار المؤسسات العائدة للدولة .

ان هذه المراقبة ، وبالتالي هذا الدمج ، يمكنهما ان يتخذا الصور الاكثر تنوعا ، التي تتطابق مع ما ندعوه الانظمة السياسية : فهي ليبرالية

حينما تكون المنظومة السياسية مفتوحة ومتمايزة من منظومة السيطرة الاجتماعية ، وقادرة على التأثير فيها ؛ وهي استبدادية ، حينما تكون المنظومة السياسية ضيقة وقليلة التمايز وقليلة الاتصاف بالمؤسسية ، وخاضعة مباشرة لجهاز السيطرة الاجتماعية .

ومهما كانت الفوارق ــ الرحيبة ــ التي تفصل بين أنظمة المجتمعات السياسية ، فان جميع المجتمعات التي تحافظ على خضوع المنظومة السياسية خضوعا واضحا للسيطرة الاجتماعية الموحدة ، تتصور المجتمع وكأنه تنظيم ، اي وكأنه في وقت واحد ، منظومة متكاملة تتطلب عناصرها المترابطة ، البحث عن توازن ، وكأنه تحقيق للارادة الاجتماعية.

ويميل غير القادة باستمرار ، الى معارضة هذا الانموذج المسيطر بأنموذج مضاد ، بأوتوبيا مضادة ، متكامل مثله ، وان يكن على نحو مخالف . فاذا وحدت الطبقة القائدة نظرتها الى المجتمع حول فكرة التنظيم ، فهذا لأن التراكم يحدث في التنظيمات الكبيرة ؛ وذاكم هو تحديد التكنوقراطية ذاته . فالموارد الضرورية للتوظيف وبالتالي للتنمية التقنيانية والاقتصادية، يقدمها، بالنسبة الى ما هو جوهري، أما التمويل الذاتي ، او القروض العامة ، ولا سيما في مجالات الحد الاقصى من الاستهلاك، تلك التي يكون البحث فيها عن القوة العسكرية والاقتصادية، هو الذي يوجه التراكم على نحو اكثر مباشرة . وخلافا لذلك ، ان من هم خاضعون لهذه الاجهزة ، في وقت واحد في ادوار انتاجهم وفي ادوار استهلاكهم ، ينزعون الى اعادة تكوين صورة عن المجتمع تعتمد على الارادة الاجتماعية ، ارادة تمتلك ادوات التنمية ومنتجاتها من جديد . وتقترب دائما في كثير او قليل ، من الانموذج الاول للمشروع الذي وصفناه : صورة المجتمع المتوازن ، الهيئة ذات الانضباط الذاتي ، مجتمع الاخوة الذي حل محل مجتمع الآباء والابناء ؛ المجتمع الاسبرطي لا الاثيني . وفقا لتعابير نورمان بروان ، والذي يمكن ايضا أن نصفه بأنه مجتمع فوضوي ، بقدر ما يمكن ان نصفه بأنه جماعة Gemeinschaft مندمجة اندماجا صارما ، اي مجموعية في حدها الاقصى .

وقد يكون من الملائم لنا هنا ، ان نحدد تحديدا أوضح ، ما هي مراكز السلطة التي ندعوها التنظيمات الكبيرة ؛ وان نتساءل بخاصة ، ما اذا كانت الاوتوبيات الاولية المختلفة التي ميزنا بينها ، لا تتطابق مع انموذجات مختلفة من التنظيمات ؛ وذلك قبل ان نفحص عن طبيعة المطالب والصراعات الاجتماعية في المجتمع الصناعي . اننا لا نستطيع هنا ، الا ان نقدم بعض الافكار البسيطة التى قد تستحق فحصا أكثر تعمقا بكثير .

لنعترف اولا ، انه من المقبول الكلام عموما عن التنظيمات الكبيرة . فكل انموذج رئيسي من انموذجات المجتمع ، وبالتالي كل انموذج ثقافي او انموذج للطبقة القائدة ، يمتلك انموذجا خاصا من اجهزة الادارة والسيطرة . فالكنيسة ، أو على نحو اوسع ، التنظيم القائم على القيم الدينية والطائفية ، هي الجهاز القائد للمجتمعات ، التي يكون انموذجها الثقافي « عمليا » اقل ما يكون . ففي الغرب ، كانت الكنيسة الكاثوليكية تمثل تنظيما كبيرا مركزيا ومتنوعا في وقت واحد ، وله مكاتبه الدراسية، وخدماته الانتاجية ، وآلياته في المراقبة الاجتماعية ، وطرائقه في الجمعنة. والعالم التجاري الذي كان ايضا ، عالم تكوئن الدولة ، كانت له الجيوش وجهاز الدولة بمثابة تنظيمات رئيسية . والمجتمع الصناعي ، في صورته السائدة ، الراسمالية ، كانت له المصارف والمنطقة التجارية جهازا رئيسيا . وفي المجتمع ما بعد الصناعي ، قامت بهذا الدور التنظيمات الكبيرة التي تنتج السلع والخدمات ، والتي هي في وقت واحد ، شبكات تواصلات ومراكز تقرير وقواعد سيطرة . بيد أننا نجد في داخل هذه الفئة العامة من التنظيمات فوارق خطيرة .

وتتركز بعض التنظيمات على بعض القيم ، على صورة ارادية للانسان والمجتمع . وتلكم هي على الاخص ، حال الاحزاب التي تقبض على السلطة ، حينما تكون حاملة لمشروع خلق مجتمع جديد ، وتنفذ بعمق الى عمل قطاعات الحياة الاجتماعية المتنوعة والى تآزرها .

وهناك تنظيمات أخرى هي على الخصوص تنظيمات تجارية . انها ايضا تلك التي تكون سيطرتها هي الاكثر « سياسية » ؛ والتي تبدو للمسودين دولا حقيقية اكثر ما يكون . ان هذه المشروعات التجارية الكبيرة يمكنها ان تمتلك مراكز رفيعة للتغنياء ؛ وغالبا ما يكون لها وظائف صناعية وما بعد صناعية ؛ ولكنها على الخصوص مراكز سيطرة مالية وتجارية . وينتمي الى هذا الانموذج مجموعات من المحلات الكبيرة ؛ ولكن ينتمي اليها ايضا ، بعض التكتلات . وحتى بعض المشروعات البترولية ، مهما كانت الاهمية النسبية الواقعية لفعالياتها التجارية والمالية . انها تحمل بامتياز أولى الاوتوبيات الاولية التي ميزناها ، اي الاوتوبيا المنظمية . انها أيضا تلك التي تبقى اكثر من غيرها فاعلي طبقة عليا ، من حيث هي طبقة مسيطرة اكثر مما هي طبقة قائدة . ولهذا ، ترتبط أوتوبيا الجهاز التقني الخالص الذي يتلاءم مع طلبات السوق ، ويتطابق مع الحاجات ، ويتتبع تنوع الاستهلاك ، اكبر ارتباط مباشر ، بمهمة معالجة الطلب . فالتجار يعارضون معارضة مزدوجة الصناعيين والتكنوقراطيين ، أولا ، لانهم ليسوا مجددين تقنيائيين ، ويتعلقون فعلا بالسوق ، بدلا من أن يخلقوا اسواقا باختراع منتجات جديدة ؛ وثانيا ، لانهم أكثر المهتمين مباشرة ، بالمحافظة على نظام اجتماعي يسمح لهم بتنظيم السوق تبعا للموارد المتاحة ، وبالتالي تبعا لتجديد انتاج ضروب التفاوت الاجتماعي .

ان التنظيمات الصناعية الكبيرة تدير مجموعات انتاج تعتمد خصوصا على الانتفاع بيد عاملة منتجة ، وطرائق تنظيم للعمل ، ترفع من مستوى الانتاجية . وهي تتحدد خصوصا باستراتيجيتها ؛ انها مراكز تقرير تسعى الى اقامة الاتفاقات الثابتة نسبيا ، مع مشروعات اخرى ، ومع النقابات ، ومع السلطات العامة .

واخيرا ، ان التنظيمات ما بعد الصناعية الكبيرة ، تلك التي يتعلق نموها خصوصا بالقدرة على الخلق التقنياني وادارة المنظومات المعقدة في التواصل ، تكون في وقت واحد ، اكثر « انطوائية » واكثر ارتباطا

مباشرا بالدولة ، اي بالجهاز المركزي لادارة منظومة الانتاج . انها تحمل بامتياز ثاني الاوتوبيات التي ميزناها ، اوتوبيا التخطيط ، ولكنها تحمل ايضا الايديولوجيا التكنوقراطية الاكثر اضفاء للمجموعية ، لانها قائمة في قلب المنظومة ما بعد الصناعية .

على هذا النحو ، نجد في داخل الطبقة القائدة التي تكونها التنظيمات الكبيرة ، فوارق خطيرة تتميز في وقت واحد ، بسياسة المشروعات ، وطبيعة التعارضات التي تثيرها سيطرتها . فاذا لم ننظر الا الى عملها الداخلي ، ولا سيما الى الاستعمال الذي تستعمل به الوسائل الحديثة للمعالجة الاعلامية ، أمكننا ان نقول . ان التنظيمات «التجارية» الكبيرة تهتم قبل كل شيء ، بانموذجات التوازن . انها تتحدد بالنسبة الى المحيط ؛ ولها ايضا ادارة اكثر مركزية ، وهي هيئة مركزية مكلفة بالمحافظة على التوازنات بين المشروع والسوق . وخلافا لذلك . فالتنظيمات ما بعد الصناعية الخالصة هي اقرب ما تكون من انموذج البنية التقنية . فتكامل التنظيم واستمراره ونموه هي غايات اخيرة ؛ والسلطة فيه هي سلطة التنظيم ذاته اكثر مما هي سلطة رئيس الجوقة ؛ وهذا يتيح تطلب المزيد من التكامل والمزيد من اللامركزية في وقت واحد. ان هذه التنظيمات يمكنها أقل من سواها ، أن تعد نفسها وكانها **صناديق سود** . فآليات تحويل المدخلات الى مخرجات هي التي تهمها في الاكثر . فما من حدود مرسومة بوضوح بين هذه الانموذجات المتنوعة ؛ وكثير من المشروعات الكبيرة تشارك في عدد منها . ومع ذلك ، فان لها ضروبا شتى من المنطق تتجلى في صور مختلفة ، بالسيطرة على المجتمع ، وبأنماط مختلفة من الادارة .

(٤)

الصلات والصراعات الاجتماعية في المجتمع مابعد الصناعي

المطالب المهنية :

في المجتمع الذي تسيطر عليه التنظيمات الكبيرة ، يجب علينا ان ننظر اولا ، الى طبيعة المطالب الاجتماعية ، أي الى الطلبات التي تتجلى في مستوى التنظيم الاجتماعي ذاته . قد يبدو منطقيا أن ننهج نهجا معاكسا، وأن نتساءل اولا ، عن طبيعة الطبقات الاجتماعية والصراعات الاساسية ، التي تتكون من اجل مراقبة منظومة العمل التاريخي ، لصالح نمط من السيطرة الاجتماعية أو ضده . فتراتب المنظومات الاجتماعية يفرض في الواقع ، الاعتراف بأن هذه الصراعات هي التي توجه المطالب أو الضغوط التي تتجلى في مستوى التنظيمات ، أو في مستوى المنظومة السياسية .
ولكننا اذا اهتممنا خصوصا بتكون الصراعات والحركات الاجتماعية، كان من المقبول ايضا ، وحتى اكثر نفعا ، ان نبدأ التحليل من اسفل ، متبعين في هذا ، الواقع التاريخي الذي تمكن ملاحظته . والواقع . ان الطبقة الشعبية لاتخرج مسنحة كل التسلح من اخمص منظومة جديدة من العمل التاريخي . فالطبقة العليا تظل في المقدمة في تكونها بالنسبة الى الطبقة الشعبية ؛ لأن الطبقة الشعبية هي في موقف الدفاع في جزء كبير منها ؛ ولأنها خاضعة للضياع ، أي خاضعة لمشاركة تابعة تقودها الى الانحناء للدور الذي تعترف لها به الطبقة القائدة ، والذي تعلمها

اياه . وعلى نحو ابسط ، ان الحركة الاجتماعية للطبقة الشعبية ، تظل خاضعة دائما ، في كثير او قليل ، الى توتر بين المطالب الجديدة وايديولوجيا أو لغة تتأتيان عن تفسير مجتمع سابق . فاذا قارنا اذن ، ضروب سلوك الطبقة الشعبية ، منطلقين من تعبيراتها الاكثر تنظيما والاكثر صياغة من الناحية الايديولوجية ، تعرضنا تعرضا قويا للتخلي عن الفريسة الجديدة ، في سبيل عمل قديم .

اما الواقعة التي تفرض نفسها على الملاحظة ، حينما نلاحظ ضروب السلوك في التنظيمات الكبيرة ، والتي تظهر طبيعتها ، كما سبق تحليلها في الفصل السابق ، فهي تفكك الدور المنظمي والمطالب الشخصية .

فعمل العمال ، **ومن باب اولى** ، صور العمل السابقة ، كانت على الاقل ، حتى ادخال تنظيم العمل ، تجربة مهنية واجتماعية في وقت واحد، وقاعدة لثقافة مهنية حقيقية . فتركز العمال في **مدن الشركات** ، او في المدن أو الاحياء او الضواحي المتناسقة اجتماعيا بما فيه الكفاية ، وضعف منظورات الحركية الاجتماعية في اطار صناعة كان يمثل العمال فيها الغالبية الساحقة من المأجورين وكان يفترض التغير في الوضع الاجتماعي في الاعم الاغلب ان يتوصلوا الى ملكيتها ، وعبء الفقر أو الشقاء ، وفقدان السلع الاستهلاكية المصنعة والتي في متناول عدد كبير ، كل هذا كان يقوي من هذه العزلة ، التي وصفها ر. هوغرت على الخصوص ، وصفا رائعا في كتابه **منافع مبادىء القراءة والكتابة** (لندن ، ١٩٥٧) ، الذي ترجم الى الفرنسية بعنوان **ثقافة الفقير** (طبعة مينوي) .

ان المطلب يعبر عن نفسه أولا ، بالدفاع عن الشروط الاولية للمعيشة. وما وراءها ، بطلب الاستقلال الذاتي . وذاكم دفاع عن فئة العمل والحياة ، ضد السيطرة التي يمارسها سوق العمل ، اي تمارسها السلطة الرأسمالية والسلطة الخاصة التي تثقل مباشرة الانتاج بعبء الاستغلال والمنفعة . وفضلا عن ذلك ، فالمطلب العمالي يتخذ صورتين رئيسيتين تختلطان على انحاء مختلفة ، ويمكن الرمز اليهما بالنسبة الى فرنسا ، باسمي لويس بلان وبرودون . أما الاول فيطالب قبل كل شيء ،

بحق العمل . وتدخل الدولة ضد المنظومة الراسمالية التي تؤدي الى الازمات والبطالة ؛ في حين ان الثاني ينبذ الملكية باسم العمل ، ويدعو الى تنظيم ذاتي للمنتجين . قادر على خلق حضارة عمل .

وقد ادى الى تفجير هذا الانموذج من عمل العمال ، اتساع تنظيم العمل ابتداء من القرن التاسع عشر ، وظهور سلاسل من الانتاج ، ومضاعفة العمال المتخصصين (انصاف المهرة) المحددين بمكانتهم في سلسلة من المهمات المتآزرة والمدارة ادارة سلطوية . فالبحث عن الاستقلال الذاتي يحافظ على نفسه بصعوبه متزايدة ، في صورة تنظيم عديم الشكل ؛ ولكنه يخلي مكانه لمطالب ذات نزعة « اقتصادية » ، وصفها عدد من الكتاب . والعامل ، حينما يعاني من هذا العمل غير الموصوف على انه قسر ، يسعى الى الحصول على تعويضات نقدية . فالعمل المسلسل في الصناعة الكبيرة الحديثة، غالبا ما يتيح نيل مكافآت اعلى، يعانيها العمال وكأنها تعويض غير كاف وغير عادل عن استغلال اكثر شدة. وفي الوقت نفسه ، يتوجه المطلب العمالي ضد تنظيم العمل، وعلى الخصوص،ضد الايقاعات، وبالتالي ضد السيطرة الراسمالية التي تبقى قائمة على اساس استغلال اليد العاملة المنتجه مباشرة . وذاكم هو وضع الانتقال من العمل الى التنظيم الكبير . فالمطلب يتجه سلفا نحو خارج العمل، نحو الاستهلاك ، منفصلا عن الدفاع عن الاستقلال الذاتي المهني المختفي؛ ولكنه ما زال بعد متجها في الوقت ذاته ، ضد السلطة التي تتجلى مباشرة في مستوى الفعالية المهنية ، ومستوى مركز العمل ، ومستوى تنظيم المصنع . وقد بينت في مكان آخر (**الشعور العمالي** ، باريس ، طبعة سوي ، ١٩٦٦) ، ان الشعور الطبقي العمالي انما يبلغ في هذا الموقف اوجه، لا لدى هؤلاء العمال المتخصصين، الذين يرتدون الى الاقتصادية(١)، بل لدى العمال المؤهلين ، لا سيما في قطاعات الادوات والصيانة ، الذين

---

(١) حركة قامت في قلب الحزب الاشتراكي الروسي مطلع القرن العشرين وعارضت الماركسية الثورية مؤكدة ان الطبقة العمالية ينبغي ان تقتصر على قيادة المعركة الاقتصادية . (م)

يشاركون في هذا الصراع ضد التعقيل الراسمالي للعمل ، مع الاعتماد الكلي على استقلال ذاتي عمالي ، لم يختف بالنسبة اليهم .

ان التنظيم الحديث الكبير انموذج انتاج تحل المعلومات محل الطاقة فيه بازدياد ، وتتعلق الانتاجية فيه بازدياد ، بالقدرة على انتاج المعلومات واشاعتها ومراقبتها . فرباط العمل بالانتاج يصبح غير مباشر بازدياد . وفي الوقت نفسه ، يصبح الفارق التقليدي بين العامل والمستخدم غائما . وتتكون فئة اجتماعية كبيرة يمكن تسميتها بفئة الاجرائيين . والفعالية المهنية تتحدد بازدياد ، على انها المكان المشغول في شبكة من التواصلات . ان هذا التدمير للاشكال القديمة للمهن والوظائف وفئات العمل ، يؤدي الى تفكك المطالب . فهذه المطالب لم تعد تتكون من أجل الدفاع عن العمل والعمال ، بل من أجل الاستهلاك من جهة ، ومن أجل الدفاع عن نظام شخصي ، وفي عدد متزايد من الحالات ، من أجل ضمانات المهن او حتى من أجل اضفاء طابع المهنة ، من جهة اخرى .

ان غالبية المطالب العمالية الملاحظة اليوم ، في فرنسا مثلا ، تنتظم بوضوح حول هذين الموضوعين ، حينما تتجاوز مطلب الاجور البسيط : فمن ناحية نجد مطالب تطلب الاقلال من حياة العمل ، واختزال المدة الاسبوعية للعمل ، وخفض سن التقاعد ، الخ ... ومن الاخرى ، نجد العمال يناضلون ضد التوحيد بين الانسان ومركزه في العمل ، ويطالبون على الخصوص اما بالغاء **تقويم العمل** ، او بالحفاظ على الاجور في حالة النقل الى مركز اقل أجرا . وقد عبر بعضهم عن الفكرة بوضوح ايضا ، بأن عاملا متخصصا ينبغي أن يكون له خط ، فيترقى من فئته كلما ازداد قدمه ، بدلا من أن يرى نفسه وقد ارتد بمضي العمر ، الى مراكز اقل اجرا .

وهذه الاتجاهات هي أكثر بروزا ايضا ، في الفعاليات التي هي ابعد عن العمل الصناعي الخالص : فالتقنيون والمستخدمون والباحثون او الممرضات او الاطباء والمعلمون ، وكل من ينتمون الى التنظيمات الحديثة في انتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها ، يشاركون وظيفيا في شبكة من

التواصلات ، ويطلبون في الوقت ذاته ، نظاما شخصيا ، وخطا يضمن لهم الدفاع ضد سيطرة التنظيم .

في التنظيم الكبير ، يكون العمل فعالية تتضمن اندماجا في جملة من الادوار ، وليس اطلاقا الانتماء الى فئات اجتماعية ، الى فرق عمل . فالتواصلات المهنية تستخدم لغات تتمايز بازدياد عن لغة العلاقات ما بين الاشخاص . واذن ، فهذا الاندماج الوظيفي يصحبه نوع من الانسحاب. فنهاية يوم العمل تشير الى قطيعة يزيد من حدتها ايضا ، الابتعاد عن مكان العمل وعن مكان السكن . لقد اخذت تتناقص الاحياء التي تختلط فيها الحياة في العمل مع الحياة خارج العمل ؛ وتترك الهجرات اليومية المناطق خالية ، حيث تتركز المراكز الكبيرة للانتاج التقني البيروقراطي . وقد الح على هذا التفكك الحاحا شديدا ، غولدثورب ولوكوود ومساعدوهما ؛ حينما درسوا عمال الصناعات الحديثة من ذوي الاجور المرتفعة نسبيا ، في انكلترا . وقبل ذلك بكثير ، وبنبرة مختلفة ، الح اندريو ولبينوك . عندما درسا العامل المعاصر ، على المسافة المتزايدة بين دور العامل منتجا ودوره مستهلكا .

ولم يؤد هذا الى اي فارق بالنسبة الى الوضع المنظمي ؛ ولكنه ادى ، ولنكرر ذلك ، الى تفكك الاندماج الوظيفي ، وتفكك مطالب المهنة والطلبات الاجرية الخالصة ، التي يوجهها الاهتمام بنوع الحياة خارج العمل .

ان ما يطلبه اجراء التنظيم الكبير من هذا التنظيم ، ـ في هذا المستوى الذي لا يمكن ان يتوحد على الاطلاق ولنذكر بذلك ، هو وجملة وضعهم الاجتماعي ـ انما هو الضمانات اكثر مما هو الاستقلال الذاتي بكثير .

فالموضوع التقليدي للمراقبة العمالية ، الذي يدور حول العمل المهني والفرقة والمصنع ، وبالتالي حول الاستقلال الذاتي ونوعية دائرة المنتجين ، لم يبق امامه سوى ان يمحي بالتدريج . وسنرى انه سيعود الى الظهور في مكان آخر ، في صورة اخرى ؛ ولكنه لم يعد من الممكن تصوره

في المستوى الذي كان يقوم فيه في الماضي . فصور الترابطية القديمة لم تعد تجذب اليهـا من كانوا يعملون في تنظيمات معقدة ، حيث اختفى الاستقلال الذاتي المهني .

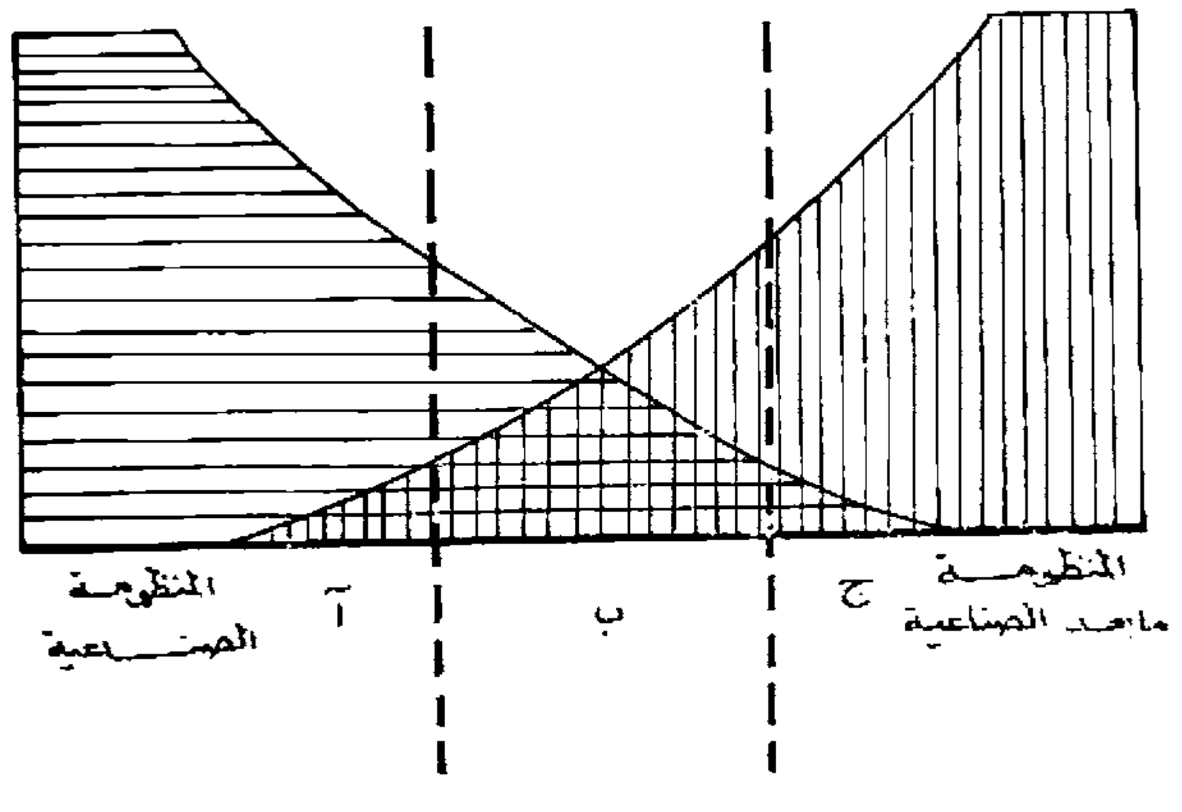
ولكن البحث عن الضمانات في هذا المستوى بالذات ، هو بالتاكيد مطلب يتعارض مع الاندماج الوظيفي ، ويسعى الى حماية الفرد أو الفئة الاجتماعية ، ضد التغيرات المهنية ، وضد الملاءمات المستمرة مع التغيرات ذات الاصل الداخلي أو الخارجي . وقد خصصت النقابات جزءاً هاماً من فعاليتها للدفاع عن هذه الضمانات ؛ وهذا يمكن أن يمضي الى حد اقامة ادارة مختلطة لشروط الاستخدام وشروط العمل . بيد أنه ما من شيء يسمح لنا بالاعتقاد بأن هناك في التنظيمات الحديثة الكبيرة ، مبدأ تكوين حركة اجتماعية في مستوى التجربة المهنية ذاتهـا . ولأن عالم العمل لم يعد نوعا من الجماعة ، بل اصبح شبكة من العلاقات الوظيفية التي يمكن عدها بمثابة هيئة تحافظ على توازنها في مستوى التغيرات التي لا تنقطع ، لم يعد العامل يتحدد ، في طلبات شخصية وجماعية وفي العمل ، بوصفه عاملا ، وانما اصبح يتحدد تجاه العمل بوصفه مستهلكا او بوصفه مهنيا . ان هذين الاتجاهين من المطالب ، ليس احدهما منقطع الصلة بالآخر ؛ ولكنهما لا يتوحدان من اجل وضع طبقة العمال في مقابل طبقة ارباب العمل . انهما لا يندمجان الا في مستوى اداتي جدا ، هو مستوى الدفاع عن الاجور ؛ فارتفاعها مراد باسم تحول الحاجات ، أو باسم تنظيم خط مهني يمنح العمال مستقبلا يمكن توقعه ، وهو في تقدم . ان مثل هذه المطالب قد تكون قوية ، ويمكن أن تؤدي الى أعمال جماعية منظمة تنظيما قويا ، بل هي من اللجاجة بحيث ، تتجاوز التنظيمات النقابية ؛ ولكنها لا تبدو وكأنها تحمل في ذاتها ، جذور شعور طبقي .

لقد عودنا المجتمع الصناعي ، أن ننظر الى الصراع حول الاجور ، وكأنه مؤشر للحركة العماليـة . اما اليوم فخلافا لذلك ، يمكن لمطلب الاجور ، أن يبلغ قدرا من القوة ، وحتى حدا قصيا من العنف ، من دون ان يكون بالامكان ، ان نستنتج باطمئنان انه يدل على شعور طبقي ، اعني

على شعور بصراع عام يضع العمال في مقابل سادة الانتاج ، ويتهم اختيارات المجتمع الاساسية .

فكلما ازداد توحد العامل مع عمله ، ومع دوره في الانتاج ، ازداد اندماجه في التنظيم ؛ وهذا يمكن أن يؤدي به الى نقد المكان النسبي الذي يشغله فيه ، والى السعي الى بلوغ المنافع ، أو الى التخفيف من الاعباء ؛ ولكنه يبعده عن الشعور الطبقي ؛ لأن هذا الشعور يفترض دائما الاعتراف بمصالح اجتماعية هي مختلفة ومتعارضة في طبيعتها ، كما هي مصالح المولى والعبد ، ومصالح القن والسيد ، ومصالح العامل ورب العمل . فالمستخدم والتقني والممرضة لديهم مطالب كثيرة يجب الدفاع عنها ؛ ولكنهم ينتمون الى تنظيم ، الى منظومة ادوار مهنية ، بدلا من أن يمثلوا العمل الذي يشتريه راس المال ، في سوق العمل ، الذي هو المشروع .

ان الانتقال من الوضع القديم الى الوضع الجديد لم يحسم دائما . فالكثيرون من العمال يستخدمون في تنظيمات كبيرة هي ايضا مشروعات كلاسيكية ، يتعلق النمو فيها قبل كل شيء ، باستغلال اليد العاملة ، وبالسيطرة التي يمارسها راس المال على العمل . ويجب ان نذكر هنا بالرسم التخطيطي الذي لخصت به فيما مضى ، تطور العمل الصناعي . فبدلا من الاشارة الى تعاقب الاطوار او المراحل في هذا التطور ، ينبغي



لنا ان نفرض وجود منظومتين من العمل ، وبينهما طور انتقالي يشارك في المنظومتين على نحو متناقض . ففي الحين الذي كان فيه الكثيرون من الملاحظين يسعون الى تحديد الطبيعة الخاصة لعمل العمال المتخصصين في الصناعة الكبيرة ، كان هذا الرسم التخطيطي يذكر بان هذا العمل له وجهان ؛ لأنه صورة لتفكك المنظومة القديمة ، ومرحلة في تكوين المنظومة الجديدة . فعمل العمال في الصناعة الكبيرة الحديثة يحتل الطور المركزي الذي دعوناه ب ، في تطور ينتقل من منظومة العمل القديمة الى منظومة العمل الجديد . اما الطور السابق فهو الطور الذي تكون فيه المنظومة القديمة هي السائدة، في حين ان الطور اللاحق هو الطور الذي تكون فيه المنظومة الجديدة هي الغالبة . واذن، فلا بد ان يكون من الخطأ تركيز التحليل على انموذج عمل ليست له وحدة خاصة . فحينما نريد ان نتصدى للمنظومة ما بعد الصناعية ، يجب علينا ان نفضل النظر الى التنظيمات التي يعالج انتاجها باوضح ما يكون ، بعض المعلومات ، والتي يصبح العامل فيها اقل ما يكون ينبوع طاقة وقدرة على العمل . ومن الصعب علينا ، ان لا نعترف في هذه التنظيمات ، بانحطاط الشعور العمالي ، بل باختفائه ، هذا الشعور الذي تحيلنا مطالبه مباشرة الى حقوق العمل المتعارضة مع سلطة راس المال .

سيعترض بعضهم بأن هناك دائما بعدا كبيرا قائما بين المطالب المهنية التي تتعلق بتحسين الاجور وشروط العمل ، وبين الصراع الاجتماعي المنظم حول معارضة السلطة القائدة والدعوة الى انموذج مضاد للمجتمع . بيد ان هذا البعد لا يفسر كل شيء . ففي المنظومة الصناعية للانتاج، نجد عددا من العوائق كانت تحول دون تكوين شعور طبقي متجه نحو العمل . بيد ان تصور العمال انفسهم لشرط العمل ، كان نظم تنظيمه واضحا حول الاعتراف بصراع قائم على الاستغلال — حتى في الاوساط التي كان فيها العمل الجماعي ضعيفا او عاجزا .

وفي ضروب الاقتصاد الاكثر تقدما ، تصبح قدرة عمل الاجراء اكبر ؛ لان النقابات اقوى ، ويمكنها ان تعتمد على بعض ضروب الدفاع الشرعية ؛

ولان العمال انفسهم تكون لديهم المعلومات والقدرة الاقتصادية على مقاومة اكبر . واذن ، فالبعد بين الشعور والعمل ربما كان اضعف مما كان . بيد ان الصراعات الاجتماعيـــة قد بدلت مكانها ؛ لأن طبيعـــة السيطرة الاجتماعية قد تحولت .

ان النمو الاجتماعي وارتفاع الاسعار الواقعية لم تعد تسمح بالتفكير بان الاجور قد ثبتت في مستوى المعيشة ؛ واذا احصينا الأسر التي تعيش في شروط من الفاقة المدقعة ، وجدنا ان العمال والمستخدمين في التنظيمات الكبيرة لم يعودوا يشكلون الاساس فيها .

فاجراء التنظيمات الكبيرة يشاركون في قوة من يستخدمونهم ، وهم يسهمون في بعض الاحيـان ، في تسبيب تضخم تكـون بعض الفئـات الاجتماعية من ضحاياه . وقد ذهب بعض الشراح الى حد التوسع توسعا كبيرا ، بحكم لينين على الارستقراطية العمالية ، وارادوا ان يبينوا ان مجموع التنظيمات الكبيرة ، بما يشمله من الاجراء ، يستفيد من صور الاستغلال الجديدة ، التي تمارس على حساب البلاد المسيطر عليها : وقطاعات واسعة من المجتمعات المسيطرة هي ذاتها . ومهما تكن الاهمية الواقعية لهذه الحقيقة ، فالجوهري يكمن في ان فائدة التنظيمات الكبيره او قوتها ، لا تنفي ارتفاعا سريعا في مستوى حياة اجرائها . من اجل هذا، فقد كانت النقابات التي تريد ان تقود عملا من اعمال المعارضة ، تنقاد طبيعيا ، ليس فقط الى خلع اهمية متزايدة على المطالب الكيفية للاجراء في عملهم ، بل تنقاد خصوصا الى الاهتمام المتزايد مباشرة بالمسائل العامه للتنظيم الاجتماعي : فالحياة المدنية والتجهيزات الجماعية والتربيـة والمجتمع اصبحت هي المسائل التي تتجلى فيها ، باكبر وضوح ، السيطرة التي تمارسها الطبقة القائدة على المجتمع . فمطالب الاجور الخالصة لا تؤدي الى نقد عام للمجتمع ، الا في قطاعات الازمة ؛ بيد ان الازمات يمكنها غالبا ، ان تعد وكأنها نتيجة نمو غير كاف ، كما يمكن ان تعد تعبيرا عن التناقضات الجديدة . والواقع ، فمطالب الاجور تكون من ناحية اخرى على الخصوص ، اشد قوة في القطاعات المتقدمة ، مما هي في القطاعات المتخلفة ؛ ولا تسهم في التخفيف من ضروب التفاوت .

واني لا اتردد في القول ، ان التحليل الذي يستمر في اعطاء دور استثنائي للطبقة العاملة ، في تحليل الاوضاع الاجتماعية والصراعات الاجتماعية الجديدة ، هو تحليل ما زال متأخرا بالنسبة إلى الواقع الملاحظ في المجتمعات الصناعية المتقدمة .

انه ما من أحد يدعي باننا نشهد اختفاء الطبقة العاملة ، كما نشهد في كثير من المجتمعات اختفاء طبقة الفلاحين . بيد أن غالبية المناقشات الدائرة حول هذا الموضوع ، تعاني من التباس مزدوج . ففي المقام الاول ، من الممكن الاعتراف بوجود جمهور من العمال ، جمهور يشكل فئة اجتماعية مهنية تتجاوز بكثير ثلث الشعب الفعال ، من دون تقبل ان نرى في العمال قطب الصراعات المسيطرة في المجتمع . منذ قرن خلا ، كان الفلاحون يشكلون غالبية الشعب الفعال في اوربا الغربية ؛ ومع ذلك ، فقد كان اقتصاد هذه المنطقة يسيطر عليه سلفا ، النمو الراسمالي، وبالتالي « المسألة العمالية » التي كانت تدعى أيضا ، بشيء ينطوي على كثير من الدلالة ، « المسألة الاجتماعية » ، في سبيل توكيد اهميتها المركزية . انه ما من قانون تاريخي يتوخى ان يظل العمال دائما وفي كل مكان ، الفاعلين الاساسيين في التاريخ ، لقد كانت هناك فئات اجتماعية اخرى قبلهم ، فلماذا لا تكون هناك فئات اجتماعية بعدهم ؟

وفي المقام الثاني ، وعلى نحو ابسط ، تظل تصنيفاتنا المهنية والاجتماعية في الاعم الاغلب ، متأخرة بالنسبة الى الواقع الاجتماعي . فالتمييز بين العمال والمستخدمين اخذ يتناقص وضوحا . بيد ان الاهمية الممنوحة خصوصا للطبقة العاملة ، يأتي جزء منها من التمييز غير الموفق الذي اقيم بين قطاعات اولية واخرى ثانوية ، واخرى ثالثية . وقد بينت الدراسات الاقتصادية بيانا حسنا ، ضعف هذه الفئات ؛ وهذا ينتهي الى القيام برد فعل حيال الاهمية الممنوحة للقطاع الثالثي ، هذا الكشكول المختلط بالاشياء المختلفة ؛ وينتهي بنتيجة لذلك ، الى الحفاظ على الدور المركزي للقطاع الصناعي في الانتاج . ومن كل ما سبق، يمكننا ان نستنتج بسهولة ، بانني لا اريد ان اقول اطلاقا ، ان الطبقة

العاملة تفقد من اهميتها لصالح التجار او مستخدمي التجارة ، او فئات اجتماعية مماثلة . ان قسما جيدا من القطاع الثالثي ينتمي الى نمط الانتاج التجاري ، وقسما آخر منه ينتمي الى نمط الانتاج الصناعي . فاذا اردنا ان نتكلم على قطاع ثالثي ، وجب ان نفهم بذلك ، مجموع التنظيمات التي تنحصر قوة انتاجها الرئيسية في معالجة المعلومات ، والتي ترتبط فائدتها او قوتها بالقدرة على التخطيط ، وبالسيطرة التي تمارسها على الطلب الاجتماعي .

ولا استنتج من ذلك ، ان عمال هذه التنظيمات ، سواء اكانوا عمالا ام مستخدمين او فنيين في كل مهنة ، يكونون فئة اجتماعية مهنية وجهت الى ان تقوم بدور مركزي في الصراعات الاجتماعية ؛ وانما ان الصراعات تحددها طبيعة السيطرة التي تمارسها هذه الصور الجديدة من السلطة. لان الصراعات الاجتماعية لا تتكون دائما في جهاز الانتاج ؛ على الرغم من ان طبيعة السلطة الاقتصادية هي التي تحددها دائما . فمنبع هذه الصراعات الاجتماعية الرئيسية لم يعد صادرا فقط عن وضع العمل . ومطالب الاجور ليست فيه ضعيفة مع ذلك ؛ فمن الممكن لها ايضا ان تصبح اقوى ؛ ولكنها لم تعد نقطة البدء الرئيسية في الاعتراض الشامل .

ولنذكر مع ذلك ، مرة اخرى ايضا ، ان هذه التوكيدات لا تنصب الا على اتجاهات نمو المجتمع ، وعلى خصائص المجتمع ما بعد الصناعي الذي هو في طور التكوين ؛ وان من غير المعقول ان نعد انها ، اي هذه التوكيدات ، تنطلع الى وصف الحالة الراهنة للمجتمعات الراسمالية ؛ لا سيما حينما يكون الامر متعلقا بمجتمعات مثل فرنسا او ايطاليا . ان هذه التحفظات الجوهرية سنستعيدها فيما بعد ؛ وكان من الملائم ان نقدمها منذ الآن ، في سبيل تجنب اساءات فهم لا تجدي .

النقابية :

تدافع النقابات في الاعم الاغلب عن هذه المطالب وتاخذها على عاتقها. وليس هذا الاثبات من البداهة بقدر ما يبدو . وغالبا ما لوحظ ، ان

نمو التنظيمات الكبيرة ، وبالتالي نمو المستخدمين الذين يشاركون فيها بعدد يتزايد بسرعة ، يرافقه ضياع نسبي او حتى مطلق في المشاركة النقابية . والارقام الاميركية تعبر عن ذلك تعبيرا بليغا على الخصوص ؛ لان اضفاء النقابية في هذا البلد ، على المستخدمين ، ضعيف جدا . انه يمكننا اذن ، ان نتخيل مجتمعا ما بعد صناعي ، لا بد فيه للنقابية ، وقد توحدت في جوهرها مع طبقة العمال ، ان تحتل مكانا مشرفا على الانحلال ؛ في الحين الذي تنمو فيه بعض الجمعيات المهنية ، محدودة بالمطالب التي حددناها ، ومهتمة في وقت واحد برفع الاجور وتحديد الخط المهني ؛ ولكنها غير مهتمة بتدخل اساسي جدا في ادارة المجتمع .

ان مثل هذه النزعات موجودة بكل تأكيد ؛ ولكنها تبدو اقل اهمية بكثير من النزعة المعاكسة التي تقود الى نمو التنظيمات المهنية التي تتدخل في مستوى القرارات المتخذة من التنظيمات الكبيرة ، ومن المنظومة الصناعية في مجموعها .

فالتنظيم يصوغ سياسات ذات اجل طويل ؛ فهي بحاجة اذن ، الى امكانية التوقع ايضا ، اكثر من الاستقرار . ويمكننا ان نعتقد ، ان فعاليات تقنية عالية ، يمكنها ان تكون اقل اكتراثا نسبيا بالمسائل التي يطرحها الاجراء ؛ من صناعات تعتمد على اليد العاملة . بيد ان هذا الاستدلال خاطىء من جهتين . فمن ناحية ، يصبح سلوك الاجراء في الواقع هاما بازدياد ؛ لأن توقف العمل يجمد جهاز الانتاج التقني الذي تتزايد كلفته ؛ ومن ناحية أخرى . فالكثير من التنظيمات التي تعد من اكثرها حداثة تتكون من مشروعات تعتمد على العمل اليدوي : وهذه حال الادارات العامة او الخاصة الكبيرة ؛ ومخابر المستشفيات والجامعات ومراكز البحث فيهما . ففي كل الاحوال ، يكون لمطلب الاجر نتائج هامة، ويمكن ان يثير الاضطراب في مخططات التنظيم . من اجل هذا ، ترى التنظيمات النقابية تزايدا في اهميتها ، على الاقل هناك حيث نجد منظومة تقرير مستقلة ذاتيا ، في مستوى التنظيم .

ويتعدل تدخل التنظيمات النقابية في مجالين ، على الخصوص .

انها في المقام الاول ، تسعى الى الحصول على توقع لتقدم الاجور وشروط العمل ، بالنسبة الى تقدم الانتاج او الفوائد . وهي تسعى في الوقت ذاته الى ان تؤثر في ارفع مستوى ممكن ، مستوى الفئات الاقتصادية والشركات المتعددة القوميات ، والمجموع القومي ؛ وهذا يخلع عليها اهمية سياسية متزايدة . فالنقابات لا يمكنها ان تكون ذات وضع دفاعي خالص ؛ فهي تتحمل « المسؤوليات » ، وحتى اذا هي رفضت كقاعدة عامة ، سياسة دخول تبدو لها وكأنها شرطة اجور ، فهي تهتم بالدراسات الاقتصادية ، وتتحدد بالنسبة الى خطر التضخم ، وتتدخل في صياغة سياسات اقتصادية وسياسات تخطيط .

وفي المقام الثاني ، تعبر النقابات عن طلبات وتنظمها ، طلبات لا تخص مكانهم في التنظيم فحسب ، بل تخص مكانهم اكثر فاكثر في المجتمع . انها لا تمثل فقط مصالح اعضاء التنظيم ؛ بل هي تمثلها تلقاء التنظيم ، وتناضل خصوصا ضد السيطرة التي يمارسها على حياة العمال خارج اوقات عملهم .

انها تأخذ على عاتقها ايضا ، القيام بدور سياسي ، بالمعنى الكلاسيكي للكلمة ، شأنها شأن النواب الذين يشاركون في صياغة القوانين ، ويدافعون في الوقت ذاته ، ضدها ، عن قطاع جغرافي او مهني . وعلى هذا النحو ، يبدو وضع العمل النقابي ملتبسا ، اذا نظرنا اليه في هذا المستوى « السياسي » . اننا لا نستطيع ان ننظر الى النقابة وكأنها عنصر من عناصر منظومة تقرير منظمية ؛ كما لو كانت تمثل مصلحة او جزءا من مشروع . بيد انها عنصر من عناصر عمل منظومة الانتاج . فارتفاع الاجور يمكن ان يكون عامل تضخم ؛ فيكون عندئذ خاضعا لضغوط قوية من جانب المشروعات والدولة ؛ ويمكنه ايضا ، ان يرفع الانتاج بتزايد الطلب الداخلي . واذن ، فالعمل النقابي ليس داخليا ولا خارجيا . في عمل هذه المنظومة وظيفيا . انه عنصر هام في تفاعل المؤسسات الاقتصادية . ان هذه الملاحظات كلها تحدد على منتصف الطريق بين نقابية الدمج ونقابية المعارضة ، ما دعوناه نقابية المراقبة .

ومع ذلك ، فان علينا ان نوضح حالا ان هذا التحليل لا ينظر الا الى مستوى من مستويات العمل النقابي . فالاستقلال الذاتي المتزايد لمستويات عمل المجتمع وظيفيا ، يبين ان المطالب كما حددت في المستوى المنظمي ، يمكن ان تكون اقل خضوعا لمراقبة السياسة النقابية بقدر ما يمكن لفئات مهنية ان تقوم بأعمال محلية على نحو مستقل ذاتيا في كثير او قليل . ومن ناحية اخرى ، سنرى ان العمل النقابي يشارك في الحركات الاجتماعية التي تقوم مباشرة بما فيه الكفاية في مستوى الصلات الطبقية.

بيد ان الاهميــة المتزايدة للتنظيمات الكبيرة ، تعطي اولا اهميــة متزايدة للنقابية بما هي فاعل سياسي ، أي بما هي مشاركة في منظومة التقرير ولها بعض النفوذ .

فاذا تقبلنا ان السيطرة الاجتماعية في المجتمع الذي يتكون تحت ابصارنا ، تمارسها الاجهزة الكبيرة للانتاج والتوزيع والاستهلاك ، كان من المستحيل ان نقيم الصراعــات الاساسية للمجتمع في داخـــل هذه التنظيمات . وهذا وضع يختلف اختلافا تاما عن وضع المجتمع الصناعي، حيث يقوم التناقض الرئيسي بين راس المال والعمل ، وبالتالي في المشروع، في محل العمل .

ان هذه المشاركة الصراعية ، مشاركة النقابات في التقرير ، مهددة دائما بأن تنحط الى مستوى الدمج . وقد كان تقدم الدمج ملحوظا منذ موضوع الديموقراطية الاقتصادية ، حتى موضوع اضفاء الديموقراطية على الاقتصاد في جمهورية فيمار ، ثم حتى موضوع الانتاجية التي جذبت في السنوات الخمسين ، النقابات البلجيكية وبعض قطاعات الاقلية في النقابية الفرنسية او الايطالية . بيد ان المحافظة على الاهداف القديمة للحركة العمالية ، وان ضعفت ، قد قامت برد فعل ضد هذه النزعة . فموضوع الادارة المشتركة في المانيا ، وموضوع التأميمات في فرنسا دعما مقاومة الدمج ، على الرغم من انهما كانا بالنسبة الى العمال انفسهم مبهمين ، وربما لهذا السبب بالذات ، ممهدي السبيل لتغير المواقف ،

والبحث عن مشاركة في الصراع ذات انموذج جديد ؛ ذلك ان نفوذ النقابات لا يمكن ان يكون واقعيا ، الا حينما تمضي هذه النقابات بعيدا ما فوق النقابية ذات الاهداف المتعلقة بالاجور تعلقا خالصا ، وحينما تدافع عن اهداف اقتصادية واجتماعية تمارس ضغطا واقعيا على مصالح ارباب العمل ، وتبدأ سيرورة تطوير اجتماعي .

فارتفاع الاجور الواقعية قد حدد التقدم التكنولوجي وسيلة لأرباب العمل ، لكي يحافظوا على توزيع الدخل الاجتماعي الملائم لهم . وقد صاغ س. فورتادو بوضوح كبير ، هذه الآلية ، فقال : « واذن ، فكل شيء يجري . كما لو ان التنافض الطبقي في منظومة ما ، ملكية خيرات الانتاج فيها في ايدي اقلية وهي مع ما تقوم به هذه الاقلية من مراقبة التقدم التقنياني وتوجيهه، اتاح المحافظة على معدلات الادخار والتوظيف، الامر الذي يضمن ثبات التوزيع الوظيفي للدخل الاجتماعي ، متيحا الفرصة في الوقت ذاته لارضاء المطالب الرئيسية لرفع مستوى حياة الطبقة الاجيرة . » (الولايات المتحدة وتخلف اميركا اللاتينية ، ١٩٧٠ ، ص ١٨ — ١٩) .

ان العمل النقابي يدفع الاقتصاد في دورة النمو الحلزونية . فهو لا يندرج في داخل ادارة ارباب العمل ؛ انه مستقل عنها ، على الرغم من انه يشكل معها آلية نمو عامة .

تلكم هي طبيعة اضفاء المؤسسية على ضروب الصراع ، التي ليس اضفاؤها لبيروقراطية على العمل النقابي خلافا لذلك ، الا مظهرا ثانويا ، او انه بالاحرى السقطة التي ترافق الانتقال من حركة اجتماعية الى فئة ذات مصالح .

اننا نشهد نتيجة لذلك ، انقلابا في الصلات بين العمل النقابي والعمل السياسي ، مستخدمين الكلمة الاخيرة بمعناها العادي . ومهما تكن الفوارق بين البلدان الصناعية ، التي ذكرها أ. بيتسورنو حديثا ، فان

العمل السياسي يبدو في المجتمعات الصناعية وكأنه اكثر شمولا ، في حين ان العمل النقابي هو اكثر نوعية ، انه تعبير مباشر عن حركة طبقية . فاذا كانت المنظومة السياسية مفتوحة وقادرة على ادخال اصلاحات اقتصادية واجتماعية ، توجه العمل السياسي نحو تكتلات ضخمة قادرة على كسب اغلبية برلمانية ؛ واذا كانت المؤسسات السياسية مغلقة خلافا لذلك ، تجاوز العمل السياسي العمالي النقابية ، معطيا اياها قوة تنظيم وقوة تحليل ثوري .

واليوم ، تنضوي النقابية بازدياد ، في منظومة التقريرات السياسية؛ في حين تتشكل حركات اجتماعية تقوم ، كما كان الامر في بداية الحركة العمالية ، ما وراء المؤسسات والمطالب ، وتتخذ لها قبل كل شيء عملا هو اظهار الصراعات الطبقية الجديدة . بهذا المعنى يجب علينا ان نتكلم على اضفاء المؤسسية على الصراعات الصناعية التي تتقدم بسرعة اكبر بقدر تقدم الاقتصاد .

واذا بدا في الغالب ان النقابات تحل في كثير من المجالات محل الاحزاب السياسية ، فهذا يعني في وقت واحد ، ان مستوى تدخل النقابات يرتفع ، وانها لا تقتصر على المطالبة فقط ، وانما تقدم برنامجا اجماليا للادارة أو لتحويل الاقتصاد والتنظيم الاجتماعي ؛ ويعني من ناحية أخرى ، ان هذا التدخل يقوم بازدياد ضمن حدود العمل السياسي، وانه لا يمكنه بالتالي ، ان يعد وكأنه قوة معارضة مباشرة للسيطرة الاجتماعية . وسنرى فيما بعد ، ان هناك أوضاعا متوسطة يمكن للنقابية فيها ان تصبح حليف الحركات الاجتماعية الجديدة أو حتى وسيلة نقلها ؛ بيد أن هذه الاوضاع الاكثر تعقيدا لا يمكن فهمها الا اذا تقبلنا الحدود الراهنة للعمل النقابي .

وبوضوح اكبر ايضا ، لنقل انه ما من سبب يدعو الى التفكير بأن الطبقة العاملة هي عامل تاريخي جوهري في حركات المعارضة في المجتمع الذي يتكون . وهناك تشبيه يخطر طبيعيا على الذهن . لقد اثار عصر الرأسمالية التجارية حركات اجتماعية ذات قاعدة مدنية ، منذ

الشيوعي والاظافر الزرقاء حتى غير المتسولين بل حتى جزء لا باس به من رجال الكمونة . فالصناع والتجار الصغار وعمال المصانع ثاروا ضد التجار الكبار والملاك والدائنين الخ ... وبنمو الصناعة الراسمالية الكبيرة في القرن التاسع عشر ، ضعفت هذه الحركات وتفككت شيئا فشيئا ؛ ففي فرنسا مثلا ، راينا منذ حزيران ٤٨ حتى الكمونة ، ثم حتى النقابية الثورية وحتى تشكل الحزب الشيوعي ، حركة عمالية خالصة تنمو في اهميتها . وفي موازاة ذلك ، اصبحت الفئات الاجتماعية التي كفت عن أن تكون حاملة الحركة الاجتماعية ، فواعل هامة في المنظومةالسياسية؛ وقد اعطتهم الراديكالية او الديموقراطية الاشتراكية في فرنسا ، تعبيرا سياسيا في الغالب . اليس الامر هو على هذا النحو اليوم ؟ ان النقابية قد كفت عن ان تكون الفاعل الرئيسي في الحركات الاجتماعية ، ولكنها اصبحت في مقابل ذلك ، عنصرا هاما في منظومة التقرير السياسي الذي لم يعد مقره البرلمان ، بل بدلا منه مجموعة من المداولات والمساومات تحدد بها السياسة الاقتصادية والاجتماعية .

ان مثل هذا التطور اثار بعض التيارات المضادة « الجوهرية » التي بامكانها أن تقوم بدور هام باتحادها مع حركات اجتماعية جديدة ، ولا سيما في الاوضاع الانتقالية التي سوف نتكلم عليها من جديد . بيد ان فعاليتها يجب ان لا تنسينا الخط العام للتطور ، الذي هو اوضح ظهورا في المجتمعات التي تقوم فيها التنظيمات الكبيرة والصور الاكثر حداثة في الاقتصاد ، بدور هام ؛ مثل الولايات المتحدة او المانيا الفيدرالية او اليابان .

ان مثل هذه التيارات تريد ان ترد الحركة العمالية الى نضاليتها الثورية . فتتخذ في الغالب صورة ايديولوجية ، ولكنها ذات واقع اهم . فالعامل الخاضع للصور الكلاسيكية لاستغلال العمل ، يمتلك شعورا بالصراع لم تعد تحمله نظرة مضادة للمجتمع ، بل يحمله شعور بالدونية ، وبأنه يخضع لشروط عمل مضى زمانها وتزايد في مضيه ؛ في الحين الذي تنمو فيه تنظيمات من انموذج آخر ، حيث يقوم الاهتمام بايقاعات العمل المنتج مباشرة و « تعقيله » بدور اقل .

هذه الذاتية الطبقية يرافقها شعور بالحرمان الخاص الشديد ، لا تؤدي الى تكون حركات اجتماعية واسعة نظمها شعور طبقي ، وانما تؤدي الى تمردات يمكن ان تكون لها نتائج كبيرة لتسريع اختفاء الوجوه الاكثر وحشية لسيطرة الراسمالية الصناعية ، تمردات تعبر عنها اندفاعات عنيفة تقوم بها القاعدة العمالية ، مما يبدو انه يناقض النزعة الى اضفاء المؤسسية على الصراعات الصناعية ، ولا سيما حينما يرافق هذه الاندفاعات العنيفة مطالب تتعلق مباشرة بالاجور .

وخلافا لذلك ، يميل العمل النقابي الى أن يصبح مراقبا بدقة اكثر فاكثر .

وقد اشير بهذا الصدد في الغالب ، الى الانتقال من الاضرابات « التعبيرية » الى الاضرابات « الادوية » . فاحدى الوظائف الجوهرية للاضرابات ، كانت تتعلق ، في حالة الصراع المفتوح ، بتنمية الشعور الطبقي ، الشعور بالصلات الطبقية وبالاستغلال . اما الاضرابات الحديثة في المشروعات الحديثة الكبيرة فلم تكن لها هذه الدلالة . وفي المقابل ، يمكن ان يكون لها بصورة شعورية وارادية قوية تضمنات ونتائج سياسية؛ وهذه مجرد ملاحظة يجب أن تمنعنا من استنتاج أن التحليلات السابقة تدل على ان العمل النقابي فقد اهميته . ان مثل هذه النتيجة لا بد أن تكون خاطئة تماما . اذ يجب ان نتكلم بدلا من ذلك ، على انتقال الحركة النقابية وتنامي تأثيرها ، في عدد كبير من الحالات على الاقل . هذا التأثير أسند دورا متناميا للقادة النقابيين القائمين على نحو يكاد يكون مستمرا جدا دائما ، على رأس تنظيماتهم ، والذين يعرفون كيف يصوغون الاستراتيجيات ، ويوجهون المساومات ، ويديرون الاضرابات . بيد أن الوسط النقابي لم يعد يحرك بشدة الاهواء التي تميز الحركة الاجتماعية . ان تحقيقا أجري في فرنسا على الشباب منذ عدد من السنين قد بين أن شبيبة هذا البلد كانت ترى من الطبيعي لها ان تشارك في الحياة النقابية ، او ان تكون على الاقل اعضاء في النقابة ، من دون أن يبدو هذا الانتماء لها التزاما . ويعتمد هذا العمل النقابي في الاعم الاغلب ، على

شعور غالبا ما يكون حادا ، بالتناقضات الطبقية الخاصة بالمجتمع الصناعي في صورته الرأسمالية . ان هـذا الشعور هو مع ذلك ، أقل عمقا في التنظيمات الاقرب من المجتمعات ما بعد الصناعية .

بيد ان هذا الشعور له أسباب تجعله ابعد عمقا .

واذن ، ان دورا هاما للنقابية في التنظيمات الجديدة ، يقوم على النضال في سبيل الغاء صور السيطرة القديمة ، التي تركت اثرها في طبيعة السلطة الخاصة والصلات الانسانية ، في اطلاقية لم تجد علة وجودها في صور الانتاج الجديدة ، وانما وجدتها في الميراث الاجتماعي والثقافي . فتحول مركز الانتاج الكبير لا يؤدي آليا الى تحول مواز في صور تنظيم العمـل والسلطة الخاصة . فالنقابات امامها ضروب من النضال الطويل ، في سبيل جعل نفوذهـا يدخل الى المستوى الاكثر بداءة ، المستوى الذي يمس العامل في حياته اليومية مـا اكثر مباشرة .

الدفاع والمعارضة :

ما وراء المطالبة المنظمية والضغط « السياسي » اين تقف معارضة نمط السيطرة الاجتماعية في المجتمع ما بعد الصناعي ؟

من الصعب الاجابة عن هذا السؤال ، اولا لأن هذا الانموذج من المجتمعات يبدأ بالظهور فقط ، ولأنه من المعتاد أن تبرز الطبقة الشعبية بصورة أبطأ من بروز نخبة السلطة . ومن الصعب الاجابة ايضا ، لسبب اكثر دواما . فالنمط الجديد من السيطرة الاجتماعية اكثر شمولا ، من جراء ان مجتمعا متجها نحو نموه ، يكون اكمل انخراطا في التغير الاجتماعي، وأن التنظيمات الكبيرة لم تعد توجه فقط مجال الانتاج ، بل اصبحت توجه ايضا مجـال الاستهلاك . فجهاز السيطرة الاجتماعيـة يمارس سيطرته على كل وجوه الحياة الاجتماعيـة ، حتى ان المقاومات التي تعارضه تبدو في قطاعات مختلفة من المجتمع ، وتجد من المشقة في اتحادها فيما بينها ، اكثر مما كان الامر في المجتمعات السابقة ، حيث كان مكان السيطرة اكثر ضيقا .

وعلى الرغم من هاتين الصعوبتين ، يمكننا أن نباشر تحليلا يعتمد بصدد هذا النوع من المجتمعات ، كما يعتمد بصدد كل مجتمع آخر ، على فكرة ان كل حركة اجتماعية شعبية لها وجهان ؛ كما أشرنا الى ذلك من قبل . فمن ناحية ، هناك عمل دفاعي يعتمد على كل ما بامكانه ان يقاوم سيطرة الطبقة القائدة ؛ ومن الاخرى ، هناك المعارضة . اننا نتكلم بكل معنى الكلمة على مجتمع الجماهير . وبسرعة متزايدة يمتد مجال المراقبة الاجتماعية ، فيشمل جملة المجتمع ، مضيقا من المجال الذي تحكمه « البنى الأولية » . لقد صدرت القواعد والمعايير على ما كان يعد سابقا حياة خاصة ، او حياة محلية ، او اسرة ، او جماعة . وقد اكتسبت القواعد بازدياد الصفة الداخلية ؛ فهي لا ترسم الحدود التي يبدأ الممنوع ما بعدها ؛ بل ترسم الاهداف المرغوب فيها ، والتي ينبغي للفاعل ان يتقدم نحوها ، على الرغم من تعدد الرسالات المتنافرة ، وفقدان المعالم على الطريق .

فما ندعوه انتاجا أصبح على نحو متنافص ممكن الانفصال عن التربية، وعن الاعلام ، وعن المعالجة الصحية ، وعن الاتصالات من كل نوع . والفكرة القائلة بأن هناك نواة مركزية للحياة الاجتماعية ، هي الاقتصادي الذي هو محل العمل المنتج ، لم يعد لها من معنى في مجتمع اخذ يعبئه تغيره ونموه بازدياد تعبئة كاملة .

ومن هنا كانت التحولات العميقة ، التي ما زالت مجهولة ، في السيطرة الاجتماعية وادوات المراقبة الاجتماعية . في القرن الماضي كان التعليم وسيلة تزود الجهاز الصناعي او الاداري بالعمال النافعين . واليوم اصبح التعليم تربية ؛ انه يتجاوز المدرسة ، ويصبح دمجا في فئات اجتماعية ، في جماعات ؛ وعلى هذا النحو ، يصبح غير « محدث » ، وانما يصبح خاضعا للمصالح السائدة خضوعا اكثر مباشرة . والعلوم الاجتماعية بدات تتدخل في عمل التكوين والملاءمة ، وبدات نتيجة لذلك في اكتشاف دورها السياسي .

ويتحقق هذا التوسع في المراقبة الاجتماعية ، في داخل ايديولوجيا ليبرالية تحملها الطبقة القائدة الجديدة . وكما كانت البرجوازية المنتصرة تحمل موضوع الحرية السياسية ضد كل من يقف معارضا حركات الرساميل والناس والافكار ، اخذت النخبة التكنوقراطية تدعو الى موضوع التكوين في الحياة الجنسية وفي الحياة المهنية ، في سبيل مد رواق سيطرتها .

وقد اعاقت سرعة هذه الانقلابات وعمقها ، ظهور الحركات الاجتماعية . وعلى النحو ذاته ، اعاق التهجير واضفاء البروليتارية في بداية العصر الصناعي ، تكون الحركة العمالية . فالتحديث والسيطرة ومد رواق المراقبات الاجتماعية بدت ممتزجة فيما بينها ، بفضل انتصار الاونوبيب التكنوقراطية التي توحد المنظومة الجديدة للعمل التاريخي مع سلطة واختلاط الحركة الاجتماعية الناشئة ومقاومة المراقبة الاجتماعية ، والشعور المنتشر بأن المرء « ماخوذ في الشرك » ، والرفض غير المدروس « للقيام باللعبة » . ففي وسط الطريق ، بين اوتوبيات التوازن التي تعارض التغير ، والحركات الاجتماعية الجديدة التي ما زالت الايام حبلى بها ، نجد الرفض العدمي الذي يسود الساحة ، أو الذي يمثل بدلا من ذلك : المقاومة الاكثر فعالية ، في حركة المشاركة الواسعة ، التي تجر الطبقة القائدة بها مجموع المجتمع .

١ — في المجتمع المتطور توجه الطبقة القائدة تغير المجتمع تبعا لصالحها . ومقاومة سيطرتها تعتمد اذن على ما يتعارض مع التغير الاجتماعي . وكل حركة اجتماعية تتخذ سندا لها المعطى والوجود ، تعتمد عليهما في معارضة ادارة يديرها الخصم . بيد ان اتساع التغيرات اليوم ، والقدرة التي تمتلكها التنظيمات الكبيرة في معالجة الطلب ، وتوجيه « الحاجات » ، جعلت قوى المقاومة لا يمكن الا ان تكون مطلقة ، اي غير اجتماعية في حدودها القصوى . فما يقاوم السيد هو جماعة الفلاحين ؛ وما يقاوم رب العمل هو العمل ؛ وما يقاوم جهاز السيطرة الاجتماعيه هو من ناحية اكثر بدائية الكائن البيولوجي و « الوضع الطبيعي » ، ولكنهما يدركان بوصفهما قوة معارضة اجتماعية .

فأين ترتفع المعارضة اليوم باشد ما يكون العنف ؟ في فئات عرقية او قومية ؛ في فئات الاعمار او الجنس . ففي كل مكان نجد حاملا بيولوجيا معينا . وعلى نحو اكثر انتشاراً ، فان المجتمعات الاكثر غنى متهمة بتدمير البيئة الطبيعية ، باستهلاك كمية من الاوكسجين اكبر من الكمية التي تنتجها ؛ وفي المدن الكبيرة، يصبح التعب، وهو واقعة بيولوجية اجتماعية، موضوعا من موضوعات المعارضة .

ان العودة الى ما دعاه س. موسكوفيتشي المسألة الطبيعية ، ربما كان انزلاقا نحو اوتوبيا التوازن ، وهي ملجأ ضد التغيرات المتزايدة في سرعتها وعمقها . وهي اوتوبيا مناضلة الى حد بعيد ، او هي خلافا لذلك، قد خففت في صورة متجددة من الدعوة الى **دولة الرفاه** ؛ ولكنها تشيح دائما عن السعي وراء الصراعات الطبقية الجديدة . وفي المقابل ، فهي تتخذ كل أهميتها ، اذا ما تعرفنا فيها السعي وراء مقاومة اخيرة للسلطة، التي تتعرض لخطر تدمير ذاتها ، اذا اعتقدت انها لا حدود لها . فالدعوة الى الطبيعة تحمل في ذاتها قوة معارضة لن تتوصل موضوعات البيئة او كيفية الحياة الى حلها . انه احتجاج الانسان الجسد على الروح التي تتكشف عن كبرياء القوة . ويعارض التغير الاجتماعي الموجه الدفاع عن الهوية ؛ وحينما تنبذ الحياة اليومية لانها خضعت للتلاعب ، يلجأ الفرد أو الفئة الاجتماعية الى الخيالي والتعبيري والعقاقير والجنون ، الى ما يفلت ــ على الاقل جزئيا ــ من الضغوط الاجتماعية .

فما تدعوه القوى السائدة في احد المجتمعات « مسالة اجتماعية » هو مجال من مجالات الحياة الاجتماعية يفلت من المعايير السائدة ، ويبدو وكأنه بالتالي فاضح . فالمسالة الاجتماعية هي المكان الافتراضي للحركة الاجتماعية ، ولكنها لا تتجلى كاملة اطلاقا في حركة اجتماعية ، لان ضروب السلوك التي تتجلى فيها لا يمكنها ان تمضي من تلقاء ذاتها الى ما هو ابعد من الانسحاب والرفض ، وتسجن نفسها في الاثم او العدوانية . ان مكان الفراغ ، مكان الصمت ، هو الذي يفسره الناس « العاديون » على انه نقص او هامشية او انحراف ؛ ولكنه ايضا اتهام عديم الصياغة ، وصراع

لا شكل له ، لان المبدا الدفاعي لا يرتبط بمبدا الهجوم المعاكس . فمعنى المسألة الاجتماعية لا يمكن ان يظهر ، الا حينما تكتشف السيطرة التي تمارس على المجتمع ، وحينما يرفع القناع عن تماسك منظومة القيم ولا شخصيتها ، وحينما يعترف بالمسألة الاجتماعية وكأنها نتاج قمع ونتاج تضييع .

لا يجب اطلاقا ان نتساءل في مجتمع تكون السيطرة فيه بالقوة تماما ، عن الفئة الاجتماعية الخاصة ، او عن الدور الاجتماعي ، الذي يمكن ان يأخذ المعارضة على عاتقه . فالمعارضة ، او رفض السيطرة على الاقل ، يبدو من كل جانب ، ويستولي من الجوانب كلها على سلوك الغالبية منا . وفي مقابل الجمهور الكبير من الجهاز التقني البيروقراطي تتضاعف المعارضات والعدوانات وضروب الرفض . بيد أنها تكون ذات قوة اكبر ، بقدر ما تتجسد في جماعة .

ويجهد جهاز السيطرة في التقليل من هذه المعارضات بطريقتين : بالدمج وبالقمع . فمن ناحية ، انه يقيم وكالات لرد الاعتبار ، ويعتمد على الخصوص ، على قوة الدمج الكبيرة لاجهزة الدعاوة والصحافة ووسائلهما ، أو يعتمد بالدرجة الثانية على وسائل المعالجة النفسية الاجتماعية للمنحرفين ، باسم برامج مخصصة لتحسين « العلاقات الانسانية » . والعلوم الانسانية لا يحق لها ان تتصرف كما لو لم تكن داخلة في مجال النافع ، وبالتالي في مجال المسؤولية السياسية . ومن ناحية اخرى ، فهو يضاعف من امكنة العزل ، ومن « المحاطات » حيث تحفظ الشعوب المسودة والاقليات العرقية و « الهامشيون » والجانحون والمجانين ، تحت المراقبة .

بيد أن هؤلاء يهربون دائما ، ويجرون في الطرقات ، ويجوبون الريف، ويأوون الى سلاسل الجبال . ومما يثير الاغراء ، ان نعتقد ، انه في مجال العمل والانتاج فقط ، في « مجتمعات الاستهلاك » ، حيث تعالج الحاجات، انما يمكن تكوين المعارضة ؛ وعادات التفكير الموروثة من القرن الماضي تميل

بنا طبيعيا الى الاعتقاد بذلك . ولكن ، كيف نرضى بهذه الفكرة ؟ اولا : ان المعالجة والدمج يمارسان ايضا ، في التنظيمات الكبيرة ، ممارسة اكثر مباشرة مما هو في الخارج . ولا سيما ان هذه الفكرة تنسى او تبخس قدر واقعة ان كل حركة اجتماعية لابد لها أن تعتمد على ما هو غريب عن جهاز السيطرة . هذه الغرابة كانت غرابة العمل تلقاء رأس المال ، وهي اليوم غرابة الهوية في مقابل التغير .

ومن الصفات المميزة ، ان تبدو المسائل الاجتماعية اكثر ارتباطا بالمدينة منها بالمشروع . ومع ذلك فان هذه الملاحظة ملتبسة . لان المدينة هي المكان المميز للمسائل والحركات الاجتماعية ، لافي المجتمع ما بعد الصناعي ، بل في المجتمع ما قبل الصناعي ، المجتمع التجاري . فالمدينة ينبغي ان لا ينظر اليها اليوم ، على انها وسط للانتاج والمبادلة ، وانما على انها صورة التنظيم الاجتماعي بالذات ؛ وقد كان هنري لوفيفر محقا في الحاحه على الافتجاء الذي قاد من المدينة الى الاوربانية عابرا ما فوق العصر الصناعي . فالاوربانية هي المجال الاجتماعي الذي يسوده تركيز الاجهزة وقدرتها على معالجة الحياة اليومية. فاذا كان المشروع الراسمالي هو موطن الاستغلال ، كان المجتمع الاورباني محلا للضياع ولقصر الشعب على اعماله وحاجاته والعلاقات التي تحددها مصالح التكنوقراطية السائدة.

بيد أن هذه الحركات الدفاعية ليس لها قوة غير قوة النفي والرفض. فهي منذ أن تريد أن تخلع على نفسها مضمونا ايجابيا ، وأن تعيد تنظيم الفئات الاجتماعية والجماعات والمجتمعات ، تفقد كل قوتها ولا تكون الا هامشية ، بل انها تندمج في ما كانت تريد الهرب منه .

وعلى النحو ذاته ، فالحركات التي كانت تكتفي بالاعتماد على العمل من حيث هو قوة معارضة للراسمالية ، لم تستطع الا ان تلجأ الى التعاونيات او جماعات العمل التي ليست ذات وزن في نمو المجتمع الصناعي .

ففي بعض الاحيان اذن ، تتكون من جديد في ايامنا هذه جماعات دفاعية ، وجودها يشهد بقوة الرفض ، هي ايضا امكنة لابداع تحولات ثقافية ، بيد ان وزنها يظل مهملا .

ففي اوقات اخرى ، توصلت بعض هذه الجماعات الى المساومة مع السلطة المركزية ، والى ان ترى نفسها وقد اعترف لها ببعض الاستقلال الذاتي وبعض النفوذ .

وفي اوقات اخرى اخيرا ، اصبح الملجا متعة واستهلاكا . والدعوة الى الطبيعة اصبحت سعيا وراء التوازن ؛ وهذه الاسطورة هي أكثر الاساطير براءة ؛ لانها تنسى مسائل السلطة .

٢ ــ وتتعارض مع الانسحاب والرفض ، الاعمال الصادرة من داخل جهاز التراكم ضد السيطرة التي يمارسها . ذاكم هو المعنى الذي خلعته بعض البلدان ، وعلى الخصوص فرنسا ، على العمل الذي وجهه عدد معين من الملاكات والفنيين والعمال ضد سلطة ارباب العمل . وقد قدم س. ماليه على الخصوص ، فرضية عن طبقة عمالية جديدة ؛ وقد بدا ان مطالب ايار ــ حزيران ١٩٦٨ التي دفعت الى ابعد حد في المشروعات الاكثر تقدما من الناحية التكنولوجية ، قد ايدت هذه الفرضية .

وكما قال غالبريث ، ان التقدم التكنولوجي في التنظيمات الكبيرة ، وهو عامل جوهري من عوامل النمو ، ليس مع ذلك الهدف الرئيسي . فالمشروع الكبير ، كائنا ما كان ، ليس خادما للتقنياء ؛ فهو يتملكها لكي يبني قوته عليها . وقلما يهم ان نعرف ما اذا كانت هذه القوة هي تناسخ الفائدة الراسمالية ، او كانت من طبيعة اخرى . المهم هو ان للمشروع اهدافا ، وليس مجرد فاعل المعقولية والتحديث .

بيد ان جميع اعضاء التنظيم ليسوا بيروقراطيين . ان بعضهم تقنيائيون . فكلما كان العمال المؤهلون يتحددون بمهنهم ، وليس

بمجرد خضوعهم لسلطة رب العمل ، يتحدد هؤلاء التقنيائيون بمهنهم في الوقت ذاته الذي يتحددون فيه ، بانتمائهم الى البنية التقنية . واذن ، فهم قادرون على اللجوء في ذلك الى مبدأ خارجي ، في سبيل معارضة تملك التقنياء والمعلومات من قبل البنية التقنية . انهم يدخلون المعركة اذن ، من اجل ضبط المعلومات ضبطا جماعيا ، شانهم في ذلك شأن الصحفيين الذين يجدون تنظيما لهم، في سبيل الدفاع عن حقوق الصحافة ضد سلطة المال .

ولكن ، لان البنية التقنية هي الاداة بامتياز للسيطرة الحديثة ، فان معركتهم تتخذ مدى عاما . فارادة الادارة العمالية قد تحددت طويلا بمستوى المركز أو الطريق او المصنع . واليوم فقط ، لان المشروع لم يعد خاضعا للسوق، وانما أصبح السوق يخضع له ؛ ولانه ما من نظام غير شخصي يخيم على مراكز التقرير في المنظومة الصناعية ، يمكن للنضال ضد التملك الخاص لوسائل النمو ، أن يرتفع الى مستوى التنظيم الكبير ، ومستوى المنظومة الصناعية ذاتها .

ومع ذلك ، يجب علينا أن نرسم حدود مثل هذه الملاحظات .

اولا ، ان الحركة التي قام بها الفنيون والمهنيون لاتبدو عامة ؛ وهي ايضا محدودة بما فيه الكفاية . وقد بينت التحقيقات الدقيقة التي اجريت عن اضرابات أيار ــ حزيران ١٩٦٨ في فرنسا ، ان من بين الملاكات التي شاركت في الاضراب ، كبار هيئة اركان المشروعات الذين شعروا بانهم مسحوقون بين أرباب العمل والقوى العمالية ، ففضلوا الانطواء على مصالحهم الخاصة ، والتجمع خارج المصانع بالذات . ومن السهل علينا ان نرى ، ان « انزعاج الملاكات » يمكن تحليله في جوهره ، من دون اللجوء الى فكرة الصراع الطبقي . فتركز مراكز التقرير ومضاعفة الملاكات ، يبعد غالبية هؤلاء عن التقريرات ، ويضعهم في موقف غير مريح .

وفي عدد من الامثلة التي يحتج بها في سبيل بيان موضوع الطبقة العمالية الجديدة ، نلاحظ ايضا ، ان الامر يتعلق بمشروعات تمر في ازمة ، يكون فيها رب العمل القديم عاجزا عن مواجهة المسائل المالية والمنظمية التي أدّى اليها نمو تقنيائي واقتصادي سريع في المؤسسة ، فيغرق في صعوبات لا يمكن التغلب عليها . وعندئذٍ نرى تشكل ردود افعال مماثلة لتلك التي يقوم بها بعض المهندسين الاميركيين في الازمة الكبيرة : وهي اللجوء الى التقنياء لمواجهة التمويل . فما ان يقوم رب عمل جديد اكثر حداثة ، وتكاتف النمو التقنيائي اسس مالية راسمالية ارسخ مكافئة ناجعة ، حتى تفقد حركة المعارضة من قوتها وتكف عن جذب الانتباه اليها .

وعلى نحو أعم ، فمن الصعب تصور أن عددا كبيرا من الملاكات او من المهن، المندمجة اندماجا اقوى من الاخرى في البنية التقنية وقراراتها ، يمكنه أن يتحدد في مقابلها بدلا من أن يتحدد فيها .

ان هذه الاعتراضات جميعا لها وزنها الكبير ؛ ويبدو أن الاهتمام بالطبقة العمالية الجديدة قد اختفى تقريبا في الفترة الحاضرة ، حيث ابرزت مطالب عمالية حادة ، في عدد من البلاد الاوربية ، عمالا غير مؤهلين ، اكثر مما ابرزت اشخاصا ذوي مستوى فني عال . ومع ذلك ، فهي تتقدم بنا الى رسم حدود فكرة ما ، اكثر مما تتقدم بنا الى نبذها . فقد راينا في ايار — حزيران ١٩٦٨ فئة تدفع الى حد بعيد جدا ، مطالب التسيير الذاتي . فالامر يتعلق بملاكات شابة ، تعمل في الاعم الاغلب بمهمات بعيدة عن الانتاج الخالص ، وكانت سريعة التأثر بالطلاب ، الذين كانت اعمارهم وتكوينهم تتقارب منها .

وقد عبرت معارضة التنظيمات الكبيرة عن ذاتها ، بقوة اكبر ايضا ، في الجامعات ، بين أولئك الذين عرفوا اكثر فاكثر ، انهم قد نذروا لاعمال تقنية بيروقراطية ؛ ولكنهم ما زالوا بعد في محيط مغاير تماما ،

هو محيط الجامعة . وكانوا هم ايضا متأثرين بهذا الرفض البيولوجي الاجتماعي للشبيبة الذي ذكرناه سابقا .

ان النخبة المعادية للتكنوقراطية لا يمكنها ان تكون وحدها حركة اجتماعية . فالملاكات وحتى المهنيون هم في الاعم الاغلب مهتمون بالدفاع عن مستواهم وسلطتهم ، بل امتيازاتهم . بيد ان عددا هاما من الخبراء ، في مراكز البحث والمستشفيات والجامعات ، يرفضون التوحيد بين المعرفة واستخدامها الاجتماعي . ان دورهم خطير ، لانه ينتزع الحركات الدفاعية من انسحابها ، ويسهم في دفع الهجوم المضاد ، وبالتالي في خلع صورة على مشروع مضاد من مشروعات المجتمع . وهم لا يقومون بهذا الدور الا ضمن الحد الذي يتمكنون فيه ، من اللجوء الى المعرفة والعلم والتقنياء ضد الاجهزة . انه لا يمكننا ان نخلط بينهم وبين طبقة عمالية جديدة ، يمثلها بالاحرى الفنيون ؛ لان معارضتهم لرب العمل لم تعد توجه باسم قوة الانتاج الداخلي للمشروع ، اي العمل المنتج ، بل باسم المعرفة التي ليست في جوهرها من نتاج اجهزة الانتاج ، بل من انتاج التنظيمات الخاصة ، والتي قواعد عملها مختلفة جدا . واذن ، فهؤلاء المهنيون المعادون للجهاز يمكن ان يبدوا هامشيين .

ولكنه ينبغي لنا ان نتذكر ، ان رواد الحركة العمالية كانوا " هامشيين " في الغالب ايضا ؛ فقد كانوا نادرا ما يوجدون في مشروعات كبيرة ؛ وكانوا قريبين جدا ايضا ، من وسط بروليتاري ، كان يهب معارضتهم سند رفضه وتمرده .

وكما ان رفض مجتمع الاستهلاك لا ينتج بذاته حركة اجتماعية ، كذلك لا يمكن خلق هذه الحركة الاجتماعية ، لمجرد معارضة الخبراء . فالعنصران المعارضان للبنية التقنية ينبغي ان يلتقيا ، من اجل نشوء حركة اجتماعية . وقد حدث هذا اللقاء سابقا في الجامعات ، وقد ظهرت نتائجه في كثير من المنظمات الكبيرة ، والمشروعات الطليعية ، ومراكز البحث ، والمستشفيات ، الخ . . .

فالحركة الاجتماعية لا يمكنها ان تتكون تكونا تاما في داخل التنظيمات الكبيرة . فهذه مراكز تقرير ، ويمكنها بالتالي ان ترى الضغوط « السياسية » بجانبه بعضها بعضا . فلا يمكن لاي حركة اجتماعية ان تتخذ لها مكانا الا في مستوى منظومة الانتاج ، في مستوى جهاز السيطرة الاجتماعية . من اجل هذا ، فقد توحدت حركات المعارضة الاجتماعية ، في البلدان الراسمالية ، التي نجد فيها جهاز السيطرة هذا ، الذي يمتد الى جزء كبير من العالم ، الذي ندعوه على نحو مختلط ، بالعالم الثالث او البلدان المتخلفة ، نقول توحدت هذه الحركات الثورية في البلدان المسيطر عليها ، وقد كانت هذه الاممية التي وجدت واحدا من اقوى تقاليد الحركة العمالية ، قبل ان يتوحد الاتجاه الاقوى في هذه الحركة مع الاستراتيجية الامية للاتحاد السوفياتي ، هي الاجابة الطبيعية على اضفاء الاممية على الراسمالية .

ان على اي حركة اجتماعية جديدة بوصفها دفاعا ضد سيطرة ما زالت تتسع بازدياد - بل واحتجاجا باسم المعرفة على الاجهزة التي تتملكها ، ان تتطلع ايضا الى جملة اتجاهات منظومة العمل التاريخي وان تقترح بالتالي تفسيرا صراعيا للانموذج الثقافي . وقد تحدد هذا الانموذج الثقافي في المجتمع ما بعد الصناعي على انه النمو . فالطبقة القائدة تفسر الانموذج الثقافي وكانه قوة الاجهزة الاقتصادية السياسية . والحركة الشعبية لا يمكنها ان تقوم الا على المستوى ذاته ؛ وان تعارض هذا التفسير للنمو ، بفرضية التحديد الذاتي او التسيير الذاتي ، وبامكان العدد الاكبر من الناس ان يختاروا سياسة اقتصادية واجتماعية ، وان يتصوروا برنامجا للمستقبل ، وان يراقبوه . فمن المستحيل تحديد الحركة الاجتماعية في المجتمع ما بعد الصناعي ، باهداف اقتصادية خالصة . ان القول : لكل بحسب حاجاته، لا يمكن ان يكون له اي معنى اليوم ؛ فمثل هذه العبارة تفترض في وقت واحد ، ان الحاجات محدودة ، وان الموارد المتاحة تفيض عنها ؛ وهذان الباتان تنبذهما ثقافتنا . اننا نعيش في عالم موارده محدودة والحاجات فيه غير محدودة . انه لم يعد في مقدورنا ان نحلم بالوفرة ، ونحن

محاصرون بالندرة . ينبغي لنا في عالمنا المحدود ، أن نقوم باختيارات ، وان نعترف بأن رهان الصراعات الاجتماعية هو سياسي خالص ، وعلى نحو ادق ، هو اختيار لمستقبل جماعي ، اختيار لنمط ادارة التغير . واذا وجب علينا ، أن نبتعد عن تحديد اقتصادي خالص لأهداف الحركة الاجتماعية ، وعن دعوة ميتافيزيقية خالصة الى الحاجات الاساسية ضد المبادلة ، وجب علينا ايضا ، ان نحتاط من الخلط بين رهان الصراع والاوتوبيات المضادة ، التي تنمو في قلب الازمة . فمن الطبيعي أن يكون الراي في المرحلة الانتقالية الحالية ، اكثر احساسا بالازمة ، منه بالصراع: فنحن نتكلم على تفكك اوربانى وغزو بالسيارات ، واستئصال ، وازمة اضفاء المجتمعية ؛ كما اننا نحارب كل قديم وكل تصلب .

ان هذه الموضوعات هامة جميعا ، وهي تكاد مع ذلك تضلنا ، اذا قادتنا الى الفكرة المختلطة عن ازمة حضارية ، والعمياء عن ظهور صور جديدة من السيطرة الاجتماعية . انه يجب علينا اذن ، أن نبحث منذ الآن ، في فجر مجتمع جديد ، عن مكان الصراعات الاجتماعية وتفاعلها .

في القرن التاسع عشر ، لجأت الحركة العمالية الى الدولة ، ضد الراسمالية الخاصة . واليوم ، ونحن نتكلم على راسمالية احتكارية للدولة او للتكنوقراطية ، لا بد لنا من الاعتراف بأن ارتباط الدولة بمراكز التقرير الاقتصادي ارتباط وثيق . فكيف ندعو اذن الى مراقبة مركزية للنمو الاقتصادي ، من دون تقوية جهاز السيطرة الاجتماعية ؟ وحتى في البلدان التي تغذت فيها الحركة العمالية بتقليد يعقوبي اقدم ، لا يمكن للمعارضة أن تلتفت الا نحو تفجر السلطة المركزية . وفي هذا الالتفات ، يجب أن نرى معنى الكشف الراهن من جديد عن كومونة باريس. فالحركة العمالية في نهاية القرن التاسع عشر ، قد انتقدت انتقادا قاسيا انعدام التنظيم السياسي لديها و « المركزية الديموقراطية » ، على الرغم من انها تمجد الانتفاضة الثورية . فما بدا في ذلك الحين ضعفا ، اخذ يبدو اليوم وكأنه رسالة نبوية ، وكأنه نضال ضروري ضد الجهاز المركز . فبهذا

السبيل فقط ، يمكن للدعوة الدفاعية الى الهوية وللنضال الهجومي ضد تملك النمو من الاجهزة القائدة ، ان يجتمعا .

فالتنظيمات المسيرة ذاتيا لا يمكنها ان تقوم الا في اطار تحويل الدولة والصلات الطبقية . فاذا قام التسيير الذاتي في مستوى العمل ، من دون المساس بمنظومة التقرير ، تحول الى حرفية مثبتة . وعلى النحو ذاته ، ان تسيير التنظيمات تسييرا ذاتيا لا يمكنه اذا تخيلناه خارج تحول الصلات الطبقية ، ان يفضي الا الى اضفاء البيروقراطية . اوليست الجامعة الليبرالية مثالا على التنظيم الذي يديره على الاقل اشخاصه الدائمون ، أي المدرسون ؟ ولكن ، اما ان تكون ـ والحالة هذه ـ خاضعة للطبقة القائدة ، واما أن تحبس نفسها في عالم بيروقراطي للقول .

فاذا تصورنا التسيير الذاتي فكرة ما ، او صورة تنظيم اجتماعي ، وجدنا أنفسنا مسوقين بسرعة في طريق الاختلاط او في طريق التناقض . وفي الاعم الاغلب ، لا يكون هذا الموضوع الا اسما خلع على الاوتوبيا التي تحلم بالتوازن في مجتمع متغير ، والتي تبني التنظيم الاقتصادي من جديد ، ناسية الانتاج ودور التراكم والتوظيف فقط . ان مثل هذه الافكار ، وهي مهمة من أجل الفلسفة الاجتماعية ، لا يمكن تقبلها بالنسبة الى علم الاجتماع الذي تناقض مسيرته الاساسية . فالتسيير الذاتي ينبغي أن لا نتصوره وكأنه فكرة ما ، وانما وكأنه هدف في صراع . انه ينبغي له اذن ، أن يحيلنا مباشرة قدر الامكان ، الى التوتر ما بين اتجاهين ؛ لأن الحركة الاجتماعية تحارب خصما ، وتتطلع الى انموذج ثقافي .

ان التسيير الذاتي يرتبط بالتخطيط ويقوم معارضا له ، في وقت واحد معا . فليس بامكاننا أن نتصور تسييرا ذاتيا للتنظيمات ، الا ضمن اطار تخطيط ديموقراطي . وهذا هو الوجه « الاثباتي » للتسيير الذاتي. بيد أن التسيير الذاتي ينبغي له في الوقت ذاته ، ان يكون قدرة مقاومة

احدى الجماعات لسلطة الاجهزة . يجب أن يدير المجتمع التعليم العام ، وهو يقاوم الاجهزة الجامعية ؛ وأن يدير الصحة العامة ، وهو يقاوم الاجهزة المستشفوية ؛ وأن يدير المواصلات المدنية ، وهو يعارض سلطة السيارة ؛ الخ ... فمعارضة التسيير الذاتي بالنمو تكوّن نوعا من المناقشة العالمية . والمسألة الواقعية تنحصر في توجيه العلاقات ما بين اتجاهي التسيير الذاتي ، المترابطين بالضرورة ، والمتعارضين دائما ؛ وهما : التخطيط الديموقراطي ، ومطلب الكومونة .

فالحركة الاجتماعية تحمل معها دائما سلطة جديدة ؛ ولكنها لا تكون فاعلة الا لانها تعارض السلطة القائدة . واذن ، فموضوع التسيير الذاتي يخضع دائما لموضوع المعارضة . ومعناه الشخص لا يمكن الا أن يتمهد لتحويل منظومة التقرير في التنظيمات ، والا ان يفتح الباب لسلطة مضادة. ولأن السيطرة يمكن أن تصبح كلية بازدياد ، في المجتمعات ما بعد الصناعية ، تميل الحركات الاجتماعية الى أن تصبح قوى معارضة دائمة، مهدمة في بعض الاحيان ، وموضوعة تحت المراقبة في بعض الاحيان ، وقادرة على زعزعة النظام السائد في بعض الاحيان .

وعلى هذا النحو ، يبدو التسيير الذاتي مطلبا جديدا بجدة عميقة ، واكثر حيوية ، بقدر ما يكون التقليد المركز اقوى ، وبقدر ما يكون دور الدولة في التسيير الاقتصادي اكثر مباشرة . فهو يواجه عددا من انماط الملكية الاجتماعية ، التي اصبحت ممكنة ومرغوبا فيها ، بفعل عدم ملاءمة التسيير المركزي للاقتصاد الحديث ، على الاقل ، حينما يراد تثبيت الحريات الفردية والاجتماعية وتنميتها . انه يعني اذن قبل كل شيء ، ان الطلبات الاجتماعية لا ينبغي أن تخضع لجهاز الادارة الاقتصادي ؛ وأن تقدم الابداعية والتعبير ، ومثلهما تساوي الفرص والغاء نتائج اضفاء الهامشية والحرمان التي خلقها تمركز السلطة ، ينبغي ان تكون الاهداف الاجتماعية التي لا بد للاقتصاد من ان ينظم تبعا لها . واذن ، فالامر يتعلق بالاثبات الاساسي بالنسبة الى كل حركة معارضة ، بأن كل مجتمع

ينبغي له ان يراقب اقتصاده ، لا العكس . لقد مر زمان كانت الحركات الاجتماعيـة الشعبية تضع الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية في مقابل الديموقراطيـة المؤسـسـية الخالصة ، التي اصبحت خط دفاع البرجوازية . لقد كان هذا التمييز يرسم بالتأكيد ، الانتقال من المجتمع التجاري الى المجتمع الراسمالي . وقد اصبح من الطبيعي اليوم ، أن يحدث انقـلاب جديد في انموذج جديد من المجتمعـات ، وان ترفض حدود الديموقراطية الاقتصادية وفسادها الممكن ، هذه الديموقراطية التي يمكنها ان تخلق جهازا سياسيا اقتصاديا مجموعيا في كثير او قليل ؛ وأن تطلب حرية ثقافية وبالتالي سياسية ، قادرة على تدمير سيطرة التنظيمات الكبيرة على الطلب وعلى التنظيمات الاجتماعية .

انموذجات اوضاع المطالب :

ان ضروب السلوك الاجتماعي المعـارض ، التي تثير الصراعـات باصطدامها بالسلطة في التنظيمات ، تمزج دائما ما بين مستويات التدخل المختلفة ، التي اتينا على التمييز بينها . فالمعارضة التي تنصب بصورة كليـة على نمط السيطرة الاجتماعيـة ، من دون ان تمر بالمستويات الملحقة بمنظومـات التقرير والعمـل المنظمي ، ليست الا معـارضـة ايديولوجية . ان دورها بالتأكيد كبير ويحرك المثقفين ؛ بيد انها لا تستطيع بمفردها ، أن تثير حركة اجتماعية ، وهي تجهل الوضـع المهني للعمال ، وقدرتهم على التأثير الجماعي . وعلى العكس من ذلك ، ان المطالب المنظمية الخالصة ، مهما تكن حادة ، لا يمكن الا ان تكون خاصة ، او ان تفضي الى ازمة بدلا من ان تفضي الى صراع .

فكيف تحدث هذه الامتزاجات ؟ لنسعَ على نحو ابسط ، الى اقامة تيولوجية اوضاع ، تدخل في حسابها حالة الجماعة ، منظورا اليها في مستوياتها الثلاثة . ان ثلاثة متغيرات ، او فئات من المتغيرات ، يجب الاحتفاظ بها ، وسنعرضها في صورة مبسطة الى اقصى حدود التبسط .

ان التنظيم في المقام الاول ، هو في كثير او قليل ، مستودع الانموذج

الثقافي للنمو . فهو مجدد من الناحيــة التقنيـانية في كثير أو قليــل . فالمستشفى ومركز البحث والمشروع « الطليعي » هي مجددة أكثر بكثير من مشروع كلاسيكي يوفر انتاجـا بالجملة للخيرات أو الخدمات التي تتطور ببطء ، أو تلجأ قليلا الى ابداعات جديدة .

والتنظيم في المقام الثاني ، يمتلك منظومة تقرير ، أو يندمج في منظومة تقرير أضفيت عليها المؤسـسية اضفاء اكثر ، بقدر ما تكون برامج الفعالية على نحو اكثر ، نتاج التقريرات التي اتخذها عدد معين من الفاعلين ، استطاعوا ان يمارسوا نفوذا معينا .

وفي المقام الاخير ، ان وضع الفاعلين منظورا اليهم في التنظيم ، يكون ثابتا أو غير ثابت في كثير أو قليل . انه ثابت في وقت واحد ، اذا كانت درجة اضـفاء المهنية مرتفعة ، واذا كان استمرار التجربة المهنية كبيرا . وهو غير ثابت ، اذا كان الامر يتعلق بيد عاملة غير مؤهلة ، جندت من اجل قدرتها المباشرة على اعطاء مردود ، واذا كانت في تغير ثقافي سريع ، وكانت خاضعة لمصادفات ظروف صاعدة وهابطة مثل أسنان المنشار .

فاذا مزجنا بين هــذه القســمات المزدوجة الثلاث : بنينا تبولوجية بسيطة تــسمح لنا باقامة صور مختلفة لضروب السلوك الجماعي للعمال الذين لهم علاقة في التنظيمات .

	اضفاء المؤسسية +		اضفاء المؤسسية ـ	
	الوضع المنظمي		الوضع المنظمي	
	ثابت	غير ثابت	ثابت	غير ثابت
الابداعية +	اضفاء المؤسسية على الصراع ١	المطالبة المهنية ٢	معارضة التسيير الذاتي ٣	المعارضة الثورية ٤
الابداعية	اضفاء الخط الحرفي ٥	المشاركة في الصراع ٦	الدفاع الحرفي ٧	التمرد ـ الانسحاب ٨

تعبر هذه اللائحة عن فكرة أن المعارضة لا تبدو بشكلها الاقوى ، لأن الوضع الذي تتراكم فيه عناصر المشاركة في الدور القائد للتنظيمات

الكبيرة . ولا في الوضع الذي عمل التنظيم فيه وظيفيا بفعالية في اي من المستويات الثلاثة، مستوى التاريخية، ومستوى منظومة التقرير، ومستوى التنظيم الخالص . فالمعارضة تبدو حينما يقوم صراع مركزي ؛ وهذا يفترض وجود مركز للسيطرة . وهذا لا يعني ، ان القطيعة لا يمكنها ان تحدث في مكان آخر ، او بفعل قوى اخرى ؛ وانما يعني فقط ان الحركة الاجتماعية لا تتشكل الا في هذا الوضع ، وحينما يخلق سد مؤسسي وأزمة او عدم ثبات في مستوى العمل المنظمي ، مشكلات ومطالب وضغوطا تأخذها الحركة الاجتماعية على عاتقها ، في المستوى الاعلى .

فاذا وقفنا على هذه القمة ، رأينا انها تفصل بين منحدرين . فمن ناحية ، نجد الاوضاع التي لا يمكن للمطالب فيها ان تجد لها اتجاها عاما . تلكم حالة الانموذج ٨ ، ولكنها أيضا حالة الانموذجين ٧ و ٦ .

ومن الناحية الاخرى، تتشكل معارضة ذات اتجاه عام؛ ولكن قاعدتها تجد نفسها انهاتعامل على نحو يتطابق في كثير او قليل ، مع المستويات الدنيا . وهذا ما يحدث في الانموذج ١ وحتى في الانموذج ٢ .

اما الانموذج ٥ فهو انموذج الاندماج المشحون اكيدا بالتوترات ؛ ولكنه في ابعد نقطة عن تشكل الحركة الاجتماعية .

ان الحركة الاجتماعية قائمة دائما في الحالتين ٣ و ٤ . فاذا لم يؤد الدور المنتج للتنظيم الا الى تقوية السلطة وجهازها ، في غيبة اضفاء المؤسسية على ضروب الصراع ، وغيبة الثبات المنظمي ، لم يتمكن العمال الا ان يسعوا الى تفجير هذه السلطة . وخلافا لذلك ، يمكن للحركة الاجتماعية ان تتخذ صورة تنادي اكثر بالتسيير الذاتي ، ضمن الحد الذي يكون فيه بعض الثبات المنظمي ، ويكون العمال محددين تحديدا قويا بقوة الانتاج التي يحملونها .

ومن محاذير هذا التحليل ، انه محدود في اطار التنظيمات ؛ ولكنه يمكن له بداهة ، ان ينتقل الى مستوى أعم ، هو مستوى المجتمع المحلي او القومي ، متصورا على انه تنظيم .

تحفظات ونتائج :

١ ــ تتعرض هذه التحليلات الى خطر فهمها فهما سيئا . أوليس من البديهي على الخصوص ، أن يبدو الدور الذي اعزوه الى النقابية العمالية وقد كذبته التجربة الحديثة لبلدين مثل فرنسا وايطاليا ، اللذين عرف اولهما في ايار ــ حزيران ٦٨ اكبر اضراب في تاريخه ، وعرف ثانيهما في خريف ٦٩ ومنذ ذلك الحين ، هيجانا عماليا ضخما ورأى هذا وذاك النقابات تظهر وكانها قوى محركة لكل حركة سياسية واجتماعية كبيرة ممكنة ؟

من الطبيعي في الواقع ، للحركة العمالية التي ظلت وقتا طويلا ضعيفة ومنقسمة في المجتمعات التي كانت في سبيلها الى تطور صناعي سريع ، ولا سيما في اثناء الحرب الباردة ، ان تقوم بدور اساسي في الصراع ضد التخلف الاقتصادي ، ضد الدور السائد للطبقات القائدة القديمة ، ضد التاخر في اضفاء المؤسسية على ضروب الصراع الصناعي . واكثر من ذلك أيضا ، فهذه الحركات العمالية تستمد قوتها وصراعيتها من حقيقة ان الطبقة العاملة قد تحملت النصيب الرئيسي من الجهد القومي في النمو الاقتصادي ؛ في حين ان فئات اخرى قد حصلت بفضل اعتماداتها السياسية ، على فوائد كبيرة من النمو الاقتصادي ، بدفاعها عن امتيازتها، او باندفاعها في مضاربات لا رادع لها . ومن الطبيعي ايضا ، ان تقوم الحركات الاجتماعية الجديدة تحت إمرة الحركة العمالية ومطالبها وايديولوجيتها ، في ايطاليا اكثر منها في فرنسا .

فالقوى النقابية تمثل في هذين البلدين العامل الرئيسي في التطور وفي تقوية المعارضة السياسية والاجتماعية ؛ ويمكنها ان تصبح الملاط لـ « جبهات شعبية » جديدة .

والرابطة بين مسائل قديمة وحديثة يمكن ان تصبح اكثر صميمية ايضا . فتنامي التصنيع ينتهي بالعمال المهاجرين الى الاصطدام بجملة المجتمع الصناعي ، وبالسيطرة الراسمالية التي لا تتجلى فقط في العمل ،

بل ايضا في المدينة ، وفي الهجرة ذاتها - التي هي دلالة على التراكم المركز في بعض المراكز السائدة . وكما هو الامر في فرنسا وايطاليا ، في سنوات الستين ، فقد خلقت هذه الشمولية في الصراع ، في وضع كانت فيه قوة المساومة العمالية ضعيفة ، حقلا ملائما لعمل الفئات الاجتماعية المناضلة، التي تجدد العمل العمالي .

ان قوة الحركة العمالية تاتي من ان محرك النمو الاقتصادي ما زال المشروع الراسمالي الكلاسيكي الكبير ، اكثر من التنظيم الكبير . والسيارة بسلاسل صنعها وتركيبها هي الرمز المتاز على ذلك . بيد ان هذه الصناعة ــ والحالة هذه ــ انما هي صناعة كلاسيكية ما زالت تعتمد على استخدام يد عاملة غفيرة للانتاج المباشر ، خاضعة لضروب الايقاع ، والسلطة الرادعة ، والعمل التكراري غير المؤهل .

ولكن مهما تكن خطورة هذه الاوضاع ، من وجهة نظر تاريخ هذه المجتمعات السياسية ، فهي لا تشكل اعتراضات على تحليل أعم .

فتخلف هذين البلدين النسبي ، ومجيء موجات جديدة من المهاجرين الى الصناعة والى المراكز المدنية الكبيرة ، يفسران بالتأكيد قوة الحركة العمالية في ايطاليا وفرنسا . ولكن ، يجب علينا خصوصا ، ان نميز بين النموذجين من المسائل : فمن ناحية ، هناك المسائل التي تتعلق بالصلات الطبقية والحركات الاجتماعية ، وهي الوحيدة التي نتكلم عليها هنا ؛ ومن الاخرى ، هناك انماط التغير الاجتماعي ، اي حالة عمل المؤسسات والتنظيم الاجتماعي وظيفيا وقبل كل شيء ، حالة عمل الدولة ، التي يمتد عملها فيشمل مستويات الواقع الاجتماعي الثلاثة .

وفيما يتعلق بفرنسا ، فقد فقدت الدولة ، بعد ان كانت الاداة الرئيسية في النمو الاقتصادي ، هذا الدور جزئيا ، بسبب تكون فئة اجتماعية تقود المشروعات الراسمالية الكبيرة ، فئة قادرة على الاخذ بزمام المبادأة ، وراغبة فيه ، لان الدولة ، وهذا هو احد الاسباب ، عاجزة عن تطوير ذاتها . ولكن الدولة هي ــ والحالة هذه ــ في وقت

واحد ، السلبلة السلطوية والشكلية للسلطة الموناركية القديمة ، واداة الطبقات السائدة ، القديمة على الاقل بقدر بما هي جديدة . وبالتالي الضامنة لضروب التفاوت الاجتماعي ، وهي أخيرا ، محل الانحطاط البيروقراطي لبعض القوى الاجتماعية ، التي كانت في الماضي « تقدمية » ولا سيما الانحطاط البيروقراطي لنقابة الموظفين . والامر لا يتعلق هنا بمقاربة تحليلات غريبة على موضوعنا ؛ ولكنه يتعلق فقط بتحديد الفارق في الطبيعة ، الذي يقوم بين ازمة مؤسسية وصراع طبقي . ان سيرورة التغير الاجتماعي تتوجه بتفاعلهما ؛ ولكننا لا يمكن لنا ان نخلط اضطرابا يرتبط بتخلف المؤسسات وانموذجات السلطة واجراءات التقرير ، مع صراعات تطرح السيطرة الاجتماعية ذاتها على بساط البحث . فالازمة الاجتماعية تمنح قدرة « سياسية » قوية جدا ، للحركات الاجتماعية الجديدة في فرنسا وايطاليا ؛ في الوقت ذاته الذي تمنع فيه حالة المجتمع هذه الحركات من ان تكون لها قوة كبيرة خاصة . ومن هنا كان تقدم الاضطراب السياسي على الحركات الاجتماعية الخالصة .

ان هذه الملاحظات ينبغي لها على الاقل ، ان تذكرنا بانه لا يمكننا ابدا ، ان نوحد بين المسائل الخالصة التي نعالجها هنا ، مهما تكن خطورتها ، وجملة سيرورة التغير الاجتماعي .

والبرهان على ذلك ، هو ان الحركة العمالية في فرنسا وايطاليا لاتبدو لي ، على الرغم من حالة الوضع السياسي التي اشرنا اليها ، بانها تفلت من النزعة العامة الى اضفاء المؤسسية على الصراعات الصناعية . فالاضرابات والعمل العمالي في جملته ينتهيان فيهما خصوصا ، الى جعل القدرة على المطالبة والمساومة النقابيتين ، تتقدم . والمشروعات التي كانت تحمي نفسها من المطالبة والمساومة النقابيتين بطريق القمع والابوية وانظمة الدولة ، او المحافظية ، ينبغي لها ان تنفتح وان تتقبل القوة النقابية . فاندفاع المطالب الاجرية ينبغي ان يفضي الى منح عاملي الصناعة الكبيرة ، الاجور المرتفعة التي كسبوها من قبل ، في المجتمعات الصناعية الاكثر تقدما .

لا سيما ان الحركة النقابية يمكن ان تصبح حاملة لضروب جديدة من المعارضة ، بارتباطها بالحركات التي تكوّن الشبيبة العاملة والطلابية عاملها الاكثر فعالية .

بيد أن هذه الوقائع ذات الاهمية الكبيرة على كل حال ، والتي يمكن ان تكون حاسمة سياسيا ، لا تثبت اطلاقا اننا لا نشهد تحولا في طبيعة الحركات الاجتماعية ، وفي الوقت ذاته ، تحولا في طبيعة نمط الانتاج . ففي غضون القرن التاسع عشر كله تقريبا ، وربما فيما بعد ايضا ، تقولبت الحركة العمالية الفرنسية في اللغة وصور العمل اللتين خلقتهما الثورة الفرنسية . واليوم بالذات ، نجد في المجتمعات الانتقالية ، ان الحركات الجديدة التي ما تزال ناقصة التكوين ، وتمزقها الاتجاهات الضعيفة الاندماج ، تكتسب وحدتها ووعيها ، باستخدامها اللغة والتحليلات وصور العمل التي خلقتها الحركة العمالية .

بيد أننا لا نجد وحدة حقيقية بين التجربة التاريخية الماضية والتجربة التي تتشكل تحت أبصارنا . وحتى حينما تتجلى الحركات الاجتماعية الجديدة في المشروعات ، فهي لا تستمد علة وجودها من وعي الطبقة العاملة .

ولكنه من الممكن لتحالف الحركات الاجتماعية القديمة والحديثة ان يكون دائما . فالاستقلال الذاتي لمستويات الواقع الاجتماعي ، التاريخية ومنظومة التقرير السياسي والعمل المنظمي ، يمكنه وينبغي له مبدئيا ان يقود موازاةً لذلك ، الى استقلال ذاتي نسبي ـ وايضا الى مراتبة ـ تتصف به المطالب التي تتعارض مع التنظيمات ، والمعارضة السياسية في مراكز التقرير ، والحركة الاجتماعية الموجهة مباشرة ضد السيطرة الاجتماعية .

فحركات المعارضة في المجتمعات الصناعية قد مزجت مستويين للعمل: الحزب السياسي والنقابة . وقوى المعارضة الجديدة يبدو أن عليها ان تمزج ثلاث مستويات تدخل : مطلب الاستهلاك ، وارادة النفوذ السياسي في المنظومة الصناعية ، ومعارضة التكنوقراطية . ويمكننا ان نتساءل من

الشروط الاجتماعية التي تنزع الى صهر هذه المستويات الثلاثة ، او التمييز بينها ، خلافا لذلك . ومن المحتمل ، انه ضمن الحد الذي تكون فيه المنظومة الاقتصادية في أزمة ، وحيث يكون تفاعل المؤسسات معطلا في التنظيمات وفي الدولة ، ان تتاح للانصهار اكبر فرصة في الحدوث ، وان يؤدي على هذا النحو ، الى قوة ثورية . وخلافا لذلك ، يبدو أن الغلبة في معظم بلدان الراسمالية المتقدمة هي للتمايز في ايامنا هذه ؛ وهذا التمايز هو الذي يفسر قوة المعارضة الوحشية في بلد مثل الولايات المتحدة، حيث اصبحت مسائل السيطرة اكثر المسائل ضغطا ؛ على حين ان المسائل المؤسسية وعمل التنظيم الاقتصادي وظيفيا يقومان على مستوى لا تبدو الازمات والتوقيفات فيه ، ذات خطورة رئيسية في الفترة الحالية.

اما في فرنسا وفي ايطاليا ، فالوضع ملائم لحدوث انصهار جزئي على الاقل ، يكفي لكيلا يبدو فيهما البعد الذي يبرز في الولايات المتحدة او اليابان بين الحركات الاجتماعية القديمة والحديثة . فالضغط النقابي ما زالت اتجاهات الحركة العمالية تحييه بما فيه الكفاية ، لكي يتهم اتهاما اكثر مباشرة،السيطرة الاجتماعية التي اتحدت فيها القوى القائدة القديمة والحديثة ، في كنف الدولة اتحادا وثيقا .

٢ ـ ان هذا التحليل للصراعات الاجتماعية يريد ان يكون تقليديا وجديدا في وقت واحد .

انه تقليدي ، لانه يحافظ على الدور الرئيسي للصراعات الطبقية . فهذه الصراعات لن تختفي الا حينما يختفي التراكم ، وحينما تجعل مجتمعاتنا التوازن غاية اخيرة لها ، وليس اطلاقا النمو او قوة الحكام المطلقين او عبادة اله متعال . ربما كان مثل هذا الوضع يرسم خطوطه : فثبات السكان وتوازن المبادلات مع العناصر الاخرى للمنظومة البيئية الارضية ربما سيكونان الهدفين الاخيرين لمجتمع الوفرة ، المهدد بالاختناق او الانحطاط او الانفجار .

بيد انه من الممكن الاعتقاد خلافا لذلك ، بأن عهد النمو لم ينقض على بدئه زمن طويل . فالمجاعات الاخيرة في اوربا الغربية لا تبتعد عنا الا ببعض عشرات السنين . والكوليرا كانت ما تزال تقرع أبواب باريس منذ قرن . اننا نعتقد اننا في اوج تأثيرنا في بيئتنا المادية ؛ ولكننا لم نعمل بعد الا قليلا، على مجال الحياة ، واقل من ذلك ايضا ، على الشخصية والجماعات البشرية . فكيف يمكننا ان نحلم بالتوازن ، في الحين الذي يزداد فيه البعد سريعا ، بين ربع العالم الغني وثلاثة ارباعه الفقراء ؟ في الحين الذي لم يستهلك المجتمع فيه قط ، نصيبا من انتاجه ، اضعف مما تستهلكه المجتمعات الصناعية اليوم ، والذي تزداد فيه نفقات التوظيف العلمي والعسكري اسرع من اي قطاع من قطاعات الاقتصاد ؟

ان مجتمعاتنا الاستهلاكية مجتمعات توظيف ؛ لقد رصدت للبحث عن التوازن ؛ ولكنها منخرطة بازدياد في متابعة الابداعية .

فنمو أجهزة الانتاج والتوزيع الكبيرة ، او نمو اجهزة الدولة ، او نمو حركات التعبئة الشعبية ، يزيد من قدرة عمل المجتمعات على ذاتها ، ويزيد في الوقت ذاته ايضا ، من قوة مراكز التراكم والتقرير ، التي تكوّن الطبقة القائدة .

فكيف نقدم في هذه الشروط ، عن المجتمع صورة منظومة قيم تعدّل من الانضباط الذاتي لمنظومة العلاقات الاجتماعية ، وتوفر التوازن بين اضفاء المؤسسية على المعايير واضفاء المجتمعية على الفاعلين ؟

ان الواقعة الاولى هي النمو . بيد ان المجتمع ليس منظومة متنامية اكثر منه منظومة متوازنة . انه احكام منظومة النمو ومنظومة العمل المحافظ على توازنها ومستوى متوسط ، هو مستوى المنظومة السياسية التي تضمن الانتقال من منظومة الى اخرى. فالنمو لا يمكن عزله عن فقدان التوازن ، وبالتالي عن التراكم والسيطرة .

اما أولئك الذين يمثلون المجتمع على انه تنظيم توجهه منظومة قيم ، و « مشروع » جماعي قادته هم المفوضون ، فينسون بارادتهم او بغير

ارادتهم ، ان هذا المشروع يبقى دائما رهان صراع يضع طبقة قائدة في مقابل طبقة شعبية ، وهما طبقتان ليستا بحاجة ، لا هذه ولا تلك ، الى ان تكونا فئتين واقعيتين او قوتين سياسيتين موحدتين ، من اجل ان تكونا الفاعلين الرئيسيين لتاريخية المجتمع .

ولكن ، اذا اراد هذا التحليل ان يكون تقليديا ، من حيث انه يرفض صورة مجتمع يسعى الى توازنات أساسية، ويستمر في اعطاء مكان مركزي لمسائل الانتاج والصلات الطبقية ؛ فهو جديد ايضا ، كما هو جديد كل من نمط التراكم ، والانموذج الثقافي وانموذج المعرفة السائدين ، في المجتمعات الاكثر تقدما من الناحية الاقتصادية .

ان المجتمع ما بعد الصناعي يراكم المعرفة اكثر من أي مجتمع آخر ؛ اي انه يراكم الابداعية ؛ فهو لا يتجه نحو عبادة الآلهة ولا نحو عبادة الحكام المطلقين ، أو قوانين الاقتصاد ، وانما نحو عبادة النمو . انه يبني تجربته بلغة المنظومة، وليس اطلاقا بلغة القوى الحيوية، لغة العلاقات الميكانيكية، او لغة المشاركة الرمزية .

ان مسائله وفاعليه يتغيرون ؛ وبقدر ما هو ضروري ان تكتشف في هذا الشكل الاجتماعي الجديد ، عناصر كل مجتمع له تاريخيته ، بل حتى بنيته ، بمثل هذا القدر ، يجب الاعتراف بجدة مضمونه وتنظيمه وصراعاته . يجب ايضا ان نبحث من جديد ، عن الكيفية التي يتطور بها تمايز مستويات المجتمع المختلفة ، في وقت واحد ، من انموذج مجتمع الى آخر ، ووفقا لانموذج التغير الاجتماعي ، على نحو يضع الصراعات المركزية ، بالنسبة الى التاثيرات التي تمارس على منظومة التقرير وبالنسبة الى المطالب المقدمة الى التنظيمات .

فهذه الارادة في المحافظة على خط تحليل سوسيولوجي قديم سلفا ، وفي الوقت ذاته ، في تجديد مضمونه وحتى اثباتاته الاكثر اساسية تضع علم الاجتماع في وضع غير مريح بين قوى المعارضة الاجتماعية ، التي

يذكر بعضها بالدور المركزيّ للعمل والصلات الطبقية ؛ ولكنه يبقى سجين اتجاهات اجتماعية وثقافية تمت الى بدايات التصنيع ؛ في الحين الذي تكون فيه قوى المعارضة الاخرى ، اشد حساسية بالموضوعات الجديدة ؛ ولكنها تخلط جملة الازمة الافتجائية بالآليات المركزية التي لا تدركها ابدا . وربما كان دور عالم الاجتماع ينحصر في المساعدة على تجاوز مثل هذا التعارض ، بمساعدته المجتمعات ما بعد الصناعية ــ حينما يعيش فيها ــ على الكشف عن رهان الطبقات المتصارعة ، وصور السلطة الجديدة .

فدراسة التغيرات الاجتماعية والثقافية لا يمكن القيام بها بلغة التطور ، كما لو كان التغير متصلا ؛ وانما يجب ان تعتمد على مبدأ الانفصال ، وعلى مبدأ وجود مجموعات اجتماعية مكونة . ولان المجتمع الجديد هو في دور التكوين فقط ، فاننا نجد ما يغرينا بمتابعة مسيرة معاكسة تبدو اكثر بساطة ، وبالاعتقاد بسير دراسة تراكمية تماما ، وبرسم منحنيات صاعدة او هابطة لمؤشرات التغير . اننا باتباعنا هذا السبيل ، نبتعد عن المسيرة المكونة لتجربتنا ، تلك التي تحدد احد العناصر ، بالمكان الذي يشغله في احدى المنظومات .

والواقع ، اذا امكن للتحليل ان يظهر مسائل جديدة ، او ان يجدد موقعها ، فضروب السلوك الاجتماعي ، ولا سيما الصراعات الاجتماعية المركزية ، هي التي تظهر لنا ضرورة اقامة منظومات صلات اجتماعية ، بدلا من وصف عالم اجتماعي ادوي خالص ، لن يكون الا مجموعة من الاجهزة موضوعة فيخدمة السلطة ، ومتوحدة مع حركة الاشياء الطبيعية .

فاذا اوضح علم الاجتماع العمل الاجتماعي والسياسي ، كان هذا العمل موضحا له ايضا .



- ٥ -

الهوية الاجتماعية والحركات الاجتماعية

بين السماء والجحيم :

ان علم الاجتماع عدو الأنا . فالوعي الذي يعي الفاعل الفردي أو الجماعي به ذاته ، لا يقدم معنى وضعه ولا علة ضروب سلوكه . وقد بين دور كهايم في دراسته عن الانتحار وفي كتاباته المنهجية ، ان دراسة التصورات يجب ان تستبعد كل لجوء الى الذاتية ، في سبيل معالجة الوقائع الاجتماعية وكأنها اشياء . وقد قام ماركس قبل ذلك ايضا ، بالتفاتة مماثلة ، عندما نقد مقولات الفكر الاقتصادي ، وبالتالي وعي الفاعلين الاقتصاديين ، ونزع الاقنعة الايديولوجية ، وبحث من جديد ، عن قوانين عمل المنظومة الاقتصادية وظيفيا . وقد كان بيان فرويد اكثر سطوعا ايضا . فمن يتجاسر من بعده ، على النظر الى الأنا وكأنه مبدا منظم للتجربة ، جاعلا من نظام الشعور شيئا سائدا على فوضى الاحساسات ؟

وحيطة عالم الاجتماع هي اليوم اشد مما كانت دائما : فالهوية الاجتماعية ليست سوى اضفاء الداخلية على القيم ، وهذه لا يمكن فصلها عن الايديولوجيا السائدة للمجتمع . فالعامل اليدوي سواء اكان شابا أم كهلا ، عضو اقلية عرقية أم مجتمع مسود يمكنه أن يشعر بأنه هامشي ، وأن يعترف بأنه يشغل مكانة دنيا على سلم الدخول

أو مستويات المهنة او التربية او النفوذ الخ ... فماذا يعني هذا الشعور غير الاعتراف بنظام قائم ، واخفاء اسس هذا النظام وصلات السيطرة او السلطة او الاستغلال ؟ ان هـذا النظام لا يمكن التعبير عنه بسلالم تنضيد ، الا ضمن الحد الذي يكون فيه مغطى بجهاز مراقبة اجتماعية تخلع عليه طابع القواعد المؤسسية . فطرائق اضفاء المحتمية تكمل عمل المؤسسات ؛ فهي تعلم الفاعل ان يتلاءم مع المجتمع ، وأن يتعرف مكانه فيه ، وان يفهم قواعد العمل فيه ، في سبيل الانتفاع بها احسن انتفاع ممكن . لقد كان في العصر الوسيط نوع من اللاهوت يعلم كل فرد واجبه حيال الدولة ، ووظيفته في الهيئة الاجتماعية : لقد كان يقوم على هذا النحو ، بدور قريب جدا من الدور الذي غالبا مـا تقبله اليوم العلوم الاجتماعية ، التي اصبحت بحسب كلمة جاك لاكان ، تقنيات تجبيرية . وخلافا لذلك ، لقد اضحى الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع ، هو نقد اوهام الهوية ، معترفا اولا بفقدان الهوية وحتى بفقدان الشعور في ضروب السلوك الاجتماعي .

فكلما تحدد الفاعل بممارساته وعلاقاته الاجتماعية ، لاحقه الشعور بالحرمان والتبعية وفقدان التواصل والجزائي والسلطة .

فالهوية تفرض من الخارج . وهي لا تقول لي من اكون ، ولا معنى ما أقوم به ؛ بل تقول لي من يجب ان اكون ، وضروب السلوك المنتظرة مني ، تحت طائلة الجزاء . فالهوية لا يمكن ان تكون غير الخضوع الى السلطة ، خضوع تابع ، غير مستقل ومضيع .

ففي المجتمع ذي التحولات البطيئة ، كان الفاعل يتحدد بانتمائه الى جماعات ، وبأدواره الاجتماعية ، في الوقت ذاته الذي كان هذا الشعور بالهوية يلغم فيه ، بالتذكير العائم بالتناقض ، في صورة الافكار المسيحية مثلا عن السقوط والخطيئة والفداء ، مثلاً .

اما في المجتمع ذي التحولات السريعة مثل مجتمعنا ، حيث يفقد التراث الاجتماعي مـن اهميته بسرعـة متزايدة ؛ وفي المجتمع المحـدد بمستقبله اكثر مما هو محدد بماضيه ، المحدد بتغيره اكثر مما هو محدد

بقواعده ؛ فان الهوية الاجتماعية تفقد من مضمونها بازدياد . فقبل قيام علم الاجتماع بكثير ، اظهر الفن ما دعاه فيبر بزوال هالة السحر عن العالم الحديث . انه لم يكف عن تدمير الشعور بالهوية الذي كان سائدا في العصر الكلاسيكي ، وعن محو النظرة ، وعن رفض الاشخاص والطباع ووهم الزمان والمكان واستمرارهما . لقد أصبح « مجردا » ، وابتعد عن « الانسانية » . فالبحث عن الهوية لم يستطع الا ان يمحي امام مراقبة التغير ؛ ولم يعد ينبغي للتفكير ان يتوجه الى ما هية الانسان ، وانما الى صور عمله .

ولكن ، يجب ان لا ننظر بسرعة كبيرة الى سمات مجتمعنا الخاصة . فبدلا من أن ننطلق من الأنا الفردي او الجماعي، يجب ان نعترف في البداية، بالتعارض القائم بين العمل الذي يكوّن به المجتمع حقل ممارساته الذاتية وهو ينتزع نفسه من استعادة ذاته ، ومقاومة الموارد التي يعبئها هذا العمل ، والتي لها قوانين تنظيمها . فكل مجتمع تقوده بعض الاتجاهات ويخضع لضروب قسر « طبيعي » في وقت واحد ، ابتداء من اللحظة التي يراكم او يوظف فيها ، والتي يكون ملتزما فيها بصنع تطوره الخاص ، ويمتلك ما ادعوه تاريخية معينة .

فمن ناحية ، يكون المجتمع لنفسه في الواقع ، صورة عن ابداعيته التي تتعلق بمقدرته على التحول . وحينما تكون هذه القدرة ضعيفة ، لا يمكن للابداعية أن تدرك الا بالتجريد ، لا يمكن أن تدرك الا وكأنها فكرة او مبدأ فوق اجتماعي ، يدعى غالبا الله او المطلق ؛ وحينما تكون هذه القدرة قوية ، تدرك الابداعية ادراكا محضا ؛ وتسمى تقدما او علما او نموا . بيد أن المجتمع هو ايضا استخدام الموارد التي لها قوانين عمل ، شأنها شأن كل عنصر طبيعي . ففي المجتمعات ذات التحولات البطيئة ، ثمت بنى من المبادلة تسود التنظيم الاجتماعي ، بنى تسمح لنا الانطربولوجيا بالكشف عنها اليوم . وفي المجتمعات الحديثة ، اخذت انموذجات النمو على عاتقها التنظيم الاجتماعي ؛ ولكن هذا التنظيم يصادف أيضا مقاومة البيئة المنظومة التي يشكل المجتمع الانساني جزءا

منها ، ومقاومة اللاشعور ، ومقاومة الجنسية ، ومقاومة الخيالي .

وعلى هذا النحو ، يتحدد كل مجتمع بتوتره بين عمله في تجاوز ذاته، وقوانين الموجود الطبيعي . فكل مجتمع شبيه بواجهة الكاتدرائية . انه يقوم بين إله الجلالة ولغة الجحيم .

واليوم ، كما كان الامر بالامس ، يسعى الشعور الاجتماعي الى الافلات من جدل العمل هذا ، والانطواء في وحدة التجربة المندمجة وهويتها .

فمن جهة ، عدت التاريخية قطب النور ، ما يهب الشكل والحركة « للموارد الاولية » .

ان صورة المجتمع العلمي تعقب اليوم انموذج المجتمع التيوقراطي وسيادة العقل ؛ محققة اختيارات محدودة وعقلية ، في سبيل تحسين منافعه ، وبناء أحسن العوالم الممكنة . وعندئذٍ ، فان البحث عن الهوية يصبح بحثا عن استراتيجية مفتوحة ومعقدة ، بحثا عن تلاؤم تدريجي مع التغير . انها لرؤية ليبرالية وتفاؤلية : فالفاعل يتحدد بفرص تقدمه ، وبتحسن منافعه ، وبتنوع اختياراته . انه عالم من دون ظلال ، وبيت من زجاج ، تحل فيه الحسابات والمخاطر ، الناشئة عن تطبيق العلوم على النمو ، محل تجديد انتاج منظومات التبادل القديمة .

ومن جهةا خرى ، فان تفجر التعبير والخيال والشعر هو الذي يسعى الى الغاء الانموذج الاجتماعي المعارض ، بتجديد خلق الجماعات الاولية ، والعودة الى التوازنات الطبيعية أو تحرير الرغبة .

فلنحاول أن لا نوحد صورتي المجتمع هاتين ، مع الفاعلين الخاصين ؛ ولنحاول أقل من ذلك ايضا ، أن لا نوحدهما مع الطبقات الاجتماعية المعارضة . فارتباطهما وتعارضهما هما من صنع مجتمعنا كله ، فهما تحددان حقله الثقافي ، والموضوعات التي يمزجها كل الفاعلين على هذا النحو أو ذاك ، في عملهم . ولهذا فان الفاعل الذي يتوحد توحدا كليا مع هذه الصورة او تلك ، لا يعود يمكن تحديده ، بمكانة في المجتمع . وسواء

اكان لاعبا أم حالما ، فهو لن يكون الا تجريدا اجتماعيا خارج علاقات الانتاج ، وخارج العمل السياسي والتنظيم الاجتماعي . فالهوية الاجتماعية لا يمكن ان تكون الا العمل الذي يمزج بين جانبي الفعالية الاجتماعية ، أعني الانموذج الثقافي وقوانين « الطبيعة الانسانية » .

الصراع :

اننا ههنا ابعد ما تكون عن الشعور بالهوية ، وعن صورة الانسان وعن الاخلاق . اننا بعيدون عن الاخلاق بقدر بعدنا عن الدين : بعيدون عن التلاؤم بقدر بعدنا عن الكشف التحليلي .

فبدلا من أن ننطلق من النظام القائم ، وقيمه ومعاييره وتحديده للانظمة والادوار ، انطلقنا من جدل العمل التاريخي ، ومن انفتاحه الذي يتعارض مع اندماج النظام الاجتماعي .

وليس هذا في سبيل رفض البحث عن الانا وعن الشعور بالهوية الاجتماعية ، بل خلافا لذلك ، في سبيل فهم تكوينه وحدوده .

فتوين الهوية الاجتماعية ليس ممكنا ، الا اذا لم يعد النظام الاجتماعي يبدو للفاعل على انه منظومة غير شخصية ، وانما على انه صنع الناس واسقاط الصلات الاجتماعية ، صنع واسقاط يصوغ المجتمع بهما سيطرة التاريخية على الممارسات الاجتماعية .

بيد أن الفاعلين لا يعيشون في مجتمع مندمج بالقيم . فواقع ان المجتمع لا يتطابق مع تنظيمه ، ويعيش في وقت واحد ، دورة الانتاج والاستهلاك وجهد الادخار والمراكمة والتوظيف ، انما يعني مباشرة ، ان المجتمع باكمله ليس هو الذي يحقق في مجموعه انموذجا ثقافيا ، وانما ان هذا الانموذج الثقافي ، شانه شان المراكمة ذاتها ، تستخدمه طبقة قائدة تحددت طبيعتها بطبيعة الانموذج الثقافي وطبيعة المراكمة . ان هذه الطبقة القائدة تجر المجتمع نحو انموذج نموه ، وتوحد أيضا مصالحه

الخاصة مع هذا الانموذج الثقافي ، وتبذل جهدها في مراقبة جملة عمل المجتمع وظيفيا ، وبالتالي في الانتفاع لصالحها بالموارد الاجتماعية .

فالطبقة القائدة التي تدير اجهزة الانتاج والنمو الكبيرة ـ العامة او الخاصة ـ تعالج في مجتمعنا أيضا ، الخيالي بالاستهلاك ، الذي هو استجابة « للحاجات » وموجه في وقت واحد .

ان هذه الطبقة القائدة لا تشعر بهويتها الاجتماعية ، ولا يمكن لها أن تشعر مباشرة بها . انها في نظر ذاتها خادمة في وقت واحد ، لطلب الجمهور وللامكانات التي يقدمها العلم . انها اداة تقدم الانتاج والاستهلاك اللذين يستجيبان للحاجات ببساطة .

وفي العشرين سنة الاخيرة ، في الحين الذي لم تتكون فيه حركات المعارضة ، أو لم تكن تستطيع أن تتجلى ، كانت المجتمعات الصناعية المتقدمة تسيطر عليها هذه الايديولوجيا القائلة بلا شخصية الطبقات القائدة . لقد كانت المسالة دائما مسالة النزعات الاجتماعية وصور التغير ، مثل : النمو والتحديث والتمايز والبحث والتوظيفات ؛ وكان يبدو أن مسائل مجتمع الوفرة هي التضخم وجيوب الركود أو مقاومات التغير . فالطبقة القائدة لا يمكن لها ان تكتسب شعورها بذاتها الا من حيث هو استجابة للمعارضة الشعبية . وهذا ما نلاحظه اليوم في الولايات المتحدة واليابان وأوربا الغربية: فالقادة الاقتصاديون السياسيون يشعرون انهم محاصرون بالازمة المدنية والتلوث وتمرد ما يحب الناس أن يدعوه الاقليات . والطبقات الشعبية يمكنها خلافا لذلك ، ان تشعر بهويتها لا بفعل ما تملكه ، بل بفعل ما هي محرومة منه ؛ لانها لا تستطيع أن تتوحد مع احدى حركات المجتمع الطبيعية ، هذا المجتمع الذي تفصلها عنه السيطرة التي تمارسها الطبقات المسيطرة عليها .

فمن لا تتوافر لهم ادارة النمو الاقتصادي والاجتماعي يستجيبون للسيطرة في وقت واحد ، بالدفاع عن وجودهم الاجتماعي والثقافي ، وجودهم الفردي والجماعي ، وبالمطالبة بمراقبة الجماعة باكملها لسيرورة التغير .

وذاكم جهد مزدوج يجمع بين الدعوة الى تجاوز الوضع الحاضر ، والدفاع عن المكتسب ؛ ويعتمد على الماضي في سبيل التحكم بالمستقبل . ويقول المسيطرون دائما لمن يخضعون لهم ، انه يجب عليهم ان يأخذوا بالحداثة ، وان يعايشوا زمانهم . فاذا فعل هؤلاء ذلك ، فقدوا هويتهم واصبحوا ضائعين ، بالمعنى الدقيق الذي يجب علينا ان نخلعه على هذه الكلمة . والضياع هو مكابدة التناقض بين مشاركة تابعة تتطابق مع مصالح الطبقة القائدة ، ومشاركة مستقلة وبالتالي معارضة . فالشعور بالهوية ليس مطلقا شعورا بالحاضر ؛ فهو من اختراع التاريخ ، وتعبئة للموارد المتاحة ، تعبئة لما نحب في الاعم الاغلب أن ندعوه الثقافة التقليدية، من اجل معاودة مراقبة المستقبل . فما من شيء على جانب من الاهمية اكثر من هـذا الجدل بين الماضي والمستقبل ؛ واكثر من هـذه الحركة المنكسرة التي توحد بين التقليد والتجديد بالتمرد والصراع والأمل . لقد انخرط العامل الصانع في المعركة من اجل مراقبة التصنيع ، وهو يدافع عن مهنته وعمله . وكما قال فانون وبيرك ، لقد قامت المعارك القومية من اجل الاستقلال والتنمية ، بالاعتماد على الاكواخ الثقافية والاجتماعية التي كانت اقل عدوى بالاستعمار .

لقد كان هذا التوتر من القوة الى حد جعل رابطة الماضي بالمستقبل تنقطع في الغالب . ولكن ، في كل مرة كان يحدث هذا الانقطاع ، كانت كل من هذه الاتجاهات المتعارضة التي كان ينبغي لها ببساطتها ذاتها ، ان تتيح شعورا سهلا بالهوية ، تفضي الى تفكك الهوية : فالانطواء على الجماعة يفضي الى الهامشية والتمزقات الداخلية ؛ والثقة بالمستقبل تنتهي الى الاندماج الاصلاحي . فالهوية لا تتولد فقط من الشعور بالتناقضات ، بل تتولد أيضا من البحث عن مراقبة التغير الاجتماعي . وشعور الطبقة العاملة قد قدمته الحركة العمالية : انه صراع مع الراسمالية ؛ ولكنه لا ينفصل عن الدفاع عن المهنة والاستخدام من ناحية ، وعن ارادة التقدم الاقتصادي والاجتماعي من ناحية اخرى .

فخارج الصراع الاجتماعي ، ليس هناك الا الضياع ووهم الهوية .

والبحث عن الهوية ليس سلوكا فكريا ، ليس الكشف عن الاحداثيات الاجتماعية ، وعن الانظمة والادوار المتخذة ؛ انه ولادة حركة اجتماعية .

الصراعات الاجتماعية الجديدة :

ان هذه الرابطة الجوهرية ، رابطة الهوية والصراع ، وولادة الهوية بالصراع ، ليسا من خصائص مجتمعنا ، بل من خصائص كل المجتمعات ذات التاريخية ، حيث نجد بالتالي علاقات السيطرة .

فما هي اذن الصور الخاصة التي يتخذها الصراع الاجتماعي والفاعلون التاريخيون في انموذج مجتمعنا ؟

حينما يكون تحول المجتمع بطيئا ، ويكون التراكم محدودا ، ويكون الانموذج الثقافي مجردا اكثر منه مشخصا ، تدير الطبقة المسيطرة من ناحية ، عملية تحقيق مجال أعلى للمجتمع ، مجال محدود ونوعي نسبيا ، وتبسط من ناحية اخرى سيطرتها على التنظيم الاجتماعي ، الذي ليس تحقيقا لانموذج نمو ، ولكنه « تقليدي » خلافا لذلك . فعلى سبيل المثال ، يوجه المجتمع نظام سياسي او ديني ، في الوقت ذاته الذي تكون فيه الحياة الريفية التي يسيطر عليها ملاك الارض والرجال ، منظمة على نحو مستقل ذاتيا ، نسبيا . فعلاقات القرابة والعادات والاساطير وتربية الاطفال تشكل مجموعا اجتماعيا وثقافيا مستمرا ، تسيطر عليه ، كما هو بديهي ، الطبقة القائدة ، ولكنه لا يتحدد باختياراتها وتدخلاتها .

والطبقات الاجتماعية تكون حينئذ ، جماعات واقعية اضفيت عليها المؤسسية ، ويكون المجتمع منقسما الى قسمين ، فهناك مثنوية العمل والفراغ ، ومثنوية السيد والعبد .

وتختفي هذه المثنوية بالتدريج . فالطبقة العليا لا تعود تسود في مجال خاص ، سواء أكان دينيا أم سياسيا أم اقتصاديا ، انها تدير سيرورة من التحولات الاجتماعية تزداد شمولا .

فمنذ عصر الراسمالية الليبرالية حتى ايامنا هذه ، اخذنا نشهد اختفاء الاستقلال الذاتي للعمل ، المتزايد في تسارعه . وعلم الاجتماع الصناعي قد حلل تحليلا جيدا هذا الانتقال من منظومة العمل القائم على اساس مثنوية العمل وراس المال ، وراس المال يسيطر على العمل ، ولكنه يترك له استقلاله الذاتي المهني ، الى منظومة جديدة اكثر اندماجا بكثير ، ويدل عليها مفهوم التنظيم .

وراس المال ما زال مرتبطا بالادارة بازدياد منذ بدايات الثورة الصناعية ، ولكن على الاخص ، منذ بداية هذا القرن ، منذ ان اخذت تتعاقب بسرعة متزايدة طرائق تنظيم العمل ، التي اخذت تحول اليوم ، بعد ان قلبت صور الفعالية اليدوية وتنظيم المعامل ، منظومة الاتصال ومعالجة المعلومات ، وتحول اخيرا آليات التقرير .

وفي موازاة ذلك ، لقد اصبحت عوامل النمو الاقتصادي متزايدة العدد ؛ وهي تاتي بالتدريج من كل قطاعات الحيـاة الاجتماعية . لقد انقضى العهد الذي كان يمكن فيه ارجاعها الى راس المال أو الى العمل ، وبالتالي الى كميات اقتصادية خالصة . فدور البحث والتقدم التقني والتنظيمات الكبيرة ، يخلع اهمية متزايدة على تكوين العوامل وترتيبها وحركيتها ، وعلى القدرة على التقرير والبرمجة ، وعلى المواقف حيال الاستهلاك أو الادخار ، وعلى محددات العلاقات بين الادخار والتوظيف ، الخ ...

لقد كانت السيطرة الاجتماعية تمارس على نحو واضح وحاسم ، على جزء محدود من التجربة الاجتماعية . كذلك كانت التربية تفرض ضروب قسر وزواجر ؛ ولكنها كانت تقوم ايضا أكثر من ذلك ، على الاعتراف بالبنى الاجتماعية والتعبيرات الثقافية الخاصة بجماعة خاصة. وقد اصبحت السيطرة الاجتماعية اليوم ، أكثر شمولا واكثر انتشارا في وقت واحد ؛ كما أصبحت التربية أقل قسرا ، ولكنها تتطلع الى تعديل جملة السلوك تبعا لأهداف التغير الاجتماعي وصوره . فمجتمع الوفرة هو اولا مجتمع قادر على عمل مصمم في تحويله ذاته . انه ليس اطلاقا

مجتمع استهلاك ، على الرغم من أنه يستهلك أكثر بكثير من المجتمعات السابقة . انه على خلاف ذلك ، مجتمع توظيف ، لان قسم الانتاج المسحوب من الاستهلاك لصالح المراكمة والتوظيف ، اكبر منه في المجتمع الزراعي او التجاري .

والقفزة من مجتمع الندرة الى مجتمع الوفرة ، تؤدي الى قلب صلات السيطرة . فدور الملكية يتناقص ، كلما ضعف الانفصال المادي بين دورة الانتاج ـ الاستهلاك وآليات التراكم . ان العمل على المحيط ، في سيطرة السلطة التي توجه التغير في جملة الحياة الاجتماعية ، هو الذي اصبح المحل المركزي للصلات والصراعات الاجتماعية .

وتتخذ السيطرة الاجتماعية ثلاث صور جديدة على الخصوص . ففي المقام الاول ، تمارس التنظيمات الكبيرة على اعضائها ، ضغوطا متزايدة ، بغية دمجهم في المشروع . لا لأن التراتب اكثر تصلبا وعلاقات السلطة اكثر وحشية ؛ فالعكس هو الصحيح . بل لأن هذه التنظيمات التي هي منظومات تواصل معقدة ، ينبغي أن لا تعمل على كمية العمل المقدم فقط ، بل على المواقف حيال المشروع ، وعلى العلاقات الاجتماعية، ايضا . ان ضروب القسر ينبغي ان تكون اصبحت داخلية . فيجب على كل عضو أن تصبح لديه « روح البيت » . وفي المقام الثاني ، تتجاوز هذه السيطرة مجال الانتاج ، وتمتد الى مجالات المعلومات **والاستهلاك** ، بطريق وسائل الاعلام أو مروجو الدعاوة . واخيرا ، ان الدور المتزايد للدولة ولقوتها ولامكاناتها الاستراتيجية ، تقوي من **الامبريالية** ، ومن ارادة السيطرة لمراكز السلطة العالمية ، على المناطق المتخلفة ، أو الداخلة في احدى مناطق النفوذ .

وهذه الموضوعات الثلاثة حاضرة في كل الحركات الاجتماعية الكبيرة المعاصرة ، التي لا تتحدد فقط بالصراع الاقتصادي ، وانما تتحدد أكثر ايضا بمعارضتها للسيطرة السياسية والاجتماعية والثقافية .

فحينما تصبح هذه السيطرة مركزية ويوجهها تنظيم سياسي ، يمكن لها ان تصبح مجموعية . ولكن ، سواء اكانت مجموعية أم لا ، فان درجة التعبئة الاجتماعية ، وحقل عمل المجتمع على ذاته ، لا يكفان عن التقدم ؛ وعلى نحو واضح جدا ، فقد تحول هنا التغير الكمي من قبل ، الى تغير كيفي ؛ وهذا يسمح لنا بالنظر الى مجتمعنا ، مهما يكن الاسم الذي ندعوه به ، وكأنه يختلف في طبيعته عن مجتمع بدايات التصنيع .

فما كان يبدو مركزيا في المجتمعات الاقل نموا من الناحية الاقتصادية، هو اقتطاع جزء من الموارد لغايات غير اقتصادية ؛ ولكنها دينية او سياسية بدلا من ذلك . فمنذ بداية التحولات الصناعية ، وعلى نحو أوضح بكثير ، في عصرنا ، كان تدمير البنى الجماعية وحتى تدمير المحيط الطبيعي ، هو الذي صاحب على نحو اكثر وضوحا ، العمل الاقتصادي الذي كانت الطبقة المسيطرة توجهه .

ومنذ تكوين البلد الاسود والبروليتاريا الصناعية والمدينة في انكلترا في القرن التاسع عشر ، لم تكف قدرة عمل المجتمع على ذاته ، عن الازدياد ؛ وهذا وسع حقل الصراعات الاجتماعية وحولها في وقت واحد .

والمطالبة لم تعد تستطيع ان تتحدد تحددا كافيا ، بالصراع ضد البطالة والاجور المنخفضة ولا معقولية المنظومة الاقتصادية الموسومة بالازمات وسيطرة راس المال المالي او الملكية العائلية .

وفي المجتمعات الاكثر تقدما من الناحية الاقتصادية ، حملت المطالبة حملة أوسع ، على منظومة التنظيم الاجتماعي ، اي حملت في وقت واحد، على مراكمة السلطة بطريق الاجهزة ، وعلى المعالجة المتزايدة لكل قطاعات الفعالية الاجتماعية .

ولكن ، سواء اكانت المطالبة دفاعية فقط ، ام كانت هجومية في الوقت ذاته ، فهي تهاجم نمطا من التقرير والادارة ، تهاجم سلوك الفاعلين الاجتماعيين ، اكثر مما تهاجم « القوانين الاقتصادية » . فالصراعات

الاجتماعية هي سياسية أكثر منها اقتصادية ، وهي تتصدى للادارة مباشرة . وهـذا التغير يدرك الآن في الحالات التي تحتفظ الحركـة العمالية فيها بدور لها في الحركة الاجتماعية ، ولكنها تسعى الى التحول ، كما في ايطاليا او في فرنسا . فموضوع التسيير الذاتي كان في المركز من اضرابات أيار – حزيران ١٩٦٨ في فرنسا ، في القطاعات الاكثر حداثة من الفعالية الاقتصادية . وعلى نحو أكثر بروزا ايضا ، نبذ الطلاب في الجامعات ، منظومة السلطة ، التي وضعتهم أمام المعرفة وكأنما هم امام نظام قائم ، بدلا من أن تضعهم في المعرفة من حيث هي فعالية خلاقة .

وهناك وجه جوهري آخر لهذه التحولات ، يرتبط ارتباطا وثيقا بالوجه السابق ، وهو قلب العلاقات بين **الاكثرية و الاقلية** . فالطبقات المسيطرة كانت دائما نخبات ضيقة تراقب اختيار عناصرها وتحد منها ، وتتعارض مع الجماهير ؛ حتى إن الحركات الشعبية الاكثر خطورة كانت تلجأ دائما الى الشعب والى الامة والى الغالبية ، ضد النخبات والامتيازات . وقد رفضت الحركات الاشتراكية على الدوام الخمسين او مئتي أسرة التي كانت تدير هـذا البلد او ذاك ؛ وقد عبرت حِكَم منديفيل أو سان سيمون تعبيرا حسنا عن هذا اللجوء الى العمال ضد الاقلية القائدة للمتعطلين والمنتفعين . واليوم ، يجب علينا أن نعترف في استطالة تحليلات غالبريث ، ان التنظيمات ذاتها ، وليست النخبة القائدة فقط ، هي التي تشكل القوى القائدة . فما قيل عن القـدرة المتزايدة التي يمتلكها مجتمعنا في العمل على ذاته ، يؤدي الى نتيجـة مباشرة ، وهي أن يدمج في عمل القيادة قسم من السكان يزداد كبرا ، في مجال الاستهلاك ، في وقت واحد . فهناك قسم متزايد من اشخاص التنظيمات الكبيرة ، مثل المربين او المستهلكين فقط ، يشارك في صنع النمو الاقتصادي والتحويل الاجتماعي . والدعوة الديموقراطية القديمة الى الجماهير والغالبية لم تعد الا دعوة دمج لمجموع من يشاركون مشاركة التابع في مجتمع الوفرة .

لقد كانت قوى المعارضة تتحدد في وقت واحـد ، قبل التحولات

التقنية والاقتصادية للمجتمعات الاكثر تطورا ، بكونها تشكل الاغلبية وبوحدة تحديدها (عمال اجراء خاضعون للراسماليين او اتباع للامير) . واليوم تبدو هذه القوى مجموعة أقليات تناضل ضد سلطان السيطرة ، في قطاعات المجتمع الاكثر تنوعا . ويكون هذا الاختلاف في العناصر أكبر ، بقدر ما تعتمد قوى المعارضة ، في مقابل التغير الموجه ، على صفات اجتماعية وثقافية ليست مرتبطة مباشرة بدور الانتاج ، مثل : السن والجنس والعرق والدين الخ ...

فمن الصحيح ان هذا التشتت يعوضه الطابع المتزايد الانتشار للسيطرة الاجتماعية ، حتى أن عمل هذه الاقليات يمكنه ان يتلاقى ضد منظومة السيطرة ، وان يكون من ناحية اخرى متحررا من التجزئات الاجتماعية والثقافية ، اكثر بكثير من عمل « الجماهير الشعبية » في الماضي .

ومع ذلك ، فان الصراعات الاجتماعية ، وبالتالي الشعور بالهوية الاجتماعية ، اليوم ، تبدو وكأنها في وقت واحد ، اكثر تعميما واكثر تشتتا ، واكثر جزئية مما كانت في العصر السابق .

ولكنه من الخطأ ان نثبت ، كما فعل برزيزنسكي ، ان الحركات الاجتماعية اليوم لا تحشد الا جماهير غير منظمة ، تقوم بردود أفعال عاطفية ، وهي حساسة على الخصوص لدعوة قادة ذوي نفحة لدنية . فالتعبئة لا تكون خطيرة الا حينما تحرك فئات اجتماعية واقعية ، يرتبط اعضاؤها بعضهم ببعض ، بتجربة اجتماعية مشتركة ، كما هو شان المعسكرات واحياء الغيتو والمصانع الكبيرة،التي هي مكان ضروب العصيان، وبؤر يقظة الوعي . فالحركات ليست نتيجة التفكك الناتج عن التغيرات المتزايدة السرعة، بل تعبيرا عن الصراعات التي تثور فيها الفئات الاجتماعية على تجربة مشخصة للسيطرة .

ان كل فئة اجتماعية معارضة تنزع ولا سيما في بداية الصراع ، الى ان تقوم برد فعل ضد السيطرة وضد سلطان مجتمع الجماهير ، متخذة

متاريسها في الدفاع عن نوعيتها . ولكن مثل هذا الموقف لا يفضي . كما قلنا ، الا الى التدمير الذاتي ؛ لان التطور الاجتماعي قد فكك من قبل تفكيكا واسعا ، الاستقلال الذاتي للتجزئات الاجتماعية والثقافية .

وفي موقف القطيعة،نرى أيضا الى جانبهذا الاثبات للتجربةالجماعية عدوانية قوية تظهر حيال النظام السائد . وعلى النحو ذاته ، فقد نمت في بداية الحركة العمالية ، المحاولات الجماعية أو التعاونية منذ أوين والسانسيمونيين ، جنبا الى جنب هي والعمل العنيف الذي كانت الثورات الشعبية والاضرابات الثورية فاعلة له .

ونلاحظ اليوم مثنوية العمل ذاتها في الجامعات ، مثل عمل العنف الذي قام به التسنغاكوريوين ، وعمل عنف حركة ٢٢ آذار والمحاولات الجماعية . ان انموذجي العمل يرتبطان دائما في كثير أو قليل ؛ فالحركة الاجتماعية الحقيقية لا تتكون الا حينما يكون هذا الارتباط قويا . ولكنه من الممكن لها ايضا ، ان تنحرف وان تضيع في ضروب من السلوك المدمر لذاته . مثل تخريب الجامعات أو المشروعات . وهذه دلائل على اخفاق الحركة . وجانبها المقابل هو انتشار ضروب سلوك الضياع ، اي انتشار المشاركة التابعة في النظام السائد .

فضروب سلوك المعارضة لا تبدو أبدا وكأنها اثبات مباشر للهوية . فهي تتمزق بين الدفاع والهجوم المضاد . وهي منقسمة دائما ايضا ؛ بين جماهير مضيعة ونخبة مضادة . فمن ناحية نجد نخبة مطالبة مكونة من عمال مؤهلين يدافعون عن مهنتهم وعملهم وتقليدهم ، ولكنها تقوم ايضا بدور مركزي بما فيه الكفاية في منظومة الانتاج ، من اجل اللجوء الى انموذج ثقافي ضد القادة الراسماليين . ومن الاخرى ، نجد المحرومين الذين يعانون من اضفاء البروليتارية ، ولا يمكنهم الا ان يدافعوا عن اجرهم ، وان يقيموا القطيعة مع المنظومة التي ليس لهم عليها غير القليل من التاثير .

فالارستقراطية العمالية كانت في وقت واحد : محرضة الحركة العمالية وقاعدة الاصلاح . وقد خلع المحرومون على الحركة العمالية

قوتهـا ؛ ولكنهم لم يقوموا بدور حاسم في تنظيمها ونموهـا السياسي والايديولوجي .

فالهوية العمالية ليست اذن معطى بسيطا ؛ فهي لم تتكون الا بارتباط وجهي الحركة العمالية وتوترهما .

ان هـذا التذكير بالتاريخ يسمح لنا بمقاربة السؤال الذي يطرح اليوم : اين وكيف يمكن ان يظهر مثل هذا الارتباط بين نخبة مطالبة ومحرومين ؟ اين يمكن ان تتكون حركة اجتماعية يخلق ابتداء منهـا الشعور بالهوية الاجتماعية ، وهو دائما ممزق ومتوتر ؟

يبدو ان ملاحظة الوقائع المعاصرة ، تبين أن الجامعة هي على الاقل ، احد الامكنة المتميزة التي تتكون فيها مثل هذه الحركة الاجتماعية .

انها مكان نخبة مطالبة ؛ اذ إن العلم والتقنيات أصبحا اليوم قوة انتاج جوهرية ، لأن الجامعـة تنظيم كبير لم يعد على هامش التنظيم الاقتصادي والاختيارات السياسية ، منذ أن صار العلم في أصل التقدم التكنولوجي السريع . وهذه الموضوعات لم تظهر اولا في اعلانات حركات الطلاب ، بل في **نشرة العلمـاء الذريين** ، وعلى نحو اعم ، في الاوساط العلميـة ، التي لم يكن بامكانهـا أن تتظاهر بجهل النتائج السياسية والاقتصادية والعسكرية لمكتشفاتها . وقد كانت حساسية هذا الموضوع كبيرة في اليابان ؛ اذ في هذا البلد انما دخل القسم الاكبر من المؤهلين الى المشروعات الكبيرة . وقد كانت كبيرة في أقسام العلوم الاجتماعية في كل البلاد ؛ لأن هذه العلوم ، التي ما زالت بنيتها العلمية ضعيفة نسبيا ، اكثر ارتباطا بالتدخل بكثير ، مما كانت قبل قليل ؛ وهي تقوم في الغالب بدور اداة سيطرة اجتماعية ووسيلة نقل الايديولوجيا المسيطرة .

ولا تتكون هذه النخبات المطالبة في الجامعات فقط ؛ بل انها تتكون تكونا متزايدا في تنظيمات الانتاج الكبيرة ، حيث نجد عـددا كبيرا من المهنيين والخبراء الذين يمتلكون من الخبرة أكثر مما يمتلكون من السلطة،

والذين يتمتعون على هـذا النحو ، باستقلال ذاتي مهني يميزهم من الملاكات ومن البيروقراطيين الذين يتحددون بازدياد بمكانهم في تراتب السلطة .

هذه النخبة المطالبة هي التي تقذف بالحركة الاجتماعية الجديدة . ولكنها ايضا ، شأنها شأن الارستقراطية العمالية القديمة ، هشة وعرضة اما للدفاع التعاوني أو للاوهام الاخلاقية . أو على نحو اكثر بساطة ، للضغوط الشخصية للنجاح والخط المهني .

ولكن أين هم المحرومون في الجامعة ؟ بديهي أن الغالبية الكبيرة من الطلاب ليست محرومة ، وانه من الصعب ايضا أن نضعهم ، نظرا الى وضعهم المؤقت جدا وتبعيتهم الاقتصادية ، على سلم المدخول أو على اي سلم تنضيد آخر .

ومع ذلك ، ففي بعض البلاد ، كما هو الامر في فرنسا ، خلق التفاوت القائم بين النمو السريع في اعداد الطلاب ، وبين التحول البطيء جدا في تنظيم الدراسات ، مسألة جدية في الاستخدام ؛ فالكثيرون من الطلاب يتلقون مؤهلاتهم التي لا تتطابق الا مع حاجات التعليم ذاته (ولكنها تظل تتجاوز كثيرا حاجات تجديد الهيئة التدريسية) ، والتي لا تستجيب لانموذجات أخرى من الطلبات .

بيد أننا انما نلمس سلفا في هذا ، انموذجا آخر من التحليل ، ونضع موضع الاتهام دور التنظيم الجامعي ، بدلا من أن نضع مكان الطلاب في منظومة الانتاج ، هذا الموضع من الاتهام .

فاذا قاربنا موضوع الشبيبة عموما ، كان من المفارقة أن نرى فيها فئة اجتماعية محرومة . فالمجتمع المتغير بسرعة يعطي خلافا لذلك ، قيمة الى الشبيبة ، على حساب الخبرة . فالمحرومون في مجتمعنا هم بالتاكيد في جهة الكهول اكثر مما هم بين الشباب .

ان هذا الوضع يمنعنا من أن نرى في الجامعة ، الشروط الكافية لميلاد حركة اجتماعية كاملة . فالنخبة المطالبة التي نجدها فيها ، ينبغي

لها ان تخرج من الجامعة ، لتلاقي الفئات الاجتماعية المحرومة ، القادرة على منح حركة من الحركات الاجتماعية حساسية قوية فعالة بتناقضات المجتمع .

ففي البلدان الاقل تصنيعا ، مثل ايطاليا او فرنسا ، يلجأ الطلاب قبل كل شيء ، الى الطبقة العاملة ، التي ما زالت على الرغم من تقدم المساومات والقوانين الاجتماعية . خاضعة في المشروع ، لسيطرة اوتوقراطية الى حد بعيد ، وما زالت تنظيماتها النقابية يحركها فكر ثوري .

والواقع ، ان ربط هذا القصد الثوري الذي يحركه الطلاب من جديد ، بالضغط النقابي من اجل جعل سلطة رب العمل تتراجع ، والوصول الى مساومات حقيقية ، هو الذي يفسر الانتقال في هذين البلدين ، من هيجان الطلاب الى حركات الاضراب الواسعة ، مثل حركة ايار — حزيران ١٩٦٨ في فرنسا ، او الخريف الساخن في ايطاليا . ففي هذا البلد الاخير ، قويت الحركة بعنف ردود الافعال التي قام بها شعب من العمال ذو اصل ريفي ، يحتفظ على هذا النحو بعدوانيته التي اظهرها من قبل في تورين في ايام **النظام الجديد** ، صبيحة الحرب العالمية الاولى .

والحركة العمالية ليست ثورية في ذاتها في الوقت الحاضر . بيد ان هناك ضمائر ثورية في الطبقة العاملة : فالتغير الاجتماعي السريع يرتبط في الواقع ، في وقت واحد ، بسيطرة الشركات التجارية التي تجعل من تورين تقريبا ، **مدينة شركات** تقوم فيها صور قديمة من السيطرة السياسية والثقافية . لقد اصطدمت موجة التغيرات الاقتصادية بحواجز النظام الاجتماعي ، الذي قواه دور الكنيسة في حالة ايطاليا ، وقواه دور الدولة في فرنسا .

وفي الحالتين ، كان العمال الشباب هم الذين شاركوا مشاركة اكثر فعالية في ضروب الصراع الاجتماعي ، لانهم كانوا جزئيا اكثر حداثة ،

ولأنهم كانوا في الوقت ذاتـه ، اكثر حسـاسـية بالحواجز المهنيـة التي اصطدموا بها .

اما في الولايات المتحدة ، فان هذه الحواجز المهنية أقل ارتفاعا ، وسيطرة الدولة او الكنيسـة على الحياة الاجتماعية لا تحظى بالاهميـة ذاتهـا . ومع ذلك ، فان حركات المحرومين في هـذا البلد ، هي أكثر خطورة واكثر عنفا واكثر اسـتقلالا مما هي في البلدان الاوربية .

وهذا لانه اذا كانت المجتمعات الاوربية تعتمد على اجهزة السيطرة ، فان اميركا تسودها قيم ، ضرب من الاخلاق ، أخلاق مجتمع بني على الضمير الصالح للرواد والمتطهرين والوجهاء . ولما كان مجتمع الجماهير قد توصل في هذا البلد الى اعلى درجاته في النمو ، فقد كان التناقض فيه ايضا اقوى بين القيم الاخلاقية والاجتماعية « للمواطنين الصالحين » . وبين اندفاع « البرابرة » المنتزعين من هويتهم الاجتماعية التقليدية . والمدفوعين في تيار التغير ، والمنبوذين من المجتمع المسيطر في الوقت ذاته. ان هؤلاء المحرومـين ، ولا سيما السـود منهم ، لا يتصرفون عموما كما يتصرف شعب او أمة ، وانما خلافا لذلك ، كما يتصرف أولئك الذين لم تعد هويتهم غير شعورهم بنبذ الدلالة وبالعنف الذي يعارضهم به المجتمع المسيطر . انهم بروليتاريون ، لا بالمعنى الاقتصادي المباشر ، بل لأنهم في وقت واحـد ، مجذوبون ومنبوذون ، مسـتخـدمون وغـير معترف بهم .

وفي كل الاحوال ، تنحصر المسألة الرئيسية في تكوين حركة اجتماعية، في التقاء النخبة المطالبة بالبروليتاريين . ان كل شيء تقريبا ، يضع هاتين الفئتين الاجتماعيتين احداهما في مقابل الاخرى ، وهما اللتان تتعارض مصالحهما في الغالب ، في داخل النظام الاجتماعي القائم . ان لقاءهما اذن لا يمكن أن يحدث الا بتأثير من بعض الضغوط ، بتأثير من ازمـة اقتصادية او سياسية او عسكرية .

وفي مجتمعنا الذي يجره النمو الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية منذ عشرين سنة ، لم يكن بامكان مثل هذه القوى الموحدة للحركة الاجتماعية، ان تقوم الا بصعوبة في داخل البلدان الاسعد حظا ، على الرغم من ثبات الظرف العمالي القاسي جدا في الغالب ، في اوربا ، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . لقد كانت حرب فيتنام ، وهي الضربة التي اوقف بها الشعب والحزب الانتصارية الاميركية ، هي التي افضت الى جملة من ردود الافعال النقدية ضد المنظومة المسيطرة . فقد زعزعت هذه الحرب شيئا فشيئا من نزعة التوحيد التطابقي مع احد المجتمعات وقيمه . لقد وجد المجتمع الاميركي والمجتمعات المماثلة في اوربا الغربية على نحو غير مباشر ، انفسها أمام صورة لها كانت تأتيها من الخارج ، وكانت تناقض الايديولوجيا القومية .

لقد ظهر القول الذي يحفظه المجتمع عن ذاته ، في عدد قليل من السنوات ، ساذجا او خادعا . فكل حركة اجتماعية تفترض ان اللعبة لم تعد تلعب ، وان هذه اللعبة مرفوضة بوصفها غشا ، وان ثمة رفضا بان يتحدد المرء بالمكان الذي يشغله في المنظومة ، وان موقع المرء هو في خارج هذه المنظومة وضدها .

فلكي يصبح الفرد او الفئة الاجتماعية ، فاعلا في تاريخ مجتمعه ، لا بد له اولا ، من أن يكف عن تقبل الهوية التي تخلعها عليه المنظومة الاجتماعية . انه لا ينشأ على العمل التاريخي وعلى الهوية الجديدة ، الا اذا نبذ انظمته وادواره .

الوعي السياسي :

ان الانخراط في الصراعات الاجتماعية يخلق شعورا بالهوية الاجتماعية . بيد ان هذا الشعور ليس بسيطا ولا مندمجا . فكل خصم من الخصوم يعمل في عدة اتجاهات في وقت واحد : فالطبقة القائدة مجددة ورجعية في وقت واحد ; والطبقة المسودة محافظة وتقدمية في

وقت واحد . انها تخضع ايضا ، في شعورها ذاته ، للضياع ؛ اي للمشاركة التابعة كما تحددها لها الطبقة السائدة . اما هذه الطبقة فتهرب من جهتها ، من شعورها بذاتها بتوحدها مع التقدم والمعقولية والمصلحة العامة .

واذن ، فليس في مستوى الصلات الطبقية يمكن ان يظهر التوحد الاجتماعي البسيط ، « الشعوري » والمنظم . وجدل الصلات الاجتماعية يتجلى بتمزق الشعور . والانتقال الى شعور « وضعي » لا يمكن ان يحدث الا حينما يتحدد الفاعل بالنسبة الى مبدأ وحدة ، وبالنسبة الى تعبير السلطة ، وبالنسبة الى الدولة .

ان الصراع الاجتماعي يتخذ قابلية رؤية اكبر ؛ ووضع الخصوم وطبيعتهم يصبحان معروفين بسهولة ، حينما يقفون في المعركة من اجل السلطة السياسية . فلا بد من التصويت للابيض أو الاحمر ؛ ولا بد من اختيار جهة من جهتي المتراس ؛ اذ يجب دعم هذا الجانب أو ذاك في النزاع القضائي .

ان الرهان المشخص تماما ، أي القدرة على توجيه جزء من الحياة الجماعية أو كلها ، وبالاختصار ، ان الصلة بالسلطة هي التي تكوّن على نحوٍ متين هوية الفاعلين التاريخيين . بيد أن التحليل لا يمكن أن يتوقف هنا . فالمشاركة في العمل السياسي تفضي الى تفككه ، مهما كانت الصورة التي يتبدى بها ، شأنه في ذلك شأن تشكل الهوية الاجتماعية . واذا كان الامر يتعلق بمشاركة في المؤسسات السياسية ، نزع الخصوم الاجتماعيون الى الاندماج في تشكلات سياسية يتحدد بعضها بالنسبة الى بعض ، في الوقت ذاته الذي تتنوع فيه داخليا ، لكي تصبح اكثر كثافة . وان مثالا متطرفا يكفي للتذكير بهذه الملاحظات المعروفة جيدا : فقليل من البلدان ، كالاورغواي ، بلغ في الماضي ، أعلى درجة من دمج القوى الاجتماعية في منظومة التمثيل السياسي ؛ فمن لم يكن من حزب بلانكو كان من حزب كولورادو ، ونادرة جدا كانت الاتحادات والنوادي والنقابات التي لم يكن

من المكن توحيدهـا مباشرة بهذا الحزب او ذاك . وفي الوقت ذاته ، اصبح كل فرد ذا نزعة تركيبية بحيث ان قانون الانتخـاب كان يدعو الناخبين ، معترفا رسميا بهذا الوضع ، الى التصويت لهذه « القضية » او تلك . وفيما بعد تقتسم القضيتان المقاعد بحسب ما يحصل عليهـا الحزب باكمله . ولهذا تعقد التعارض القائم بين الحزبين ، الذي كان يدل على تعارض المجتمع الريفي والمجتمع المدني ، حتى ان الهوية السياسية لم يعد لهـا مضمون واضح ، ولم تعـد تسمح بتوقع ضروب السلوك الاجتماعي التي يسلكها أعضاء هذا الحزب أو ذاك ، أو ناخبوهما .

فهل يجب أن نرى الشرط الملائم لتبلر الهوية السياسية والاجتماعية ، في الوضع المقابل ، وضع عدم المشاركة في المؤسسات السياسية ، وضع الحركات الثورية التي تعارض قواعد اللعب ، دون أن تكتفي بمعارضا مجرى اللعبة ؟ نعم ، بمعنى من المعاني ؛ وانه لأوضح بالتأكيد ، ان يكون المرء من حزب توپا مارو من ان يكون من حزب كولورادو ، اذا ما عدنا من جديد الى مثال الاورغواي ؛ لأن مقاطعة المنظومة المؤسسية يستثير شعورا بالهوية ، بطريق القمع والتطويق .

ولكن هذا الشعور الحاد بالهوية ، من ناحية ، لا يبلغ ، بديهيا ، الا عددا صغيرا ، حتى لو كانت له قدرة كبيرة على الانتشار والتأثير ؛ ويخضع العمل السياسي المناهض للمؤسسات ، والمحبوس في توكيد ذاته ، من ناحية اخرى ، لضغوط العزلة والقمع ، ولصعوبة اشتقاق استراتيجية مبادىء ، وللتوتر الدائم القائم بين خلوص الغايات ونجوع الوسائل . فهو تضعفه باستمرار ضروب الصراع التي تقوم بين أجنحة الحزب الواحد أو التنظيمات المتخاصمة ، والهرطقات المذهبية والانقسامات المنظمية ، بحيث أن مضمون الانتماء الى احد التكتلات لن يكون واضحا ولو كان الشعور بهذا الانتماء قويا جدا ، لان بعض الفرقاء الخصوم يستندون الى مبادىء واحدة واهداف متجاورة ؛ وهذا يفضي في الحد الاقصى ، الى الرجوع الى التنظيم ذاته ، بدلا من الرجوع الى وضع اجتماعي ما ، كما هو الامر في حالة البولشفيك ، الذين يرتابون بتنظيمات الجماهير ، حينما لا يراقبونها مباشرة .

وعلى هذا النحو ، نجد الهوية الاجتماعية تهددها في وقت واحد ، المشاركة في عمل موجه ضد الدولة ، وبالتالي تسودها استراتيجية وتكتيك متغيران ، والانضواء الى وظيفة تتحدد بمكانها في منظومة التمثيل السياسي . فالعمل السياسي لا يبلور الشعور الاجتماعي ؛ بل يطوره .

وفي الغالب ، تمر الحركة الاجتماعية في وجودها السياسي ، بثلاثة اطوار متعاقبة : طور القطيعة المناهضة للمؤسسات ، وطور المجابهة السياسية ، وطور النفوذ المؤسسي . والنقطة المثلى للالتقاء بين الهوية الاجتماعية والهوية السياسية نجدها في الطور المركزي ، في الطور الذي تعمل فيه القوة الاجتماعية من خارج المنظومة السياسية ، ومن داخلها ، في وقت واحد معا . وقد كانت هذه هي الحالة في زمن نمو الاحزاب العمالية نموا كبيرا في أوربا الغربية ، في بداية القرن العشرين . ولكن ، ما صورة الشعور السياسي الذي نجده اليوم لدى القوى الاجتماعية ؟ ان بعض هذه القوى هي في سبيلها الى الاندماج في اللعبة السياسية ؛ وبعضها الآخر ما زال في قطيعة تامة مناهضة للمؤسسية . فما من حركة اجتماعية تحتل مركز المسرح السياسي .

والحركة العمالية كفت بوضوح ، في غالبية المجتمعات الصناعية المتقدمة ، عن خلق شعور بالهوية السياسية . والاحزاب السياسية ليست تشكلات اجتماعية متناسقة ، وقد اصبحت المسافة الفاصلة بين النقابية والعمل السياسي الخالص كبيرة اليوم ، حتى في البلدان التي يحكمها حزب اشتراكي . والسؤال لا يطرح في الانظمة الشيوعية قطعا ، حيث لا نجد أية حركة عمالية مستقلة عن جهاز السلطة . فكما أشرت من قبل ، تحتفظ الحركة العمالية باهميتها السياسية في فرنسا وايطاليا فقط . ومن ناحية أخرى ، لقد ظهرت القطيعة بين منظومة التقرير السياسي والاندفاع المناهض للمؤسسية الذي تقوم به الحركات الاجتماعية التي هي في دور التشكل . ففي العالم الغربي نجد معارضة خارج البرلمان ؛ وفي البلدان الشيوعية يظهر نوع من الاحتجاج أيضا ، اقام القطيعة بينه وبين الجهاز السائد . وهذا عمل

طوباني وعنيف في وقت واحد . انه طوباني ؛ لانه ما دام لا يملك اي تأثير على المؤسسات والقرارات السياسية ؛ فهو لا يمكنه الا ان يعارض حالة المجتمع الحاضرة ، بحالة ممكنة او متمناة ، تدرك دفعة واحدة وكأنها انموذج كامل للمجتمع ، وتوضع لا كما يوضع حد للجدال والمساومات ، بل وكأنها تحقيق مباشر وكامل لاهداف الحركة . وهذه الاوتوبيات يمكن أن ندعوها اوتوبيات جماعية جديدة . انها ليست جماعات عمل ، مثل تلك التي حلم بعضهم بها ، أو اسسها ، في القرن التاسع عشر ؛ وموقعها أكثر مـا يكون ، في امتـداد افكـار فوريـيه واوتوبياتـه النفسيـة السوسيولوجيـة .

ويبدو ان هذه الجماعات « الطبيعية » تتعارض تعارضا تاما مع الجماعات المناضلة ، المحددة بمعارضتها للعالم الخارجي وتعبئة كل الطاقات ، من اجل الدفاع عن استقلال جماعي او قومي أو شبه قومي . بيد ان هذين الانموذجين ليسا متعارضين في الواقع فيما بينهما ؛ ومن السهل الانتقال من روسو الى سان جوست .

ان الحركة الاجتماعية الناشئة ، التي هي في حالة من التعارض خارج المؤسسي ، لا يمكنها مع ذلك أن تحصر نفسها في الاوتوبيا أو العنف . فالنواة الطوباثية تظل محاطة دائما بهالة من الارتباطات . فعلى هـذا النحو ، كانت الحركة العمالية في بداياتهـا في فرنسا ، تحركها شيع الاشتراكية الطوبائية ، وتجرها الحركة الجمهورية ، في وقت واحد معا . وفي نهاية القرن التاسع عشر ، ظللنا نجد مثنوية مماثلة بين النقابية الفوضوية من ناحية ، و « الممكنية » في كل ضروبها من ناحية أخرى ، تفضي الى الاعتماد على قوى سياسية تبدو ملائمة أو على الاقل ليبرالية ، على الرغم من كونها غريبة عن الاهداف الخاصة بالحركة العمالية .

واليوم بالذات ، تنفتح الاقليـات المناضلة أحيانا ، على سياسة « جبهة » ، سياسة تحالف مع القوى السـياسـية التقدمية ، كما رأينا ذلك في الولايات المتحـدة في زمن حملات أ. ماكارثي ور. كندي ، أو الحملات من اجل تأجيل الديون في حرب فيتنام .

فالعلاقات القائمة بين صور العمل المتنوعة هـذه ، تتعلق بحالة المنظومة السياسية قبل كل شيء . فاذا كانت صلبة ، ولم تقم المسائل المعالجة والفاعلون السياسيون الذين يديرونها ، الا بالتعبير عن حالة سابقة من حالات المجتمع ، تعرضت المسافة القائمة بين الاوتوبيا و « الجبهات » . الى أن تصبح كبيرة جدا .

وتزداد المسافة كبرا كلما بدت الاختيارات السياسية المتاحة اكثر اختصارا واقل ملاءمة . واذا كانت المنظومة السياسية أكثر انفتاحا ، كما في كثير من البلدان الغربية ، أمكن للحركة الاجتماعية خلافا لذلك ، ان تحظى بتمثيل سياسي أكثر مباشرة . ولكن ، اذا كانت ما تزال سيئة التكوين ، نبذت الى المحيط ، الى ما وراء حدود العمل السياسي المتسمة جدا . وكلما كان النظام السياسي ليبراليا ، لجأت الحركات الاجتماعية الى العنف .

فبين الحركة العمالية التي لتحول الى قوة مؤسسية والحركات الجديدة التي لم تبلغ بعد الشعور الطبقي الموحد ، تصبح المنظومة السياسية فعالة وغير ذات علاقة تقريبا بالحركات الاجتماعية ، في وقت واحد : انه يسودها الدفاع عن المصالح المحلية من جهة ، ودور السلطة المتمركزة الاقتصادية والعسكرية ، من جهة اخرى . فهي في كثير من البلدان ما دون حقل الصراعات الاجتماعية ، وما فوقه ، في وقت واحد .

الهوية الاجتماعية والتنظيم :

راينا ان الهوية الاجتماعية لا يمكن ان تنشا الا من الانخراط في الصراعات التي تتشكل حول مراقبة اتجاهات المجتمع العامة . بيد ان شعور الفاعلين لا يمكنه في هذا المستوى الا ان يعيش جدلًا مفتوحا وتقطعه التمزقات ما بين الدفاع والهجوم ، ما بين الماضي والمستقبل . فالرجوع الى المنظومة السياسية وسلطة الدولة هو الذي يبلور هذا الشعور بالهوية الاجتماعية . بيد ان الهوية الاجتماعية لم تصبح بعد

اثباتا ولا تحديدا بسيطين للذات . انهـا ما زالت مبعثرة بين ضروب سلوك متكاملة ولكنها متعارضة .

يجب اذن القيام بخطوة اخرى ، والحلول في التنظيمات الاجتماعية ذاتها ، في المدينة والمصنع والمدرسة والمستشفى والمكتب ، حيث نجـد سلطة وسلطة خاصة ظاهرتين ، ونجد صور ادارة وأنماط جزاء ، في سبيل أن يتبلور مشروع الفاعل على نحو اكمل ايضا ، وأن يتخذ صورة اثبات أو صورة نفي .

فالتنظيم يحشـد الموارد الاجتماعية ؛ فهو عامل تغير اجتماعي . انه لا يستمر في البقاء ولا ينمو الا اذا حمل معه تقدما تقنيا ، وتقسيما أحسن للعمل ، ومنظومة تواصل اكثر نجوعا ، الخ ... وذاكم جانبه العملي والتقني . بيد أنه أيضا يدار ويوجه تبعا لبعض المبادىء وبعض ضروب القسر التي تشكل معاييره ، والتي ينحصر دورهـا في توفير الاندماج الاجتماعي والثقافي .

ان هذين الوجهين من وجوه التنظيم يتعلق احدهما بالآخر ؛ ولكنهما متعارضـان أيضا . فالجامعة مثلا لها فعالية عملية ، لأنها تخلق معارف جديدة وتنشرها . فهي بهذا المعنى منفتحة ومرنة وقادرة على المنافسة . ولكنها في الوقت ذاته تقدم التربية وتجمعن الطلاب على تصور للثقافة مرتبطة بالسلطة التي تمارس في المجتمع .

وقد يحدث أن يكون هذان الوجهان مرتبطين ارتباطا وثيقا ، وبخاصة حينما تكون الطبقة المسيطرة في طور صعودها . فقد يحدث ايضا ، ان تتغلب الوظيفـة العملية على الوظيفة الايديولوجية ؛ وهذه هي ، على الخصوص، حال التنظيمات الخاضعة لضروب القسر التقني أو الاقتصادي القاسية جدا ، وفي حالات أخرى ، تتغلب الوظيفة الايديولوجية ، خلافا لذلك ، على الوظيفة العملية ، وتظهر سلطان الطبقة القائدة القديمة ، او سلطان الفئات الاجتماعية المتجهة نحو الدمج الاجتماعي اكثر منها نحو التغير ؛ وهذا مختلف بما فيه الكفاية .

ان ضروب السلوك الجماعي تتخذ صورا مخالفة ، بحسب الطريقة التي يقوم التنظيم بها بوظيفته العملية ووظيفته الايديولوجية . فلنلخص هذه الفوارق في اللائحة التالية :

	الوظيفة العملية	
	+	-
الوظيفة +	معارضة	نبذ
الايديولوجية -	نفعية	تفكك

ان مواجهة التنظيم الذي يقوم بوظيفته العملية ووظيفته الايديولوجية في وقت واحد ، تؤدي الى المعارضة ، والى اثبات الفاعل ، من حيث هو مشارك في التغير الاجتماعي ، وتجابهه منظومة المراقبة الاجتماعية والثقافية . ففي هذا الوضع انما تتشكل الحركات الاجتماعية « الوضعية » . وفي موازاة ذلك ، ان تقبل الدور الايديولوجي للتنظيم شأنه شأن تقبل دوره العملي ، يحدد هوية الطبقة القائدة . فاذا انعدمت الوظيفة العملية خلافا لذلك ، جزئيا أو كليا ، لم يعد الفاعل ينتظر من التنظيم أن يوفر له المشاركة الاجتماعية . فاذا الجامعة لم تخلق معارف أو لم تعلم تقنيات ؛ والصناعة لم توفر الاستخدام الكامل ، واذا تقدم التمدين على التصنيع ، تكونت ردود افعال نبذ موجهة مباشرة ضد منظومة القيم السائدة المتهمة بعدم النجوع .

فالفعالية الاقتصادية لا تظهر مطلقا الا وكأنها حفاظ على التراث ، أو تركيز للثروات ، أو تأمل . فقد رفضت الجامعة بما هي برج عاجي وجد من أجل الرفاه العقلي لنخبة من الاساتذة . ولم تعد المدينة الا محلا لاضفاء البروليتارية .

وقوة الحركة الاجتماعية لا يمكنها أن تعتمد حينئذ الا على سلبيتها .
وهذا التعارض بين انموذجين من ضروب السلوك الجماعي يعبر عن نفسه في صورة تنظيمهما . ففي الحالة الاولى ، يتعلق الامر بحركة

جماهير تعتمد على تلقائية اعضائها ، الذين يتحدون بمشاركة مشتركة في احد قطاعات الفعالية وبعض المطالب . اما في الحالة الثانية ، فان الهامشية أو الاستبعاد يؤديان الى تشتيت الاعضاء ، الذين يدخل بعضهم في خصومة ضد بعض ، من أجل الافادة من الامكانيات غير الكافية ، التي تتيحها المنظومة . وحينئذ ، تتوقف الحركة على عمل الطلائع من الانموذج البولشفيكي ، المكونة تكوينا قويا .

اما الحالتان الاخريان فيمكن استدعاؤهما بسرعة اكبر . فالمزج بين وظيفة عملية قوية ووظيفة ايديولوجية ضعيفة ، يطابق مجتمعا « منفتحا » ، قادرا على المنافسة القوية ، ووحشيا ايضا ، ولكن التبلرات الايديولوجية تقوم فيه بدور ضعيف . فالمجتمع يبدو وكأنه سوق يسعى كل فرد فيه ، الى الحصول على ارباح ، وكأنها ثمن لسلوكه البرغماتيفي الوحشي احيانا ، والموجه دائما نحو أهداف مشخصة الى حد بعيد .

وأخيرا ، تطابق حالة التفكك وضع أولئك الذين لم يندمجوا في حياة المجتمع العملية ، كالعاطلين عن العمل الواقعيين او المحتملين ؛ في الحين الذي يكون فيه هذا المجتمع من جراء تغيراته ، في حالة من الفوضى . وهذه هي الحال التي يدل عليها مفهوم الهامشية .

انه ما من وضع قومي يتطابق مطابقة تامة مع احدى هذه الحالات ، حتى في أحد قطاعات الفاعلية الخاصة . بيد أن دراسة امتزاجات هذه الحالات هي التي تفسر لنا صورها الخاصة .

وعلى هذا النحو ، انما نلاحظ في فرنسا ، ظواهر تفكك ونبذ ومعارضة ، في وقت واحد ، في الجامعة . وحركة أيار تدل على سلطان المعارضة على النبذ والتفكك . بيد أن المعارضة سرعان ما تفككت منذ الخريف ؛ وهذا خلع زيادة من الاهمية على حركات النبذ ، التي كانت تثيرها شيع ايديولوجية ، منعزلة نسبيا في قطاع يتفكك تفككا تاما .

أما الجامعات الاميركية فقد عرفت خلافا لذلك ، حركة معارضة طويلة ، كانت تتحرر من النفعية الاختيارية ، معتمدة على ضروب من

سلوك التفكك ، ومجاوزة لها ، في وقت واحــد ، تاركة اهمية قليلة لردود افعال النبذ ، نظرا لصلابة الجهاز الجامعي وديناميته العملية . وفي مقابل ذلك ، عرف المجتمع الاميركي ردود افعال نبذ حادة في قطاعات اخرى . لانه في وقت واحد ، مجتمع جماهير ، حيث نجد أن درجــة التعبئة ، بالمعنى الذي يخلعه ك. دويتش على هذه الكلمة ، أعلى منها في اي مكان آخر ؛ ومجتمع قائم على أساس من قيم الجماعات المندمجة ، ونابذ للفئات الخارجية الى خارجه ، بالتمييز العنصري . وقد جعل هذا الوضـع متفجرا على الخصـوص ، تسرب السود الى الاقتصاد الصناعي والمدني في الشمال تسربا ترافقــه البطالة والتأهيــل السيء والتمييز العنصري السكني .

وعلى هذا النحو ، اننا حينما ننتقل من المستوى الاول للتحليل ، مستوى الوضـع التاريخي العام ، الى ملاحظة الاطر المشخصة للحيــاة الاجتماعية ، لا ننتقل من الجدل الى الهوية ، بل ننتقل بدلا من ذلك ، الى المجابهة المباشرة بين الاثبات والنفي . فكل حركة اجتماعية تظل دائما، في وقت واحــد ، دعوة الى الحقوق التي تمنحهــا المشاركة في التغير ، وشعور بالحرمان من السلطة وبالاستبعاد منها . انها تتكلم في وقت واحد، باسم العمل وباسـم الاستغلال .

ومن الطبيعي ، ما دام النظام السائد لا يتكلم الا على دمج ومشاركة وتقدم جماعي ، أن تنشأ حركات المعارضة أولا ، من الرفض ، وأن تنشأ أكثر أيضا ، من رفض الاسـتغلال والضياع . فاذا صح انها لا تقف عند هذا ، ولا يمكنها أن تقوم من دون أن تتضمن فيها المطالبات «الوضعية» ، فان هذه المطالبات ليست قابلة للعزل عن الشعور الحاد بعدم الهوية قط . ففي قلب مجتمعات الوفرة ، انما انشق الشعور الصالح السائد ، والهوية الزائفة للغالبية الصامتة ، بصيحة انعدام الهوية .

فالقطيعة لا تفضي الى المجابهة الا بعد ، ولكنها تمهد لهــا ؛ كما تفضي المجابهة بدورها ، اما الى الالتجاء واما الى المساومة .

الهوية والتغير :

يكاد يكون كل ما قلناه ، من الممكن النظر اليه ، وكأنه فحص لسؤال يطرح في كل مكان ؛ وهو : ما دور الشبيبة ؟ ذلك ان الشبيبة تقوم في مركز الجدال الاجتماعي في مجتمع يتحدد بتغيره ومستقبله ، اكثر مما يتحدد بتراثه . ففي الحين الذي يصبح الكهول فيه معزولين ، وفي الاعم الاغلب منسيين ، وفي الغالب غارقين في البؤس والعجز ، يكون الشباب مميزين ومطالبين في وقت واحد . ومن ازدواج هذا الوضع يجب علينا ان نمضي . اوليست هذه الفئة الانتقالية هي الفئة التي يمكن أن يتكون فيها الشعور بالهوية اليوم أحسن ما يكون ؟

فليس كافيا ان نقول ، ان الشبيبة في وضع غير نظامي ، منفصلة عن الاسرة والمدرسة ، ومقيمة مدة طويلة متزايدة في الوسط الجامعي ، الذي يؤخر الاونة التي يجب فيها ان تؤخذ ادوار البالغين على عواتقهم . أن مثل هذا التحليل ليس خاليا من النفع ؛ فبامكانه ان يفسر ازمة الجمعنة ، ولكنه لا يمكنه بطبيعته ان يفسر نشاة الاتجاهات الجماعية . انه يشير الى حيث يكون اللامعنى ، لا الى حيث يكون المعنى الجديد للاوضاع وضروب السلوك .

والواقع ، اذا امكن الكلام على حركة للشبيبة ، فهذا لان عدة انموذجات من ردود الافعال ، اختلطت في هذه الفئة الاجتماعية ، وقوى بعضها بعضا احيانا . فأولا يأتي التجديد ، ونبذ الطرائق القديمة في التفكير والشعور ، والانجذاب نحو اللغات الجديدة للاستهلاك او التواصل . وقد نمت هذه التجديدات خصوصا في اوساط الشبيبة المفضلة ، الشبيبة التي حفظها المجتمع من البؤس وحتى من ضروب قسر العمل المبكر ، وفي اوساط الشبيبة الجامعية وشبيبة المدن الكبيرة . ولكنه قد يكون من الخطأ ان لا نرى في ذلك الا ضروب سلوك ذوي الامتيازات ؛ اذ ان هذه الشبيبة تحمل معها ضروبا من السلوك وتعبيرات ثقافية تشكل جزءا لا يتجزأ من الحقل الثقافي للمجتمع كله . انها تعارض

ما دعاه كان ثقافة « المدرك الحسي » - برواقية الاجيال المتجهة نحو العمل والادخار والقاعدة .

وتأتي بعدئذ المعارضة ؛ لأن الشبيبة الجامعية تتكون بصورة متزايدة من مهنيين يجب أن يعملوا لصالح الاجهزة . وبينهم يقوم من يعارضون تملك السلطة الاجتماعية والسياسية للمعرفة .

واخيرا فان ازمة جيل يواجه انماط تكوين تقليدية في عالم متحرك ، وتفجر الجماعات والطقوس ، وانفتاح المجال ، كل هذا يخلق جاهزية لم يسبق لها مثيل ، وظهور توفيقات ثقافية شبيهة بالتي ظهرت في الامبراطورية الرومانية ، والسعي من أجل جماعات جديدة .

واستياء الشبيبة العام هذا ، اقل بروزا في البلدان التي تتجسد السلطة فيها ، في الدولة أو الكنيسة ، في البيروقراطية او المدرسة ؛ منها في البلدان التي تكون السلطة فيها أكثر « اخلاقية » ، والتي تكون الدعوات فيها الى القيم الثقافية والاختيارات الشخصية المسؤولة اكثر دواما .

وشيئا فشيئا تنفصل العناصر المختلطة . فالنقد الاجتماعي يصبح صراعا يفرض ضرورات العمل المنظم ، ويشعر بفداحة ثقل القمع ؛ والتجديد الثقافي يحرز من النجاح حدا أكبر من أن « يسترجعه » مجتمع الاستهلاك بسهولة . فضروب سلوك الانسحاب أو الهرب ، لا تفلت وقد انعزلت عن ضروب السلوك الاخرى ، من الانحطاط بالانحراف .

ويبدو لي ، اننا وصلنا الى اللحظة التي ينبغي فيها لغنى البدايات اما ان تضيع واما أن تتطور ، والتي يكاد فيها كل عنصر من العناصر التي تشارك في هيجان الشبيبة أن يفقد قوته بانعزاله . فالتجديد يصبح بسهولة نوعا من حياة ارستقراطية جديدة ، او نوعا من حياة **مجتمع مقهى** واسع ؛ فالتمرد الاجتماعي يمكن أن يتحول الى عنف ؛ والازمة يمكن أن تضيع في الهرب .

بيد انه يمكن لهذه العناصر ان تمتزج ايضا ؛ والدفاع عن الذات يمكن ان يتحد مع الصراع ضد الخصم ، ومع صورة مجتمع جديد . عندئذ ، تتكون حركة اجتماعية . انها ليست بالضرورة مندمجة وشعورية ومنظمة ؛ بل يمكنها ان تصبح عاملا في ضروب الصراع والتحولات الاجتماعية . بيد ان مثل هذه الحركة لا يمكن ان تظهر ، الا بمجاوزتها حدود الشبيبة . انها تتكون ضمن الحد الذي يرتبط فيه الانسحاب الثقافي والتمرد الاجتماعي ، احدهما بالآخر ، ويتجاوزان نفسيهما باتحادهما . فهذا الاتحاد يمكنه أن يتغذى بانطلاقه من هذا القطب او ذاك .

فالانسحاب الثقافي يفضي الى الدفاع عن الجماعة التي تتهم المنظومة السياسية المسؤولة عن التنظيم الاجتماعي . وعلى هذا النحو ، انما تصبح الدعوة الى الجماعة بحسب سبيل معتاد في الولايات المتحدة ، دفاعا عن المحيط ، ومعارضة لسلطة الاجهزة الكبيرة .

وبالانطلاق من القطب الآخر ، ينصب التمرد الاجتماعي على القرارات السياسية الاعم ، وعلى الامبريالية قبل كل شيء ، ويعود فيهبط من ذلك ، الى نقد المؤسسات الخاصة والتعبئة الثقافية .

وهذه الحركة المزدوجة لا تختلف عن التي تكونت بها الحركة العمالية التي انطلقت ، في وقت واحد ، من رفض الازمات والبطالة ، ومن الدفاع عن المهنة والجماعة المهنية . ان حقل الصلات والصراعات الاجتماعية هو الذي تحول . فهي لم يعد بامكانها أن تتحدد بوضع العمل ، وبادوار الانتاج المحددة تحديدا دقيقا .

وقد اتسعت كلما كانت تتسع تعبئة الموارد الاجتماعية من مجتمع كان ينمي قدرته على العمل على ذاته بسرعة . وهذا أفضى الى قلب حقيقي لجبهات الصراع . فقد كانت البروليتاريا تتكلم باسم العمل ضد لا عمل الطبقات القائدة ، او ضد ميراث ضروب التفاوت الاجتماعي . ففي أثناء المرحلة الكبيرة لنمو ما بعد الحرب ، كانت الطبقة القائدة دائما

هي التي تتكلم على ضرورات النمو والانتـاج والمعقولية التقنيـة او الاقتصادية . وكانت حركات المعارضة تلجأ اولا ، الى الدفاع عن الوجود ضد العمل ، مع احتمال المضي الى ما وراء هذه المطالبات الاولى ، برفض تناقضات المنظومة القائدة وجرائمها . والجسـد نفسـه أصبح موضوع رهان الصراعات الاجتماعية . فهو لانه لم يعد رمزيا ، ولانه لم يعد يدل على الجماعة الاصلية ، أمكن له ان لا يكون الا علامة على المستوى الاقتصادي ، وصورة ساطعة تحرض على الشراء ؛ لقد امكن له ان يكون ايضا ، حاملا لما يفلت من السـلطة ، حاملا للتواصل ما بين الاشخاص وللذة . وهذا التباس الجسـد الذي لا يمكنه ان يلتزم بجملة من الاوضاع الاجتماعية والثقافية ، وهو وجه الشـباب المزدوج ، وتعارض الاسـتهلاك والمتعة .

وقد يبدو من الصعب اليوم ، أن نكتشف المعنى العام للصراعات الاجتماعية ، ونحن امام لوحتها المفككة هذه . بيد ان الوقت ما زال قريبا جدا ، قبل الاضطرابات الكبيرة في بركلي وطوكيو وبرلين ونتير ، حيث كان الذين يلجؤون الى الضرورة الدائمة للتساؤل عن الصراعات والحركات الاجتماعيـة ، يبدو وكأنهم يتكلمون في الفراغ ، أو يخضعون للقديم . وانه من المستحيل اليوم أن نرى في المسائل الاجتماعية الجديدة ، مجرد امتداد لحركات الفترة السـابقة ، بقدر ما هو مستحيل ان نتقبل فكرة أن التغيرات الجارية لا ترافقها الا التوترات والاختلالات والازمات . فهذه التغيرات ليست حاملة لمعنى طبيعي لا يهتم بالعمل السياسي . فهي رهان الصراعات الاجتماعية التي وهي تجتاز اليوم طفولتهـا ، لم تبلغ بعـد الكمال الذي سيعطيها النضج اياه .

بيد اننا انما يجب علينا الآن ان نسبرها ، الآن ايضا حيث اصبحت الرهانات هي الاكثر وضوحا ، والالتزامات هي الاكثر ماسوية ، قبل ان تأتي تحولات النفوذ والعمل المنظم والمساومات ، لتفرض نفسها على هوى التمرد .

الهوية والمسؤولية :

ان تجديد الحركات الاجتماعية ، واتهام الانموذج الثقافي للمجتمع الصناعي ، وتحولات الطبقة القائدة ، وكثيرا مثلها من التغيرات البنيوية ، تمتزج فيما بينها ، من اجل اظهار انموذج جديد للمجتمع ، يتحدد وكأنه منظومة تقنية واجتماعية في وقت واحد ، ليست موجهة بمبادىء أو قوى ، بل بنتائج الصلات الاجتماعية والآلات السياسية .

فالتمييز التقليدي بين مخطط الاحداث ، مخطط الطبقات القائدة والسلطة السياسية ، وبين مخطط البنى الاجتماعية والثقافية ، مخطط الجماعات المحلية ومنظومات القرابة وطرائق زراعة الاراضي وتثقيف الانظمة الدينية : هو تمييز حل محله بازدياد ، دمج العدد الاكبر في الاستهلاك وانتاج الجملة ، أي الدمج الذي توجهه سلطة مركزية تدير ادارة مباشرة قطاعا من قطاعات الفعالية الاجتماعية ، وتوجهه المشاركة في الآليات السياسية مشاركة تزداد اتساعا ، والتعرض الى التغيرات التي تعاني او تصنع .

وبدلا من الثنائي : سيطرة (نظام فوق اجتماعي) وهوية ثقافية ، يقوم الثنائي : منظومة وصراع . فالفاعل لم يعد يتحدد بمكانه واعماله في احدى الجماعات ، بل بالتوترات والصراعات الثقافية والصلات الاجتماعية التي يديرها ، ولكنه يتحدد ايضا ، بتمرده على السيطرة التي تتسع بازدياد ، وتكتسي بمظهر المعقولية و « الطبيعية » .

فاذا كان هذا هو الفاعل الاجتماعي ، افلا يبتعد علم الاجتماع عن الطريق الذي يجب عليه أن يتبعه ، حينما قصره على نظامه ودوره ؟

فبدلا من الموازنة بين المواقف أو ضروب السلوك الاقتصادي لمن هم اكثر واقل غنى ، للملاكات والعمال (وهي عملية لا تكف عن أن تكون سطحية ، لما يعتقد به بعضهم احيانا ، من نفع الكلام بصددها على طبقات اجتماعية) ، يجب علينا أن نبتعد اولا ، عن الفاعل ، وان ندرك الصلات

الاجتماعية ، وبالتالي منظومات توجيه المجتمع وملاءمته وتنظيمه ، قبل ان تكشف في مستوى الفاعل ، عن التوترات والصراعات الخاصة بمنظومة لا تكتفي بتجديد انتاج ذاتها ، وانما تتغير وتكون قادرة على خلق مجال تجربتها الخاص ، ومبادىء اختيارها .

هذا الانتزاع من الوضعية هو من الصعوبة بقدر ما تغير هذه الوضعية من صورتها باستمرار . فاذا تردّدنا في النظر الى ان المجتمع هو تجسيد للقيم او للحاجات الطبيعية ، افلا يصبح من المغري لنا ، أن نرى في النظام الاجتماعي استخداما للايديولوجيا السائدة ؟ ولكن ، كيف لا نرى انه لا يمكن التمييز بين هاتين الصياغتين ، فيما وراء الفوارق القائمة بين اتجاهاتهما السياسية ، وان كلا منهما تفضي الى اخفاء موضوع علم الاجتماع : وهو فهم تحديد النظام الاجتماعي والتغيرات الاجتماعية ، بالعمل الذي يمارسه المجتمع على ذاته ، وبالصراعات الطبقية التي يتخذ هذا العمل صورته من خلالها ؟ .

فما علم الاجتماع بحاجة اليه اليوم أكثر من غيره ، هو تحديد موضوعه من جديد ، لا تحديد أفكاره ، وانما تحديد الموضوع الذي يكوّنه ، والصورة السوسيولوجية للفاعل الاجتماعي . فهذا التفكير في الهوية خطوة تمهيدية لا بد منها للبحث عن صور جديدة لعمل علم الاجتماع .

(٦)

أوان علم الاجتماع

قبل علم الاجتماع :

علم الاجتماع فكرة جديدة . وهي جديدة الى حد انهـا ما زالت ترعج أولئك الذين يتمنون أن لا يروا فيهـا الا تناسخا جديدا للفكـر الاجتماعي . انها جديدة الى حد انها ما زالت تعرف ايضا آلام الجهد الذي تخلصت به من الازمة التي تضرب القول السابق على علم الاجتماع الذي قيل عن المجتمع . ذلك انه لم يكن بالامكان لعلم الاجتماع ان يوجد ، ما دامت المجتمعات التي لا تتعرف ذاتها على انها نتاج عملها على ذاتها ، لم تظهر بعد . فقبل ذلك ، كان الانموذج الثقافي للمجتمعات ، اي صورتها عن الابداعية ، يخضعها الى ضامنين للنظام الاجتماعي فوق اجتماعيين ؛ وكان على الوقائع الاجتماعية ان تتوضح بنظام آخر للوقائع ، نظام يحمل معنى . أما ضروب السلوك الاجتماعي فقد أمكن النظر اليها على انها موسومة بالسقوط وبالفداء . وقد تحددت ضروب السلوك في انموذج آخر للمجتمع ، بعلاقتها بالقانون ، قانون الامير او قانون الشعب . وفي وقت اكثر قربا منا ، وضعت ضروب السلوك في التطور التاريخي ، قريبة كل القرب او بعضه من احد القطبين اللذين كان يبدو ان هذا التطور يتوتر بينهما ؛ وهما : المجتمعات البسيطة او المتمايزة ؛ الجماعات او المجتمعات ؛ التضامن الآلي او التضامن العضوي ؛ الخ ... وفي كل الاحوال ، فما كان يخلع معنى على ضروب السلوك الاجتماعي ، بدا وكانه

ذات : الله ، الامير ، التاريخ . لقد تطابقت ضروب السلوك مع أوضاع ، ومع أنظمة تضع الفاعل بالنسبة الى الذات . فقد توجهت هي ذاتها باضفاء الداخلية على القيم ، وبانتماء الفاعل الى المؤسسات . واذن ، فقد حملت معنى ، فالفاعلون ذوات تشارك في الذات وقيمها . والقول الذي كان المجتمع يعبر به عن نفسه ، كان يشارك أيضا في الذات . فما كان بالامكان أن تقوم قطيعة بين القول الذي يعبر الفاعل به عن نفسه ، وفهم السامع ؛ لان هذا وذاك كانا يلجآن الى القيم التي توجه السلوك .

فاذا قلنا أن التقدم هو الانموذج الثقافي للمجتمعات الصناعية التي بدأنا فقط بالخروج منها ، نتج عن ذلك ، أن أرباب العمل والعمال يعتقدون على حد سواء ، من خلال صراعاتهم الطبقية ، بالتقدم ، ويتطلعون اليه ، ويسعون الى المشاركة فيه والدفاع عنه ، أو الى تسريع حركته .
الاجتماعية والواقعة السوسيولوجية . فعلم الاجتماع ، اذا شئنا

في هذه الظروف ، لا يمكن أن تكون هناك قطيعة بين الواقعة

استخدام هذه الكلمة سلفا ، لا يمكن أن يكون غير جهد في تفسير ضروب السلوك ومعناها ؛ وهذا يرجعنا الى العالم فوق الاجتماعي الذي يوجه الممارسات الاجتماعية .

فدراسة المجتمع تظل دائما مشطورة الى شطرين : فمن ناحية ، هناك وصف القوانين التي تنظم النظام ما فوق الاجتماعي ، وقوانين التطور ، ومبادىء الحقوق ، والمنطق الداخلي للفلسفة الدينية ؛ ومن ناحية أخرى ، هناك ادراك لمشروع الفاعلين المسجونين في العالم الاجتماعي ، والمشدودين نحو ما يتجاوزه وما يخلع عليه معنى . ان دراسة المجتمع لا يمكن الا ان تكون دراسة **نظام** ؛ في حين أن دراسة الفاعلين لا يمكن أن تكون الا دراسة **لمعتقداتهم** ومشروعاتهم . وعلى هذا النحو ، يتذبذب التاريخ الاجتماعي للمجتمعات الصناعية بين تحليل المنظومة الراسمالية وقوانين تنظيمها وتحولها ، وفهم المقاولين واخلاقهم ، أو فهم العمال وارادتهم في التحرر الاجتماعي . ان هذين الوجهين للمجموع الاجتماعي

الواحد ، متشابهان وغريب احدهما عن الآخر ، وفي وقت واحد ، بقدر ما هو غريب وصف النظام الالهي عن وصف أهواء النفس .

ولكن ، هل يمكن ـ والحالة هذه ـ ان يكون هناك علم اجتماع ، اذا انفصلت دراسة المنظومات الاجتماعية عن دراسة الفاعلين الاجتماعيين؛ واذا تصورنا الموضوعي والذاتي وكأنهما نظامان متميزان ؟ لا ؛ اذ ان دراسة كل علاقة اجتماعية تفترض تحديد الشركاء أحدهم بالنسبة الى الآخر ، وتحديدهم معا بالنسبة الى مبدأ وحدة يحدد حقل تفاعلهم او حقل تعارضهم . بيد ان هذا التفكير ما قبل السوسيولوجي ، يفصل ـ والحالة هذه ـ ما يجب أن يكون موحدا . فمبدأ الوحدة يتحدد خارج الفاعلين ، وكأنه عمل ذات ، سواء أكان الامر متعلقا بالعناية الالهية أم بالسوق . وكل فرد من الفاعلين يتحدد بروحه ؛ وهذا يفضي الى أحكام اخلاقية . اننا حينما لا ندرك العلاقة الاجتماعية، يمكننا أن نبلغ انموذجات من ضروب السلوك او من الطباع ؛ وأن نتأمل على نحو اكثر عمقا ، صراع القيم والادوار .

فبين العالم فوق الاجتماعي والعالم الاجتماعي لا يمكن ان تقوم علاقة ارتباط . انه يجب ان يكون جزء من العالم الاجتماعي موسوما بانتمائه الى العالم فوق الاجتماعي ، وان يصبح متصفا بالنفحة اللدنية . وهذا يشطر المجتمع الى دائرتين دائرة النفحة اللدنية ودائرة المنفعة ؛ دائرة التيارات الكبيرة ودائرة الحياة اليومية ؛ وهو يذكرنا بأن تاريخ هذه المجتمعات لا يستدعي الا مشاركة نخبات ضيقة ، اذا فهمنا بذلك مجموع القرارات التي تؤثر في الجماعات : فالنفحة اللدنية تظل تنتمي الى القادة ، والى مفسري القانون الاعلى .

وكل مجتمع يفحص نفسه اخلاقيا ، اي انه يحكم على تطابقه مع النظام فوق الاجتماعي الذي تصدر عنه القيم . او لا يزال الامر بعد شبيها بالنهج الذي يسلكه الفكر السابق على السوسيولوجي تلقائيا ؟ فهذه مؤسسة قديمة ؛ وهذا الفاعل مجدد ؛ او ايضا : هذا السلوك يهدد

النظام الاجتماعي . ان هذا الشخص يعبر عن الافكار السائدة في عصره ؛ او على نحو ابسط ، ان هذا العمل ، او هذا الانموذج من المدن ، غير انساني . فالتحليل يبقى دائما معياريا ؛ فهو يفضي الى توصيات ، أو يطلق احكاما . فالمؤرخ او عالم الاجتماع ، ليس منقطع الارتباط بالمجتمع الذي يدرسه ؛ انه مرتبط فقط بالمجتمع الذي يدرسه وبالمجتمع الذي ينتمي اليه ، في وقت واحد . وقول الملاحظ ، مع هذا التحفظ يندمج تقريبا ، في قول الممارسة الاجتماعية ، وبالتالي في داخل قيم الذات .

من تجديد الانتاج الى الانتاج :

ما الذي يحدث حينما يختفي ضامنو النظام الاجتماعي فوق الاجتماعيين ؟ ذلك انهم يختفون كلما نمت قدرة عمل المجتمع على ذاته . والمجتمعات المعاصرة تتعرف ذاتها بازدياد ، على انها نتاج تقريرها ، وبالتالي نتاج عملها وصلاتها الاجتماعية ؛ وليس اطلاقا على انها صياغة قيم تتعالى على التجربة الاجتماعية .

فعلم الاجتماع ، او اسمه على الاقل ، نشأ في اللحظة التي كانت فيها الثورة الفرنسية وبدايات التصنيع الاوربي ، تقود الى نبذ المعتقدات والعادات والامتيازات التقليدية . بيد أن ما قام أولا ، في منتصف الطريق بين الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع ، انما هو فلسفة للتاريخ احتلت من سان سيمون وأوغست كونت الى دوركهايم ، جزءا كبيرا من القرن التاسع عشر . ومع ان الماركسية قد قطعت علاقاتها بهذه النزعة التاريخية ، فانها قد دفعت اقتراب علم الاجتماع الى ابعد ما يمكن في انموذج مجتمع ما زال يدرك ذاته وكأنه خاضع لنظام فوق اجتماعي ، نظام التطور والتقدم . والانتقال الذي قام به ماركس ، من فلسفة للضياع الى تحليل للمنظومة الراسمالية ، لم يمنع ان ينفصل لديه تحليل المنظومة التاريخية عن تحليل الحركات الاجتماعية . اما القرن التاسع عشر فكان لا يزال بعد عاجزا عن انتاج تحليل سوسيولوجي خالص . ووحدة تحليله لم يكن يمكن لها الا أن تكون مثالية ؛ وحينما تنبذ المثالية ،

تختفي وحدة التحليل . في الحالة الاولى ، استعادت حياتها الاوتوبيا القديمة عن الملك الفيلسوف ، التي تناقلتها الطبقات القائدة من يد الى يد ؛ وفي الحالة الثانية ، عادت مثنوية حقل التحليل الى انتاج صورة مجتمع لا يقوم اطلاقا بين السقوط والخلاص ، وانما بين الاستعمال والحاجة ، في عالم التناقض . وفي القرن الذي نعيش فيه ، هدمت انقلابات أبعد عمقا فكرة فلسفة التاريخ بالذات ، كما هدمت التطورية والابقاء على الصور الاخيرة لضامني النظام الاجتماعي فوق الاجتماعيين . فقد اكتشفت مجتمعاتنا في وقت واحد ، قدرتها الكلية على ذاتها ، وتعرفت ذاتها على انها جزء من طبيعة تنظمها مع ذلك ، وتحولها دون انقطاع .

وهناك اربعة انظمة رئيسية للوقائع اضعفت الضامنين فوق الاجتماعيين الى حد جعلهم يختفون ، وانتهت بمجتمعنا الى ان لا يعود يبحث خارج ذاته ، عن تفسير عمله .

١ ــ اولا ، هناك التحول المتزايد السرعة والعمق الذي ادت اليه حركات الفعالية الاقتصادية ، والازمة الكبيرة في سنوات ١٩٣٠ ، والنمو الاستثنائي الذي تبع الحرب العالمية الثانية . فأين القيم ؟ وأين القوانين في عالم متغير تغيرا كليا بازدياد ؟ فالمنقول اقل اهمية مما يخترع . لقد انقلب باستمرار نظام العامل او القائد ، المرأة او الطفل ، القاضي والمدرس ، وانقلب دورهم ؛ حتى اصبح من المستحيل الكلام على «طبيعة» المدن ، او « طبيعة » الكهولة .

فهذا الموضوع ليس جديدا ــ وقد كان فيبر أحسن من تكلم على ازالة السحر عن العالم الحديث ــ ولكنه أصبح ملحا بازدياد . فضروب السلوك الثقافي كانت مرتبطة بادوار اجتماعية ؛ وهذه الادوار كانت موسومة بعلامات تعرف بسهولة . وقد اختفى هذا التطابق . ومن ناحية اخرى ، أن جميع صور تقسيم العمل تحمل معها ايضا صلات السيطرة ؛ بيد أن مجتمعنا كلما عمل بعمق على ذاته ، بلغ المودعات التي خلفتها الثقافات ، والصلات الطبقية القديمة . ان لدينا الكثير مما يجب علينا

عمله في فرنسا ، من اجل ازالة القداسة عن الدولة ، ومن اجل تجاوز التعارض بين العام والخاص ، وادعاء الموظفين ، سواء اكانوا موظفي الاشغال العامة أو موظفي التعليم ، بانهم القيمون على المصلحة العامة ، من اجل ان نهدم بالتالي المقولات التي تتحدد بالنسبة الى الدولة . وعلى نحو اعمق من ذلك ، فقد هوجم اليوم توزيع الادوار الى ادوار ذكور وادوار اناث هجوما اكثر اتصافا بالعدالة بقدر ما يكون هذا التوزيع مودعا خلفته المجتمعات التي كانت السيطرة الطبقية فيها ، تمر بطريق سيطرة الرجل على المرأة . وعلى النحو ذاته ، فقد نبش الصراع ضد التمحور الغربي على وحدة حضارية ، صراع ما زال قليل الكفاية ، صورة قديمة من صور السيطرة الطبقية ، ما زالت حية جدا ، سيطرة المستعمر على المستعمر . وقد بلغ هذا التفكك في « اطر » الحياة الاجتماعية ، وفي القيم والمؤسسات ، اذا استخدمنا لغة علم الاجتماع القديم ، جميع صور التعبير ونقل الثقافة . فانموذج مجتمعنا لا ينقل اللغات الجماعية فقط ، بل يبدع لغات : بالمعنى المباشر اكثر ما يكون ، لان ثمة لغات ــ آلات متعددة تخلق ، وبالمعنى ايضا ، الذي يخلق بــه الرسامون والموسيقيون لغـات لاتني تتجدد ، وتجعل سبل التواصل صعبـة . فانتقال الثقافة اصيب في مبدئه بالتغيرات الاقتصادية والمالية ، شأنه شان ميراث الخيرات . فهل نعتقد أن بالامكان « تكوين » الشباب ، اذا نقلنا اليهم تراثا من النصوص التي تنهل من الثقافة اللاتينية ، وتلائم مجتمعات كانت فيها اقلية ضعيفة من البالغين تحسن القراءة ، وكانت وسائل الاعلام لا تصل الا الى عدد قليل ، وكانت تنقل اطرا ثقافية يشق علينا بازدياد ان نفهمها ؟ ان هذه الازمة ، أزمة الجمعنة التي تتهم مفهوم الجمعنة ذاته ، تظهر اظهارا مذهلا تسارع التغيرات الاجتماعية .

ويلخص هذا التحول في الاعم الاغلب بدستورين : الانتقال من النظام المنقول (النسبة) الى النظام المكتسب (الانجاز) ، واضفاء الدنيوية . وهذا وذاك يجب نبذهما . فمن الخطر أن نتكلم على اضفاء الدنيوية ، في الحين الذي يوجه فيه الانموذج الثقافي المجتمعات المصنعة ، كما يوجه المجتمعات جميعا . صحيح أن الانموذج الثقافي اصبح الآن « عمليا »

ولم يعد اطلاقا فوق اجتماعي ؛ ولكنه ليس أقل من ذلك قداسة . فالتقدم انموذج ثقافي عملي أكثر من الله ومن الحاكم المطلق ؛ ومع ذلك فكل ما يمسه يصبح مقدسا . وحتى اذا تقبلنا أن للمجتمعات ما بعد الصناعية التي تتكون ، انموذجا ثقافيا هو التوازن ، كان لا بد لنا من القول ، ان التوازن هو موضوع عبادة ورهان الصراعات الاجتماعية الرئيسية ، في وقت واحد . فمفهوم اضفاء الدنيوية يخلط بين فكرتين يجب الفصل بينهما ، خلافا لذلك : فالانموذج الثقافي انتقل من العالم فوق الاجتماعي الى العالم الاجتماعي ؛ بيد أن المجتمع لم ينتقل من الاعتقاد الى الحساب ، ومن المقدس الى العملي . وفي موازاة ذلك ، اذا صح ان المجتمعات المصنعة تتعلق بالمستقبل الذي تختاره أكثر مما تتعلق بالماضي الذي ورثته ، فمن الخطأ أن نعتقد انها سيدة ذاتها تماما ، وقادرة على ان تقرر فعالياتها وصور تنظيمها . وضد هذه الاوهام الساذجة ، فان أولئك الذين يذكرون بمعطيات الوراثة أو بضروب قسر البيئة ــ منظومة ، وبالاستمرارية من الحيوان الى الانسان ، أو بمشابهة الفكر الانساني للحاسبة الآلية ، يذكرون بحضور المنقول بالوراثة ، وبانتماء الانسان ومجتمعاته الى الطبيعة .

بيد أن نقد التطورية التي تنقلنا من الظلام الى النور ، يجب ان لا ينسينا الملاحظة الرئيسية ، وهي : ان العالم الاجتماعي لم يعد يبدو محددا بعالم فوق اجتماعي . والوقائع الاجتماعية لم يعد من الممكن فصلها عن الوقائع الثقافية أو السياسية أو الاقتصادية التي توجهها . فالثقافة والسياسة والاقتصاد تنتمي الى المجتمع ؛ وهي وقائع اجتماعية .

٢ ــ وعلى نحو أكثر مأسوية ، اكتشفت المجتمعات الصناعية ، انه بامكانها أن تمارس على ذاتها سلطة كلية ، سلطة مجموعية . فكلام المعلم يمكن ان يصبح صورة المجتمع . فالنازية والستالينية ، مهما كانت الفوارق التي تفصل بينهما ، كان لهما تأثير واحد على الفكر الاجتماعي ، وهي تصفية المعتقد في التقدم ، الذي هو نواة الانموذج الثقافي للمجتمعات

الصناعية . فالخط الصاعد يمكن أن ينقطع ؛ والتقدم يمكن أن ينقلب الى كارثة . والنمو الصناعي يمكنه ان يرتبط بتمجيد العرق او بتمجيد الاورثوذكسية . وليس الاقتصاد الا اداة للسلطة .

فهل ما زال بالامكان ، أن نتخيل أن الشروط الاجتماعية تبرز بوضوح على افق رسمته صور اقتصادية أو ثقافية ثابتة تقريبا ؟ اليس هتلر او ستالين حدثين ؟ ان هذا يجبرنا على رفض هذا التنضيد للتاريخ، وللبنى في التقرير ،حيث يكشف عالم الاجتماع دائما ، عن اللجوء المشوه في كثير او قليل ، الى الضامنين فوق الاجتماعيين للنظام الاجتماعي .

٣ ــ ان الاهمية التي اتخذتها المجموعية في تفكير الرجال والنساء الذين تجاوزوا الآن الاربعين ربما اصبحت تنتمي اليوم الى الشعور بحدود النمو . فالقنبلة الذرية وخطر الحرب الشاملة هما اللذان فرضا اولا فكرة الحد . واليوم بالذات ، اذا رفضنا نهج نادي روما والحاحه المتطرف على حل المسائل الاجتماعية في المسائل الطبيعية ، اصبح من البديهي أن لا يتمكن الانموذج الحالي من نمو المجتمعات الصناعية من أن يصبح ممتدا الى اجل طويل . فماضي المجتمعات الصناعية يبدو انه كانت تسيطر عليه فكرة طبيعة غير متناهية ، يقوم الانسان في وسطها ، وله حاجات اساسية . ولكل بحسب حاجاته . فهل يمكن أن يكون لهذا الهدف معنى ، اذا لم نسلم بأن الحاجات ثابتة ، وبأن مجموعها ادنى بكثير من الموارد المتاحة ؟ هذا تعبير خاص من تعابير الفلسفة الاجتماعية كنت اشرت سابقا الى وجهيه : فالانسان حدد بمشروع ــ حدد هنا بالحاجات ــ واخضع لنظام فوق اجتماعي ــ هو هنا طبيعة غير متناهية. وقد اكتشفنا خلافا لذلك ، أن الطبيعة متناهية ، واكتشفنا ايضا ان الحاجات غير متناهية . ولا يعني التناهي ان المجتمع الانساني ينبغي له أن يحتل الكوة التي تحفظها له البيئة ــ المنظومة ، وان لا يخرج منها ؛ وان المجتمع هو منظومة ينبغي لها في عملها في تحويل ذاتها وتحويل الطبيعة ، ان تدخل في حسابها حدود الوقائع الطبيعية والحيوية والنفسية ومقاومتها ، هذه الوقائع التي تنتفع بها بما هي موارد .

أما بالنسبة الى عدم تناهي الحاجات ، فاننا نكتشفه كلما تحطمت الانظمة والادوار وكلما لم تعد الحاجة محددة وكأنها ما يتطابق مع مكان يشغله الانسان في مجتمع متمايز ومتضامن ، بل محددة على انها قوة ؛ مثل : الجنسية او العدوانية او الخيالي او الاحتجاج ، التي تتجاوز الصورة الاجتماعية الممنوحة لها .

٤ ـ واخيرا ، فزماننا ليس موسوما فقط بنمو المجتمعات المصنعة ، وقوتها وازماتها ؛ ولكنه موسوم ايضا بظهور حركات سياسية قادرة على قلب مجتمعات كاملة ، قلبا أكثر عمقا مما حدث اطلاقا في الماضي . وهنا ايضا نجد الصورة التطورية للاطوار المتعاقبة للنمو ، وهي درجات سلم الوفرة التي لا بد لكل مجتمع من ارتقائها درجة بعد الاخرى ، نجدها على نحو قاس ، مستبعدة ومحولة الى ما هي عليه : إيديولوجيا وضعت في خدمة المجتمعات المسيطرة ، تسعى الى اقناع البلدان المسيطر عليها ، انه ما من طريق آخر للنمو غير الطريق الذي شقته . ان العالم يبدو وكأنه مجموع متناه ، تختفي فيه شيئا فشيئا الاخطاء البيضاء للجهل الاوربي؛ ولكن المركزية الاوربية تصبح فيه على الخصوص ، شيئا لا يمكن احتماله . فبدلا من ان يوصف العالم على انه حقل مغامرات الانسان الابيض ؛ فانه يبدو وكأنه مجموع من منظومات العلاقات ، العلاقات الجغرافية السياسية ، واضفاء الاممية على الصلات الطبقية . فقيم المجتمع الاشد قوة فقدت قداستها بمعارضة عبيدها القدماء والجدد .

فالحركات الاجتماعية لا تمتد فقط على سطح كوكبنا كله ؛ بل تنفذ ايضا الى وجوه كل مجتمع بأسرها . فالتغيرات الاقتصادية وصور الادارة السياسية واتساع وسائل الاعلام ، قد « عبأت » بازدياد مجموع السكان . وقد اخذ يتناقص عدد الذين ليس بامكانهم أن يعملوا الا ضمن الحدود التي حددها النظام الاجتماعي والثقافي ، وضروب الجزاء التي تحفظه . لقد شطرت الحركات الاجتماعية الى شطرين : صيحة التمرد والاحتجاج المنتزعة من عالم الاستغلال والاستبعاد ، ولكن ايضا البحث عن سند لدى القوى القائدة او المؤسسات الحامية . فما الحركة

الاشتراكية أيضا ، في كثير من الحالات ، ان لم تكن استنجاد ممثلي الطبقة العاملة بالدولة لمحاربة الراسمالية الخاصة ، هذه الدولة المطلوبة على امرها او الخاضعة للنفوذ فقط ! لقد اختفت هذه القطيعة اليوم . فكلما مدت الطبقة القائدة سلطانها على كل وجوه الحياة الاجتماعية ، ضاق مجال الحياة الخاصة او المحلية او العادية ، وتعممت الحركات الاجتماعيه ، متعرضة لخطر ان تفقد في التركيز ما ربحته في الاتساع . فكيف امكن تخيل أن المجتمعات المصنعة كانت تدخل في فترة سكينة ؟ فليست المعارضة وحدها هي التي تنتشر كما تنتشر السلطة ذاتها ؛ بل ان اختفاء الضامنين فوق الاجتماعيين ، أي موت الآلهة ، ينشر في المجتمع كله ما يمكن ان ندعوه التصوف ، أي ضروب سلوك التاريخية . فقد بقيت سجينة في مجال مؤسسي محفوظ جيدا ، هو الدين والدولة والاقتصاد ؛ وهي تنتشر الآن في المجالات جميعا . وما كان يبدو بعيدا عن المقدس ، ويستدعي أحكاما عملية وعاقلة ، غزاه الهوى فجاة والرياح التي تحمل الحركات الاجتماعية . فقد أصبح كل شيء حربا صليبية ، واصبح كل شيء سياسة ، وانتمى كل شيء الى عالم الانتاج . وأفول نجم الضامنين فوق الاجتماعيين لم يجعلنا ندخل الى عالم لا اهواء فيه ، يعمل لكل شيء حسابه ، ويرتاب في كل شيء ، وانما الى مجتمع في انصهار ، تكنس الحركات الكبيرة فيه ، كل ساحة المجتمع ؛ ويتحطم الاستقلال الذاتي للمؤسسات وقواعدها ؛ وتنكر شرعية الاقوال الآمرة ، وتهاجم اجهزة النظام والقمع والدمج هجوما عنيفا .

وقد دفعت جميع هذه التحولات التي استرجعناها بسرعة ، الى احلال صورة المجتمع الذي يعمل على ذاته ، وهو يعدل من حقل تجربته ، ولكنه يندمج من جديد في الطبيعة التي هو جزؤها الذي يمتلك إلقدرة على التفكير في ذاته ، وعلى ابداع معنى ضروب سلوكه وانتاجها ، محل صورة الانسان والمجتمع الخاضعين لنظام اعلى . وتلكم حركة مزدوجة يتعرف المجتمع بها ذاته ، على انه جزء من الطبيعة ، وعلى انه تحويل لذاته ولمحيطه . فالروح تصبح جسدا ، في الوقت ذاته الذي يصبح

النظام فيه عملا . فما مصير الفلسفة الاجتماعية في هذا الانموذج الجديد من المجتمع ، هذا المجتمع المبرمج او ما بعد الصناعي ؟

تفكك الفلسفة الاجتماعية :

١ ـ لم يعد بامكان المجتمع ان يبدو خاضعا لنظام فوق اجتماعي . بيد ان موضوع النظام يسعى الى الاستمرار في البقاء . فاذا لم يكن هناك إله او انسان او تاريخ ، أفلا يبقى المجتمع ذاته ؟ ها هو ذا يرتفع ليكتب بالاحرف الكبيرة .

وعلى هذا النحو ، ينشأ ما هو في وقت واحد ، اول مدرسة كبيرة في علم الاجتماع ، وآخر مقاومة يقوم بها التفكير الاجتماعي في وجه صعود علم الاجتماع . لقد اصبح المجتمع ذاتا ، اصبح هذا الشخص الذي توجه حاجاته وقراراته واحكامه عمل المؤسسات وصور التغير . ذاكم هو اتجاه المدرسة الوظيفية ، التي هي المدخل الى علم الاجتماع . فضروب السلوك الاجتماعي لم تعد يحكم عليها بالنسبة الى نظام غير اجتماعي . بل بالنسبة الى حاجات عمل المجتمع وظيفيا واستمراره . فالمعيار هو الدمج . ولا يهم هنا كثيرا ، ان يكون هذا الدمج واجبا باسم التقاليد أو القيم ، أو واجبا خلافا لذلك ، باسم الاستقلال أو التقدم الثوري . فالقاعدة هي انه يتوجب على كل سلوك ان يسهم في تقوية المجموع ، وفي بناء « المدينة » أو الدفاع عنها . والاغراء في توحيد القيم والمجتمعات لم يكن قط قويا الى هذا الحد . وطلب التناسق لم يبدُ قط اكثر الحاحا . والتسامح قد هدمته الدعوة الى الاندماج والترابط المتزايد بين مجالات الفعالية الاجتماعية كلها ؛ لانه صفة من صفات الحاكم المطلق .

٢ ـ ومن ناحية اخرى ، ماذا يمكن ان يصبح المشروع ، حينما تتلاشى القيم ؟ فهذا الصعود نحو سماء مفرغة يجب اعادة تحديده ، هو أيضا ، بالنسبة الى المجتمع . انه تجاوز للتنظيم الاجتماعي وطاقة

تتجاوز النظام . غفوفيتش ضد بارسونس . والمؤسِّس ضد المؤسَّس . والرغبة ضد الدور .

فمن الطبيعي ان تنشأ في وجه التوسع السريع لقوى السيطرة والمراقبة الاجتماعية نحو مجالات ظلت حتى ذلك الحين « خاصة » ، ونحو فعاليات ثقافية ، اندفاعة مضادة ترفض المجتمع كما ترفض قول الطبقة او قول السلطة القائدة ، وان تلجأ الى مبدأ غير اجتماعي ، « طبيعي » ، ضد نظام خانق . بيد أن علم الاجتماع لا يمكنه أن يكتفي بهذه الشيوعية الطوبائية ، وهذا اللجوء الى التلقائية الذي أضبح داخليا من الناحية الاجتماعية ، والى الابداعية والوحدة والرغبة . فاذا كان من الجوهري أن نبحث في النظام الثقافي ، عن صور وقوى جديدة للصراعات الاجتماعية ، فما من شيء يسوّغ العودة الى ما قبل علم الاجتماع ، الذي يؤخر البحث عن صلات اجتماعية جديدة ، وعن صور للسلطة جديدة .

فعلم الاجتماع ليس قولا ، وليس مجموعا ايديولوجيا . فجملة الممارسات الاجتماعية قد مزقتها الصراعات ؛ والاستبعاد تمكن رؤيته الى جانب الدمج . وعلى نحو اكثر عمقا ، لا يمكن للنظام الذي يتبلور والذي يدعم سلطة ، أن يختلط ابدا بالسيطرة الطبقية ؛ اذ ان هناك بين الوحدات التي تتطابق مع النظام ومع السيطرة ، تفاوت دائم تكشف عنه اللغة الماركسية على نحو نافع ، حينما تعارض بين نمط الانتاج والتشكل الاجتماعي . فمن الخطأ ان نقول ، أن المجتمع يجدد انتاج ذاته؛ فالمصالح والامتيازات ، وصور التنظيم الاجتماعي والثقافي تنزع الى تجديد ذاتها ؛ ولكن قوى الانتاج والصراعات الطبقية ما زالت حاضرة دائما ، من حيث هي مبادىء تحويل وتمزيق . فكل علم اجتماع ينحدر الى مستوى الايديولوجيا ، حينما يقدم صورة احادية عن المجتمع ، ويوحد هذه الصورة مع التاريخية ، او المنظومة السياسية ، أو التنظيم الاجتماعي . وكل فلسفة اجتماعية تقول بالواحد ، هي فلسفة لا يمكن أن تتلاءم مع المسيرة السوسيولوجية .

والتعارض بين هذين الجانبين من التفكير الاجتماعي ينبغي له أن لا يحجب ترابطهما ، وخصوصا مصــدر استلهامهما المشترك . ففي الحالتين ، يخضع تحليل المجتمع لمطلق ولمبدأ ، وهو : أن المجتمع يوجه العلاقات الاجتماعيــة ؛ وان الرغبة أو التلقائية تقلب النظام القائم ، وضروب قسره ، وتراتباته ، وقوله . وفي الحالتين أيضا ، فما يخلع المعنى يكون خاليا من المضمون . فالمقدس لم يعد الالهي ، بل الاجتماعي ، لانه اجتماعي . والرغبة لا تتحدد بموضوعها ، بل بعدم تحددها ذاته ، الذي يجعلها تقفز فوق كل الجدران .

بيد أن الحــرب تعصف جياشة بين هاتين المدرستين من التفكير الاجتماعي المتفجر . فهذه زوبعة من الافكار التي تهدم الفكر الاجتماعي ، وهي تكتسي بغنائمه . لقــد تكلم الناس كثيرا على ازمة علم الاجتماع . فكيف لا نرى أن الازمة بلغت الفلســفة الاجتماعية ، خلافا لذلك ؟ وان تحللها الضروري والمحير يمهد لظهور علم الاجتماع ويعيقه في وقت واحد ؟

ان ان الذين يتكلمون بأسم الدمج ، كما يتكلمون باسم التلقائية ، ما زالوا مستمرين في القيام على مستوى الوقائع الاجتماعيــة ، وفي التفسير ، وفي الفهم ، لنقص في قدرتهم على التحليل ؛ الذي لا يمكنهم القيام به ؛ لانهم يستمرون في رفض تفسير ضروب السلوك الاجتماعي بالعلاقات الاجتماعية ، وما زالوا يلجؤون الى اطياف فوق اجتماعية ، هي أساطير مســرحية تفسر كل ما يجري على المسرح الاجتماعي . ان هذه الايديولوجيات المتعارضة يبدو انها تتطابق مع مصالح طبقية . اوليست الطبقة القائدة هي التي تلجأ الى التلقائية الشعبية ضد النظام ؟ لا ؛ اذ اننا حينما نعارض الدمج ونتجاوز المؤسس ، لا ننظر من ناحية علاقة الصراع ، مثل الصراع الطبقي ؛ لاننا لا نقول شيئا عن السيطرة التي تمارسها طبقة على اخرى ؛ وانما ننظر من ناحية التنظيم الاجتماعي . فمن ناحية ، نجد جميع من يلجؤون الى الدمج الذي يمكن أن يكون قمعيا او محافظا أو اصلاحيا ؛ ومن الاخرى ، نجد من ينمردون على هــذه الصورة الموحدة ومن لا يمكن أن يتحددوا الا بوضعهم من حيث هم اقلية

:و بعيدون عن المركز - في هـذه الفئة الاجتماعيـة . يختلط الثوريون والارستقراطيون ، البروليتاريون والمتأنقون ، اليساريون والمغتاظون من موت العالم الاجتماعي والعقلي القديم ، الذي يجرهم معه في سقوطه .

اننا نعيش هذه الفترة المختلطة بين الكلاب والذئاب . فالى جانب الاوتوبيات الكبيرة التي تدل على نشوء المجتمع ما بعد الصناعي ، نسمع الضجة الصاخبة والمختلطة للازمة العقلية ، أزمة التفكير الاجتماعي ، المسيس والفاقد القدرة على التسييس في وقت واحد ، الذي يتابع الآلهة في فرارهم ، ويرفض ان يتقبل ضرورات علم الاجتماع . أوليس في هذا معنى التفكك الذي أصاب الدراسات السوسيولوجية في كثير من الجامعات ، والاوربية منها على الخصوص ؟ لقد اسرع الكثيرون الى القول ، بان الطلاب الثوريين هدموا التعليم . وما من شيء اكثر خطأ من هذا . وسواء اتفقنا مع هذه الفئات الاجتماعية ذات الاهمية العددية الصغيرة جدا أم لم نتفق ، فلا بد لنا أن نعترف بأنهم يتألفون خلافا لذلك؛ من طلاب يقرؤون ويناقشون ويعملون . فالخطأ يكمن في الاعتقاد بأن الجامعات لا تضم الا شبانا صغارا سذجا يسعون وراء الشهادات ، ومن ثوريين . فهذا يعني نسيان اهمية الازمة والتحلل الذي يمس الكثيرين . انها أزمة جامعية بالتأكيد، وصفت على الغالب بأنها ازمة عقلية،ولكنها هي كذلك على الخصوص . انها احتضار الفكر الاجتماعي الذي لا يمكنه ان يحتفظ بدمج الصورة القديمة للفلسفة الاجتماعية ، والذي تثيره فضائل الدمج والتربية والتوازن ، أو فضائل التجاوز والعدمية .

فالمدافعون عن المشاركة وانصار الرفض يختلطون غالبا في تحديثية غير محددة اجتماعيا ، يطالب بها انصار الرفض بقوة اكبر ، وهي تلائم احسن ملاءمة أهداف المدافعين عن المشاركة . والفلسفة الاجتماعية التي هي في طور الافول ، تحب أكثر من كل شيء ، « تحرير » الناس من مجتمعهم ، ومن ضروب القسر ، ومن مخلفات القديم ، ومن التقييدات . وهذه فلسفة جديدة للانوار ، يمكنها ان تبشر (وان ترافق) بزوال طبقة قائدة قديمة وانتاجية وسلطوية ومتطهرة ، وقيام طبقة قائدة اخرى اكثر اهتماما بالتسويق والاستهلاك ، يمكنها أيضا ان تعبر عن قلق

الفئات الاجتماعية المرتبطة بالمحافظة على قواعد الدولة ، وبنقل التراث الثقافي . ازيلوا الحواجز ، واطلقوا الاعنة : اذ يبدو على هذا النحو ، أن المجتمع سوف ينطلق ، وان التواصل سوف يقوم ، وأن الرغبة سوف تتحرر ؛ اذا لم تكن هذه الكلمات الكبيرة على نحو أكثر بساطة ، الا جدالا هذيانيا بين البلغاء القدماء والارستقراطيين الجدد ، جدالا تختلط صيحات أصواته بالزمجرات الاولى للحركات الاجتماعية الجديدة ؛ ولكنها مثل ضروب الضجيج تختلط بهذه الرسالة . في أيار ١٩٦٨ ، اختلطت الفلسفة الاجتماعية التي كانت تمر بازمة ، ولغات السياسة القديمة ، ومطالب الحركات الاجتماعية الجديدة ، وأوتوبيات الثقافة المضادة ، التي كانت سياسية جزئيا . ولكن الذين كانوا يبشرون بالمستقبل ، بغريزة واثقة جدا ، أبعدوا عن الجامعة . أوليست الحياة العقلية التي وسمها بالموت ، تفكك الجامعة ، حياة غزلتها الفلسفة الاجتماعية المنحلة ، والرفض لجميع صوره ، رفض البحث عن الصلات الاجتماعية الجديده ، وطبيعة السلطة الاقتصادية ، وللدور الدولة ودور الايديولوجيات ، ورفض تحليلها ؟ انه لهذيان سعيد : لا يثير قلق الحكومة، بل يقدم لها عذرا ملائما ، في الحين الذي تتابع فيه مشروعها الفكري الوحيد ، وهو توسيع الطبقة القائدة وتقويتها وتحديثها ، بتضييق حدود القدرة النقدية للمجتمع ، أكثر ما يمكن .

وفي هذه الاثناء يتقدم الدمج الاجتماعي . فالقادة كانت لهم دائما صورة الاقلية . وها قد اصبحت قوى النظام أغلبية صامتة ولكنها مقتنعة . لقد اضيء المجتمع ، وانصبت عليه موجة من الرسالات هي من اللمعان وامتاع النظر بحيث أن المرء لم تعد لديه الشجاعة في أن يتذكر ان المجتمع ليس مشهدا او قولا ، وان وفرة الاقوال او الصور يمكن ان تعيق المعلومات . انهم يتكلمون على التلاؤم ، وعلى أخذ الوقائع والعادات الاخلاقية بالحسبان ؛ يتكلمون على التعليم ، ليس اطلاقا تعليم الحساب والفرنسية فقط ، بل تعليم التوازن والنمو ، تعليم اللذة الجنسية والعلاقات الانسانية ؛ وهذا يوسع توسيعا كبيرا المجالات المترابطة للاخلاق والمدرسة ؛ وينبغي له ان يحد من نتائج الملاحظة

والتحليل ، التي تعارض بها بعض الفئات الذكية والشجاعة ، ممن يعمل في المصانع او المدارس او السجون ، هذه النزعة الانسانية الجديدة التي وظيفتها هي وظيفة العواطف المسيحية جدا ، لمؤسسي **ورشات العمل** ومستخدمي الاطفال .

انني غالبا ما اشعر بالقلق ، من أن لا تكون الدعوات غير المباشرة للقيم وللانسان ، التي نسمعها قوية جدا اليوم ، الا جلبة تشير الى تثبيت سلطات جديدة ، وصراعات اجتماعية وثقافية جديدة . وعلم الاجتماع في صمم اذنيه ، وفي طيش راسه ، يشك في ذاته ، يقابله السرور الذي يدخل على قلب اولئك الذين يرفض اما سلطتهم او فراغهم .

انه توهم غريب هذا المنظور الذي يجعلنا نتكلم على أزمة لعلم الاجتماع . والازمة الحقيقية هي عدم امكان التواصل بين الاخوة الاعداء للفلسفة الاجتماعية . ان بعضهم يتكلم على الدمج ، وبعضهم الآخر على التفكك . فكيف يمكنهم أن يبنوا معرفة بناء مشتركا ؟ انه مستحيل في الواقع ، اذ إن هذا ليس هو معنى عملهم . فعملهم لا يظهر صعوبات علم الاجتماع ، بل ضرورته وقرب قيامه ؛ لأنه يبين استحالة الفلسفة الاجتماعية في مجتمع طرد منه الله والانسان والتاريخ .

لقد جاء الزمان الذي سينتهي فيه طور التفكك ، والذي يمكن فيه لنتاجه الوضعي في تدمير ما قبل علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية ، ان يصبح معترفا به . واليوم ، اصبح الجوهري أن نقول ان هذا التدمير يهدد علم الاجتماع تهديدا خطيرا ، اذا هو ترك نفسه تمضي أيضا ، الى اخضاع تحليل المجتمع لمطلقات والوهيات ، ليس لها وجه انساني ايضا .

مراحل التشكل :

ها نحن اولاء قرب مكان عملنا . اننا نعلم انه من غير المجدي ان نتساءل عن طبيعة المجتمع ، وانه يجب علينا أن نستبعد كل لجوء الى نظام فوق اجتماعي ، يكون حاملا لمعنى الوقائع الاجتماعية . لقد بدأنا نعترف شيئا فشيئا ، ان كلامنا على المجتمع وكأننا نتكلم على أحد

التنظيمات أو احدى الجماعات بلغة الدمج في الحركة أو التوحيد معها ، ليس الا حيلة من حيل الفلسفة الاجتماعية التي طردت من عالم الماهيات.

بيد أنه يبقى علينا أن نقوم بالجوهري من الامر . فمكان علم الاجتماع في المجتمع ، يبقى مختلطا من الناحية العقلية والناحية المادية ؛ لأننا ما زلنا مبهورين بالفاعلين الذين توحدنا معهم أو الذين نبذناهم . وتلكم صعوبة ليست مؤقتة ، وهي تزداد خطورة .

فالفلسفة الاجتماعية بعثرت معرفة المجتمع بين تهم لمشروع الفاعلين، والاعتراف بنظام فوق اجتماعي . واليوم ، يتعرض علم الاجتماع الناشيء الى أن يتفجر ما بين الطبيعية والتوحد مع الفاعلين المتصارعين .

انه تفجر يتطابق مع قيام المجتمع ما بعد الصناعي . فقبل ان يتمكن هذا المجتمع من تعرف ذاته وكأنه موضوع رهان الصراع الاجتماعي وحقل التاريخية ، ينبغي له من جهة أن يبني تاريخيته ، ومن الاخرى ان يعرف تجاذبه الاوتوبيات التي تتوحد بها كل من الطبقات المتنافسة مع التاريخية ، ملقية بخصمها في الظلمات الخارجية .

لقد أعلن عن ميلاد انموذج جديد للمجتمع ، بظهور نمط جديد من المعرفة ، وتصور جديد للطبيعة . ان هذه الصورة توجه معرفة المجتمع ، ولكنها تتعارض معها في الوقت ذاته ؛ لأنها تقدم عن الطبيعة صورة لا تحلل نوعية المجتمعات الانسانية ، وقدرتها على أن تكون ذات تاريخ .

وكما أن المجتمع يشكل جزءا من الطبيعة ، ولكنه يمثل انموذجا خاصا من المنظومة ، وهو الانموذج الوحيد القادر على خلق « معنى » ، كذلك يهتم علم الاجتماع بصورة الطبيعة الجديدة التي تحل محل التطورية، والتي لا بد من ان تكون احق بأن تدعى منظومية ، من ان تدعى بنيوية . بيد أن علم الاجتماع مهدد بها أيضا ، مهدد بهذا الجهد في ارجاع المجتمع الى انموذجات أخرى من المنظومات ، التي تتعلق اليوم بالبيولوجيا اكثر مما تتعلق بالمكانيكا .

هـذا الانموذج البيولوجي يتيح لنـا أن نتصور تجـديد انتـاج النظـام لاجتماعي كمـا نتصور تغـيرا يرجع الى تراكم الاحـداث ، ولكنه لا يـستطيع مباشرة ان يوضح قدرة المجتمعات على تعديل قوانينها ، وعلى الاخص قدرتها على خلق اتجاهاتها . انه ينبغي لعلم الاجتماع أن يتمسـك تمسكا حازما بالتوكيد الذي بدأ منه ، وهو ان المنظومةالاجتماعية لا تتحـدد بعملهـا وبمبادلاتها الداخليـة والخارجيـة ؛ بل تتحـدد اولا بقدرتها « الفكريـة » على خلع اتجاه ومعنى على ضروب السلوك الاجتماعي ، وهي تعمل وتتحول ، بفعل خلق حقل للمعرفة ، وبالتراكم الاقتصادي ، وبتصورها لهذه الابداعية في وقت واحد .

انه يجب على عالم الاجتماع ان ينقد قسـما من تراث الفكر الاجتماعي، وهو يواجه الطبيعية التي تدل على مجتمع جديد ، او تبشر به ؛ كما كانت طبيعية الموسوعيين تبشر بالثورة البورجوازية . اذ إن اللجوء الى الضامنين فوق الاجتماعيين للنظام الاجتماعي ، اذا لم يعد من الممكن التسليم به ، واذا وجبت محاربته في ذاته ، كان يظهر في صور ما قبل سوسيولوجية ، الاعتراف بالتاريخية ، وبانقسـام المجتمع على ذاته . فالعلوم الاجتماعية سوف يجذبها بازدياد ، قطبان متعارضان . فاختفاء الآلهة ادى الى الاعتراف بأن الانسـان والمجتمع ينتميان الى الطبيعة ؛ وهذا يتطلب علما طبيعيا للانسـان ، اتفق على دعوته بالانطربولوجيا ، وتكوّن ضروب تقدمه وجها من الوجوه الاكثر اهمية لتشكل نمط جديد من المعرفة . ولكنه يجب علينا ، في الوقت ذاته ، ان نعترف بأن المجتمع يرتد على ذاته في سبيل تحوله ، وأن البشر يرتد بعضهم ضد بعض ، حينما يتمزق غلاف القيم .

لقد اعادت ايديولوجية الطبقة القائدة الجديدة ، ومديرو التنظيمات الكبيرة ادخال هذا الموقف السوسيولوجي قبل كل شيء . لقد بينت لهم فعاليتهم الاجتماعية ، انه يجب عليهم ان يعالجوا منظومات معقدة ، وأن يلائموا بينها وبين الظروف الداخلية والخارجية المتغيرة ، مدخلين في حسابهم ضروب القسر الطبيعية .

وذاكم تقدم خطير بالنسبة الى الفلسفة الاجتماعية وصور تحللها . فالمجتمع لم يعد يتصور منذ الآن ، وكأنه جملة تنظمها القيم والمعايير ؛ بل كأنه منظومة قادرة على التلاؤم وتعديل معاييرها وقواعد عملها وصور مراقبتها الاجتماعية وجمعنتها . وتلكم رؤية برغما طبقية تتطابق مباشرة مع المسائل المطروحة في مراكز التقريرات السياسية الاقتصادية ، ومع نخبة سلطة المجتمعات الاقوى اقتصاديا وعسكريا .

انها رؤية تدرك على نحو اكثر مباشرة من اي رؤية أخرى ، ان سيرورات التغير والعلاقات السياسية مغايرة تماما . ولكنها تعطي هذا المستوى من التحليل امتيازا تعسفيا ، يغطي مصالح طبقية ، لأن الطبقة القائدة لا تريد ان يتكلم الناس على اتجاهات عملها وعلى صراعات المصالح. انها تريد خلافا لذلك ، أن ينظروا اليها وكأنها فئة من الاشخاص والتنظيمات المسؤولين ، الذين يمتلكون أمتن المعلومات ، وأوسع النظرات، واشمل قدرة على انجاح الامور والمساومة فيها .

ومع ايديولوجية الطبقة القائدة هذه ، يتعارض بكثير من القوة الآن ، علم اجتماع نقدي اتى بموضوعين كبيرين ؛ وهما موضوع الالحاق وموضوع الاستبعاد . اما الاول فيذكرنا بقدرة الطبقة القائدة على الدمج. فليس صحيحا ان المجتمع هو سوق سياسية ؛ اذ إن الطبقة القائدة تحدد لكل فرد مكانه ، وحرية عمله ، وحتى المقولات التي ينبغي له أن يستخدمها في تصوره للمجتمع ، تعتمد في ذلك ، على جهاز الدولة وادوات المراقبة الثقافية . وأما الثاني ، فيذكرنا على نحو اكثر مأسوية ايضا ، بالمستبدين المستنيرين ، الذين لا يمثلون الانوار فقط ، بل الظلمات أيضا ؛ والذين يفرضون حدا يصبح كل شيء وراءه غريبا ، وغير سوي ، ومنحرفا ، وليس له اسم ، ولا يمكن بيانه .

والخطر الذي يتعرض له علم الاجتماع النقدي هذا ، هو الاكتفاء بحكم اخلاقي ، والارتداد ضد فاعلي السيطرة ، بدلا من تحليل طبيعة السيطرة ، والصلات الطبقية الجديدة ، والسلطة السياسية والمنظمية .

انه يتعرض لخطر ادخال رؤية ملحمية للتاريخ من جديد ، تدور حول آلام فاعل جماعي وحول انتصاره القريب ، فاعل لم يعد يتحدد عندئذ بالصلات الاجتماعيــة التي يقوم فيهــا ، وانما بمقاصده او انموذجية اقتناعــه .

ولكن ، مهما تكن هذه الاخطار في الوقت الحاضر ، فان علم اجتماع السلطة والسيطرة ، الاستغلال والاستبعاد ، يفرض الاعتراف بوجود صلات اجتماعية ، ويحطم الايديولوجيا السائدة ، ويقوم برد فعل ضد الدعاوات او واقعية الشراح المزعومة . وعلى هذا النحو ، يتيح لعلم الاجتماع ان يبلغ موضوعه ، كما فتحت بدايات عمل العمال ، الطريق امام النقد الماركسي للاقتصاد السياسي .

اهي آوانة قد تجووزت ؟

على هذا النحو ، تشكل على الاجتماع من خلال صراعات المدارس وتنوع الموضوعات والامزجة . وبالتأكيد ، ليست اعادة تكوينه هــذه برهانا . فكل فرد يعيد كتابة التاريخ ويعيد تحديد المسائل في كل عصر تبعا للزمان والمكان اللذين يتكلم منهما . ليس تحديد أوان علم الاجتماع هو الذي يميز موضوعه.بل ان الترتيب المعاكس هو الذي يجب اتباعه,وهذا يلح على حدود نوع من التفكير شبيه بالذي نقترحه هنا . بيد ان هذا التفسير التاريخي ، اذا كان لا يبين شيئا ، واذا كان بامكانه في احسن حالاته ، ان يحدد طريقا ينبغي لها ان تقيم براهينها على نحو مغاير ؛ فان بامكانه ايضا ، ان يفضي الى بعض الاضطراب . أوليس تحديد آونة مناسبة لنشوء علم الاجتماع ، تعرضا لخطر اطلاق اسم علم الاجتماع على صورة من التفكير الاجتماعي ، مرتبطة بلحظة تاريخية ،توصف بسهولة ، لانها تندفع اصلا نحو الماضي ؟ فالمواربة المتخذة من اجل تقديم تصور لعلم الاجتماع ، يمكن ان تساعد أيضا ، على نقد هذا العلم عندما يربط بنوع من التفكير تجاوزه الزمن .

اوليس علم اجتماع التاريخية ، علم اجتماع عمل المجتمع على ذاته ، صورة من الصور الاخيرة لتناسخ نزعـة تاريخية في القرن الماضي ؟ الا يحمل رؤية بروموتية و « تقدمية » لانسانية اصبحت يعملها وعلمهـا سيدة نفسها ؟ اليس نزاعه مع التطورية بارعا الى حد بعيد ؛ في الحين الذي لا يبدو عليه انه يدرك منعطف العالم الكبير ، ونهاية النمو ، والعودة الضرورية الى البحث عن التوازنات الطبيعية ، وما يرافق ذلك من طلب التعبير والسعادة والجماعة التي تتفجر في كل مكان ، وتهدم تطهريـة ما زال علم اجتماع العمل هذا ينتمي اليها ؟ سيقول بعضهم : ان في هذا العالم الجديد انما يمكن لعلم الاجتماع أن يتفتح في مجتمع ترتبط جميع اجزائه بعضها ببعض ، ولم يعد يوجد فيه من محرك للتاريخ ، أو مستوى محدّد تحديدا نهائيا ؛ مجتمع مملوء بضروب الاختلال والصراع ؛ ولكن لم يعد فيه مكان للمثنوية الاساسية للطبقات الاجتماعية ، مثنوية ليست الا صورة اخرى من صور هذه المثنوية العامة ما بين الاجتماعي وما فوق الاجتماعي ، التي غالبا ما أدانهـا علم اجتماع العمل . لقد اصبح علم الاجتماع ممكنا ؛ لان المجتمع يمكنه اخيرا ، ان يكشف عن نفسـه وكأنه طبيعي ، وان يستغني استغنـاء تامـا عن مفهومي الذات والمشروع المرفوضين ، والمستخدمين هنا ايضا ، وكذلك عن مفهوم العمل الذي طالما احببناه ، مع كونه مدانا حينما يستعمله الاخرون . أما المنـاخ الايديولوجي لعلم الاجتماع الفرنسي فهو لا يسمحنا بسهولة هذا الانموذج من النقد ؛ وهو مع ذلك اكثر جدية من غيره . لقد اردت ان ارد عليه ، في جوهره ، عدة مرات ، في هذا الكتاب . ويجب ان اضيف هنا حكما على التفسير التاريخي الذي يعلن عنه . فانا اعتقد انه من الخطأ ان نقول ، اننا دخلنا الى ما وراء النمو ، والى ثقافة ستسيطر عليها مسـائل التوازن . فقد قدمت عدة مرات الفكرة القائلة اننا نخرج من المجتمع الصناعي ، وان صور التفكير بالتالي تتغير تغيرا جذريا ، شأنها شأن آليات النمو . ولكن ، يجب علينا أن لا نخلط الاوتوبيا المضادة التي تلجأ الى المتعة والجماعـة ، ضد سيطرة تكنوقراطية وتغير يتسارع بتغير الانموذج الثقافي الجديد . اننا لا نمضي نحو توازن جديد ، وانما نحو

تحول للمجتمع والثقافة يزداد عمقا ، نحو نمو اشمل من النمو الذي عرفناه ، وبالتالي نحو صراعات أعمق أيضا من الصراعات التي تعيش في ذاكرتنا . فعلم الاجتماع الذي أحدده لا يمت الى هذا اليوم الذي نحره التغير ؛ انه ينشأ فقط ، لأنه سيكون متفقا مع مجتمع الغد ، المجتمع الذي سيرى ان تدخل المجتمع في ذاته لا يبلغ فقط الموارد الطبيعية وتنظيم العمل ، بل يبلغ العلاقات الانسانية ، وكل وجوه الثقافة ، وربما الوجود البيولوجي والنفسي للانسان . ولن يكون لعلم الاجتماع اهمية كبيرة اليوم ، اذا كنا لا نعرف أن تكنولوجيات سوسيولوجية ينبغي لنا أن نكون على استعداد لتنميتها أو اداتها ، سوف تظهر ؛ وقد ظهرت الآن ظهورا بدائيا .

ولم يسبق لمعدلات التوظيف أن كانت قط اكثر ارتفاعا ؛ ولا للواقع ان بدا على نحو أكثر وضوحا ، متبدلا على الدوام بفعل تقدم المعرفة ؛ ولا لموضوع التخطيط ، وبالتالي موضوع العمل الذي يمارسه المجتمع على نفسه ، أن فرض نفسه بقوة أكبر . فمن المستحيل أن نتخيل مجتمعنا وكأنه سيد نفسه تماما ، في الحين الذي نجد أن التوتر بين اتجاهاته وموارده يسوده كما يسود أي مجتمع آخر ، بقدر ما هو مستحيل أن لا نرى فيه ما يبشر بعالم من الاستهلاك الموزع بصورة مشتركة في عالم متناهٍ تفرض عليه التوازنات الطبيعية ضروب القسر الجوهرية الوحيدة .

فهذه الصورة التي تنتصر فيها ليبرالية معممة ، مرافقة لاضفاء الاخلاقية اضفاء عاما على الحياة الاجتماعية ، تبدو لي نتيجة هذيان ؛ ولا ينبغي لتحديثيتها الجذابة أن تحجب محافظيتها كثيرا . هناك تراكم السلطة والثروات ، والصراعات التي تمتد بازدياد الى جملة العالم وجملة مجالات الفعالية الاجتماعية ، والتوتر ما بين النمو والمتعة ؛ وأنا لا ارى خلافا لذلك ، في هذا العالم الذي تتسارع حركته ، الا ضروب التجديد والمآسي والتمزقات . أما أنبياء العودة الى التوازن والجماعة فربما يكونون على حق فيما بعد . واليوم ، اننا لا نخرج من التاريخية ؛ بل

نخرج فقط من قبل تاريخها ، الذي كان البشر في اثنائه ، لا يعرفون ان يعزوا التاريخية الا الى قوى أخرى غير قواهم . فاذا كان التغيير الذي اقدمه خاطئا حتما ، واذا نحن عدنا الى مجتمع طبيعي ، وجب علينا ان نضع ما ادعوه علم الاجتماع على رف الافكار الميتة ، وان لا نهتم الا بعلوم الانسان الطبيعية . انني اعتقد خلافا لذلك ، انه آن الأوان لتطوير العلم الاجتماعي في كل نوعيته ، ولكن في داخل العلوم الطبيعية . فالمجتمع منظومة ؛ ولكنها منظومة تختلف عن المنظومات ؛ لأن لها تاريخية، ولها القدرة على انتاج المجتمع ربما كانت أيضا احدى المهمات الاكثر الحاحا لعلم الاجتماع ، هي انارة الانفجار الكبير الذي نعيش فيه ، وظهور الاتجاهات الثقافية الجديدة ، ولكن ايضا ، انارة الصور الاولى لمعارضة المراقبة التكنوقراطية للتغير ، وردود الافعال حيال الازمة المؤسسية والمنظمية التي ترافق هذه الحركات العميقة . يجب المحافظة على التراتب الضروري القائم بين هذه الانساق الثلاثة من الملاحظات : التاريخية الجديدة ، ونشوء صراعات جديدة ، وضروب سلوك الازمة ؛ في حين أن الاوتوبيا والايديولوجيا تمزجان بينها باستمرار ؛ وهذا يطابق التجربة المعاشة ؛ ولكنه لا يساعدنا على تعرف رهانات المستقبل القريب وضروب سلوكه .

ما وراء الجامعة :

هذه الوظيفة العقلية لعلم الاجتماع لا يمكنها ما وراء الصور المتحللة للفلسفة الاجتماعية ، وما وراء التمزق ما بين الطبيعية والتوحد مع الفاعلين ، أن تنفصل عن جهد يقوم به علم الاجتماع ، لكي يجد مكانه في التنظيم الاجتماعي .

كانت ميزة الفلسفة الاجتماعية على علم الاجتماع ، انها كانت وهي ترجمان القيم ، اداة الدمج الاجتماعي ، وموضوعة نسبيا بعيدا عن الصراعات الاجتماعية ، في وقت واحد معا . وعلم الاجتماع لا يمكنه ان يأمل ان يبقى في الوضع نفسه . فاذا كان اداة دمج اجتماعي ، هدم

ذاته بذاته : فتحليـل العلاقات الاجتماعيـة مضاد للاعتراف بالقيم والمبادىء والمعايير . وانا لن اعود هنا الى هذه الفكرة التي عرضتها في خلال هذا الكتاب كله : فما من شيء ابعد عن علم الاجتماع من أدوات المراقبة الاجتماعية ؛ ولا سيما اذا كانت تديرها الدولة ؛ وأكثر من ذلك ايضا ، اذا كانت هذه الدولة تعمل وفق عقيدة .

وفي الوقت ذاته ، فعلم الاجتماع تطلبه القوى الاجتماعية الحاضرة. فالصراعات الطبقية قامت دائما في حقل التاريخية : وقد تعلق تحليلها بالتالي بالفلسفة الاجتماعية التي تتطرق الى العوالم فوق الاجتماعية. ولكن ، ها هي التاريخية ذي وقد اعترف الناس بها على انها اجتماعية . فادارة المجتمع لم تعـد قائمة على اقامـة نظام سياسي ، او تشغيل منظومة اقتصادية ، وانما على قيادة منظومات تقنية انسانية ، وقيادة اجهزة تواصـل . فالصراعات الاجتماعية تمتد من جانبها الى جملـة التجربة الاجتماعية : فلم يعد صاحب الاعتقاد او المواطن او المنتج هو الذي يتحرك ، وانما الفاعل الاجتماعي .

انه انما يطلب من علم الاجتماع تقديم الغذاء لايديولوجيته .

فاين يمكن لعلم الاجتماع ان يقف ، وهو ناقد النظام الاجتماعي وموضوع نزاع ما بين الخصوم الاجتماعيين ؟ لقد حاولت تحديد أوان علم الاجتماع . فاين يمكن أن يكون مكانه ؟

اما الجامعة التي يوجد فيها عادة ، فتبدو وكأنها اصبحت مكانا تتراكم فيه التناقضات عليه : ففيها كان مطالبا على نحو اكثر مباشرة ، بان يكون أداة دمج اجتماعي ، وان يضع نفسه في داخل حياة المجتمع وقوله ، وان يكون نافعا ، وان يعد الناس للاعمال ، وان يغطي العلاقات الاجتماعية بطبقة كثيفة من الوضعية . بيد ان الجامعة هي ايضا مكان تتكون فيه صراعات اجتماعية جديدة : فالطـلاب يصبحون بازدياد ملاكات المسـتقبل أو مسـتخدمـين ؛ وهم يعـارضون هـذا التحديد

التكنوقراطي أو البيروقراطي لمستقبلهم المهني ، بمقاومة شخصيتهم وبحثهم عن التجربة واللذة والجماعة .

ان كل شيء يساعد على جعل التعليم الجامعي لعلم الاجتماع ، مكانا لصراع يبدو ايضا وكأنه تهديد للمؤسسات الجامعية ودورها العادي في نقل المعرفة .

والاصلاحات من الانموذج الفرنسي ، القائمة على اساس فكرة المشاركة ، لا يمكن ان يكون لها من نتائج اخرى الا ان تقرب عناصر التناقض بعضها من بعض ، وربما بتأثير الفكرة القائلة انها يهدم بعضها بعضا بالتبادل ، تاركة باقي المجتمع في سلام ، وعلى نحو أكثر يقينا ، بنتيجة ان البحث عن المصالحات والتسويات لا يحقق غايته الا لقاء سكينة عقلية . فالاختيار الوحيد الذي يعرض على الملاك الجامعي للعلوم الاجتماعية ، هو أن يكون حيا أو قابلا للحياة .

في بعض الاحيان ، نجد جامعات حيه ؛ ولكنه من غير الممكن الحياة فيها ؛ وغالبيتها تمكن الحياة فيها ، ولكنها ميتة . فهل يمكن الخروج من هذا الاحراج الساخر ؟

ليس هذا ممكنا الا بطريقتين . اما الاولى فمعروفة ؛ وهي تقوم على ربط انتاج المعرفة بالتحديث وتقوية الطبقة القائدة . والنخبية الجامعية تضمن ليبراليتها واستقلال المعرفة الذاتي . وذلكم هو الحل الاميركي .

فالمنظومة الجامعية في هذا البلد متراتبة تراتبا قويا جدا ؛ وتراتب المؤسسات مرتبط بالتراتب الاجتماعي بفعل اختيار الطلاب ومبادىء العمل في وقت واحد . وفي قمة الهرم يقوم البحث الذي تتأتى حريته من انه ابعد ما يمكن عن الضغوط المحلية .

انه لحل رائع وبعيد جدا عن الصورة التي يقدمها عنه في الاعم الاغلب ، المدافعون عنه وخصومه على حد سواء . وتبدو ميزته منذ أن وازنه بالاوضاع الاوربية ، حيث لا نجد عموما ، منظومة جامعية

متكاملة ، سواء أكان يعتمد على مثنوية التعليم الجامعي والتعليم التقني العالي ، كما في انكلترا والمانيا ، ام كان الامر كما في فرنسا ، حيث ينضاف الى الفصل بين هذين العنصرين ، عزل البحث ؛ وهذا يدل على نقطة التفجر القصوى للمنظومة الجامعية .

وانه لحل مشابع ايضا ، يربط المعرفة بالسلطة ، كما يربط المثقفين بالعرش ، ويؤدي على نحو مكشوف في كثير او قليل ، الى تكوين جامعة مضادة ، تنتقد الموظفين المثقفين الجدد ، وتنخرط انخراطا واضحا في الصراع السياسي .

وانا اتخيل حلا آخر . وانا استدعيه فقط ، لانه لا يمكننا فصل تحليل المعرفة السوسيولوجية عن التفكير في تنظيمها . فازمة علم الاجتماع الحقيقية تأتي من محاولة ادخال احد انموذجات المعرفة في صورة اجتماعية لا تلائمه ؛ لانها تقوم بوظيفة تتناقض مع طبيعة المعرفة السوسيولوجية . فليس بالامكان أن تكامل النظام الاجتماعي ونستعيده استعادة ذاتية ونحلل جدل الصلات الاجتماعية الذي يحجبه النظام أو يهدمه ، في وقت واحد .

فالعالم الجامعي يتحدد بالفئتين الاجتماعيتين ـ الاساتذة والطلاب ـ وبالوظائف الخاصة بالجامعة .

وهذا الاستقلال الذاتي يضعه في عالم من التصورات الاجتماعية ، لا في عالم الانتاج . فنقل المعارف ، وتكوين الشباب ، وتوفير استقلال المجموع باسم بلاغة « مهنية » ، كل هذا ممكن ومتماسك ، ما دامت المعرفة ليست قوة انتاج . وحينما تصبح المعرفة قوة انتاج ؛ وعلى الخصوص ، حينما تبدأ العلوم الاجتماعية في تحليل آليات عمل المجتمع وظيفيا ، تتبعثر الفعالية الجامعية ما بين دورها في الانتاج ، ودورها في تجديد ذاتها . فالبحث العلمي يسعى الى أن يستقر في مؤسسات خارج الجامعة ، أو داخلها ؛ ولكنها تظل في الواقع مؤسسات

مستقلة ذاتيـا . أما بالنسبة الى العلوم الاجتماعيـة التي تصادف الصراعات الاجتماعية ، فقد أصبح الوضع لا يطاق ومتناقضا ، الى حد أن تمرد الطلاب بدا وكأنه يندفع بشيء من المفارقة ، ضد تعليم يحمل مع ذلك سمة المصلحين والتقدميين ، أكثر مما يحمل سمة المحافظين . فاذا كان علم الاجتماع يدرس المجتمع في فعله ، اي انتاج المجتمع ذاته بذاته ، فهل بامكانه أن يقوم بذلك في انموذج تنظيم متصور من أجـل تكوين « الفكر » ونقل الثقافة ؟

اننا نلاحظ في الواقع ، انحلال الجامعـة التي هي ضحية هـذا التناقض . فاذا لم نكتف بهذا التفجر ، كان لا بد من تحويل الجامعة تحولا عميقا .

وبدلا من تنظيمها حول فئات اجتماعية خاصة ، وتقوية وحدتها وحياتهـا الداخليـة ، يجب التفكير فيهـا وكأنها مكان التقاء العلم بالسـياسة ، مكان التقاء المعرفة بالطلب الاجتماعي المنظم .

فلنترك الكلام على روحها أو لغتها ؛ ولكن : لنتكلم على النحو الذي يمكنها فيه ، أن تضفي المؤسسية على الالتقاء بين هاتين القوتين . وهذا يفترض من ناحية ، أن المجتمع يتقبل قيام بحث حر ، يجد من جديد العلاقات الاجتماعية وراء القوانين والاقوال ؛ ويفترض من الناحيـة الاخرى ، أن مضمون التعليم والمستفيدين منه ، وصوره ، تتحـدد وكأنها اجابات عن طلبات صادرة عن قوى أو تنظيمات اجتماعية ؛ مثل : المدن ، والمشروعات ، والنقابات ، والجمعيات الادارية ، والحكومات ، الخ ... ان فئتي الاساتذة والطـلاب يجب ان تختفيا . فأصحـاب الطلبات يحصلون من الباحثين على توصيل المعارف ؛ بيد أن الادارة لا تنتمي في هذا الى الاسـاتذة وحدهم . فالمتعلمون لم يعد ينبغي لهم ان يظلوا فقط شـبابا من الطبقة الوسطى . وانا متأكد ان الفكرة القائلة بأن الجامعات تدخر لهذه الفئة الاجتماعية ، سرعان ما تبدو وكأنهـا

تبذير لا يمكن تصديقه ، وضع في خدمة مراكز السلطة ، التي تأخذ بآليات انتخاب تسير وفق منفعتها .

انني أطلب أن لا تكون الجامعة الا مكان مساومة ، تصاغ فيه السياسة المتغيرة دون انقطاع ، السياسة التي تسعى الى اقامة علاقة بين عرض من المعارف يقدمه الباحثون ، وطلب على التكوين والمعلومات يطلبه الفاعلون الاجتماعيون الجماعيون . أوليست هذه هي الوجهة التي تفرضها الفكرة المجددة في التكوين المستمر ، على الاقل اذا اردنا ان نتجنب أن نرجعها الى احلال تكوين تكنوقراطي للملاكات التي تحتاج اليها المشروعات ، محل تكوين عام قديم ؟

ان الامر هنا لا يتعلق بتخيل اصلاحات ادارية ؛ بل يتعلق باعادة تحديد وضع عالم الاجتماع بالنسبة الى موضوعه . فاذا قلنا ان عالم الاجتماع ينبغي له أن يتصور المجتمع وكأنه شيء قائم أمامه ، وانه ينظر اليه نظرة موضوعية من خارجه ، اتخذنا في الواقع وضعا سياسيا محافظا . اننا نتقبل النظر الى ما هو واضح ، ولا نتقبل النظر الى ما هو خفي ؛ ونتقبل تصديق المجتمع ، اي تصديق الاقوياء ، من دون دليل . ولكي نتجنب هذا التشويه ، افلا يجب أن يظهر موضوع العمل السوسيولوجي دائما ، على نحو اكثر امكانا ، وكأنه طلب اجتماعي ، وكأنه عمل ؟ فلنترك دراسة المشروع ؛ ولكن ، لندرس سياسات أرباب العمل والحركة العمالية ؛ ولنرفض أن يتحدثوا لنا عن المدينة ؛ ولنطلب أن يتحدثوا لنا عن المؤسسين والمخططين ، وعن المحبوسين في المجتمعات السكنية الكبيرة ، وعن المنقولين في قطارات الضواحي والمترو . فنحن سنكتشف على هذا النحو الصلات الاجتماعية ، ولا سيما صلات السيطرة . فنمو علم الاجتماع لا يتعلق تعلقا كليا بمقاصد عالم الاجتماع ولا بالتنظيم الجامعي . فنموه يتعلق قبل كل شيء ، بقدرة الفاعلين الاجتماعيين واجهزة المراقبة الاجتماعية والثقافية التابعة للدولة في وقت واحد ، على أن يقبلوا بان تضع وجهة نظر العلاقات وجهة نظر الفاعلين موضع الاتهام ؛ وهذا يفترض انه ليس هناك سلطة مطلقة ولا

صراع كلي . ولكن ، أليس من البديهي ، أن لا يكون بامكان علم الاجتماع التحليلي والنقدي الذي انادي به ، أن يعيش خارج بعض الضمانات ، وانه ما من فكر وعمل يتصفان بالحرية المطلقة او بالنقد خارج المؤسسات الليبرالية ؟

ما نفع علم الاجتماع ؟

يقودنا المخطط المنظمي الذي قدمناه ، الى تساؤل اخير في نهاية الامر ؛ اترك قارئي عنده ، لانه التساؤل الذي يخطر على فكره اولا ؛ وهو : ما الفائدة من علم الاجتماع ؟ ان السؤال يثير عالم الاجتماع الذي يتخلص منه بالكلام على المعرفة التي تحمل في ذاتها علة وجودها ؛ ويستبعد بذلك بالذات ، كل ما يثير الاضطراب في بلاغته وطمانينته بما هو موظف ثقافي .

فعلم الاجتماع ينبغي له أن يتعرف له هدفا ووظيفة : الاسهام في ان يسلك اعضاء المجتمع فيه ، باكبر قدر ممكن ، وكأنهم فاعلون ، وفي ان يكون المجتمع نفسه مجردا من نظامه ، وايديولوجياته وبلاغاته ، لكي يبدو وكانه جملة من منظومات العمل ، التي يعمل بها مجموع اجتماعي ، من خلال توتراته وصراعاته ، على ذاته ، وعلى تنظيمه ، وعلى تغيره . فهدف علم الاجتماع هو تحريض فعالية المجتمع ، واظهار حركاته ، والاسهام في تكوينها ، وتدمير كل ما يفرض على الجماعة ، وحدة اسمية ، مثل : القيمة او السلطة .

فأنا لا اتصور ان بامكان علم الاجتماع ، ان يكون له هدف آخر ، غير مساعدة منظومات العمل التي يدرسها ، على ان تعمل على نحو جيد . ان هذه الصيغة تدهش القارىء . فليفكر فيها قليلا . فتبني وضع آخر يعني التوحد مع احد الفاعلين الاجتماعيين ؛ وهذا هو تحديد الايديولوجيا بالذات . يمكن الاعتقاد بأن العالم بحاجة الى الايديولوجيا اكثر مما هو بحاجة الى علم الاجتماع ؛ وحتى اذا اعتقد المرء بذلك ،

فليس هـذا سببا للخلط بينهما . ولكن مساعدة منظومات العمل في سيرها الوظيفي على الخصوص ، لا يمكن بحال من الاحوال ، خلطها مع تقوية النظام الاجتماعي . فالامر هو على خلاف ذلك تماما ؛ اذ انه ما من تنظيم اجتماعي من دون سلطة ومراقبة اجتماعية ، ومن دون هدم للعلاقات الاجتماعية ، واحلال الانقطاع ما بين الدمج والاستبعاد ، محل ضروب جدل هذه العلاقات .

فعلم الاجتماع هو تذكير موجه ضد كل السلطات ، بواقع العلاقات الاجتماعية المهدومة أو المقنعة .

فلماذا يتوجب على عالم الاجتماع ، ان يدافع عن الاحلام ضد الواقع ؛ في الحين الذي يتوجب عليه فيه ، أن يدافع عن الواقع ، ضد احلام الايديولوجيات والسلطة ؟

ان علم الاجتماع يسير اليوم بصعوبة ، بين سياجين من الايديولوجيات يحقرانه ويحتكرانه مرة بعد مرة . يجب انكار وجود السلطة وسيطرة الطبقة ، من اجل التفكير بان استلام علم الاجتماع على هذا النحو ، لاغراءات الفاعلين ، يجعله قوة تحرير . انه يصبح خلافا لذلك ، عاملا ايديولوجيا للسلطة ؛ في حين أن ايديولوجيي المجتمع المضاد في بعض احياء الفتو ، يمزق بعضهم بعضا . فعلم الاجتماع لا يمكن نقده ، الا اذ بنى موضوع معرفته ، بأن انتزع ذاته من الفاعلين. ولكنه لا يستطيع ان يبلغ ذلك ، وهو يضع نفسه في وضع الملاحظ المزعوم انه موضوعي ، مسجلا قرارات الممارسة وآراءها ومقولاتها ، وداعيا اياها وقائع سوسيولوجية ، باسم وضعية مطلقة . اذ ان هذه الاختيارية محملة بالايديولوجيا ، لأنها اختارت أن تحدد المجتمع بالنحو الذي يتبدى عليه ، من دون أن تتساءل عن معنى اصل المقولات والاختيارات وضروب القسر ، التي تتكون الممارسات منها .

فعالم الاجتماع لم يوضع قط أمام موضوع دراسته ؛ فليس بالامكان فصل علم اجتماع العمل عن عمل علم الاجتماع ؛ لأن عمل علم الاجتماع يقوم على المعنى الى مــا وراء ظاهر الممارسة وحركاتهـا ومقولاتها ، وما وراء الحس المشترك ، لا من اجل ان يجد من جديد، المبادىء والقيم، ولا من اجل ان يجد اكثر من ذلك الوقائع المادية، مثل التكنولوجيا او تقسيم العمل ؛ بل من أجــل ان يجد عمــل المجتمع على ذاته ، والعــلاقات الاجتماعية المحددة بأنموذجات العمل المختلفة . وهذا العمل التحليلي للموضوعــات والاوضاع والانظمة والايديولوجيات ، الذي ينبغي له ان يظهر منظومــة العمل ، لا يمكنه أن يتحول الى اعلان عن القصد . فأولا ، يجب على عالم الاجتماع ان يتبنى موقفا نقديا . فاذا توحد بالفهم مع روح احدى الحضارات ، ، مع قصد فاعــل من الفاعلين ، أو مع حاجات جماعة من الجماعات ، لم يتمكن ان يتوقف على مبعدة من الوقائع الاجتماعيــة ، تتيح لموضوع علم الاجتماع ان يظهر . وبعدئذ ، وعلى الخصوص ، فالامر لا يتعلق بالنسبــة اليه ، باجتياز القاعات الخارجية لأحد المعابد ، من أجــل ان ينفذ الى المحراب الذي يرى فيــه تمثال الالوهية . فغاية عمله ينبغي أن تقتصر على تحويل التصور الى عمل ، واخراج الافراد والجماعات من العزلة أو الصمت ، اللذين ينكرون بهما السلطة التي يخضعون لها ، أو يهربون منهــا ؛ ووضعهم خارج دائرة الســلطة ، وجعلهم في موقف علاقة اجتماعية .

يسلم الكثيرون بأن موضوع علم الاجتماع هو دراسة العلاقات الاجتماعية . الم يحن الوقت لاستخلاص نتيجتين من ذلك ؟ اولا ، انه يجب دراسة العلاقات الاجتماعية ، لا وجهــة نظر احد الفاعلين ، أو وضع محدد تاريخيا ؛ وبعدئذ وعلى الأخص ، ان العلاقات الاجتماعية لا تعطى مباشرة في الممارسة العمليــة . وقد تصبح بدلا من ذلك ، يحملنــا الاغراء على تصديق الأخلاقيين الذين يبينون لنا الوسائل ــ الحياة المدينة ــ التي

يستبعد البشر بها العدوانية والمنافسة ؛ وهذه صورة لا بد من التذكير بها ؛ لأنها تشير الى طريق مضاد لطريق علم الاجتماع .

فاذا نظرنا الى المشهد الاجتماعي ، والى وجهه المذهل اولا ، اي العلاقات الدولية، وجدنا قوى ومصالح واقوالا، بل وجدنا كل شيء ما عدا العلاقات الاجتماعية . وليس من اختصاص عالم الاجتماع اظهارها فقط، بل اعادة انشائها ايضا .

لقد اقترب اوان علم الاجتماع . فمنذ وقت طويل ، وعلى الاخص بفضل علماء الانطربولوجيا ، كشفت علوم الانسان عن الثقافة ، من اللغة الى الاساطير والطقوس . ومنذ وقت طويل ايضا ، جهد علم الاجتماع ، مرتبطا بالتاريخ ، في انشاء مجموعات في امواج الظواهر الاجتماعية ، مثل : المجتمعات ، والحضارات ، ومنظومات الانتاج ، والحقول الثقافية. وستستمر الانطربولوجيا والتاريخ دون اي شك في تقدمهما بقدر من السرعة اكبر كلما تحللت الانموذجات الثقافية التي يبدو انها كانت تحميهما ، وحولتهما الى معارف وضعية ؛ ولكن علم الاجتماع ينبغي له الآن ، ان يتخذ مكانه الى جانب هذين العلمين الاخوين له . فهو يظهر في اللحظة التي تتحدد فيها المجتمعات بفعلها اكثر مما تتحدد بوظائفها ؛ وبتحولاتها اكثر من اصولها . ويظهر ايضا في اللحظة التي يخلي فيها موت الالهة المجال حرا امام السلطة ، وامام تنظيمها السياسي والايديولوجي ، الدمجي والقمعي . فما يحدد مهمته هو بلوغ المجتمع في فعله ، بنقد النظام والسلطة ؛ لا في سبيل معارضة صورة فوقاجتماعية لا ادريها ، بتنظيمات باردة ؛ بل في سبيل اكتشاف المجتمع كما هو ؛ اي جملة من منظومات العمل الاجتماعي . ففي مجتمع اصبح الانتاج فيه تواصلا ، واصبحت الطبقة القائدة فيه مركز قرارات ، لا ملكية تنقل ، ولم يعد فيه للطبقة المسودة نوع خاص من الحياة ، وانما اصبحت تتحدد بالضياع ؛ في هذا المجتمع يمكن لعلم الاجتماع اخيرا ان يصبح اكثر من خليط من التاريخ والفلسفة الاجتماعية ، ويمكن ان يفلت من سحر

الذات ، لا بضياعه في الطبيعة و، ·كشفه عن ان الصلات الاجتماعية تتحدد بانموذج العمل الذي يمارسه المجتمع ذاته .

يجب اذن ان نتخلص من علم اجتماع الداخلية ، الذي يعطي عن المجتمع صورة بؤرة منظمة حول قيمها وعباداتها العائلية وتقسيمها الادوار بين الرجال والنساء ، بين البالغين والكهول والاطفال ؛ واستبعد منها المتسولون واللصوص . فعلم الاجتماع اسهم مع التاريخ ، ولكن بدرجة اقل منه ، في خلق الشعور الجماعي للمجتمع ، من اجل ان يعطي نفسه مقابل ذلك ، هذا الشعور موضوعا له . ويمكن لعلم الاجتماع اخيرا، وقد وضع في عالم لا داخلية ولا روح ولا قيم له ، ان يسمع صوته الذي ظلت تطغى عليه حتى هذا الحين حكايات الجن . فها هو ذا الآن مستعد لمجابهة الايديولوجيا وادوات المراقبة الاجتماعية . ولكنه لم يعِدُ نفسه للصعود الى المنصة من اجل ان يتنبأ بالغيب ، او من اجل ان يكشف بجمهور اعاره انتباهه ، الصورة الشاملة للمجتمع الحاضر ، ومستقبله.

انه لا ياتي بعد تشكل المجتمع الذي جعله ممكنا ، ولكنه ياتي في الوقت الذي يأتي فيه . ان بامكاننا اليوم ان نبحث عن توجيه لنا ، وعن تعرف الاماكن التي يبدو ان النزاعات والصراعات تعد فيها ؛ ولكن هذه النزاعات والصراعات لم تظهر بعد ؛ فالمسرحية لم تمثل بعد ؛ وهي لا تقوم على قراءة نص اعد سلفا .

واذن ، فتقدم علم الاجتماع لا يمكنه ان ينفصل عن نضج السلطات والمسائل والحركات الاجتماعية . فالبحث يتخذ صورته بالمبادلة الدائمة التي يجريها مع حقل دراسته . والباحث اعتاد ان يقارب مجاله المكسو بالخطط والاسئلة ومعطيات الموازنة . وما نحن بحاجة كبيرة اليه اليوم ، هو الاعتراف بان الباحث واتجاهاته في العمل هما من نتاج البحث الى حد بعيد . وفي الوقت ذاته ، ليس لموضوع البحث وجود ، الا بعلاقته بالمحلل ، الذي يشكل جزءا من المجال الذي يدرسه . وهناك سؤال له الغلبة على الاسئلة الاخرى ، وهو : ما الحقل وما الرهان ومن الفاعلون

في الصراعات الطبقية ، التي من خلالها يتخذ انموذج المجتمع الجديد شكله ، هذا الانموذج الذي ولدته تغيرات التاريخية الاساسية ؟

ربما كان الابسط هو تحديد الصور الجديدة ، صور سلطةالتنظيمات الكبيرة . فعلماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع يمكنهم أن يضموا جهودهم ــ وقد ضموها سلفا ــ من اجل تحديد الطبقة القائدة الجديدة .

والاصعب هو الكشف عن امكنة الصراع الاجتماعي ؛ اذ ان ايديولوجيا الطبقة المسيطرة تخفيها بقدر ما تخفيها لغة الفئات الاجتماعية المتعارضة. ويبدو لي انني اعرف مكانين مفضلين للادراك : الشعور بحدود الانتاج الاجتماعي ، والشعور بالجسد .

وهناك طريقتان متلازمتان في طرح المسالة ذاتها ، على مستوى المجتمع ومستوى الشخصية . فنحن ننتمي الى الطبيعة ولا ننتمي اطلاقا الى ما فوق الطبيعة . على هذا النحو ، يطرح السؤال الذي يدعوه سرج موسكوفيتشي السؤال الطبيعي .

ويمكن لهذا الوعي ان يفضي الى اوتوبيا للتوازن ، دفاعية ومعارضة في وقت واحد : فلنحافظ على التوازنات الطبيعية ، ولتجدد الجماعة ، ولنترك جسدنا يعبر عن نفسه ويأخذ متعته .

لقد تكلمت من قبل على حدود هذه الاوتوبيا . بيد انه ابتداء منها ، تبدأ الاختيارات بالارتسام . فخلف الدعوة الى التحديث ، التي لا تجد مسوغا لها ، الا حينما ترفض جزائفية العادات الماضية وبربريتها ، تبدأ الاوضاع الطبقية ، اوضاع التنافس بالانفصال . فمن ناحية ، هناك الدعوة الى الاكتفاء ، والاستهلاك ، والدمج ، والقابلية الاجتماعية التي توافق حاجات التكنوقراطيين الذين يريدون في وقت واحد ، دمج تنظيماتهم ، ومعالجة الطلب تبعا لمصالحهم ؛ و من ناحية اخرى هناك اندفاع اكثر اختلاطا بكثير ، وهو يتخذ صورته في جزء كبير بالتفاعل مع عالم الاجتماع ؛ انه اندفاع نحو التسيير الذاتي ، نحو الابداعية الشخصية

والجماعية - نحو التواصل مع الآخر ؛ وهو لا ينفصل عن الصراع ضد الصور الجديدة للسيطرة والضياع . فالحركة الشعبية لا تتحدد بمقاصدها واهدافها ، وانما بتفجرها ما بين وضع دفاعي وهجوم مضاد معارض . وعالم الاجتماع هو هذا الذي يمكنه ان يدرك وحدة ما يعطى مقسما . انه ينبغي له دون انقطاع ، وضد ايديولوجيات الجميع ، ان يظهر لاعيننا التي اعتادت ان تشاهد نورا آخر ومشاهد اخرى ، مسرح مأساتنا وأشخاصها .

التفاتة الى الوراء :

ربما اعطى هذا الكتاب القارىء انطباعا باننا نريد ان نحبسه في منظومة تتبرعم ، تضاعف من الانموذجيات والمفهومات ، بدلا من ان تضيء سبيل المعرفة ، بمعونة بعض المفهومات المبسطة ؛ لانه يتساءل عن ضرورة علم الاجتماع وامكانه ؛ ولانه يقدم افكارا عامة . فليتصفحه القارىء فترة ايضا : فما من شيء ابعد عن مضمونه وعن نغمة كلامه ، من هذه الثقة الهادئة التي يشعر بها عالم الهندسة ، وهو يقيس مجال معرفته . اننا ــ نحن علماء الاجتماع ــ عاجزون تماما عن تقديم منظومات ، بل عن تقديم نظريات . اننا نناضل لكي نعطي الآخرين ، ونعطي انفسنا ، مسعى معينا . اننا بحاجة الى ان نقوم برد فعل على كل الجبهات ، في سبيل ان تخلص دراسة العلاقات الاجتماعية ومنظومات العمل من انقاض الفلسفة الاجتماعية ، ومن المشروعات الجسورة الخلاقة، التي هي في بعض الاحيان ساحقة ، ومن العلوم الطبيعية للانسان ، وخصوصا من الضغوط المتعارضة ، ضغوط الايديولوجيات . فمجال علم الاجتماع لم تعد تحتله كتائب الوظيفيين الذين انطووا على قوضاهم . فهو فارغ تقريبا ، ولا يجتازه الا بعض الفرسان الذين يخبون بخيولهم ، ويثيرون الغبار قبل ان يختفوا .

وعلماء الاجتماع لنفسهم يجدون الكثير من المشقة في التواصل ما بينهم . فكل فهم ينبغي له أن يبدع استدلالاته ووسائل تعبيره . انهم

جميعا تقريبا يتوجهون وقد خنقتهم هذه الصعوبة في التواصل وحتى في الجدال ، الى جماهير اخرى ، الى حد تزيد معه المسافة بينهم .

ومع ذلك ، لا بد من المثابرة : فعلم الاجتماع يتمزق ويهاجم ؛ ولكنه يكشف عن حقيقته شيئا فشيئا ، كلما ادركت مجتمعاتنا أنها بحاجة الى تحليل عملها الذاتي ، بدلا من أن تعتقد انها تضيء جوانبه بلجوئها الى « قوانين » غير اجتماعية . ينبغي لنا ان ننتج علم الاجتماع ؛ لأن المجتمع تعلم انه ينتج ذاته بذاته .

يقينا انه من الاحسن ان نتخلى بسرعة عن المواعظ والتمهيدات ، وان نحقق بعض اعمال البحث . فكون المرء عالم اجتماع ينحصر في بيان القضايا السوسيولوجية . ولكن يجب ان لا نخلط هذا الهدف الذي يصعب بلوغه ، مع هذه « الاختبارية » التي طالما ضغطوا علينا لممارستها ، والتي تكشف انها النقود الصغيرة التي تتعامل بها المثالية والمحافظية . فانا اتمنى ان يتمكن الآخرون من أن يتجهوا مباشرة نحو العمل الصحيح ؛ فبالنسبة الي ، انني لا اصنع نظريات ؛ بل احاول فتح الطرق ، والاشارة الى مسعى ، واثارة الفكر النقدي وعدم الاطمئنان ، في سبيل أن يبدو الهدف الذي نريد بلوغه ، اكثر وضوحا . ولكني لا اتمنى ان يتباطأ قارئي في قراءة هذا الكتاب ، في سبيل الكشف عن كل خفاياه . فليفهمه خلافا لذلك ، على انه دعوة الى العمل ، ضد جميع الحواجز التي تعترض المعرفة السوسيولوجية ، ومن اجل جعل المجتمع يشعر بابداعيته ، وبضروب القسر التي يفرضها على الغالبية ، وبقدرته على التحول .

الفهرس

الموضوع	الصفحة

١٩٧٩/١٢/٢٥٠٠

سعر النسخة

٦٥٠ ق.س.ل

مطبعة وزارة الثقافة والارشاد القومي

دمشق - ١٩٧٩